اليد القوية

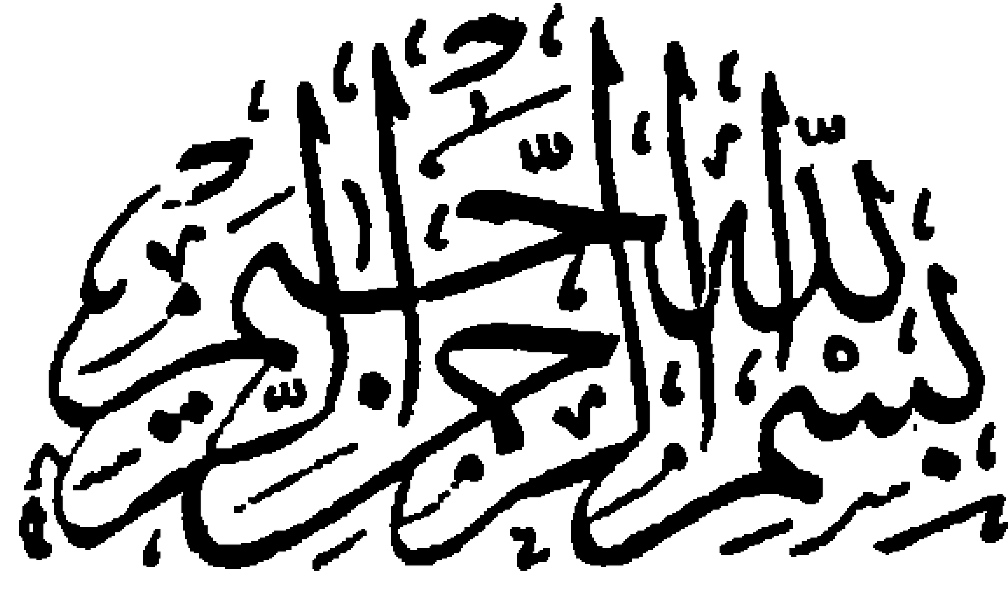
خطب وأحاديث

حضرة صاحب الدولة

محمد محمود باشا

منذ اسندت اليه رئاسة مجلس الوزراء

مطبعة الاسكندريه بشارع سعيد الاول رقم ١٩ تليفون ٧٧ - ١٧



كتاب عن تاريخ سنة كاملة لوزارة صاحب الدولة محمد محمود باشا، يقدمه حزب الاحرار الدستوريين هدية لابناء الوطن العزيز المحبوب، وقد أعلنت الاتفاقية بمصر وبريطانيا العظمى يوم تمام طبعه فوجدنا فى ذلك فألا حسنا وبشرى نزفها للمصريين المتعطشين للاستقلال والحرية، وقد كلل الله جهاد رجل مصر العظيم، بالنجاح العظيم.

ورأينا ان يشمل الكتاب هذه الاتفاقية فأضفناها اليه بعد الفهرست حرصاً على ان يكون تاريخ عامنا الاول اجمل واكمل؟



حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الاول

عمل سنة

حينما التمس محمد محمود باشا ، بالاتفاق مع زملائه الوزراء ، منذ سنة تقريبا ، من جلالة الملك اتخاذ ذلك التدبير الجرئ بتعطيل البرلمان لمدة ثلاث سنوات ، شك كثيرون من المهتمين بالسياسة المصرية فى نتيجة هذه التجربة ، وخيل اليهم أن تحديد هذه المدة مبنى على مبالغة فى التفاؤل ، ما دمنا ومتوسط أعمار الوزارات المصرية فى السنوات الاخيرة اصبح وأمسى لا يتجاوز ستة أشهر . ذلك لان الوفديين كانوا وهم فى الحكم قد جعلوا ديدنهم الوقوف تجاه بريطانيا العظمى موقفاً يفضى الى أزمات متوالية تنتهى دائماً باستقالة الوزارة قبل الاوان ، فاذا ما اعتزلوا الوزارة وقفوا انفسهم على اقامة العراقيل فى وجه الحكومات التى تليهم فيمنعونها من البقاء فى الحكم اكثر من أشهر معدودة .

وكان الوفد من جهة أخرى قد بسط نظامه على الحياة القومية فعم جميع فروعها . وكانت لجان الوفد تعمل بهمة فى كل مدينة وفى كل قرية وكثيراً ما كانت تسىء استعمال سلطتها فتهدد الموظفين فى الاقاليم وتلحق بالادارة ضرراً عظيما . وكانت نقابات المحامين فى القاهرة والمدن الكبرى تتحول الى هيئات سياسية . وامتلأت المدارس بلجان الطلبة الوفديين دائبة على احداث الاضراب والشغب . و بذلت محاولات كثيرة لانشاء لجان وفدية بين العمال فى القاهرة والاسكندرية . وكان جانب كبير من الصحف وفدياً . وأخيراً كانوا يزعمون أن الجيش بأسره وفدى وأن هذه الحقيقة ستبدو قريبا للعيان .

كل هذا كان من شأنه أن يحمل على الظن بأن محمد محمود باشا وزملاءه سيلاقون صعوبات أشد خطورة مما كانوا يحسبون فى بادىء الامر .

لكن رئيس الوزارة كان أصدق حكما على مواطنيه وميولهم الوطنية من خصومه السياسيين ، بل و من أولئك الذين كانوا مع اعجابهم بقراراته الجريئة يرتابون فى امكان تنفيذها .

ان الذين تقدموه فى الحكم قد حبطوا لانهم لم يستطيعوا أن يخفوا خوفهم من الوفد . أما محمد محمود باشا فقد رسم لنفسه خطة أخرى وهى أنه ، قبل أن يعطل البرلمان ، دعا المعارضة الى

معاونته وظل عدة أسابيع مستبقيا هـــذه الدعوة . ولكنه ، لما رفضت المعـــارضة دعوته أعلن بصورة قاطعة انه يتولى الحكم وحده دون أن يسمح للوفد بالتعرض للشئون العامـة . و بناء على ذلك صدرت الاوامر الى الموظفين بعدم الاشتغال بالسياسة وأرسلت التعليمات الى المديرين والمحافظين وحكمدارى البوليس بانهم غير مسئولين عن أعمالهم الا أمام الحكومة ووسعت سلطتهم وابلغوا أنهم سيؤدون عن استعمالهم اياها حسابا عسيراً . وحيل بين الطلبة والسياسة . وأصدر قانون جديد لتأديب المحامين . أما ادعاء الوفد بأن الجيش وفدى فقد ظهر أن ليس له من الصحة أقل نصيب .

و لم تحتج الحكومة الا الى أشهر قلائل لتقضى على حالة الفوضى والاضطراب ولتعيد حيـاة الأمة سيرتها الطبيعية من الاعتدال والنظام . فتوطدت سلطة الحكومة من جديد وتخلصت البلاد من كابوس الاستبداد الذى اناخت به عليها عصابة باغية من أناس غير مسؤولين أطلقوا على أنفسهم اسم « لجنة الوفد التنفيذية »

وتبدو مزايا هذه الاصلاحات ظاهرة جلية فيما يشاهد فى معاهد العلم من مواظبة الطلبة على دروسهم . وفى انجاز اعمال الدولة بسرعة و لا سيما فى المحاكم . وفى انخفاض نسبة الاجرام كما تشهد بذلك الاحصاءات الاخيرة التى تدل على تحسن محسوس فى الامن العام فى السنة الماضية

وقد تم هذا التغيير من غير حاجة الى التذرع بتدابير شديدة . فلم تقيد الحرية الشخصية ولم يلق أحد فى السجن . أما ألد خصوم الحكومة فانهم يروحون و يجيئون كيفما شاؤوا و يعقدون الاجتماعات و يلقون الخطب التى يحملون فيها على نظام الحكم القائم . والعمل الوحيـد الذى تستطيع المعارضة أخذه على الحكومة هو تعطيلها جريدتين يوميتين بعد ما أنذرت كل منهما ثلاث مرات . نعم ان هناك بعض نشرات أسبوعيـة ودورية كانت تصدر بلا نظام فالغتهـا الحكومة . وما كان هذا الالغاء الا لاسباب تتعلق بالاداب العامة لا دخل للسياسة فيها .

واذا كان محمد محمود باشا قد استطاع أن يقوم بكل هذه الاصلاحات فذلك عائد الى ما كان له من صدق النظر وصحة الحكم على السياسة المصرية كما قلنا من قبل . فقد رأى أن أغلبية المصريين قد ملوا حالة الاضطراب والفوضى التى رزحت البلاد تحتها سنوات عديدة . و بما أنه فوق هذا خير من يعرف حالة الوفد معرفة جيدة فقد استطاع بسهولة أن يقدر النتائج التى تسفر عنها سياسة

حازمة يقدم عليها رجل شجاع لا يحسب حساباً لتهديدات الوفديين .

وان اعادة الحياة القومية الى مجراها الطبيعى . واسترداد كرامة الحكومة وهيبتها . هما خير النتائج التى وصلت اليها الوزارة الحاضرة . وما كان فى مقدورها بدونهما أن تنفذ شيئاً مما وضعته من برامج الاصلاح .

وقد صرفت الحكومة جانباً كبيراً من اهتمامها الى مسألة المياه التى هى ، من وجهتين اثنتين اعظم ما يهم مصر فى الوقت الحاضر : أولا للحاجة الماسة الى زيادة مياه الرى بنسبة ازدياد عدد السكان . وثانياً لضرورة توزيع المياه الصالحة للشرب فى جميع انحاء البلاد تخفيفاً للامراض الناشئة من المياه الآسنة العفنة .

كان اذن أهم ضروب الاصلاح الخاصة بالرى بعد بناء خزان أسوان وضع برنامج واسع النطاق يكلف تنفيذه ٢٤ مليون جنيه موزعة على عشر سنوات . وعقد اتفاقية النيل مع بريطانيا العظمى .

وكان واجباً أيضا حل معضلة البلهارسيا والانكلستوما ، وهما المرضان المنتشران بين الاهلين بنسبة سبعين فى المئة . وقد انتدب خبير انكليزى بدأ يدرس مسألة توزيع الماء المرشح على القرى لكى يمتنع الاهلون عن شرب مياه الترع غير الصالحة للشرب لما تحتوى عليه من جراثيم هذه الامراض .

ثم شرعت الحكومة بعد ذلك فى تقسيم أراضيها الواسعة الى أجزاء توطئة لبيعها للفلاحين مع تساهل فى تسديد الثمن

وقد بدأت الحكومة تنفيذ مشروع كبير فى القاهرة والاسكندرية يرمى الى بناء مساكن صحية للطبقات العاملة . وسيعم تحسين الشئون الصحية فى كثير من مدن الاقاليم التى ستنار بالكهرباء فى السنوات المقبلة . والعمل جار بكل همة فى مد الطرق والخطوط الحديدية وانشاء المستشفيات والمدارس فى مديريات عدة ، وهو ما ستظهر نتائجه الطيبة قريباً .

أما فيما يتعلق بالشئون الخارجية فان الحكومة — عدا اتفاقية النيل — قد توفقت الى الاتفاق مع بريطانيا العظمى على تسوية عدة مسائل مالية كانت موقوفة من زمن بعيد لما اعترض حلها من الصعاب . وانضمت الى ميثاق كيلوج بلا قيد وبدون اعتراف بأى تحفظ

ووقعت معاهدات ولاء مع دول كثيرة بينها ايران التى احتفظت الحكومة فى معاهدتها معها بالنظرية المصرية الخاصة بالامتيازات .

وصفوة القول أن السنة الماضية كانت حافلة بالاعمال الجليلة من جميع وجوهها ونواحيها

لماذا عطل البرلمان

ليس من السهل أن يشرح المرء فى بضع كلمات لاصحاب العقول المشبعة بالفكرة الديموقراطية ولابناء الامم الكبرى الذين يجعلون شعارهم مبدأ « حكومة الشعب من الشعب وللشعب » — كيف أن رجلا دستورياً مثل محمد محمود باشا أشار على ملكه منذ سنة بتعطيل البرلمان ثلاث سنوات ووقف تنفيذ بعض المواد الدستورية، التى تنص احداها على وجوب اجراء الانتخابات للبرلمان الجديد فى خلال شهرين من تاريخ الحل ودعوة ذلك البرلمان الى الانعقاد فى الايام العشرة التى تلى الانتخابات .

ولكن مصر وان كان لها دستور ولها نظام حكم ديموقراطى تام، فهى لم تحكم الى الان لا بمقتضى الاساليب الدستورية بالمعنى الوارد فى الدستور ، ولا بمقتضى المبادىء الديموقراطية كما يفهمها الغربيون . وسبب ذلك راجع ـ الى حد ما ـ الى المسلك الذى تسلكه البلاد فى سعيها الى تحقيق استقلالها . فان البرلمان الاول الذى التأم برئاسة المرحوم سعد زغلول باشا بعد تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ كان يخضع بكل ارتياح وبلا اعتراض ما لكلمة ذلك الزعيم الذى اكسبته معارضته الطويلة وتضحياته الكثيرة سلطة عظيمة . فكانت حكومة البلاد فى الواقع حكومة مطلقة تصرفها يد رجل فرد

ثم تلت ذلك حكومة ادارية برئاسة زيور باشا كنتيجة لذلك الحادث الذى يؤسف له وهو مقتل السردار، ذلك الحادث الذى نشأ عن سوء ادارة الوفديين الذين عجزوا عن كبح جماح العنصر المتمرد .

حينذاك وقف سعد زغلول باشا جانباً وعطل الدستور . وظلت الحكومة تنتظر ان تؤدى المساعى التى كان يبذلها محمد محمود باشا وآخرون الى اعادة النظام الدستورى وقد وفقوا لذلك فى سنة ١٩٢٦

وكان المنتظر بعد اعادة البرلمان ان يتم تحقيق الاغراض التى رمى اليها بناة الدستور . ولكن حدث بعد ذلك بقليل أن توفى الزعيم المحبوب فاعقبت وفاته فترة انتظار كان المرحوم ثروت باشا فى خلالها يقوم بمفاوضاته مع وزارة الخارجية البريطانية .

لكن مشروع المعاهدة — وهو نتيجة صبر طويل وجهود كثيرة — كان قد دبر احباطه فوجدت البلاد نفسها مضطرة الى الانصراف الى الاصلاح الداخلى ، تاركة للزمن حل المسألة السياسية .

واستمرت حكومة الائتلاف التى كان المرحوم ثروت باشا قد ألفها ، وكان قوام هذا الائتلاف الاحرار الدستوريين والوطنيين والوفديين برئاسة النحاس باشا ولما كان يجب على الحكومة أن تنصرف بنوع خاص الى تنفيذ الاصلاحات التى كانت البلاد فى أشد الحاجة اليها ، فقد كان المظنون أن ذلك يستنفد جهود كل عضو من أعضاء البرلمان والوزارة أيضاً .

ولكنه اتضح سريعاً لسوء الحظ أن زعماء الاكثرية فى الائتلاف ، والنواب والشيوخ ، لم يدركوا تماماً الفرق بين التهييج السياسى والعمل للاصلاح الداخلى . وبعبارة أخرى لم تكن البلاد تتمتع بحكومة برلمانية ، بل كانت تتحكم فيها لجنة دكتاتورية هى اللجنة التنفيذية البرلمانية للحزب الوفدى ، تلك اللجنة التى كانت تجيز لنفسها أن تناقش القوانين وتصدر الاوامر لفتح الاعتمادات الخاصة بالمشروعات العامة ، فتعطل بذلك سير الاعمال التى كان يجب أن يسيرها الوزراء وحدهم

أما الاعتمادات فكانت تظل فى الخزانة أو تبذر . وكان النواب لا هم لهم غير مضايقة الوزراء والتدخل فى كل عمل من الاعمال ، حتى ولو كان ذلك العمل فى دور التنفيذ ، والتوسط لدى الوزراء ومرؤوسيهم ، معرقلين بذلك سير الادارة . حتى أن تلاميذ المدارس والطلبة كانوا يضيعون على الوزراء أوقاتهم بزياراتهم .

أما فى البرلمان فان الخوف من الاغلبية كان الظاهرة البارزة فى جميع المناقشات حتى أصبحت كل مناقشة حرة أمراً مستحيلا . وكان كثيرون من الوفديين فى الاقاليم يؤلفون اللجان السرية لارهاب كل من يجرؤ على انتقاد الوفد وتفشت الرشوة . وبالرغم من وجود تشريع خاص

لمعاقبة الموظفين الذين يخالفون واجباتهم أمام مجلس تأديب ، فانه لم يكن يوجد قانون لمعاقبة الوزراء والنواب الذين يرتكبون أعمالا مخالفة للدستور.

ونذكر بهذه المناسبة وعلى سبيل المثل ما فعله الوكيل السابق لمجلس النواب ، وهو محام حكمت عليه أخيراً محكمة النقض والابرام المشكلة بهيئة مجلس تأديب للمحامين بالايقاف سنة.

وقد كان هذا النائب ، أثناء الدورة التشريعية الاخيرة ، قد قبل بصفته محاميا ، أن يسعى للحصول على العفو الشامل عن رجل محكوم عليه بالسجن مقابل اتعاب لا تستحق الا متى نجحت مساعيه ومما زاد من جهة أخرى فى مسؤولية هذا النائب أن الاتفاق المذكور لم يعقد بينه وبين صاحب الدعوى الا بصفته نائباً ، وانه تم بوساطة رجل ثالث خلافاً لتقاليد المحاماة

وقد بلغ التدخل فى شؤون الادارة فى الاقاليم حداً رأى معه الموظفون انفسهم مضايقين فى أعمالهم من كل ناحية . حتى أن بعض النواب كانوا يطلبون اطلاق سراح المحبوسين حبساً احتياطياً بالرغم من احتجاج أعضاء النيابة الذين يديرون التحقيقات الجنائية ،

لذلك ضاعت ثقة رجال الحكومة شيئاً فشيئاً بمقدرة زعماء الاغلبية واستقامتهم ونزاهتهم . وصار لا بد من احداث تغيير. ولكن هل كان ذلك التغيير ممكناً ؟

لقد أثبتت التجارب السابقة انه اذا اريد الرجوع الى الناخبين . فان اللجان الفرعية للوفد ستجعل اجراء انتخاب عادل صحيح امراً مستحيلا فى جميع انحاء البلاد

ولكن كان لا بد لمصلحة البلاد من الامور الآتية :

اولا — ابطال الرشوة

ثانياً — اعادة النظام الى الادارة

ثالثا — اتقاء سياسة العداء فى علاقات البلاد مع بريطانيا العظمى .

رابعاً — الشروع فى الاصلاحات التى اصبحت البلاد فى اشد الحاجة اليها .

وللوصول الى هذه الاغراض ، لم يكن امام جلالة الملك فؤاد الا وسيلة واحدة ، هى تعطيل البرلمان ، بناء على مشورة محمد محمود باشا وانصاره ، واقامة النظام الحاضر ، على اعتبار ان ذلك عمل قضت به الظروف لمصلحة البلاد .

بيان تاريخى

للحالة السياسية من سنة ١٩٢١



فى شهر فبراير سنة ١٩٢١ ابلغت حكومة صاحب الجلالة البريطانية عظمة سلطان مصر ان «الحماية» اصبحت علاقة غير مرضية بين بريطانيا العظمى و مصر ، وطلبت من عظمته ان يعين وفداً لمفاوضة الحكومة البريطانية فى امر استبدالها بعلاقة اوفق منها .

وكان هذا التصريح نتيجة مداولات دارت فى سنة ٩٢٠ بين لجنة ملنر والوفد المصرى المؤلف حينذاك من سعد زغلول باشا وعلى شعراوى باشا ومحمد محمود باشا وعبد العزيز فهمى باشا ومحمد على باشا واحمد لطفى السيد بك وعبد اللطيف المكباتى بك وعلى ماهر باشا والدكتور حافظ عفيفى بك ومصطفى النحاس باشا وويصا واصف بك وسينوت حنا بك

وبناء على هذا التصريح الصادر من الحكومة البريطانية ، وعلى رأسها المستر لويد جورج ، تألفت وزارة برئاسة عدلى يكن باشا وعهد اليها فى الشروع فى المفاوضات. لكن خلافاً شكلياً نشأ بين هذه الوزارة وسعد زغلول باشا حول رئاسة الوفد - فكان سعد زغلول باشا من جهة يلح فى أن تسند اليه رئاسة الوفد . وكان عدلى باشا من جهة اخرى يستند الى التقاليد الدولية قائلا ان تلك التقاليد لا تسلم بان يكون رئيس الحكومة مشتركا فى وفد لا يكون هو رئيسه

وقد استفحل امر هذا الخلاف الى حد أن سعد زغلول باشا اتهم عدلى باشا بانه متواطئ مع الانجليز ضد مصلحة مصر.

وبعد سفر عدلى باشا على رأس وفد للشروع فى المفاوضات ازداد الخلاف واشتدت خطورته حتى أصبح غير منتظر ان يقبل المصريون أى نوع من الاتفاقات

على ان عدلى باشا واللورد كرزن جعلا يبحثان فى جميع الشؤون التى من شأنها ان تكون موضعاً لاتفاق بين البلدين . وقد امكن كل منهما ان يقف على نظرية الاخر ، وان كانا لم يتوصلا الى التفاهم والاتفاق .

ثم استقالت وزارة عدلى باشا فى ديسمبر سنة ١٩٢١ ، فاصدر المندوب السامى البريطانى — الذى كان فى الوقت ذاته قائداً عاماً للقوات البريطانية فى الشرق — امره بنفى سعد زغلول باشا وبعض رفاقه .

على انه منذ بدء الخلاف بين سعد وعدلى ، كان اعضاء الوفد ، وعلى رأسهم محمد محمود باشا . قد تخلوا عن سعد باشا — ما عدا ثلاثة منهم هم النحاس وويصا واصف وسينوت حنا — وانضموا الى عدلى وثروت ورشدى ، وايدوهم بكل قواهم بغية الوصول الى عقد اتفاق مع انجلترا يمكن مصر من التفرغ لسياسة الانشاء والتعمير التى اهملتها حيناً ، والقيام بمهمتها الدولية فيما يتعلق بتوطيد اركان السلام

ولما حبطت مفاوضات عدلى وكرزن صرفت هذه الفئة جهدها الى اقناع حكومة صاحب الجلالة البريطانية بان الوقت مناسب لكى تخطو من جهتها خطوة اولى ، مبرهنة بذلك لمصر ان هناك أملا كبيراً فى عقد اتفاق مع بريطانيا العظمى

وقد خطت انجلترا هذه الخطوة بأخلاص فنشرت تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . وكان منتظراً ان سعد باشا ومن انضم اليه . بعد ان تخلى عنهم زملاؤهم السابقون فى الوفد ، يعلنون رضاءهم عن هذه النتيجة ويلبون نداء ثروت باشا ، رئيس الحكومة فى ذلك الوقت ، الذى دعاهم فى ندائه المذكور الى الاشتراك فى سن الدستور

غير انهم ، مع تقديرهم ما فعلته انجلترا من حسن الصنيع ، ظلوا متمسكين بموقفهم امام الشعب كمتطرفين مهيجين . فوصفوا الاعتراف باستقلال مصر من جانب انجلترا بأنه كارثة وطنية ، واعتبروا انصار هذا التصريح خونة للوطن يعملون لصالح الانجليز

ولما اتمت لجنة الدستور — وهى التى ألف اعضاؤها فيما بعد حزب الاحرار الدستوريين — وضع مشروع الدستور ، اعلن اصدقاء سعد ، وقد انتحلوا لانفسهم اسم « الوفد المصرى » ، العداء للدستور وواضعيه ، فوصفوا الدستور بانه رجعى ، وواضعيه بانهم اشقياء

وفى غضون ذلك عاد سعد باشا من المنفى وجعل يشجع الحركة التى كانت موجهة ضد النظام ، وضد الاعتراف باستقلال مصر ، وضد الدستور ، وتمكن بذلك من الحصول فى الانتخابات على فوز لم يسبق له مثيل فى التواريخ النيابية

وفى ربيع سنة ١٩٢٤ وليت وزارة سعد باشا الحكم وظلت فيه تسعة اشهر اختلت فى اثنائها العلاقات بين انجلترا ومصر بسبب حوادث السودان ، وتأثرت الادارة باسباب ذلك فى مختلف مصالح الحكومة . وتوقفت اعمال الاصلاح فى مختلف الدوائر. واختل النظام اختلالا عظيما

وزاد الحالة حرجا مقتل السير لى ستاك باشا · سردار الجيش المصرى ، وتوترت العلاقات بين مصر وانجلترا وتحولت من سيء الى اسوأ. الامر الذى حمل انجلترا على ان تملى على مصر شروطا قاسية اضطرت امامها وزارة سعد زغلول باشا الى التخلى عن الحكم . فخلفتها وزارة زيور باشا التى اشترك فيها الاحرار الدستوريون رغبة فى اعادة اعمال الحكومة واعمال الاصلاح الى سيرها النظامى

وفى سبتمبر سنة ١٩٢٥ وقع تنافس مبنى على قصر النظر فأدى الى انسحاب الاحرار الدستوريين من الحكم . فانتهز سعد باشا واصدقاؤه الفرصة السانحة وعرضوا من جهتهم مقدمات صلح مبنى على اساس التعاون المعتدل · بقصد عدم تعكير روح الوفاق مع انجلترا . واجتناب كل ما من شأنه ان يكون عائقا فى سبيل سياسة اصلاح داخلى واسع النطاق · معترفين بانه لابد من الوصول الى هذين الغرضين لاعادة الحياة النيابية

وثق الاحرار الدستوريون بتعهدات الوفديين · وراعوا ايضا حالة الاضطراب المتفشى فى مصالح الحكومة . فقبلوا ان يتعاونوا مع الوفديين على اعادة الحياة النيابية . فاعادوها بتأليف وزارة عدلى باشا فى شهر مايو سنة ١٩٢٦

وقد سارت الاعمال بعد ذلك سيرها النظامى الى اوائل سنة ١٩٢٧ حيث تجدد الخلاف بين الوفديين والاحرار الدستوريين على تفهم الحياة العمومية فرجحت كفة الشقاق وانتهى الامر باستقالة عدلى باشا · فألف ثروت باشا وزارته الثانية فى سنة ١٩٢٧ بناء على الحاح سعد باشا المتكرر لكن انصار سعد باشا قدموا وقتئذ اقتراحاتهم الخاصة بالجيش والتى ذكرت الانجليز المسؤلين فى مصر بالحوادث التى وقعت فى السودان سنة ١٩٢٤ . فكان من جراء ذلك ان تعكرت العلاقات ثانية بين مصر وانجلترا . ووقعت ازمة الجيش فى مايو سنة ١٩٢٧ . فوقفت الاصلاحات الداخلية

وفى صيف سنة ١٩٢٧ شرع ثروت باشا فى مفاوضة سر اوستن تشمبرلين . وفى ذلك الفصل نفسه توفى سعد زغلول باشا . فتولدت حينذاك مطامع عظيمة فى نفوس اعضاء الوفد الذين كانوا يتحينون بفارغ الصبر الفرصة التى تمكنهم من الاستئثار بالحكم · لا بقصد خدمة البلاد

بل لجر المغانم لحزبهم

وقد لاحت لهم هـذه الفرصة عندما عرض ثروت باشا مشروع الاتفاق الذى اسفرت عنه مفاوضاته مع سر تشمبرلن فرفضوا هذا المشروع رفضا باتا. وكان من نتائج هذا الرفض ان اصطدمت وزارة النحاس باشا منذ تأليفها بالازمة الناشئة عن قانون الاجتماعات . وأن اهملت الاصلاحات الداخلية و سياسة التعمير اهمالا تاماً

والذى ساعد على ايجاد هذا الجو الفاسد فى داخل البرلمان ، هو ان الاعضاء الوفديين . الذين كانت تتألف منهم الاغلبية الكبرى . كانوا يسلكون مسلكا مذموما . باغفالهم مصالح البلاد وانصرافهم بكليتهم الى خدمة مصالحهم الشخصية . بحيث اصبح البرلمان آلة خطره بين ايدى الوفديين المتطرفين . واستهدفت مصالح البلاد لخطر داهم . وتوترت العلاقات بين الحكومتين المصرية والبريطانية

ازاء هذه الاحوال لم يسع وزارة محمد محمود باشا . التى خلفت وزارة النحاس باشا . الا ان تتبع سياسة جديده لم يكن فى الامكان ان يقرها عليها البرلمان وأكثريته الوفدية .

من أجل هذا . عطلت البرلمان . وحسنت العلاقات بين مصر وانجلترا . وقامت الى الان باعمال انسانية قيمة . مفصلة فى الخطب التى يتضمنها هذا الكتاب

محمد محمود باشا

نشأ محمد محمود باشا من اسرة كبيرة عريقة فى الحسب . وقد ولد بساحل سليم بالوجه القبلى فى ٤ أبريل سنة ١٨٧٨ وتلقى العلوم الابتدائية بمدينة اسيوط والثانوية بمدرسة التوفيقية الاميرية . ثم سافر ليتم تهذيبه بانجلترا فتلقى علومه الاقتصادية والسياسية والتاريخية العالية بجامعة اكسفورد « باليول كولدج »

وقد امتاز فى صباه بذكائه ونجاحه فكان معداً بطبيعته واستعداده لتقلد الوظائف العالية فى حكومة بلاده وقد تعين فعلا على أثر عودته من انجلترا موظفا بوزارة المالية ثم بالداخلية . ولم يلبث ان عين سكرتيراً لمستشار الداخلية

منذ ذلك الحين اصبح طريقه فى الحياة العملية مرسوما . فعين مديراً لمديرية الفيوم وانعم عليه برتبة البكوية من الدرجة الاولى وقام فى مديريته باصلاحات ما زالت ثمراتها تجنى الى اليوم . كانشاء

المدارس والمستشفيات وغيرذلك ·

وقام ايضا باصلاحات عظيمة الفائدة عنــد ماكان محافظا لبورسعيد . وفي ٣ ينــاير سنة ١٩١٤ عين مديرا للبحيره وانعم عليه برتبة الباشوية فى١٣ يوليه سنه ١٩١٥ . ثم ترك الخدمة فى ٤ أغسطس سنة ١٩١٧

* * *

وضعت الحرب العظمى اوزارها وكان زعماء الحركة الوطنية المصرية يترقبون الفرصة السانحة للعمل والمطالبة لوطنهم بالمكان اللائق به بين الامم الحرة . فتصدر الحركة اربعة من الوطنيين وواجهوا خطر الساعة الاولى فكان منهم محمد محمود باشا . اما الثلاثة الاخرون فهم سعد زغلول باشا واسماعيل صدقى باشا وحمد الباسل باشا .

ولم يكن السجن والنفى الى مالطة مع رفاقه فى الجهاد ليفت فى عضد محمد محمود باشا او يثبط له فى الشدائد عزماً . فقد وقف نفسه لاتمام مهمة وطنية وكان الناس يحدونه دائما فى مقدمة الصفوف ، ليس فقط فى مصر، بل فى كل مكان آخر ، وبنوع خاص فى امريكا مجاهداً فى سبيل القضية المصرية ·

ولما عاد الى مصر أسس حزب الاحرار الدستوريين الذى يرأسه الآن .

وقد تولى وزارة المواصلات فى وزارة عدلى باشا سنة ١٩٢٦ . ووزارة المالية فى وزارتى ثروت باشا سنة ١٩٢٧ والنحاس باشا سـنة ١٩٢٨ . وأخيراً صار رئيساً للوزارة عقب اقالة النحاس باشا فى ٢٧ يونيه سنة ١٩٢٨ .

وكان لا بد من يد حديدية للقبض على زمام السلطة ومن ربان ماهر، ثاقب النظر يغار على مصلحة مصر وينشد سلامتها قبـل كل شئ ، ليتولى قيادة السفينة التى كانت تتقاذفها الامواج فاشرفت على الغرق ليصل بها الى بر السلامة .

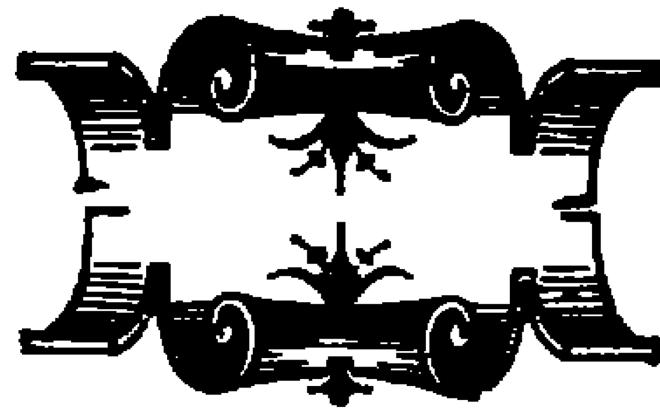
وقد كانت لمحمد محمود باشا تلك اليد الحديدية وكان هو ذلك الربان الماهر الثاقب النظر . فالوطن مدين له بسلامته · وقد تلاشى شبح الفوضى بفضل التدابير الشديدة الحكيمة التى اتخذها ·

وقد عادت الان الادارة سيرتها الاولى من الكرامة والنظام وبرئت من العلة والفساد والحالة السياسية تهدأ وتصفو شيئاً فشيئاً والاصلاحات تجرى مجراها على قدم وساق كانشاء المستشفيات والمدارس وتوزيع أراضى الحكومة على صغار المزارعين وغير ذلك

والوزارة الحاضرة تسير فى طريقها ، يناصرها صفوة المفكرين من أبناء مصر الذين راعهم تدهور البـــلاد الى هوة الخراب ، وتؤيدهـا كذلك قوة الرأى العـام ، الذى أتعبته تصرفات الوصوليين والنفعيين الذين لا ذمة لهم و لا حياء فيهم

وقد وجدت مصر اخيراً الرجل الذى كانت تنشده وتحتاج اليه لكى ينقذها من موقفها الحرج المحفوف بالاخطار.

وهذا الرجل هو محمد محمود باشا





حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا
رئيس مجلس الوزراء ووزيرا لداخليـــة

تأليف الوزارة

الامر الملكى بتشكيلها ـ سياسة الوزارة فى جواب رئيسها ـ المرسوم الملكى بتأليفها

أمر ملكى بتشكيل الوزارة

عزيزى محمد محمود باشا

بما لنا من الثقة بكم و بما نعهده فيكم من المقدرة على ادارة أمور البلاد فقد اقتضت ارادتنا توجيه مسند رئاسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرئاسة الجليلة اليكم

وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للاخذ فى تأليف الوزارة وعرض المشروع علينا لصدور مرسومنا العالى به .

و نسأل الله أن يوفقنا جميعا لما فيه خير البلاد ؟

فؤاد

صدر بسراى عابدين فى ٧ محرم سنة ١٣٤٧ــ٢٥ يونيه سنة ١٩٢٨ رقم ٣٨ لسنة ١٩٢٨

اجابة دولة محمد محمود باشا

برنامج الوزارة وأعضاؤها

مولاى

أتقدم الى سدتكم الكريمة بأخلص الولاء وأبلغ الشكر على ما أوليتمونى من ثقة غالية بتقليدى منصب الرئاسة ورتبتها وانى لأقدر حق القدر ما فى قبول هذا المنصب من تبعات جسام وما يتطلبه الظرف الحاضر من معالجة مشكلات و تذليل صعاب . ولكنى معتمداً على تعضيد جلالتكم وتأييد الامة ومؤازرة زملائى ، أستخير الله فى هذا القبول مستلهماً منه السداد ، راجياً أن يوفقنى فى عملى لما فيه رضى جلالتكم وخير البلاد

ولست فى هذا المقام بصدد تفصيل برنامج الوزارة التى تفضلتم فكلفتمونى بتأليفها ولكنى لا يسعنى قبول هذا التشريف دون أن أعاهد جلالتكم وأعاهد الامة على الخطة التى أترسمها

والغاية التى أرمى اليها

وبجمل عهدى أنى بمعاونة زملائى سأدأب مجاهداً فى سياسة البلاد وتصريف أمورها على الاستمساك بحقوقها واعلاء شأنها. وسيكون رائدنا أن يظل الدستور فى حمى جلالتكم ركن الحكم الركين وعماده المتين، وأن تكون الحياة النيابية صورة صحيحة لحاجات البلاد وأمانيها وعوناً جليلا على رفاهيتها وتقدمها. كذلك سيكون نصب أعيننا السعى فى تمكين البلاد من التمتع باستقلالها التام. وسنحرص فى هذا السبيل على توثيق حسن التفاهم مع الدولة الانجليزية وسائر الدول الاجنبية كل ذلك مقرون بالعمل على نشر الطمأنينة واجراء العدل مجراه واقرار الحقوق فى نصابها وتثبيت الحريات مع أخذ الجميع فى غير هوادة بالتزام مارسمه القانون من الحدود.

ولى ملء الثقة، يا مولاى، بان عطفكم السامى وتأييدكم الجليل سيهونان علينا الصعب من الامور وسيكونان لنا خير سند ونعم الظهير

واتشرف بأن أعرض على سدتكم العلية اسماء حضرات الوزراء الذين قبلوا معاونتى فى هذه المهمة محتفظا لنفسى بمنصب وزارة الداخلية وهم:

جعفر ولى باشا: لوزارة الحربية والبحرية ولوزارة الاوقاف موقتا. عبد الحميد سليمان باشا لوزارة المواصلات. احمد محمد خشبه باشا: لوزارة الحقانية. نخله المطيعى باشا لوزارة الزراعة على ماهر باشا: لوزارة المالية. ابراهيم فهمى بك لوزارة الاشغال العمومية. حافظ عفيفى بك لوزارة الخارجية. احمد لطفى السيد بك. لوزارة المعارف العمومية.

فاذا حاز هذا الاختيار قبولا لدى مولاى رجوت من جلالته التفضل باصدار المرسوم الملكى باعتماده

وانى لا أزال لجلالتكم الخادم المخلص الامين ؟ محمد محمود

القاهرة فى ٩ محرم سنة ١٣٤٧ — ٢٧ يونيه ١٩٢٨

١٧

المرسوم الملكى بتاليف الوزارة

بعد الاطلاع على المادة ٤٩ من الدستور وعلى الامر الكريم الصادر فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩
وبعد الاطلاع على أمرنا الكريم الصادر بتاريخ ٧ محرم سنة ١٣٤٧ - ٢٥ يونيه سنة ١٩٢٨
وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء رسمنا بما هو آت :

المادة الاولى

عين محمد محمود باشا وزيراً للداخلية .
جعفر ولى باشا وزيراً للحربية والبحرية وللاوقاف مؤقتا
عبد الحميد سليمان باشا وزيراً للمواصلات
أحمد محمد خشبه باشا وزيراً للحقانية
نخله المطيعى باشا وزيرا للزراعة
على ماهر باشا وزيراً للمالية
ابراهيم فهمى بك وزيراً للاشغال العموميه
حافظ عفيفى بك وزيراً للخارجية
احمد لطفى السيد بك وزيراً للمعارف العمومية

المادة الثانية

على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ مرسومنا هذا ؟
صدر بسراى عابدين فى ٩ محرم سنة ١٣٤٧ — ٢٧ يونيه سنة ١٩٢٨

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس الوزراء : محمد محمود



كلمة حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا

فى وفد من اعيان ساحل سليم وابى تيج

يوم ٢ يوليه سنة ١٩٢٨

أشكركم جميل الشكر من صميم قلبي على تجشمكم مشقات الانتقال و أجاهر لكم بأنى أعرف الناس بشعوركم نحوى فانتم فى مقدمة من اعتمد عليهم لانكم أهلى و عشيرتى فشكراً لكم مرة أخرى .

تفضل حضرة صاحب الجلالة الملك فأمرنى بتأليف الوزارة فامتثلت لامره وألفتها و خير البلد هو دأبى و سبيلى ونفع الامة هو مقصدى وعلى هذه المقاصد اضطلعت بأعباء الحكم مؤملا رفعة شأن الامة واسعادها

هذا و سأضرب بيد من حديد على كل عابث بالامن و عامل لاضطراب حبل النظام العام وأصرح لحضراتكم أنى لا أنوى أن أنصر صديقا على عدو اذ الجميع عندى أمام القانون سواء .

فسأخذ — فى غير هوادة — كل من يعتدى على الامن أو يخل بالنظام

و أرجو الله أن يوفقنى لخدمة البلاد من كافة وجوه خدمتها فان أجاب رجائى هذا سجدت شكراً له على ما أولانى من التوفيق

ثم أشكركم من كل جوارحى وأرجو أن تطمئنوا الجميع على المساواة و اقامة العدل بينهم من غير تفريق . أعلنوهم بأنى لا أضمر الا الخير لكل من يستظل بظل القانون ولا أدع الخارجين عليه حتى يصيبوا الجزاء العادل وفقنا الله جميعا لخير البلاد فى ظل مولانا جلالة الملك.

حديث لدولة رئيس الوزراء

مع مندوب جريدة فرانكفه رتر تسايتونج الالمانية

فى ٢ يوليو سنة ١٩٢٨

قال هر « كستلر » فى تلغرافه الى مجموعة الجرائد الالمانية التى يمثلها :

قابل محمد محمود باشا الرئيس الجديد لمجلس الوزراء المصرى مندوبكم اليوم وصرح له بأنه لن يطرأ تغيير فى المبادىء التى تقوم عليها سياسة مصر الخارجيـــة . وهو يعتبر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ تصريحاً من جانب واحد يجب ان تصل المفاوضات الخاصة بالاربع النقط المحتفظ بها فيه الى تحقيق استقلال مصر التام اذ ان المصالح البريطانية فى هذا البلد لا تتعارض مع ذلك الاستقلال

وعلى الرغم من ان الاتفاق بين البلدين امر ينظر اليه بعين العطف فأن دولة محمد محمود باشا يرى من غير المرغوب فيه ان تبدأ منذ الان المفاوضات فى سبيل الوصول الى ذلك الاتفاق

و قد صرح دولته فيما يختص بسياسة النحاس باشا انها متغيرة غير ثابته وأضاف دولته ان كل ذى كرامة كان يجب عليه ان يستقيل بعد ظهور الوثائق المتعلقة بفضيحة سيف الدين



حديث لدولة رئيس الوزراء .

مع مندوب جريدة « لاليبرتيه » فى ٣ يوليو سنة ١٩٢٨

سأل المندوب دولة الرئيس قائلا :

ــ ألا يسمح دولة الرئيس فيذكر لى الاسباب التى دفعته مرتين لتقديم استقالته فى الوزارة السابقة

ــ دعنا من الافصاح فى هذه النقطة فلسنا فى معرض وضع تاريخ للأزمة

ــ ألا يسمح دولة الرئيس فيشرح لقرائنا لماذا رفض النحاس باشا ان يصافح اليد التى بسطتها دولتكم له بصدق واخلاص تلك اليد التى تقبلها المغفور له سعد زغلول باشا دون تردد ؟

لقد كان سلفى شديد التشبث بالحكم ولم يبد منه أى رغبة فى قبول اى بديل عنه فاما أن يتولى الحكم بنفسه واما ان يترك السفينة دون ربان . فبعد ان تنحى عن الاشتراك معه فى الوزارة عدد من زملائه وحتى بعد ان اذيعت الوثائق الاخيرة أبدى مصطفى النحاس باشا عناده ورغبته فى الاحتفاظ برئاسة الوزارة وقد كان هذا العناد الذى يؤسف له على غير اساس ودون مبرر لو وضع امام نظاره المثل الذى ضربه سافه العظيم فى رئاسة الوفد ، فان المغفور له سعد زغلول باشا الذى كان يشغل فى شؤون الامة مكانا مبرزا عظيما والذى كان يتمتع باحترام لامثيل له لم يتردد لحظة ، مدفوعا بعاطفته الوطنية وبرغبته فى تسهيل ائتلاف الاحزاب ان يضع يده فى يد عدلى باشا وثروت باشا .

وكان يجب على النحاس باشا ان يتبع نفس السبيل التى اتبعها المغفور له سعد باشا فى سبيل تذليل العقبات وحفظ الهدوء الذى نرغب فيه جميعاً . ولكنه فضل ان يعلن حرباً وأن يذيع بيانا وان يمنع اعضاء حزبه من الاشتراك والتعاون مع رئيس وزارة كان دائما اكثر الناس تحمساً للائتلاف والدفاع عنه

ـ هل يمكننى يا سيدى الرئيس ان احمل الى قرائنا النقط المهمة فى برنامج دولتكم؟

ـ قل اننى سأحافظ على الامن العام فى جميع البلاد بنشاط وسوف لا اسمح لاى شخص كان بان يقلق الامن والنظام كما أننى سأبذل جهدى بحماس واخلاص لبسط العدل بين كل الطبقات فكل اجتراء على اقلاق النظام سيقابل بشدة وحزم دون شعوذة ولا ابتعاد عن روح الدستور ونصوصه ، وستعطى العدالة للجميع دون تمييز وسيكون الكل امام القانون سواء

ـ سيدى الرئيس ، فى جملة ظروف اصيبت الادارات والمصالح بالقلق والعبث من جراء الحوادث السياسية واصيب الموظفون من جراء ذلك بمثل هذا القلق وعدم الاطمئنان

لقد قلت وا كرر الان ان ليس للموظفين ان يخشوا شيئاً ماداموا يؤدون اعمالهم بدقة واخلاص ولن يؤخذوا بشيء يمس آراءهم وعقائدهم السياسية بشرط ان لا يكون لها اثر فى تأدية اعمالهم. وفى استطاعتك ان تؤكد عنى اننى سأحافظ على مستقبل كل موظف وصالحه واننى سأوفر لهم جميعا احتراما أدبياً . وأضمن طمأنينتهم المادية من كل عبث

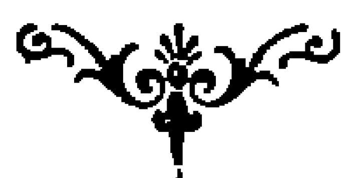
ـ هل يستطيع دولة الرئيس أن يفيدنى شيئاً عن قانون المعاشات الذى يرغب فى صدوره

كثير من الموظفين ؟

— لم يعد هذا الموضوع من اختصاصي وفى استطاعتك، اذا أردت، أن تسأل عنه وزير المالية

— هل يسمح دولة الرئيس فيفضى الى بما يراه فى العلاقات بين مصر والدول الاجنبية؟

— أظننى لست فى حاجة أن أقول ان رغبتنا الاكيدة هى أن نعيش فى سلام وتعاون مع جميع الدول وعلى الاخص هذه التى لها رعايا فى بلادنا وان للاجانب النازلين فى أرضنا الذين هم ضيوفنا أن يعتمدوا علينا فى ضمان الطمأنينة والحماية لاشخاصهم وأملاكهم وأن يتأكدوا أنهم سيلقون منا دائماً تلك المعاملة الطيبة التى هى شيمتنا القديمة وانهم سيتمتعون فى كل الاحوال بعطفنا القلبى وودنا الذى لا تدفعنا نحوه الا ارادتنا واختيارنا . كما أننا سنوجه أعظم اهتمام الى تحسين علاقاتنا مع بريطانيا العظمى وجعلها دائما قائمة على التعاون القلبى والثقة المتبادلة وذلك دون أن يكون لدينا أقل نية فى أن نحيد قيد شعرة أو نتوانى فى تحقيق آمالنا القومية فى مصر والسودان



كلمة دولة الرئيس فى اجتماع المديرين
فى ٣ يوليو سنة ١٩٢٨

حضرات المديرين

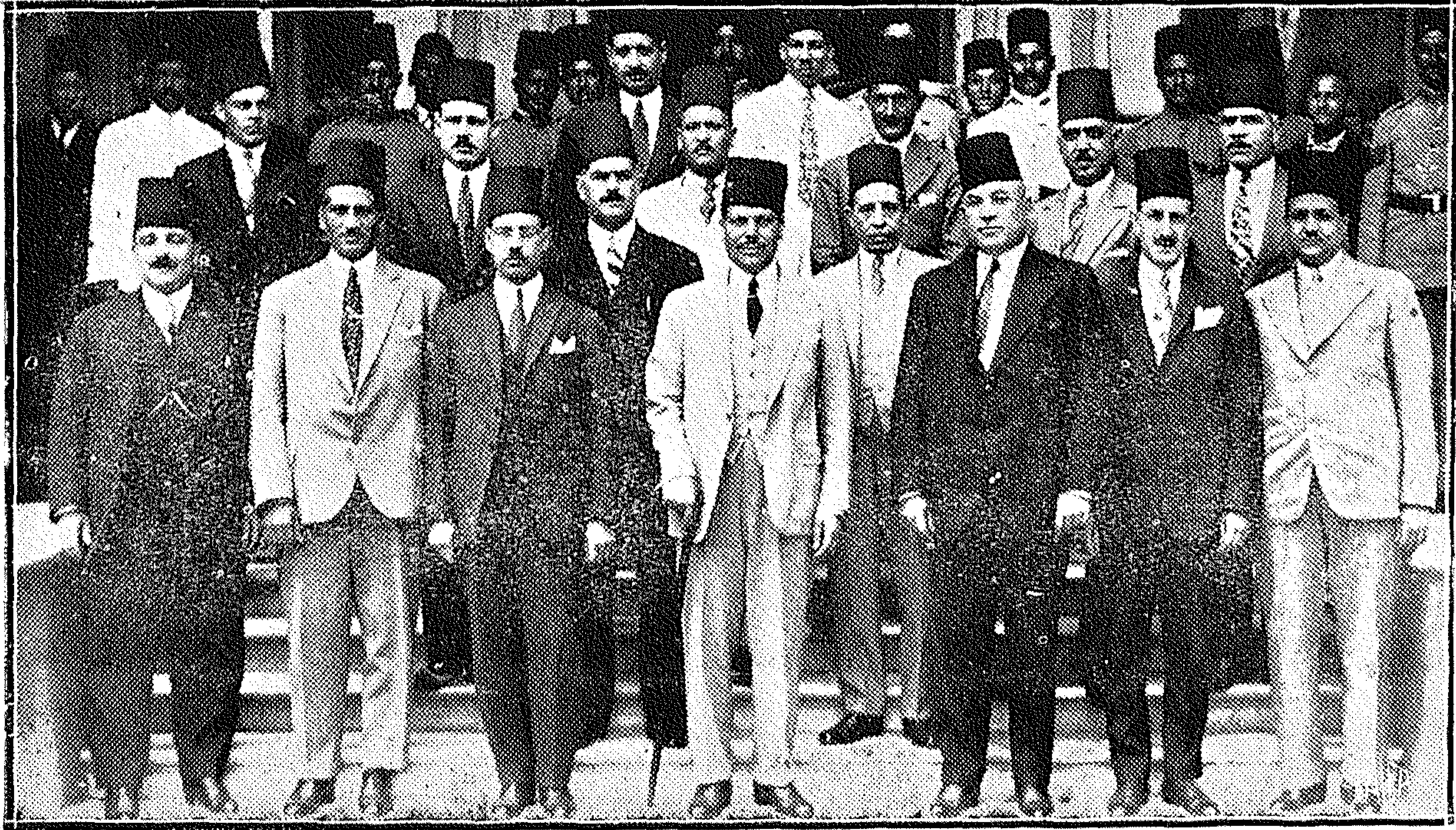
يسرنى ان أتحدث اليوم الى حضراتكم وانتم تعلمون ان مهمتكم الادارية هى من اكبر المهمات الوطنية التى يقوم عليها سلطان الدولة. انكم تمثلون فى مديرياتكم حكومة جلالة مولانا الملك فواجبكم يقضى عليكم ان تبثوا روح الاصلاح والسلام التى تحرص حكومة جلالته على بثها بين رعاياه وتنشروا العدالة والطمأنينة بين مواطنيكم فانتم حفظة النظام وانتم سواعد الدولة التى تستطيع بها ان تحقق ما ترجوه من رفع شأنها واعلاء كلمتها ، وقد أمرت بأن تعطوا من السلطة والنفوذ ما يسهل عليكم آداء مهمتكم على الوجه الاكمل وعلى قدر ذلك تكون مسئوليتكم

وارجو ان تنقلوا عنى لجميع مرؤوسيكم انى هنا لا أحاسب الموظف الا على عمله وحده فان احسن جوزى خيرا وان اساء أو أهمل فعليه اساءته

وليس لموظف عندى شفيع الا الاستقامة وحسن العمل . فلن يرقى بعداليوم من بات يعتمد على غير ذلك

ان خطة هذه الحكومة خطة اصلاح ووئام. سبيلها نشر العدالة بين الناس على السواء وحفظ النظام بغير هوادة وبكل دقة . ولى فى مواهبكم وصدق وطنيتكم ما يجعلنى أتأكد بأنكم ستحققون ثقتى فيكم وانى معتزم بعون الله ان ازور جميع المديريات فى مدى الثلاثة الاشهر المقبلة لاقف بنفسى على حالة الامن وما تقومون به من اصلاح وتجديد وآمل ان ارى ما يسرنى والله أسأل ان يوفقنا جميعاً الى خدمة الوطن العزيز فى ظل مولانا الملك المعظم





حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية
ومعه حضرات أصحاب السعادة والعزة المديرين

كتاب وزير الداخلية للمديرين
فى ٤ يوليو سنة ١٩٢٨

ارسل حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا وزير الداخلية الى حضرات مديرى الاقاليم الكتاب الدورى التالى يحثهم فيه على العناية بشؤون الامن العام وهذا نص الكتاب :

تفضل حضرة صاحب الجلالة مولاى الملك فعهد الى بمنصب الرئاسة ووزارة الداخلية وقد بينت فى الكتاب الذى تشرفت برفعه الى سدته السنية الخطة التى اترسمها والغاية التى ارمى اليها والعهد الذى قطعته على نفسى بالدأب فى سياسة البلاد وتصريف أمورها مجاهدا على الاستمساك بحقوقها واعلاء شأنها وتمكينها من التمتع باستقلالها التام والمحافظة على الدستور وان تكون الحياة النيابية صورة صحيحة لحاجات البلاد وامانيها كل ذلك مقرونا بالعمل على نشر الطمأنينة واجراء العدل مجراه واقرار الحقوق فى نصابها وتثبيت الحريات مع اخذ الجميع فى غير هوادة بالتزام ما رسمه القانون من الحدود

ولما كنت واثقا من انكم لا تدخرون وسعا فى مؤازرتى فى تنفيذ هذه الخطة التى اعتقد بحق انها احدى الوسائل لتقدم البلاد ورقيها ورفاهيتها وأسعادها رأيت فى الوقت نفسه ان اجعل لكم من السلطة والحرية فى العمل بقدر ما يتناسب مع ما يلقى على عاتقكم من كبير المسؤوليه بمنحكم بعض الاختصاصات التى لم تكن لكم من قبل والتى سأفصلها فى كتاب سيرسل لكم قريباً

وعهدى بكم ان تكونوا عند حسن ظنى فيكم وان تقدروا هذه المسؤولية قدرها بالدأب على القيام بواجباتكم فى هذا الظرف الذى يستدعى تمام اليقظة والجد والمثابرة وحسن التصرف.

وأول ما الفت اليه نظركم هو المحافظة على النظام والامن العام واتخاذ التدابير الفعالة الكافلة لبث الراحة والسكينة والطمأنينة فى ربوع البلاد فى الحدود التى رسمتها القوانين فهذا هو المطلب الاسمى الذى أهتم به وأود تحقيقه بل الميزان الصحيح الذى تقاس به درجة الرقى الذى نسعى اليه .

ولا داعى لان أنبهكم الى انى لا أسمح مطلقا باى عمل من شأنه المساس بالامن العام ولن أتسامح مع أى موظف كائنا من كان يفرط اقل تفريط فى القيام بواجبه وأصرح فى الوقت عينه بانى ساعنى بامر الموظفين من رجال الادارة وضباط البوليس عناية خاصة ترفع أسباب الشكوى من تأخير فى

ترقيتهم، وتقوى من عزائمهم فى سبيل القيام بالواجب وتبث فيهم روح النشاط والهمة ولكننى سأزن أعمالهم وزنا دقيقا فلا أمنح ثقتى الا لمن كان شعاره العدل والاستقامة والنزاهة وحب العمل لخير الوطن مع الاباء وحفظ الكرامة

ويهمنى أن أقف أولا فأولا على احوال البلاد العامة بما تقدمونه الى من تقارير أود ان تكون مفصلة مصورة لما يجرى فى دائرة اختصاصكم من مختلف نواحى الاحوال جميعها وما يقوم به الموظفون المرؤوسون من الاعمال لاتخذ فى الحال ما أراه مناسباً لكل حالة. ويجب أن ترسل الى هذه التقارير فى اليوم الاول من كل اسبوع الا فى الحالات المستعجلة التى تقومون بابلاغى عنها فى الحال وبغير توان ولا يعزب عن بالكم أن سياسة الوزارة تقضى باجراء العدل وتحقيق المساواة بين الناس بلا تمييز بين الاحزاب والمذاهب فالفتكم الى ذلك كل الالفات وارجو أن تعملوا له بكل ما استطعتم من قوة

وأنبه هنا بصفة خاصة الى ما اعلمه عن بعض الموظفين من اشتغالهم بالمسائل السياسية وتأثرهم بحزبية معينة تدعو الى ايثارهم بعض الناس على بعض وهؤلاء يجب ان يفهموا أننى لا اقبل بأى حال ان يستمروا على هذه الخطة والا فأرانى مضطراً لاتخاذ وسائل شديدة تجعلهم يندمون على ما أتوا من سوء استعمال سلطتهم التى لم تخول لهم الا ليقيموا العدل بين الناس.

وزير الداخلية

محمد محمود



كلمة دولة الرئيس

فى وفد مديرية جرجا

يوم ٥ يوليو سنة ١٩٢٨

أشكركم وافر الشكر لحضوركم لتهنئتى ولثقتكم بشخصى. لقد بذلت كما تعلمون كل جهد لائتلاف الاحزاب وجمع كلمة الامة و توجيهها لمصلحة الوطن وبذلك تجنبنا الخصام بين الاحزاب و الزعماء فوفقنا الله لجمع الشمل مع صديقى المغفور له الزعيم الكبير سعد زغلول باشا وسرنا على الائتلاف ورائدنا حب الوطن للوطن و للمصلحة العامة . لم يكن غرضنا من الائتلاف أن نخدم شهوات شخصية أو نزعات حزبية كما يتقولون بل كان غرضنا خدمة الوطن العزيز. ولكنهم قضوا على الائتلاف بأيديهم وسوء أعمالهم و لم أتردد بالرغم من ذلك فى أن أبسط لهم يدى مرة أخرى عندما شرفنى مولاى الملك بتأليف الوزارة الحاضرة ٠ مددت يدى اليهم ليحل الوئام محل الخصام و ليسود الائتلاف بيننا فنتعاون على خدمة الوطن العزيز واصلاح شؤونه ولكنهم أبوا واستكبروا فما كان منى الا أن أخذت على نفسى تنفيذ تلك المهمة الخطيرة امتثالا لأمر مليكى

وما كان تأجيلى لجلسات البرلمان الا لاعطيهم فرصة لخلق جو صالح يستطيع فيه عقلاء الشيوخ والنواب أن يتغلبوا بحزمهم وبتفضيل مصلحة البلاد على تيار الشهوات الشخصية ، فيتحقق بذلك ائتلاف كلمة الامة ولكنى آسف كل الاسف لانهم جادون فى أعمال التهييج وتشويه الحقائق و أشد ما أخشى أن يتغلب باطل شهواتهم على حكمة عقلائهم فيقطعون عليهم سبيل التفكير فى الصالح العام فتضيع الفرصة سدى ولكنى على اى حال سائر فى طريقى معتمد على الله وعناية جلالة الملك وتأييد الامة الذى ظهر بأجلى مظاهره فى وفودكم ، ومعتمد أيضاً على ثقتى بنفسى وحبى لبلادى التى سأخدمها بكل ما أوتيت من قوة ونشاط وسأجعل العدل رائدى ورفاهية البلاد نصب عينى وسأكون قاسيا كل القسوة على من يعتدى على القانون والنظام ولن اسمح لكائن من كان أن يخرج على حدودهما والله اسأل أن يوفقنى واياكم لخدمة الوطن واسعاده .

كلمـــــة دولة الرئيس

فى وفد مديرية البحيرة

يوم ٥ يوليو سنة ١٩٢٨

أشكركم شكراً جزيلا على حضوركم لتهنئتى وتأييدى وأبدى لكم عظيم اغتباطى بأن رأيتكم فلن أنس ذكرى عهدى بمديريتكم التى أحببتها وأحبنى أهلها وأود أن تبلغوا عنى جميع أهل مديريتكم شوقى اليهم وحبى لهم وانى فى مركزى هذا سأبذل كل ما فى استطاعتى لرفاهيتكم ولنشر العدل والطمأنينة بينهم كما أننى أرجو أن تنقلوا عنى أننى لن أحابى صديقاً ضد خصم وان يكون للاهواء السياسية والتحزبات الشخصية عندى و لا عند من يمثلون حكومة جلالة الملك فى المديريات أقل تأثير

ذكر خطباؤكم أننا أحوج ما نكون الى الطمأنينة والهدوء لاصلاح شئوننا وتوفير أسباب الراحة والرفاهية للاهلين . وأنا أؤكد لكم أن أول ما تعنى به هذه الوزارة هو جو من السكينة والطمأنينة ليتمكن العاملون المخلصون من كل الطبقات ومن جميع مراتب الامة من العمل على اصلاح حال البلاد وتوفير أسباب الراحة والرفاهية فيها وتخفيف الازمة الاقتصادية التى حلت بها وستكون العناية بأمر الفلاحين من الوجهات المادية والادبية والصحية أكمل ما ستعنى به هذه الحكومة . ولى وطيد الامل أن نتمكن فى القريب العاجل ان شاء الله من تحقيق بعض ما لدينا من مشروعات لتنمية الثروة العامة لاصلاح شأن الفلاح وتحسين حاله .

أسأل الله القدير أن يوفقنا لخير البلاد فى ظل الملك المعظم .



كلمـــة دولة الرئيس

فى وفد مديرية القليوبية

يوم ٧ يوليو سنة ١٩٢٨

أشكركم بكل جوارحى على هذا الشعور الفياض وعلى تلك التهنئة الحارة وانى أعتمد بعد الله سبحانه وتعالى على عناية مليكى وعلى تأييدكم وثقتكم بشخصى .

ان مهمتى هى نشر العدالة بين الناس من غير تمييز أو محاباة ونشر الطمأنينة والسكينة فى ربوع البلاد والقضاء على التهويش وعلى كل من يخرج على النظام والقانون . نعم ساقضى على ذلك بتوفيق الله وسأسعى جهد الطاقة ليسود الامن والطمانينة ربوع البلاد كما أنى سأسعى لترقية شئون الوطن مادياً وأدبياً . ويسرنى أن أبلغكم أن الوزارة تفكر الان جدياً فى مشروع هام يقضى بتوزيع الجزء الاكبر من أراضى الدومين على صغار الفلاحين بأثمان متهاودة تدفع على أقساط طويلة الاجل وبالاجمال كونوا على يقين أننا سنعمل على رفاهية البلاد ورخائها من كل الوجوه .

وسيكون فى مقدمة ما نعنى به بعد ذلك قضية البلاد والسعى لتحقيق استقلالها بمفاوضات نبدأها عند ما يأتى الوقت المناسب لها أما الان فسنتمسك بكل حقوق البلاد استمساكا جدياً . وسترون أن وطنيتنا تعمل ولا تعلن عن نفسها . نسأل الله أن يوفقنا الى خدمة بلادنا خدمة صالحة خالصة لوجه الله والوطن .

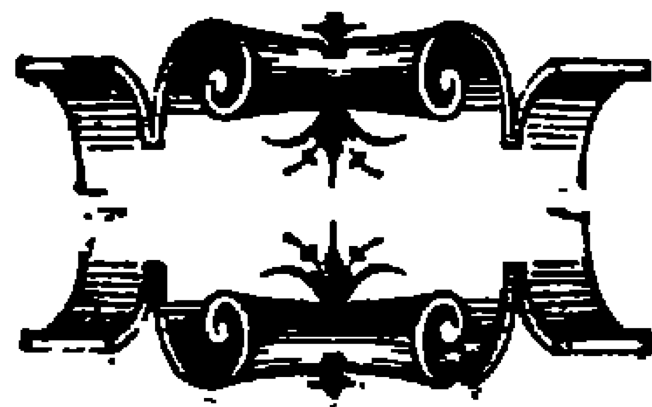
٢٨

كلمـــة دولة الرئيس

فى وفد ديروط

يوم ٧ يوليو سنة ١٩٢٨

أنا سعيد لرؤيتكم وشاكر لقدومكم وتحملكم مشاق الانتقال لتهنئتي . نعم سعيد لرؤيتكم فانتم أهلي وعشيرتي الذين أعتمد عليهم فى مساعدتى على النهوض بمهمتى التى أرجو الله أن يوفقنى للنجاح والمضى فيها على اكمل وجه لخير البلاد ، أشكر خطباءكم على ما وجهوه الى شخصى والى هذه الوزارة من الثقة والتأييد . يقولون على من تعتمد ؟ ، اعتمد عليكم وعلى تأييد ذوى الرأى الكثيرين فى البلاد.ونعتمد ايضا على وطنيتنا وايماننا الصحيح بحقوق البلاد التى سنعمل على انتشالها من الفوضى والاضطراب،وسنعمل على نشر العدالة فى ربوعها ما استطعنا الى ذلك سبيلا .



كلمـــة دولة الرئيس

فى وفد مديرية الشرقية

يوم ٧ يوليو سنة ١٩٢٨

أشكركم أيها السادة شكراً جزيلا وانى أقدر هذا الشعور الطيب الذى دفعكم الى الحضور هنا لتعضيد الوزارة و تأييدها واعتبر انكم تمثلون رأى العقلاء أصحاب المصالح. و من أحب لبلاده وا كثر حرصا على مصالحها من أهل البيوتات وذوى الاسر فيها. أشكركم وأشكر صديقى محمد عثمان باشا أباظه كبير مديريتكم ورئيس وفدكم وان صداقتنا نحن الاحفاد لصداقة توارثناها عن الاباء والاجداد

يقول المعارضون انى لا أرتكن على قوة الامة واننى معتمد على غيرها . ليس فى كلامهم ذرة واحدة من الحقيقة ولكن مليكى دعانى لتحمل أعباء الحكم فى هذا الوقت العصيب فصدعت بأمر جلالته غير هياب ولا وجل و تقدمت لخدمة البلاد خدمة صادقة لا تشوبها شائبة الاغراض والشهوات لأعيد للحكومة هيبتها ولأرد الامور الى نصابها ولاحافظ على الامن العام وأرعى مصالح الدولة ولاسعى متى حان الوقت المناسب لامكن البلاد من التمتع استقلالها كاملا غير منقوص

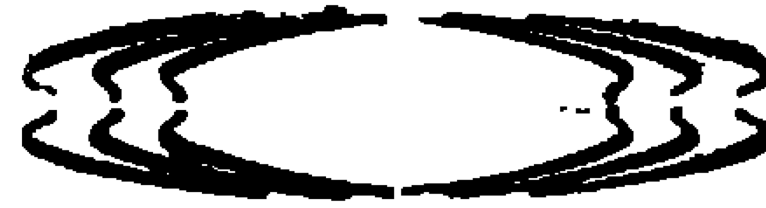
ادعى خطباؤهم أننا نهدد الموظفين بمنشورات . كبرت كلمة تخرج من أفواههم ان يقولون الا كذبا . لقد صرحت مراراً فى خطبى و فى كل مناسبة أن العدل سيجرى مجراه بينهم وانا لن نحابى صديقا أو نرهق خصما بل سنجازى كلا بعمله

ادعوا أيضا أننا نهدد أفراد الشعب بقوتنا و سلطاننا . انما نحن خدام الشعب نعمل على رفاهيته واصلاح شأنه . ادعوا أننا نؤثر فى حالة البلاد الاقتصادية فيضطرب الجمهور جراء ما نخلق من أزمات سياسية والحق انهم هم الذين اساؤوا للبلاد بما صنعوا فى أزمة قانون الاجتماعات وهم الذين تقع على رؤوسهم مسئولية اهاجة الخواطر بما جرت به السنتهم من أضاليل وأكاذيب وترهات

ادعوا أن الحركة الادارية التى قررتها الوزارة متجسم فيها روح الحزبية والمحسوبية فريق

افتروها ما نحن بحاجة الى التدليل على مالها من قيمة . وحسبهم فى ذلك أن يسألوا رجال الادارة أنفسهم ليقفوا على ضلالهم البعيد

تلك أمثلة من أكاذيبهم وبهتانهم ومن تضليلهم العقول والافهام . سندعهم فى هذيانهم يعمهون وسنسير فى طريقنا السوى لاننا نوقن تمام اليقين ان الوطنية الصادقة تعمل ولا تتكلم وفقنى الله واياكم لخدمة هذا الوطن العزيز



خطبة دولة الرئيس

فى وفد مديرية أسيوط

يوم ٨ يوليو سنة ١٩٢٨

ان سرورى بلقائكم لعظيم لانكم عشيرتى الاقربون الذين تربطنى بهم روابط عدة . وانى لاعرف الكثيرين منكم من مفتتح السن وقد كنتم انتم حين قبلت الاضطلاع بهذا العبء الثقيل من أوائل من تمثلتهم مؤيدين لى فى الحق و ناصرين · فاشكركم أجل الشكر وأرجوكم أن تبلغوا تحياتى لاهل بلادكم وان تخبروهم أننى بعد الله اعتضد بهم واعتمد على ثقتهم وانى لن أزال عندظنهم بى باذلا فى خدمتهم وخدمة الفلاح أوفر قسط من جهدى وانى أشهد الجميع على أن وزارتنا انما تعمل لخدمة الوطن لا لخدمة الافراد وللمصلحة العامة لا المصلحة الحزبية

خطب دولة النحاس باشا فتولانا بنقده وبسط لسانه فينا فى عدة مواضع من خطبته فما اتقى الله ولا راعى كرامة الحق فيما خطب

وان آسف لشيء فأكبر أسفى لافشائه اسرار مداولاتنا فى مجلس الوزراء وخروجه بذلك على ابسط التقاليد المرعية والاداب السياسية

يقول فى خطابه — ان الاغلبية لا تريد أن تتلاشى فى الاقلية · انما يقول ذلك ليتبرأ من فصمه عروة الائتلاف ونسى ان البلاد حكمت عامين متتاليين بحكومة ائتلافيـــة ولم ير الزعيم العظيم المرحوم سعد زغلول باشا أن الاغلبية بهذا قد تلاشت فى الاقلية · بل كان هذا من اسباب اغتباطه فى أواخر ايامه ولكن لسوء حظ البلاد ، خلفه قوم قضوا على الائتـــلاف بقصر نظرهم وسوء تصرفهم .

يقولون اننى كنت ضد مشروع قانون الاجتماعات والحق انى صارحتهم برأيى فيه من اول الامر واقترحت عليهم ان نؤجل من انفسنا وبمحض ارادتنا نظر هذا المشروع الى الدورة المقبلة حتى يكون لدى الوزارة متسع من الوقت تعالج فيه الموقف بالطرق السياسية الحكيمة لكن النحاس باشا رفض الاخذ بهذا الرأى وجعل يخطب ويؤكد بمناسبة وبغير مناسبة ان الوزارة عازمة على

المضى بهذا القانون الى النهاية فكان ماكان من توجيه الانذار البريطانى ولما طالعنى به قلت له اما وقد اصبحنا امام امر واقع فليس لنا على هذا الانذار الا جواب واحد هو الرفض. لقد تنمر اول الامر و اعلن فى كل مكان انه متشبث بهذا القانون حتى اذا جاءه الانذار البريطانى انخذلت قواه وخارت عزائمه ولو انه عمل بما نصحت به بادئ الرأى لوفر على نفسه وعلى بلاده كل هذا الذى كان .

لقد فسر النحاس باشا نصيحتى الاولى له بانها دسيسة ! و فسر الثانية بانها مؤامرة و نسى دولة الباشا ان السياسة والخلق يقضيان جميعاً على رئيس اية حكومة يحترم نفسه و يعرف لبلاده كرامتها بانه اذا سار فى خطة فقد وجب عليه المضى فيها الى النهاية فان التذبذب فى الرأى و الاضطراب فى الخطة مدعاة للمهانة والسخرية

اطلعتم أيها السادة على تصريحات النحاس باشا بشأن قانون الاجتماعات و تأكيداته الاولى بأنه مهما كانت النتائج لن ينزل عن حق خوله الدستور للسلطات المصرية على ان دولته لم يتردد بعد ان تلقى الانذار البريطانى فى أن يمثل امام البرلمان ويتوسل اليه بكل ما اتاه الله من قوة في طلب تأجيل نظر القانون لان البلاد ستصاب من جرائه بنكبة كبرى هى فى نظرهم اخراج النحاس باشا من الحكم طوعاً أوكرهاً وما كان يطمئن على مجلسه فيه حتى راح يتبع التسليم بالشكر

ذلكم مثل من بعض تصرفاته التى ضقت بها ذرعاً فقدمت استقالتى من وزارته مرتين مدفوعاً بعوامل الاخلاص للقضية العامة والاحتفاظ بالكرامة لكنهم بدل أن يعللوا الاسباب بعللها الصحيحة ذهبوا يحاولون ستر تصرفاتهم الشائنة فادعوا أنا انما استقلنا متآمرين على وزارة النحاس باشا داسين له لكنهم نسوا أن للحق قوته تبطش بالباطل فيذهب هباء



بيان

لدولة رئيس الوزراء

اذاعت ادارة المطبوعات فى ٩ يوليوسنة ١٩٢٨ عن لسان حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء البيان التالى :

شرفنى جلالة الملك المعظم بتكليفى تأليف الوزارة فلم يكن أحب الى بعد هذه الثقة الغالية من ان أرى وفود الامة من مختلف المديريات والمحافظات شاخصة الى القاهرة تؤيد الوزارة وتعلن ثقتها بها .

وان الوزارة لتجد فى هذا التأييد وتلك الثقة مظهر الرضا بالخطة التى أعلنتها فى كتاب قبول الوزارة والاستبشار بان تساس الامور العامة على قواعد العدل والمساواة وسيشد هذا الرضا من أزر الحكومة ويقوى عزمها على المضى فى طريقها مطمئنة الضمير قوية الرجاء فى المستقبل .

ولقد علمت بان وفودا اخرى تتهيأ للحضور الى مصر لتؤكد للوزارة تأييدها وثقتها وانى مع كبير تقديرى لما أولتنا وتولينا تلك الوفود من التشجيع ليعز على ان تتجشم المتاعب فى هذا السبيل لذلك اكرر اجزل الشكر لمن حضر واقدم شكرى وشكر الوزارة لمن كان يريد الحضور راجياً ان لا يحمل نفسه عناء السفر مغتبطا بما تترى علينا من اخبار الارتياح العام مستمداً منها القوة واليقين اللذين يهونان علينا كل تضحية فى خدمة البلاد وليس فضل الوفود التى كانت تهم بالحضور عندى دون فضل من حضر وسأستخدم الوقت الذى كنت سأقضيه معهم فى بيان خطة الحكومة التى لم تعد مجهولة ، فى تنفيذ تلك الخطة فى ظل عرش مولاى حضرة صاحب الجلالة الملك داعيا المولى عز وجل ان يوفقنا للسداد ،

خطبة دولة الرئيس

فى وفد الغربية

يوم ١٠ يوليو سنة ١٩٢٨

أشكركم الشكر كله على شعوركم الحى واحساسكم الرقيق ، فقد سمعت تهانيكم ووعيت ما قلتم وانى اتقبل ذلك بما هو اهل له من القبول الحسن والشكر الجزيل

ان الوزارة ورياستها حمل ثقيل وليست هى بالمطمع الذى يسعى اليه . انما هى ضريبة يبذلها المخلصون من جهدهم وراحتهم وتكليف يحق عليهم القيام به اذا دعا داعى الوطن ، لهذا قبلت الوزارة امتثالا لامر مولاى الملك ورجاء ان اوفق فى خدمة بلادى وان تحملت فى ذلك سقاما وآلاما . نعم قبلت ان اشكل الوزارة ولكننى لم اتردد فى ان ابسط يدى اليهم داعيا الى السلام. ولئن طلبت اليهم حرية اختيار زملائى فهذا حق مقدس لكل رئيس وزارة و شرط اساسى لحسن سير العمل والتفاهم ، ولكنهم ابوا الا خصاما فلم يبق الا ان امضى فى طريقى مستمداً من الله المعونة على ما اخذت به نفسى من الاخلاص فى حب الوطن العزيز

انكم وفد الغربية ، وفى الغربية مساحات كبيرة من املاك الحكومة ويسرنى ان اخبركم ان الحكومة قد اعتزمت بيع جزء عظيم من املاكها لصغار المزارعين بأثمان متهاودة وعلى اقساط بعيدة المدى

ويسرنى ايضا ان اخبركم ان الحكومة ستعنى العناية كلها بتوزيع المياه على الاهالى توزيعا عادلا لا أثر فيه للتحيز او المحاباة وستنظر فى كل شكاية من هذا القبيل بالعدل فى اقرب وقت مستطاع .

وستألف لجنة تكون مهمتها بحث حالة البلد المالية والاقتصادية للعمل على تحسينها وتخفيف وطأة الضائقة المالية ، وستعنى الوزارة بالمشروعات الاقتصادية ولن يأتى شهر نوفمبر المقبل حتى تكون الوزاره قد انتهت من وضع التصميمات الخاصة ببعض المشروعات وابتدىء فى تنفيذها كذلك ستهتم الوزارة اهتماما صادقا بالحالة الصحية اذ عليها تتوقف سعادة المجموع وزيادة الانتاج

وستوجه الوزارة قسطا كبيراً من جهودها لتحسين حالة البلاد الداخلية مع استمساكها بقوتها استمساكا لا تراخي فيه ولا هوادة وسنسعى في الوقت المناسب بكل مالدينا من الوسائل لحل القضية الكبرى حلا يتفق واماني الامة ولن يكون هذا الحل نهائياً الا اذا اقرته الامة ممثلة في برلمانها. اكرر لكم الشكر واسأل الله ان يوفقني وإياكم لما فيه خير البلاد .



حل مجلسى النواب والشيوخ

المذكرة الوزاريه

مولاى

تفضلتم جلالتكم فأخذتم فى سنة ١٩٢٦ بيد الائتلاف واعتمدتموه منهجا ملائما لحاجه البلاد يجنبها مضار التحزب والانقسام ويرضى اطماعها فى حكومة ثابتة وطيدة.

وقد كان من الواجب لنجاح ذلك النظام ان تتعاون العناصر المؤلفة له تعاونا قلبيا ، وأن تصرف جهدها الى تحقيق وجوه الاصلاح المختلفة وان تجرى الاعمال فى جهات الحكومة جميعاً على سنن العدل والمساواة .

ولم يشك احد حين قام الائتلاف فى ان الداخلين فيه طابت به نفوسهم وخلصت له نياتهم .

واذ كان المصريون فى الواقع متفقين فى المقاصد والوسائل ولم يكن بينهم خلاف يرتكز على تشعب الاراء أو تباعد ما بين وجهات النظر . فقد كان المقدر ان الانقسام الذى كان شخصيا فى أصله ونشأته صائر حتما الى الزوال فيعود المصريون كما بدأوا متحدين.

على ان فئة قليلة هيأت لها المصادفة المحضة فى هذا العهد الاخير مكان الزعامة من حزب الاكثرية مازالت ، فى حرصها على الاستئثار بالامر ، تنقض اسباب التعاون وتسترسل فى حزبية شديدة الخطر على المصالح العامة ، مدعية ان الانقسام جاء من انفرادها بالتمسك بحقوق البلاد جاهدة فى نشر ذلك الوهم عاملة على توسيع نطاق الانقسام واستدامة اسبابه

ومما يؤسف له أشد الاسف أن آثار الانقسام نقلت الى دوائر الحكومة وكان لها شأن غير ضئيل فى أعمال الموظفين واحوالهم . ولا يخفى ما يترتب على ذلك من افساد نظام الاعمال وتعريض مصالح الجمهور للعسف والعبث ومن نشر القلق والاضطراب بين الموظفين

كذلك انتقلت هذه الاثار الى افراد الامة فاضطربت بها العلاقات والروابط بينهم بل انقلبوا بعضهم حربا على البعض وتزعزعت أسباب التراحم والتضامن فى الاسر

ثم انتهى الامر الى ان اصبحت الحياة النيابية نفسها أداة لطغيان تلك الفئة واستبدادها مستعينة بأكثرية اضطرت الى ممالأتها أو مداراتها بين رجل مخدوع فيها وآخر يخشى شرها وثالث يطمع فى خيرها . ولذلك عجزت تلك الحياة النيابية عن تحقيق اخص ما يرجى فيها من انفاذ الاصلاحات المختلفة فى المرافق العامة للبلاد

تلقاء هذه الحالة أبت حكمة جلالتكم الا ان تعالج الامر بالوسائل الحاسمة انقاذا للبلاد مما يتهددها من خصومة دائمة ونظام حكم عاجز مضطرب ، فأقلتم الوزارة السابقة وعهدتم بالحكم الى هذه الوزارة

ولقد اطالت الوزارة النظر فى الشئون الحاضرة تلتمس وجوه العلاج لها فلم تجد لذلك سبيلا الا ان تعمل على تخليص البلاد من تلك المؤثرات المصطنعة كيما تعود الاحوال الى سيرتها الطبيعية ولن تعود الاحوال الى تلك السيرة الا اذا علم الناس حقائق الامور وانكشفت لهم اسباب التغرير واستبانوا كيف كان الانقسام مصطنعا لمصلحة تلك الفئة القليلة وكم جر على البلاد من مضار وشدائد . كذلك لن تصل الامور الى قرار الا اذا خلص الافراد مما كان يرهقهم من ضروب الاعتداء والتشهير بالباطل ، فأمنوا ان يبدوا آراءهم فى غير حرج ، والا اذا اعتقد الجميع أن المرافق العامة ومصالح الدولة يجرى الامر فيها بالحق والعدل

ولكن المؤثرات المصطنعة التى افضت بالبلاد الى الحالة التى نشأ منها لا يمكن ان تنقطع أسبابها فى الوقت القصير . على ان الوزارة ترجو أن تكون ثلاث سنين كافية فى هذا السبيل.

كذلك لا تنقطع اسبابها مع بقاء العوامل التى سهلت قيامها وكفلت لها القوة والانتشار

ولما كان البرلمان فى حالته الحاضرة لا يعين على الوصول الى الحالة الطبيعية التى تتوق اليها البلاد وجب الا يكون من ناحية اخرى عقبة فى سبيل الاخذ بالاسباب الموصلة لها

لذلك لا ترى الوزارة بدا من حل المجلسين وتأجيل الانتخابات الى الوقت الذى يرجى فيه أن تتجلى ارادة الامة على وجهها الصحيح

كذلك ترى الوزارة ان ينظر فى قانون الانتخاب وما يتصل به من احكام الدستور لتعديل ما قد يكون فى تعديله اصلاح الحالة التى سبق وصفها . على ان النظام النيابى والمسؤولية الوزارية لن يمسهما التعديل بحال من الاحوال

وماكانت الوزارة لتقدم على حل المجلسين وتأجيل الانتخابات طواعية واختيارا ولكن يلجئها الى ذلك الجاء ضرورة الخلاص من الحالة الحاضرة ، والحاجة الى نظام ثابت مرضى ، يعيد للبلاد وحدتها ويهيئ لها سبيل معالجة قضية استقلالها على وجه يحقق كامل امانيها . والوزارة شديدة الايمان بانها تصدر فى ذلك عن حاجات الامة الحقيقية وأجماع أهل الرأى فيها

وقد اعتزمت الوزارة ان تأخذ على نفسها ادارة الشؤون العامة فى فترة تعطيل الحياة النيابية بأجراء العدل ، وتحقيق المساواة فى غير تحيز اوحزبية ، وبتأييد الحريات فى حدود القوانين ، وبتنفيذ الاصلاح فى المرافق العامة ، الذى طال على البلاد امد انتظاره ، وترجو أن توفق الى ما قصدت له فى ظل عطف جلالتكم وبفضل تأييد الامة

فاذا حازت الاعتبارات المتقدمة قبولا من جلالتكم ، تفضلتم بأصدار امركم الكريم بحل مجلسى النواب والشيوخ وأيقاف المواد ٨٩و١٥٥، ١٥٧ والجزء الاخير من المادة ١٥ من الدستور .

وأن الوزارة ، وهى ترفع الى سدتكم العلية آيات اخلاصها ، لتبتهل الى الله بالدعاء بأن يحفظ للبلاد ذات جلالتكم الكريمة مؤيدة بتوفيق الله

١٨ يوليه سنة ١٩٢٨

احمد محمد خشبه   عبد الحميد سليمان   جعفر ولى   محمد محمود

احمد لطفى السيد   ابراهيم فهمى   على ماهر

أمر ملكى رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨

نحن فؤاد الاول ملك مصر

بعد الاطلاع على امرنا رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ بوضع نظام دستورى للدولة المصريه وعلى كتاب الوزارة المرفوع الينا بتاريخ ١٨ يوليه سنة ١٩٢٨ ،

(أمرنا بما هو آت)

مادة ١ — يحل مجلسا النواب والشيوخ . ويوقف تطبيق المادتين ٨٩ و ١٥٥ من الدستور وبناء على ذلك يؤجل انتخاب أعضاء المجلسين وتعيين الاعضاء المعينين فى مجلس الشيوخ مدة ثلاث سنين من تاريخ امرنا هذا . وعند انقضاء هذا الاجل يعاد النظر فى الحالة لتقرير اجراء

الانتخاب والتعيين المذكورين او تأجيلهما زمناً آخر .

أما السلطة التشريعيـــة فى فترة السنين الثلاث المذكورة اوفى اى فترة اخرى تؤجل اليها الانتخابات فستتولاها طبقاً لحكم المادة ٤٨ من الدستور وذلك بمراسيم تكون لها قوة القانون

مادة ٢ — حتى يصدر أمر آخر، يوقف تطبيق المادة ١٥٧ والجزء الاخير من المادة ١٥ من الدستور.

مادة ٣ — على وزرائنا تنفيذ أمرنا هذا كل فيما يخصه

صدر بسراى رأس التين فى ٢ صفر سنة ١٣٤٧ - ١٩ يوليه سنة ١٩٢٨

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الداخليه		رئيس مجلس الوزراء
محمد محمود		محمد محمود
وزير المواصلات	وزير الاوقاف	وزير الحربية والبحرية
عبد الحميد سليمان	جعفرولى	جعفرولى
وزير المالية	وزير الزراعة (بالنيابة)	وزير الحقانية
على ماهر	ابراهيم فهمى	أحمد محمد خشبه
وزير المعارف العمومية	وزير الخارجية (بالنيابة)	وزير الاشغال العموميه
احمد لطفي السيد	على ماهر	ابراهيم فهمى



حديث دولة الرئيس

مع جريدة المقطم

يوم ١٩ يوليوسنة ١٩٢٨

ان وجوه الاصلاح فى المرافق العامه متشعبة قد يخطئ العد تفاصيلها و يكفى أن أجيبك على ما تطالب بمـــا اعتزمت الوزارة معالجتــه من تلك المرافق وأخذت نفسها بالاسراع فيه . لقد طـــال انتظـــار الناس أن تقرر الحكومة قراراً حاسما ، فى مشروعات الرى الكبرى و تعلية خزان أسوان . و بناء خزان جبل الاوليا و تطهير منطقة السدود و زيادة الانتفاع بمياه النيل الازرق. ولقد نوت الحكومة نية صادقة أن تصل فى هذا الخريف أو فى الشتاء المقبل على الاكثر الى البدء الفعلى فى هذه المشروعات من غير أن يمس ذلك المسألة السياسية التى ستبقى معلقة الى الوقت المناسب لمعـــالجتها. لا يشك أحد فى أننـــا متى وفقنـــا لذلك ، ولنا الرجاء الثابت فى التوفيق ، اتقينا مباغتة المفاجآت التى تصادف البلاد مدة التحاريق فى بعض السنين والتى لا قبل لنا باتقائها بل لا سبيل الى تقليل اضرارها الا بتضحيات سيئة الاثر من حاصلاتنا الزراعية كمنع زراعة الارز ونحو ذلك . أقول اذا وفقنا للبت فى هذه المشروعات والبدء فى تنفيذها فعلا فقد امنا ما نجد الان من الخوف على مستقبلنا الزراعى أو بعبارة أخرى ضمنـــا رزق الجيل الزراعى المقبل برى مساحة من الارض البور الصالحة للزراعة التى قد تبلغ سبعمائة الف فدان . ان كل سنة تمر قبل وضع هذه المشروعات موضع التنفيذ تؤخر النتائج المرجوه لها سنين عديدة فلا بد فيها من خطوة حاسمة .

أما ما سمعتم من اعتزام الوزارة بيع أطيان الدومين للفلاحين ، فأن الحكومة قد نوت تنفيذ ذلك على وجه السرعة ايضا . نوت أن تبيع أطيان الدومين لصغار الفلاحين على الخصوص لتحسين حالتهم المعيشية ولتقوى بذلك الملكيات الصغيرة التى هى فى الحقيقــة مقياس الثروة القومية عندنا و لتأمن البلاد أن تتسرب اليها الامراض الاجتماعية التى تخلقهـا عادة سوء حال الطبقة الفقيرة . وسيكون بيع تلك القطع الصغيرة بأثمان معتــدلة على

أقساط سنوية لا يثقل أداؤها على صغار الفلاحين .

س — أذكر أنه قد عينت لجنة لهذا الغرض من قبل .

ج — نعم عينت لجنة لا لهذا الغرض بالذات بل لبحث حال تلك الاطيان واقتراح ما تراه موافقاً فى أمرها من حيث طريقة استثمارها أو بيع بعضها . ولكن لا يعلم الا الله وحده متى تنتهى أية لجنة من أعمالها . قلت لك أن الحكومة تريد أن تكون حاسمة فى تصرفها فى هذا الصدد فأن ترك صغار الفلاحين وأنفسهم من غير معالجة حالهم وعلى الخصوص أولئك الذين يقيمون فى تلك التفاتيش وليس لهم من ملكيتها الكثير ولا القليل . لان ترك كل هؤلاء وانفسهم أمر لا تجيزه لنفسها أية حكومة تبغى القيام بواجبها الاول وهو رخاء الاهلين وراحتهم، وأؤكد لك أنه لا يعوز الحكومة فى ذلك صحة النية بل لا تنتظر فى الشروع فى بيع تلك الاطيان ألا ان يتم تقسيمها الى قطع صغيرة يسهل على سكانها ومجاوريهم شراؤها .

وليست الحكومة اقل اهتماما باصلاح حال العمال فى المدن منها بحال اخوانهم فى القرى فأنها تدرس الان امر التشريع للعمال تشريعاً يتناول تحديد ساعات العمل وان تكون اجرة العامل متناسبة مع ما تنتجه يده كما يتناول علاج مساكن العمال الذين هم فى حال من المعيشة داعية للاسف بل قد تدعو الى الخجل من تركهم وشأنهم كانهم ليسوا بعض الامة . كلا ان رعاية العمال وهم شباب الامة ومستقبل الصناعة المصرية فرض حتمى يجب على الحكومة ان تجعله من اول ما تعنى به من المشاكل.

كل ما ذكرت لك من وجوه الاصلاح بجملتها ميسور التنفيذ تكفى فيه رغبة الخير وهى حاصلة . ولكن المشكلة الكبرى هى علاج الاخلاق العامة باعتبار انها ملاك التربية السياسية ومناط الثقة فى حركة الاعمال المالية والاقتصادية وأساس قوة الامة وعنوان رقيها . مشكلة كبرى متنوعة الاسباب ومتشعبة المظاهر لابد للحكومة من علاجها فى دوائرها المختلفة وفى معاهدها العلمية بل فيما وراء ذلك من البيئات . وهذه فرصة أؤكد لك فيها أن الصحافة تستطيع ان تقوم بقسط وفير من علاج مشكلتنا الاخلاقية . ربما تظن أنى أسوق هذا القول لألفت نظرك الى حال المناحى الصحفية واللغة الصحفية فى هذه الاونة . أن يكن ذلك فانى شديد الرجاء فى أن هذه عاصفة وقتية أثارتها هذه الازمة الحاضرة ثم تعود الصحف الى تحرى الصدق فى

القول والنزاهة فى الغرض والترفع فى الاساليب . أنها المثل القريب لطلبتنا وشبيبتنا فكم تكون مسئوليتها جسيمه وحسابها لنفسها عسيراً اذا هى فرطت بدواعى الشهوات السياسيه فى واجبها الخاص من حيث تشجيع الاخلاق السياسية الفاضلة أو اذا هى أفسدت على هذا الشباب بعض فطرته الطاهرة . أرجوا أن تحاسب الصحافة نفسها على مكانتها الممتازة قبل أن يحاسبها غيرها .



حديث لدولة رئيس الوزراء

مع مندوب جريدة الاجيبشين غازيت

فى ٢٠ يوليوسنة ١٩٢٨

لقدحملت و زملائى على كواهلنا عبئاً ثقيلا من التبعة . ولكن هذا كان أمراً لابد منه فان الطريقة التى كانت تدار بها شؤون البلاد فى العهد الاخير أصبحت لاتطاق ووقع الاضطراب فى كل فرع من فروع الحكومة والحياة الوطنية ولذلك سنجتهد فى تنظيف المكان وتطهير الحكومة وادارة شؤون البلاد على وجهها الصحيح

وقد وضعنا يسر الامة المادى فى المقدمة فهناك مسائل متراكمة تقتضى الحاجة الماسة الى العناية بها وقدتركت فى زاوية الاهمال بسبب اضطراب هذه السنوات الاخيرة وسنهتم بالمسألة الحيوية وهى زيادة ماء الرى ولى رجاء أننا فى شتاء هذا العام نسوى مسألة تعلية خزان اسوان ونصل الى قرار فى شأن مشروع جبل الاولياء وحالما يصدر قرارنا يشرع فى العمل حالا.

و هناك أيضا مشروع شق القنوات فى منطقة السدود وهذا المشروع يتعين درسه و اتخاذ قرار فى شأنه فاذا ثبت انه ينتج الفوائد المطلوبة منه شرع فى العمل.

ان حكومتى لا تنوى استعمال سلطتها ضد معارضيها الا اذا أكرهها المعارضون أنفسهم على اتخاذ تدابير شديدة لا مندوحة عنها مثال ذلك ان الامر الملكى الصادر بحل البرلمان أوقف مادة الدستور الخاصة بحرية الصحافة وهذا الايقاف أمر لابد منه اذ انه من غير المستصوب أن تسير الحكومه على السياسة التى قررتها ثم لا تتخذ التدابير اللازمة لمنع الصحف من محاولة الحض على الثورة على الحكومة خصوصاً وانه ثبت فى بضعة الاسابيع الاخيرة أن فى وسع الصحف أن تنسى كل شئ يقال له ضبط النفس وأن تنغمس فى اشد أنواع البذاءة و أفظعها و القانون الحالى غير واف بالمرام فيما يختص بمخالفات الصحف وكانت الحكومة آخذة فى النظر فى تشريع جديد لها وسن مشروع قانون لذلك ولكن هذا العمل يقتضى وقتاً .

على أنى لا انوى ان استعمل سلطتى فى ايقاف الصحف أو تعطيلها بقصد اخماد انفاس النقد المشروع بل بالعكس فأنا أطلب هذا النقد المبنى على الانصاف والذى يكون المراد به البناء والتعمير.

ففى وسع صحف المعارضة ان تنتقدنى كما تشاء ولكنى لن أدعها تحرض على الثورة والانتقاض على الحكومة وقد سبق أن شرع بعض الصحف فى حملة لتحريض الشعب على رفض دفع الضرائب وهذا أمر مصوب الى أساس الحكم ولا توجد حكومة تتسامح فى امر كهذا ونحن فى الواقع لا ننوى أن ندعه يستمر.

وهنا سأله المندوب قائلا :

ألا يحاول معارضوك يا دولة الرئيس أن يصفوك بانك ظالم مستبد أو دكتاتور؟

فأجاب دولته :

دعهم يقولون ما يشاؤون فلن أكون ظالما مستبداً ولكنى سأكون دكتاتوراً اذا دعت الضرورة ودكتاتوراً مصلحا. اننا لا نخشى المهمة التى أخذناها على عاتقنا بل نحن مصممون على رد الوقار والنظام الى حكومة هذه البلاد.

قال المندوب :

ان العالم الخارجى سيحكم عليكم يادولة الباشا وعلى زملائكم باعمالكم فاما ان تنجحوا فى منح مصر حكومة صالحة أو لا تنجحوا .

فاجاب : هذا هو المحك ، فبهذا المقياس نريد ان يحكم علينا ونحن مصممون على أن نعمل ليكون الحكم فى مصلحتنا ، وفى الوقت عينه ستصون الحكومة حقوق البلاد السياسية ومتى تمت الاصلاحات الداخلية ترجو الحكومة أن تسوى المسألة المصرية على منوال يرضى أمانى مصر ولا خلاف فى أن كل تسوية لا يمكن أن تكون نهائية الا اذا أبرمها البرلمان المصرى .



كلمـــة دولة الرئيس

فى وفد من اعيان مركز منوف

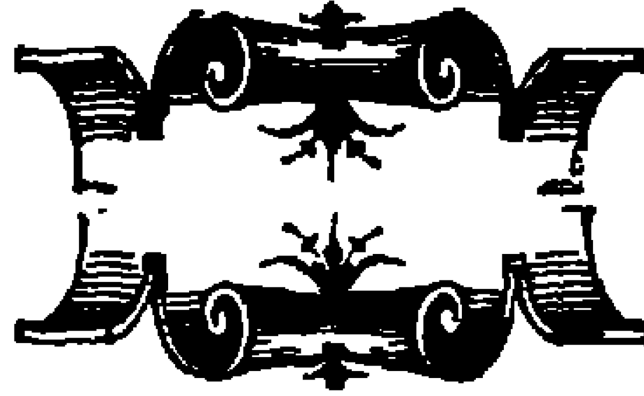
يوم ٢٤ يوليه سنة ١٩٢٨

أشكركم جزيل الشكر على ما محضتمونى من ثقتكم الغالية وعلى ما أظهرتموه نحوى من شعور كريم فهذه الثقة ستزيدنى قوة على قوة وشجاعة فوق شجاعة · يقولون انى هدمت دستورا صالحاً. كذبوا وأيم الله انما قضيت على معقل الاستبداد الذى اتخذوه لقضاء مآربهم الشخصية.

أننى أحب الدستور أكثر مما يحبه هؤلاء بل هم لا يحبونه الا لانهم اتخذوا منه اداة لجر المنافع وسد الشهوات. احب الدستور وقد أقسمت يمينا بارة على احترامه والاخلاص له وهذه اليمين البارة هى التى دفعتنى الى ان أهـــدم ما افسدوه لأقيم مكانه دستورا يتعالى على منافع الاشخاص ويتجرد لخدمة البلاد الخدمة الصالحة ويكفل لها سبل التقدم فى جميع مرافقها ويجرى أسباب الحكم كلها على سنن العدل والانصاف · انما الحياة النيابية وسيلة للعمل الصالح لا غاية يتلمسها المغرضون لتصيد اغراضهم · نعم هى وسيلة لاخذ البلاد بالحكم الطيب الذى تتحقق به آمالها وتصل به الى استقلالها . فهل حققت تلك الحياة النيابية التى عاينتموها من هؤلاء شيئاً من ذلك؟ لقد شوهوا الحكم النيابى وجعلوا منه معولا لهدم الامال من آن لاخر . فلقد خلقوا بسوء سياستهم أزمة الجيش وأزمة قانون الاجتماعات وغيرهما من الازمات التى تعلمونها والتى مازالت خافية عليكم فقضوا بأيديهم على استقلال الهيئة النيابية نفسها . انما هدمنا حياة نيابية فاسدة واداة خطرة استعملوها شر استعمال فالحقت بمصالح البلاد أبلغ الضرر وشغلتها عن قضيتها الكبرى وعن اصلاح شؤونها. هدمناها لنقيم مكانها حياة نيابية قوية نزيهة لا تعرف الا مصالح البلاد فتنعم بها الامة ويتحقق كل ما تطمح اليه من غوالى الامال وانى أؤكد لحضراتكم ان الحياة

الدستورية التى نمهد لها الان لا بد أن تقوم حتما على الاسس العظيمة التى تقوم عليها كل الدساتير القوية الا وهى النظام البرلمانى والمسؤولية الوزارية والديمقراطية الحقة وهذا نفس ما تشرفنا برفعه الى السدة الملكية فى كتابنا على ما تعرفون.

أسأل الله ان يوفقنا لتحقيق هذه الامال فى ظل حضرة صاحب الجلالة مولانا المليك المعظم



حديث لدولة رئيس الوزراء

مع مندوب جريدة الديلى اكسبريس

يوم ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٨

سأل المراسل دولته عما اذا كان يحس بقلق خشية أن ينجح الوفديون في اثارة الشغب والقلاقل فى البلاد لمقاومة وزارته

فأجاب : لا أخشى شيئا من ذلك لانى على ثقة من تأييد العناصر الصالحة فى البلاد لى والا لما استطعت أن أبقى فى مركزى لانى دستورى النزعة بطبيعتى.

وهنا قال المراسل لرئيس الوزارة أنه اذا وفقت الى النجاح فى ادارتك فسيصعب العود من جديد الى النظم الدستورية بعد ثلاث سنوات ، كما ستجد ايطاليا وتركيا أن من الصعب عليهما أن تعيشا بغير دكتاتورية.

فاجاب محمد محمود باشا أن السنيور موسولينى والغازى مصطفى كمال يختلفان كل الاختلاف عن فهما يؤمنان بالدكتاتورية أما أنا فأؤمن بالنظام البرلمانى وما التدابير التى اتخذتها الان الا اجراءات وقتية اتبعتها لتنقية الادارة وتطهيرها وتهيئة البلاد لنهضة اصلاحية شاملة ، وأتعشم أن نتمكن من الرجوع الى الحالة الطبيعية بعد تعليق الحياة النيابية ثلاث سنوات ، وأريد أن أؤكد لك أمراً واحداً ذلك أنه لم يكن أنا الذى حاول أن يقضى على الدستور ولكنه الوفد الذى لم يكن يحكم بواسطة برلمان ولكن كانت السلطة فى يد فئة استبدت بالهيئة التشريعية فأقامت حكومة أوتوقراطية . والخطة الحازمة الشديدة التى أسير عليها هى الطريق الوحيد الذى أستطيع القضاء به على الاذى والاضرار التى خلفوها ، فما أفعله ليس الا انقاذا للدستور لا قضاء عليه . ان الحكومة التى اتشرف برياستها تضطلع بمهمة معقدة وواجب عسير ، وغرضها الذى تضعه نصب عينها هو تمهيد الطريق للنظام البرلمانى الجديد الذى سيصون سمعة البلاد ويحقق أمانيها وليس هذا مستحيلا على شعب كالشعب المصرى ذى مدنية قديمة باهرة يحب النظام وينفر من الفوضى وغرض الحكومة الذى تعتزمه هو اكتساب احترام

الشعب و ثقته بالاعمال المنتجة لا بالالفاظ الفارغة .

وتواجه الحكومة مسائل كثيرة على جانب كبير من الاهمية وذات اتصال وثيق بمرافق البلاد الضرورية أولها مسألة الرى وهى تهم أغلبية المصريين وقد اعتزمنا تنفيذ مشروع كبير للصرف فى مصر والسودان فى الخريف القادم وسنسعى جهدنا لتحسين حالة صغار المزارعين بأن نبيع لهم أجزاء من أراضى الحكومة بأسعار معتدلة كما سندرس باهتمام حالة العمال ومشكلة المساكن وستصدر الحكومة قريبا تشريعا بشأن أجور العمال وساعات العمل .

وفى عزمنا ان نتبع سياسة حازمة شديدة لحفظ النظام والامن العام فلا نسمح باقامة المظاهرات أما الحالة الان فهادئة تماماً . ولو أن حرية الصحافة قد قيدت الأن الحكومة تنوى أن تترك لها الحرية وان تعاملها بالتسامح الا أنها لا تتأخر لحظة فى تعطيل أية جريدة تحاول اثارة القلاقل وخلق المشاغبات ومنذ اتخذ هذا الاجراء اعتدلت لهجة الجرائد وفى نيتى أن اكون متسامحا عادلا مع المعارضة الا أن القانون سينفذ بشدة ضد من يحاول أن يقلق سلام البلاد .

وهنا قال المراسل لدولة رئيس الوزراء انه بذلك ينوى أن يكون مستبداً خيراً مع الرجل حسن الاخلاق ، شديدا حديدياً مع الاشقياء فتبسم الرئيس ثم قال رداً على سؤال وجهه اليه المراسل .

أما فيما يختص بالعلاقات بين مصر وبريطانيا فقد صرحت من قبل بأننا نرغب فى التفاهم عليها مع صيانة حقوق مصر فى الوقت نفسه . ولست أظن أن معاهدة ثروت باشا والسير أوستن تشمبرلن تعطى مصر كل حقوقها وقد اعترضت على ما جاء فيها بشأن جيش الاحتلال ، وليس فى نيتى أن أذهب الى انجلترا لاستئناف المفاوضات لتسوية المسألة المصرية الا اذا استقر النظام فى داخل البلاد ومتى وفقت الى ذلك سأسافر الى لندن واعالج حل المسألة المصرية بحالة ترضى آمال مواطنى وأمانيهم القومية . وعلى كل حال فلا يمكن أن تصبح أى تسوية شرعية الا اذا صادق عليها البرلمان المصرى .

كلمة دولة الرئيس

فى وفـد مديرية الغربيـــة

يوم ٢٨ يوليه سنة ١٩٢٨

يسرنى أن أراكم وأن أستمع اليكم وأنى مع خالص شكرى لخطباءكم وتقديرى لكلماتهم الطيبة لمغتبط بهذه الفرصة التى اتاحت لى ان اتحدث اليكم وانى لسعيد بهذه الثقة الغالية التى أوليتمونى أياها وهذا الشعور النبيل الذى احتطمونى به وسأستمد منهما ومن عطف مليكى قوة وعزما للمضى فيما اضطلعنا به من واجبات مقدسة نحو الوطن .

زعم خصومنا بل خصوم البلاد وخصوم الحياة النيابية الحقة انى هدمت الدستور . لقد ضلوا ـ شهد الله ـ واضلوا فلقد أقسمت غير حانث على صيانته وان ما فعلته اليوم لمن البر بهذا القسم

لقد عبثوا بدستور البلاد . عبثوا بتلك الأمانة التى كانت فى أعناقهم والتى أقسموا على صيانتها فسخروها لمحض منافعهم وشهواتهم وبالغوا فى ذلك حتى عم الفساد فى البلاد وتغلغل فى جميع مراكزها العامة . فاصبح حقا علينا وبراً بقسمنا أن نصلح ما أفسدوه . وأن نقيم دستوراً صالحاً يصون مصالح البلاد ويحفظ حقها وكرامتها .

لم يكن الدستور غاية تطلب لذاتها وانما هو وسيلة لاقرار الامن وأقامة العدل وترقية شؤون البلاد وتحقيق آمالها . فهل ذلكم الدستور حقق شيئا من هذه الاغراض . كلا . لقد حق لكم أن تتساءلوا ما الذى جنيناه فى الاربعة السنوات الماضية . أين المشروعات العامة التى أفادت البلاد . أين مركزنا فى جيشنا . أين مركزنا فى استقلال تشريعنا . أين العدل الذى لا تستطيع ان تعيش بغيره بلاد تعرف لنفسها حقاً فى الحياة

لقد عانيتم حكمهم فانتم أدرى بالجواب . عانيتم حكمهم النيابى ورأيتم ما جر على البلاد من ويلات ونكبات .

حسب البلاد كل هذا وحق لها علينا ان نمهد الطريق لحياة نيابية حقة ترقى بالبلاد وتحقق آمالها وتظهرها فى عيون الوطنيين والاجانب فى المظهر اللائق باسمها وكرامتها .

و الان قد قامت فى هذه الامة حكومة أتشرف برياستها و أفخر فى الوقت عينه بأن أعد نفسى من صميم أبنائها العارفين بمصالحها الغيورين على كرامتها . هذه الحكومة أخذت على نفسها العهد الوثيق بان تتمسك بحقوق بلادها استمسا كا لا يعتريه الوهن . وأن تكون خادما للامة لا سيدة متسلطة على الضمائر والنفوس .

عرض احد خطابائكم بحالة البلاد الاقتصادية وعلى الاخص بحالة القطن و انى أبادر فاقول لكم أن الحكومة تنوى الا تبيع ما عندها من القطن فى هذا الموسم بل انها لمستعدة ان تحرقه اذا كان فى هذا تحسين الحالة الاقتصادية فى البلاد .

ولقد عالجنا مسألة العمال فى المدن وعهدنا بذلك الى لجنة ستنتهى من مهمتها فى وقت قريب. وسيكون من أهم ما تعنى به تحسين أمورهم وتحديد ساعات عملهم وتوفير المساكن الصالحة لهم وقررت الحكومة غير ذلك طائفة من المشروعات التى تعود على البلاد باسباب التقدم و الرفاهية وفى مقدمتها تعميم مياه الشرب الصالحة فى القرى و ردم البرك فى جميع البلاد بالتدريج.

على انى لست هنا فى مجال بيان ما اعتزمنا تحقيقه من ضروب الاصلاح وتوضيح ما أخذنا فى سبيل اجرائه من شتى المشروعات وكل ما أرجوه هو ان تثقوا ثقة تامة بان الحكومة ماضية فى طريقها آخذة على عاتقها انقاذ البلاد مما استهدفت له بشطط خصومنا وسوء سياستهم.

ثقوا بأننا سنعمل كثيراً وأن كنا لا نتكلم الا قليلا وسنترك سياسة الصخب وسياسة الكلام لسوانا ممن برزوا فى تلك الناحية المجدبة . نتركها لاولئكم الذين انكشف أمرهم وظهر للعيان مبلغ استمساكهم بحقوق الامة فى كل ما تولوه من أمورها

نسأل الله ان يوفقنا جميعاً لخدمة البلاد و أصلاح شأنها فى ظل حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم.





اهالى الفيوم فى انتظار الاقتراع على توزيع اراضى الحكومة على صغار المزارعين

خطبة دولة الرئيس

فى وفد مديرية الفيوم

يوم ٣٠ يوليو سنة ١٩٢٨

أشكركم يا أعيان الفيوم شكراً خاصا لان لكم فى نفسى منزلة خاصة فلقد كان بلدكم الطيب أول بلد عاركت فيه الحياة العملية فقرت له فى نفسى المنزلة الاولى وانه مما يدخل على نفسى أبلغ السرور والاغتباط أن أراكم اليوم وأن أتحدث اليكم .

ثقوا يا حضرات الاعيان أن عهد الفساد والتضليل قد مضى وانتهى . ولا رجعة له . نحن جادون لا نعرف الهزل . جادون فى انقاذ مصر من الهاوية التى تردت فيها وعلى كل من سولت له نفسه العبث بأمن البلاد أو بمصالحها تبعة عمله والقانون واقف بالمرصاد ولن يتأخر عن انزال العقاب بالمجرمين . نحن لم نهدم الحياة النيابية ولم نكن أعداء الدستور. انما نحن قد هدمنا أداة الفساد والتضليل والعبث بشئون البلاد . هدمنا اليوم تلك الاداة لنقيم على انقاضها حياة نيابية حقة . تتجلى فيها ارادة الامة وسلطانها، تلك الادارة الصحيحة التى تأنف من أن تسخر أو تستغل وستكون بعون الله حياة نيابية حرة تخدم البلاد وتتحرى منافعها الخالصة وتتجلى فيها كل ما يحفظ للبلاد مصالحها . وكل ما يرفع كرامتها ويحقق آمال استقلالها فى مصر والسودان . ذلك الاستقلال الذى كانوا يعيقون تحقيقه بعبثهم يوما بعد يوم .

هذا هو سبيلنا فى الحكم وهذا ما عقدنا النية عليه ولا شك عندى فى أن صدق طويتنا واخلاص نيتنا للبلاد يضمنان لنا باذن الله النجاح والتوفيق .

الاخلاص يحدونا . وثقة جلالة المليك تؤيدنا فنحن الى الامام سائرون معتمدين على الله ومعضدين من مليكنا المعظم حفظه الله .



كلمـــة دولة الرئيس

فى وفد مديرية المنوفية

يوم ٤ أغسطس سنة ١٩٢٨

حضرات السادة

أشـــكركم على تجشـــمكم مشقة السفر والسعى الى هنـــا ، لتولونى ثقتـــكم وتشدوا أزرى بكريم عواطفكم . ولتسمحوا لى أن اعتبر أن عطفكم وتأييدكم موجهان الى بلادكم لا الى شخصى .

حقاً لقد ضجت البلاد من حكم تلك الفئة . وحقا لقد كنتم أنتم يا أعيان البلاد أول من ضج من حكمهم النيابى . وأول من أصيب بشرره . ولقد رأيتم كيف كانت حياتهم النيابية ذريعة لجر المغانم ووسيلة لاحتكار المنافع . وسبيلا للتدخل فى أعمال السلطات الحكومية ، تدخلا أدى الى الاضطراب والخلل والارتباك .

دعونا من كل هذه المساوئ . وانظروا معى أيها السادة الى ما جره حكمهم النيـابى الفاسد من المضار والبغضاء . ذلك الحكم الذى فرق بين الآل والاصحاب . وانتم لا يقع نظركم الا عـلى قلوب متنافرة . نفوس مفعمة بالحفيظة ، حتى صار الناس ولا تظن نفس بنفس خيرا ، فكيف اذا يرجى للبلاد نجاح أو صلاح من حكم هذه بعض آثاره .

اننا أول من يؤمن بالحياة النيابية ، ويؤيد آثارها الحقة . ويؤمن بحق الشعوب فى التمتع بها ولكننا نؤمن بالحياة النيابية النزيهة الصحيحة، التى تقوم على دعائم الاصلاح وتقويم الاخلاق

ثقوا أيها السادة أننا سنعيد للامة دستورها وحياتها النيابية ، وسننتفع من تجاريب المـاضى سنعيد لها باذن الله حياة نيابية صحيحة ، لا تشوبها شوائب الغرض ولا تنتابها المساوئ ، تكون

رسول السلام ، ومهد طمأنينة ووئام ، فى هذا البلد الامين .

يدعون أننا أعداء الدستور ، فليدعوا ما شاؤا ، فاننا ماضون فى سبيلنا لانقاذ مصر من طائفة عاثت فيها فسادا باسم النيابة وباسم الدستور وما دمنا معضدين من مليكنا المعظم مؤيدين منكم فاننا لن نبرح مكاننا حتى ننقذ مصر ونشيد لها دستورا نزيها عادلا صحيحا .

نعم سيكون ذلك على أننا فى الوقت نفسه سنعمل على اصلاح ما أفسده ذلك الحكم وسيكون أول ما نعنى به تقويم الاخلاق التى تصدع هيكل بنائها والتى تدهورت الى الحضيض ولن تقف جهودنا عند اصلاح ما أفسدوا ولكننا بعون الله مقبلون بالاصلاح على جميع مرافق البلاد آخذون بيدها حتى تبلغ الدرجة اللائقة بتاريخ مصر الناهضة وفى عملنا هذا انما نمهد لاستقلال صحيح ، استقلال مبنى على أساس قويم .

نعم . سنعمل للاستقلال من طريقه الصحيح طريق العمل والاصلاح وتقويم الاخلاق وما كانت الوطنية الصحيحة شقشقة كلامية وانما كانت الوطنية جدا وعملا . وما ابتغت أمة قط استقلالها بالكلام وانما ينال الاستقلال بصادق العمل .

على أنى أوجه نظركم ياحضرات السادة الى ان الحكومات لا تستطيع أن تضطلع وحدها بكل ما يطلب لتحقيق آمال الامة ومطامعها فى الحياة وانما كان على الامة أن تعاون الحكومة لتقوم هى الاخرى بما عليها من واجب المعاونة .

لن ينال استقلال الامم عفوا ، ولكنه يتحقق اذا تضامن جميع الافراد على العمل على تحقيقه ذلك بأن يقوم كل فرد بما عليه من واجب . يقوم الزارع بما عليه من واجب فى زراعته والتاجر فى متجره . والصانع فى مصنعه . والموظف فى عمله . والطالب فى الاقبال على دروسه . فاذا تم لكل فرد ان يعنى بعمله اليومى عناية صادقة فهنالك العظمة وهنالك الاستقلال الصحيح .

كونوا على يقين أيها السادة ان طريق الاستقلال الصحيح هو قيام كل فرد بما عليه من واجب أحسن قيام مدفوع بحبه لبلاده ووطنيته الحقة وثقوا بأن أقرب طريق نسلكه لتحقيق أمانينا هو أن يقوم كل بعمله خير قيام . يجب ان نشعر جميعاً اننا فى عملنا اليومى انما نؤدى عملا وطنياً وخدمة لبلادنا .

دعوهم يتكلموا و يجادلوا . وانى لانصح لـكم ألا تضيعوا أوقاتـكم في مناقشات جدليـة لا طائل تحتها ولا خير فيها ولا داعى اليها وان كل مصرى وطنى يؤمن بحق بلاده و يحبها حبـا صادقا انما هو جندى أمين يخدمها بعمل اليوم لا باللجاجة و المناقشة.

نسأل الله القدير ان يعيننا ويشد من عزائمنا حتى نتم ما عقدنا العزم عليه من اصـلاح وحياة نيابية قويمة واستقلال صحيح فى ظل حضرة صاحب الجلالة مليـكنا المفدى.



خطبة حضرة صاحب الدولة

رئيس مجلس الوزراء

فى وفد الدقهلية

يوم ٦ أغسطس سنة ١٩٢٨

أشكركم أبلغ الشكر على كلماتكم الطيبة التى نضحت بها أنبل العواطف وأسماها وانى لسعيد أن أراكم وأتحدث اليكم انتم يا أعيان البلاد ويا أهل الرأى المنزهين عن الغاية الا مصلحة الوطن ومجده . وانى اعلن بكل قوتى أنى ما دمت انا وزملائى مؤيدين من مليكنا المعظم ومعضدين منكم فان نبرح مكاننا هذا حتى نقضى على أسباب التضليل و الفساد فى البلاد.

يزعمون انكم تساقون الينا بقوة الاداره لتظاهروننا بثقة مفتعلة وهذه ليست بأول جرائمهم على وطنهم . لقد كذبوا فأعيان البلاد و اهل الرأى فيها أجل كرامة من ان يساقوا بحاكم ليصانعوه بغير ما تنطوى عليه نفوسهم . انها دعاية يجريها الحقد على السنتهم . نعم هم يحقدون عليكم لان لكم عقولا لا تنصاع لأضاليلهم وكرامة تأنف من ان تنزل على هواهم لعبثهم بمصالح البلاد.

انهم اليوم يتجرون بالبكاء على الدستور وعلى الحياة النيابية وهم علم الله ألد اعداء الدستور الحق و الحياة النيابية الصحيحة . و انا لنا لكل الفخر لوضع الدستور أولا وبعثه ثانيا . فان كان لهم شأن فيه فمحاربته وليدا بكل ما رزقوا من قوة حتى اذا صدر رغم انوفهم وأولت الايام الحكم اليهم أساءوا استعماله واستخدموه لشهواتهم حتى كادوا يقضون به على مصالح البلاد و آمالها.

فاذا كان هذا الدستور قد هدم فهم الذين هدموه و عليهم و حدهم تقع التبعة فى كل ما حصل أما نحن فقد اخذنا على عاتقنا اصلاح ما افسدوا وبناء ما هدموا، اخذنا على عاتقنا صيانة الدستور الصحيح واقامة الحياة النيابية المنزهة الشريفة التى تقوى بها مصالح الوطن وتتحقق بها فى الحياة آماله و مطامعه .

يعيبوننا باننا نفاوض الانجليز فى مشروعات الرى الهامة و انما يعيبوننا بما عجزوا هم عن عمله وهل تدلى التصور بهم الى حد الظن بأننا ننصرف عن اعظم مصلحة وطنية لمجرد انهم يكذبون

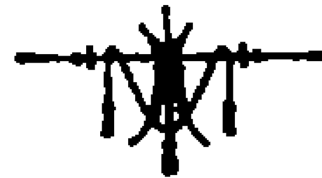
ويضللون ؟ كلا فلن نعبأ بكلامهم وسندع افعالنا ترد وحدها على اقوالهم .

ثقوا ايها الساده ان حكومتكم تعمل للبلد ولخير البلد وستبذل كل ما يدخل في وسعها لخدمتكم ولكل ما فيه راحتكم، وفي نشر الطمأنينة والعدل بينكم .

ثقوا ان الحالة الاقتصادية في البلاد ستكون من اهم ما تعنى به حكومتكم فكونوا مطمئنين الى انها ستبذل كل ما اوتيت من عزم وحزم لترقية الحالة الاقتصادية وحماية الفلاح من سوء اثارها ولى الشرف بأن أعد هذا واجبا محتوماً على باعتباري من صميم الفلاحين، أشعر بما يشعرون به وارانى في مركزى هذا مدينا لان اعمل لحمايتهم وتحقيق راحتهم ورفاهيتهم .

لقد زعموا ان هنالك طوائف من المصريين. زعموا ان هنالك أقباطا ومسلمين، ورتبوا لكل منهما أثاراً. هنالك مصريون ومصريون فقط . اننا لا نفرق في المصلحة الوطنية بين مذهب ومذهب ولا نميز فيها بين دين وآخر . انما نعرف الكفايات وحدها . على الكفايات يكون الجزاء.

أسأل الله تعالى ان يلهمنا السداد وأن يوفقنا لخدمة البلاد في ظل حضرة صاحب الجلالة المليك المعظم.



خطبـــة دولة الرئيس

فى وفد البحيرة

يوم ٩ اغسطس سنة ١٩٢٨

أشكركم يا أعيان البحيرة شكراً حاراً على ما جشمتم أنفسكم من الحضور الى هنا لتقلدونى باشخاصكم العزيزة ثقتكم الغالية وقد هيأتم لى هذه الفرصة السعيده لاراكم وأسمع حديثكم واتحدث اليكم وأول ما أرجوكم أن تبلغوا تحياتى لاخوانكم فى البحيرة فللبحيرة عندى من كريم المنزلة ما تعلمون جميعا . واذاكان من الذكريات ما ينسى فذكرى البحيرة لا تمحى من نفسى ولقد قضيت بمديريتكم نحو ثلاث سنوات كانت كلهـا أيام يتحير الرجل الحرفيها بين القيام بالواجب وبين وحى الضمير ولكن ابى الله جل فضله ان لا أترك مديريتكم الا والضمير راض والواجب مؤدى على أحسن الوجوه ثم أرجوكم أن تبلغوا كل من لقيكم من اخوانكم ان هذه الحكومة تؤدى الحق الى صاحبه كائنا من كان لاننا آلينا على انفسنا أن لا نفرق فى العدل بين النـاس

يتكلمون اليوم عن الدستور وعن الحياة النيابية وأى فضل كان لهم فى قيام الدستور وأى أثركان لهم فى الحياة النيابية فى البلاد . نحن الذين وضعوا الدستور ونحن الذين جاءوا بالحياة النيابية أولا وثانياً ولكم قالوا فى الدستور أيام كنا ننشئه انشاء انه دستور ابتر . دستور رجعى ، دستور يهيأ للاستبداد والغصب حتى اذا تبوؤا مجالس النيابة وتسلموا أزمة الاحكام صاحوا بملء اشداقهم أنه من أحسن دساتير العالم . على أنهم لم يلبثوا أن أضاعوه فسعينا للائتلاف وبهذا أعدناه اليهم ثانيا . أعدناه لمصلحة البلاد ، أعدناه لتعيش هذه الامة الكريمة عيشة نيابية تعنى بمصالحها وتحقق آمالهـا . ولكنهم لم يلمحوا من الدستور ولا من الحياة النيابية الا أنهما اداة لجر المغانم لاشخاصهم وجر المغارم على الامة جمعاء . من أجل هذا صنعنا ما صنعنا انقـاذاً للدستور وحفظا لكرامة البلاد.

وأنى أؤكد لكم ياحضرات السادة أننا لن ندع الامر حتى نقضى على الفوضى بأسرها

كما أننا لن ندع مقاعدنا هذه حتى نعيد للبلاد الحياة النيابية التى تحقق لها أمالها.

أيها السادة

أنا نعمل الآن لمصلحة البلد فى كل فروع الحياة من رى وصرف وتعليم وعناية بالشؤون الصحية ومعالجة للمسائل الاقتصادية والاجتماعية وكل ما يتعلق برفاهية الافراد فى المدن والقرى

واسمحوا لى فى الختام أن أكرر شكرى لكم على ما اوليتمونى من كريم ثقتكم التى استمد منها القوة على المضى فى المهمة الجليلة التى اخذتها على عاتقى لوجه الوطن موفقا من الله سبحانه وتعالى ومؤيدا من مليكى المعظم .



خطبه دولة الرئيس

فى وفد قنا يوم ٩ أغسطس سنة ١٩٢٨

أشكركم كل الشكر يا أعيان البلاد وأصحاب المصالح فيها على ما تفضلتم فعقدتم للوزارة من ثقتكم الكريمة وهذه الثقة من أبلغ العناصر التى تشد عزمى للمضى فيما أخذت على عاتقى القيام به أمام الله وأمام مليكى وأمام الامة .

ثقوا ياحضرات السادة بأن الحكومة جادة فى طريقها لا تتوانى لحظة واحدة عن تحقيق العدل وأيفاء الحقوق كما أنها لن يلحقها أى ضعف او وهن عن حفظ النظام واقرار السكينة فى البلاد. ونحن مصممون على أن نؤدى لوطننا العزيز الخدمة الصادقة التى تتناول كل مرافقه وتهيء له المكان اللائق بتاريخه القديم وبمطامعه الحديثة فى العزة والثروة والاستقلال التام كما أننا مصممون على ان نعيد الى البلاد دستورها ونرد اليها حياتها النيابية النزيهة.

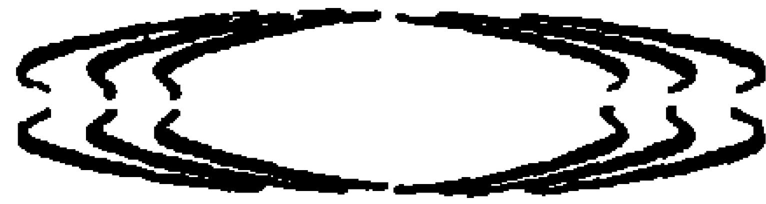
أننى أيها السادة أول من يؤمن بأن الدستور والحياة النيابية هما حق للشعوب فى كل مكان حتى يتهيأ لها ان تستصلح بهما شئونها وتنشر العدل بينها لا لتجعلها وقفاً على منافع الاشخاص ولا لتكون أداة فساد وعبث للجموع، نعم انا مؤمن كل الايمان بضرورة الحياة النيابية التى وضعناها لكم كما أؤمن بأن تلكم الحياة اذا استخلصت لمنافع الاشخاص واستعباد الشعوب كانت وبالا لا يعدله وبال.

عبثوا بالحياة النيابية حتى حملونا على وقفها ابقاء عليها ثم رمونا باننا نعتمد فى عملنا هذا على حساب الانجليز، كذبوا فأن وطنيتنا تأبى علينا ذلك وانما هم ورسلهم هنالك يتهافتون على الانجليز يطلبون منهم المعونة على ان يعيدوا لهم تلك الحياة النيابية الفاسدة ليستغلوها لشهواتهم ومآربهم وليصلوا بها الى كراسى الحكومة لتنفيذ سىء سياستهم. من أجل ذلك هدمنا تلك الاداة التى رأيتم كيف انطلقت بالعبث والافساد فى جميع مرافق البلاد، هدمناها لنقيم فى موضعها حياة نيابية صحيحه تتجلى فيها الاغراض النبيلة السامية التى يريدها الدستور للامم.

أعيد سلطة الامة لاننى أول من يؤمن بسلطة الامة وينحنى اجلالا لها، تلك السلطة التى

يجب ان تكون طاهرة تعمل للامة لا للافراد، تلك السلطة التى تدع لكل امرىء الحق فى ابداء رأيه والتمتع بسائر حريته التى فرضها له الدستور . ولكنكم ماذا رأيتم فى الحياة النيابية التى خلت؟ لم نروا فيها الا عبثاً بالاراء و بطشاً بالحريات وتحكما فى ضمائر الناس بل وتحكما فى ضمائر النواب و ضمائر من ينتخبونهم معاً . أكذلكم تكون الحياة النيابية الصحيحه ؟ كلا ! فلا نيابة أولا اذا لم يتمتع الناخبون بحرية التفكير وحرية التقدير وحرية ابداء الرأى . ولا نيابة ثانيا اذا لم يتمتع كل نائب بكل الحرية التى خولها له الدستور. هذه مهمتى وذلكم واجبنا وأنى لو اثق باننا ناجحون كل النجاح بفضل الله وعطف المليك المفدى.

انى اشكركم ثانياً وأدعوا الله ان يوفقنا و يوفقكم لخدمة البلاد.



خطبة حضرة صاحب الدولة

رئيس مجلس الوزارة فى وفد دمياط

يوم ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٨

أشكركم شكراً جميلا وأتقبل بكل اغتباط ثقتكم الكريمة وأقدر بكل اعجاب ما أوليتمونى من عواطف نبيلة وأرجوكم أن تبلغوا جليل شكرى وتحياتى لحضرات من أنابوكم عنهم لتقلدونى ثقتهم بارك الله فيكم وفيهم . وان هذه الكلمات المستعذبة البليغة التى سمعتها من حضرتى خطيبكم وشاعركم لتتحدث وحدها عما انطوت عليه نفوسكم من صدق عاطفة وجميل شعور. وانى لارجو بعون الله وبتأييدكم أن أكون عند حسن ظنكم بى .

انى أعرف مدينتكم دمياط ثغر مصر القديم وصاحبة التاريخ العريق كما أعرف مطالبها فى استعادة ثروتها ومكانتها . ولقد كنت وزيراً للمواصلات ووعدت بان أعمل بما يتسع له جهدى لتحسين مدينتكم وزيادة أسباب العمران فيها وانى لآسف على أنى تركت وزارة المواصلات قبل أن يتهيأ لى الوقت للبر بوعدى . والان وقد ولانى مليكى هذه الوزارة وقبلتها لنقوم بالاصلاح عملا لا قولا ، الان وانا فى هذا المركز أبلغكم أننا جادون فى جميع شعب الاصلاح وأعدكم بان سيكون لمدينتكم حظ من هذا الاصلاح عظيم . والان يا حضرات السادة يسرنى أن أحدثكم عن الحالة العامة وعما يدعيه خصومنا علينا بالباطل . انهم بفضل الله لا يجدون سامعا ولا مجيبا فقد ظهر الحق لذى عينين . وعرفت الامة الامين من أبنائها من الخادع منهم وميزت الغث من الثمين . انهم يعيبونا باننا نتولى الاصلاح فى مرافق البلاد . انهم يعيروننا باننا نعمل جادين على توفير مياه الرى وتحسين الصرف وباننا نبنى المستشفيات فى المدن والقرى لنصون صحة الفلاحين وحياتهم الغالية وباننا نسن القوانين صيانة لانفس العمال ورفاهيتهم وباننا نوزع الاراضى على صغار الفلاحين ليستثمروها بجهودهم وباننا نعالج الحالة الاقتصادية فى البلاد توصلا الى زيادة ثروتها ورفاهيتها يعيروننا باننا نصلح فى بلادنا ويجعلون هذا الاصلاح ضربا من ضروب الخيانة والنتيجة المنطقية لهذا أيها السادة أن الوطنية الصحيحة عند هؤلاء لا تكون الا حيث يكون

التخريب والفساد والعبث بمصالح البلاد ·

يزعمون أن بعض ما نضطلع به من وجوه الاصلاح انما كان وليد أفكارهم وماصدقوا فشتان بين من يقول و بين من يعمل .

يعيبون علينا أيضا اننا ندعو ابناء الوطن الاعزاء ليقوم كل منهم بعمله على خير الوجوه حتى يكون جماع أعمالهم ما يعز به شأن البلاد وحالتها الادبية والمادية · ذلك لاننا نرى أن هذا هو أقوم طريق واخصره للاستقلال البلاد. ومن حقهم أن يعيبونا بهذا لانهم يرون أن سبيل الاستقلال لا يكون الا باثارة الفتن و المشاغبات و ارسال المظاهرات و اغراء التلاميذ الوادعين و صرفهم عن دروسهم وما الى ذلك من عبث و افساد يسيئان سمعة البلاد ويسدان عليها طريق الاستقلال · على أننا لن نمكنهم من أن يفسدوا و لن ندعهم ينالون ما ترمى اليه نفوسهم الشريرة التى لاتعرف للوطنية الصحيحة معنى ولا تجد لهامذاقاً وسترون أننا سنأخذهم بالشدة حتى يثوبوا الى رشدهم و يريحوا هذا البلد الامين من شرورهم وسنمضى فى الوقت نفسه بعون الله فى طريق الاصلاح و توجيه الامة الى الطريق الصحيح لاستقلالها.

هذه سياستنا وتلك اراؤنا وان وطننا لاعز علينا من ان نبتذله فى السفاسف التى يبتذلونه فيها كل يوم. و ان وطننا يتطلب العمل وسنعمل بعون الله لاننا نؤمن ايمانا صادقاً بحق الوطن العزيز واستقلاله.

و ثقوا أيها السادة و بلغوا الجميع اننا مصممون كل التصميم على المحافظة على البلاد من شر عبثهم وعلى التمسك بحقوق الامة تمسكا لا يعتروه وهن ولا يلحقه ضعف .

أ كرر الشكر لكم و أسأل الله ان يوفقنا جميعا لخدمة البلاد على الوجه الا كمل فى ظل حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم .



حديث لحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء
مع رئيس تحرير جريدة التاخيدروموس اليونانية

فى ١٦ أغسطس سنة ١٩٢٨

سئل دولته : كيف تفهمون ، دولتكم العمل على انهاض مصر العام ، الذى اخذتموه على عاتقكم ؟

فأجاب ، ان العمل لانهاض البلاد الذى أخذته الحكومة الحاضرة على نفسها يمتد الى عدة نواح تشتمل فى مجموعها على حياة البلاد الدستورية والاقتصادية والاجتماعية .

فيجب بادئ بدء ان تعد الامة لحياة برلمانية انجع وأمتن مما عرفت الى اليوم ، وهذا ليس معناه ان مصر ليست ناضجة للحكومة النيابية . بل معناه ان الروح الخبيث ، واسباب الشقاق والشغب التى عمل زعماء الأغلبية المزعومون على بثها فى البلاد كادت تعصف بثقة الامة فى الحياة النيابية . فالحكومة انما تحاول ان تعيد هذه الثقة وهى تعتمد على حكمة المصريين جميعا وعلى حسن تعضيدهم ، وعلى تأييد صفوة البلاد اولا ثم على حسن تعقل الجماهير واعتصامها بحبل النظام ثانيا مؤملة ان تصل الى ان تجعل من النظام النيابى حكومة نزيهة عادلة .

وسوف تحمى الحكومة بكل الوسائل مصالح الفلاح المقدسة وتسهر بكل ما وسعت على تقدم البلاد الزراعى . ومن ثم فانها تعتزم ان تنفذ مشاريع الرى الكبرى ، ومتى نفذت هذه المشاريع وغيرها مما هو قيد البحث فان مصر تفوز بمساحة جديدة صالحة للزراعة تبلغ زهاء سبعمائة الف فدان .

هذا وتعضيدا لثروة البلاد الزراعية ولكى تحمى الزراع من أثر بعض الدعوات الهدامة تعتزم الحكومة ان توزع اراضى الدومين العامة الى مساحات صغيرة تباع للفلاحين بأثمان معتدلة وتقسط على آجال طويلة .

س — وهل ترون فى العقبات التى يثيرها خصوم دولتكم فى هذا السبيل ما يعوق العمل،

وهل يقدر الشعب المصرى جهودكم العظيمة و يعضدها؟

ج — الحق ان خصوم الوزارة ليسوا الا أقلية . و اذا كانوا الى اليوم قد فازوا بالاغلبية فما كان ذلك الا بالارهاب و بالرشوة. ولا ريب ان نفس انصارهم سيبادرون الى تحطيم نيرهم متى أمنوا بطشهم . واذن فليس ثمة ما يحمل على الخوف من العقبات التى قد يسعى الخصوم على اثارتها لمقاومة اعمال الحكومة . وقد اختصر عملهم حتى اليوم على محاولة عقيمة لاثارة الصياح و لكن سرعان ما يغدو اثارة هذا الصياح ذاته عليهم امراً مستحيلا .

س — هل « الزغلولية » فى الواقع قوة فعالة فى البلاد و هل تعتقدون دولتكم ان خلفاء زغلول يعملون بتعاليمه ؟

ج — اذا اردت « بالزغلولية » المبادىء النقية التى تتعلق بمثل قومى اعلى يستند الى النظام واذا كان هذا المثل مطابقاً لامانى البلاد النبيلة فان برنامجها هو برنامجنا و برنامج الشعب المصرى كله لكن من نكد الطالع ان خلفاء زغلول قد شوهوا هذه المبادىء واستظلوا بالراية القومية ليعملوا لمصالحهم الشخصية مضحين الصالح العام والوطن .

س — هل يتاح لمصر ان تستعيد الحياة النيابية فى اجل اقصر مما نص عليه الامر الملكى ؟

ج — ان مهمة الانهاض التى اخذتها الوزارة الحالية على نفسها شاسعة تقتضى امداً طويلا من الاهبات والاصلاحات الداخلية ، ومع ذلك فان الوزارة تكون سعيدة اذا تمت هذة المهمة فى زمن اقصر.

س — هل ترون ان القرارات الاخيرة التى اصدرها الوفديون تؤثر فى الحكومة ؟

ج — ان هذه القرارات ليست لها صيغة مشروعة فهؤلاء الوفديون المزعومون بعد ان جردوا من النيابة لا يعربون الا عن آرائهم الشخصية او هم بالحرى يعربون عن آراء محرضيهم وعلى أى حال فان الحكومة لا تقيم وزناً لهذه القرارات .

س — ما رأى دولتكم فى مسألة الامتيازات الاجنبية ؟ وما هو رأى الحكومة فى شأنها؟

ج — ان الوزارة سوف تنظر فى الوقت المناسب فى مسألة الامتيازات بما يتفق مع صالح البلاد وصالح الاجانب .

س — هل تظنون دولتكم، انه فى خلال الاعوام الثلاثة قد تجرى مفاوضات بين مصر و انجلترا؟

ج — أن المفاوضات مع بريطانيا العظمى لا يمكن استئنافها الا بعد حين . ولن تستأنف قبل أن تعود السكينة و الثقة كل العود . وعلى أى حال فانه لايمكن ان يعقد اتفاق مع بريطانيا العظمى على المسألة السياسية الا اذا صادق عليه البرلمان المصرى المستقبل .

س — ما رأى دولتكم فى مجهود الجالية اليونانية فى مصر ؟

ج — ان الجالية اليونانية أقدم الجاليات الاجنبية فى البلاد . و المجهود الذى قام به العنصر اليونانى حتى اليوم فى التقدم المالى و الاقتصادى معروف ومن ثم فان اليونانيين فى مصر كانوا و ما زالوا متمتعين بعطف الحكومة المصرية .

س — هل فى وسع الاجانب أن يطمئنوا بعد تغيير الموقف السياسى ؟

ج — ان تغيير الموقف السياسى مهما قيل بشأنه انما هو قبل كل شىء تغيير من وجهة نظر الروح الذى تسير بمقتضاه الشؤون العامة . واذن ففى وسع الاجانب أن يطمئنوا كل الطمأنينة ،



خطبة حضرة صاحب الدولة

رئيس مجلس الوزراء

فى وفد بنى سويف

يوم ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٨

أشكركم يا حضرات اعيان بنى سويف كل الشكر على ما جشمتم أنفسكم من المشاق فى سبيل حضوركم الى هنا لتقلدونى ثقتكم الغالية ولتحيطونى بعواطفكم النبيلة ، تلك العواطف التى أقدرها حق قدرها واتلقاها بما هى خليقة به من الفخر والاغتباط . وانى لاشكر خطيبكم وشاعركم على العبارات الرقيقة البليغة التى وجهاها الى شخصى وكل ما أرجوه أن يعيننى الله تعالى على ما انا وزملائى ماضون فيه من معالجة الاصلاح فى جميع مرافق البلاد .

دعوهم يتخرصون ويضللون فما يضللون الا انفسهم . لقد قرأت ما قالوه عن وفدكم ولن يضركم ما كذبوا شيئاً فأنتم أدرى بانفسكم وانتم أعلم بانكم أكرم من ان تساقوا الى سوقا لونى ثقة مصطنعة . فمن يضللون وعلى من يكذبون .

انهم حقاً لا يضللون الا أنفسهم ومن تبعهم من ضعاف العقول والنفوس .

يبكون على الحياة النيابية. وفى الواقع انما يبكون على الحكم الذى لا يرون فيه الا أنه ذريعة الى جر المغانم واستدرار المنافع الشخصية · ولو أودى هذا بكرامة البلاد وحقوقها معا . وما الحكم الا ضريبة يؤديها القادر لبلاده ليحقق مطامعها ويتولاها للاصلاح ولو ضحى لذلك بنفسه التى بين جنبيه .

يدعون كذباً ان مرافق البلاد فى خطر لسبب ايقاف الحياة النيابية . على انه اذا كان هناك ثم سبب أو داعية لوقف هذه الحياة فهى اهواؤهم وشهواتهم التى عصفت ريحها بهذه المرافق فاجتثت أصولها وتهددت كيانها . وسيرون من آثار اعمالنا اننا أحفظ منهم وآمن على مرافق البلاد .

كما أننا سنكون أكثر محافظة على الحياة النيابية و دستور البلاد من أولئك الذين اساءوا استعمالها . وسنعمل بعون الله على ان تعود الحياة النيابية سيرة غير سيرتها الاولى . حياة نيابية تعمل لمصلحة البلاد وتحقق سلطة الامة .

ثقوا أيها السادة اننا لن نفرط فى كثير أو قليل من مصلحة البلاد واننا سنعمل دائبين لرفع مستوى حياتنا مادياً و ادبياً .

و الله نسأل ان يوفقنا الى ما نبتغى من الخير للوطن العزيز فى ظل حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم.



خطبة رئيس الوزراء

فى وفد اصوان

يوم ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٨

اشكركم يا اعيان اصوان شكرا يكافئ فى قوته و اخلاصه ما أبديتم من عظيم المشاق لحضوركم من اصوان الى الاسكندرية لتولونى ثقتكم الكريمة و لتشدوا أزرى بجميل اخلاصكم

ثقوا أننا أخذنا على عاتقنا خدمة بلادنا اصدق الخدمة بكل ما يسمح به جهدنا. اخذنا ذلك على عاتقنا و نحن مصممون كل التصميم على ان نزيل كل ما يعترض هذا الغرض كائنا من كان حتى تدرك مصر ما تطمح اليه من حياة العظمة و الثروة و المجد تنعم بها فى ظلال استقلالها التام

أخذنا على عاتقنا خدمة بلادنا كلها خدمة تتناول جميع مصالحها ومرافقها وسيكون لمديريتكم اصوان من هذا الاصلاح و توفير اسباب الرفاهيه حظ ان شاء الله عظيم .

أننا ندرس الان مسألة تعلية خزان اصوان اذ اجتمع الرأى عليها. شرعنا فى العمل و قد يلحق بعض الاهلين بمديريتكم ضرر من هذه التعلية ولكننا سنعوضهم مما يلحقهم تعويضا عادلا كريما و بذلك تتحقق المصلحة العامة دون ان تتأثر المصالح الخاصة.

ان اهل اصوان النشيطين جديرون من الحكومة بكل عناية سواء من جهة نشر التعليم و رفع مستواه او من جهة تيسير الحياة المادية لاهل هذه البلاد وهذا كله تضعه الحكومة نصب عينيها من الان .

ان المستقبل الباهر ينتظر بلادكم أيها السادة حينما يتم مشروع توليد الكهرباء من مساقط مياه الخزان وهو المشروع الذى يعد بلادكم لتكون من اقوى البلاد الصناعية فى الشرق فضلا عما سيمد سواها من بلاد الصعيد الاعلى بالحركة و النور.

وأنى لارجوكم ان تبلغوا هذه النيات لجميع من اوفدوكم ولكل أهل البلاد. وفقنا الله جميعا لخدمة وطننا المحبوب فى ظل مولانا الملك المعظم

تخليد ذكرى سعد

مذكرة النحاس باشا — ميثاق السلام

حديث دولة الرئيس مع مراسل السياسة الخاص بالاسكندرية

يوم ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٨

س — هل تنوى الحكومة الاشتراك فى الاحتفال بذكرى وفاة المرحوم سعد زغلول باشا ؟

ج — ليست هى النية التى تعوز الحكومة لان تقوم بتكريم فقيد مصر المرحوم سعد زغلول باشا قياما بحقوق الصداقة السياسية والصداقة الشخصية جميعها . ولكن ظروف هذا الاحتفال وأغراض الداعين اليه هى التى تمنعنا مع الاسف من الاشتراك فيه كما اشتركنا بقسط وافر فى حفلة تأبينه رحمة الله عليه .

س — قد يفهم الناس من عدم اشتراك الحكومة فى هذا الاحتفال أنها لا تريد تشجيع مبادئ سعد وتخليدها بتخليد ذكراه ، ودولتكم لا تجهلون أن بعض الصحف نشرت أن الحكومة قد حذفت من الميزانية المبلغ المقرر لتخليد ذكراه .

ج — تعلمون أن مجد سعد السياسى انما بنى على عمله فى الحركة الوطنية الحاضرة وتعلمون أن أعضاء وزارتنا من رجال تلك الحركة المباركة وانهم كانوا البنائين الاول لمجد سعد باشا سواء منهم الذين أوجدوا الحركة ايجاداً ودعوا اليها والذين كانوا فى طليعة المستجيبين لهذه الدعوة والعاملين على تحقيق أغراضها . وتعلمون أن كل ذلك كان من قبل أن يعرف سعد أولئك الداعين الى احتفال اليوم ، متى علمتم ذلك علمتم معه أن تخليد ذكرى سعد تخليداً لذكرى الحركة الوطنية ولا شك فى أن الحركة الوطنية لا يمكن أن تذكر الا مقترنة بأسماء الذين كانوا أول الداعين اليها وأول المستجيبين لهم . أفبعد ذلك يستطاع الظن بأن لرجال الحكومة الحاضرة أى غرض أو اية منفعة فى الاعراض عن تخليد ذكرى سعد وتشجيع مبادئه ، وقد كانت مبادئ سعد مبدأ واحدا هو الاستقلال التام . مبدأ وضعناه معا ودعونا اليه جميعا وعملنا متكاتفين على تحقيقه

والان نعمل لاستكماله بالطرائق المنتجة .

أما ما يدعونه على الوزارة من أنها حذفت من الميزانية المبلغ المقرر لتخليد ذكرى سعد باشا فذلك غير صحيح . والصحيح هو أن الحكومة مصممة على تخليد ذكرى سعد باشا على الوجه الذى تعرف أنه اليق ، بمقامه واكثر انطباقا على ميوله ، وأجمع للقدوة الحسنة والمنفعة معا . وليست دعواهم على الوزارة بأولى الدعاوى الباطلة ولا بآخرها على ما يستنتج من خطتهم المطردة . ومتى كان أتباع سعد أشد غيرة على تخليد ذكراه من أصدقائه وزملائه الذين اشتغلوا معه للحركة الوطنية على قدم المساواة لا على وجه التابعية والمتبوعية .

س — ماذا ترون دولتكم فى مذكرة النحاس باشا للدول ؟

هنا أطرق الباشا قليلا ثم ابتسم فقال :

تلك عريضة شكوى يرفعها النحاس باشا متظلما من أقصائه عن الحكم الى غير مختص فى اعادته الى الحكم ، لتبث فى مصر وحملت الى أوروبا لترسل منها فتنشر فى مصر ليكون لها فى نفوس المصريين أثر أشد مما لو نشرت مباشرة فى مصر اتكالا على ما يتخيله الباشا من غفلة الجمهور . والظاهر أن النحاس باشا لم يشأ أن يدخل ميدان السياسة الا بعد أن زالت عنه الصفة السياسية الرسمية التى تبيح له هى وحدها أن يتكلم باسم مصر .

س — انه تكلم باسم الوفد .

ج — كان الوفد أداة سياسية صالحة فلما تغيرت الحال وتدلى الى ما تدلى اليه الان أصبح غير ذى مكانة فى نفس الامة فلا محل له من البقاء .

س — ماذا ترون دولتكم فى « الاتفاق العام ضد الحرب » الذى سيمضى فى باريس يوم ٢٧ أغسطس الحاضر ؟

ج — كل سعى فى اقناع الرأى العام فى العالم باحلال الطرائق السلمية محل طرائق القوة الغشومة خير عميم للانسانية جمعاء . وعلى كل حال فان كل عقد دولى لا يلزم غير الموقعين عليه أو الذين أجازوه بعد امضائه . ولا شك فى أن الحكومة ستقوم بالواجب عليها فى هذا السبيل.

حديث دولة الرئيس

مع مراسل جريدة « الجورنال ديتاليا »

استقلال مصر والتفاهم مع بريطانيا

نشرت جريدة « جورنال ديتاليا » فى عددها الصادر فى ١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٨ الحديث الآتى مع دولة رئيس مجلس الوزراء :

قابل مراسل جريدة « الجورنال ديتاليا » الايطالية التى تصدر فى روما دولة محمد محمود باشا رئيس الحكومة المصرية فافضى اليه دولته بالحديث الأتى :—

أريد أن أثبت أن مصر أصبحت أهلا وجديرة بحكم نفسها وحينئذ أعد نفسى سعيداً وموفقاً فيما يحتمل أن يكون من مفاوضة مع بريطانيا فى المستقبل . واعتقد أننى لا أستطيع هذا الاثبات الا اذا اتممت المشروعات الحيوية التى أعددتها لاصلاح داخلية البلاد ورفع مستوى حالتها الاقتصادية كما أؤمن أنه فى سبيل ذلك الاصلاح لابد لى أن اتذرع بالدكتاتورية النافعة التى هى خير علاج للفوضى التى خيمت على البلاد منذ أربع سنوات .

قال المراسل : بهذه العبارة السهلة الصريحة خاطبنى وزير مصر الاول وخريج جامعة اكسفورد العظيمة وقد قارب على سن الخمسين وهو أحد الاربعة الذين تكون الوفد المصرى منهم سنة ١٩٢٠ برياسة سعد زغلول باشا للمطالبة باستقلال مصر واعتقلوا بمالطة . وقد تقلب قبل ذلك فى المناصب الادارية الكبرى مدة عشرين عاماً .

ومحمد محمود باشا رجل مهيب الطلعة رقيق الحاشية دقيق التكوين ينبعث الذكاء المصرى من عينيه . وقد شرح لى دولته موقفه منذ سنة ٩٢٠ بخصوص المسألة المصرية قائلا :

لما كنت موقنا أن مصر لا يمكن أن تحصل على استقلالها بالعنف والقوة فقد اشتركت

وصديقى دولةعدلى يكن باشا فى تكوين حزب الاحرار الدستوريين فى سنة ١٩٢٠ ومبدأنا العمل على انهاض مصر والحصول على استقلالها من طريق المسالمة والاقناع لامن طريق اشعال الثورات واستعمال العنف .

وقد علق المراسل على هذه العبارة بقوله :

وقد أثبت الواقع أن هذه خير سياسة حكيمة حتى أن زغلول باشا نفسه اضطر الى أن يترسمها بعد حادثة السردار المشئومة. وبالرغم من تباين انظارالدستوريين والزغلوليين فقد ائتلف الحزبان فى آخر الامر تلبية لداعى الوطن . واستمر الائتلاف قويا حتى مات الزعيم الوطنى زغلول باشا ، ذلك بأن الذين خلفوا زغلولا لم يحرزوا شيئا من مواهب هذا الزعيم الكبير فما كادت تعرض عليهم معاهدة ثروت — تشمبرلن حتى رفضوها برعونة وجفاء ووثب النحاس باشا الى الحكم ليخلف ثروت باشا الذى استقال على أن النحاس ما عتم أن اصطدم مع الانجليز وقضى بعدم حنكته السياسية على كل المجهودات الوطنية التى بذلها الدستوريون واحرار الوفديين فى سبيل الاتفاق مع الحكومة البريطانية .

بعد ذلك ، لم يكن بد من أن يتقدم رجل سياسى صريح حازم لاصلاح ما قد فسدفتقدم محمد محمود باشا بعد أن دعاه جلالة ملك مصر لهذه المهمة.

وقد جعل نصب عينيه اصلاح الحالة الداخلية بعد أن انهكتها الفوضى الماضية .

وللوصول الى هذه النتيجة صرح دولته لمراسلنا بالخطة التى اعتزمها فقال :

انى موطد العزم على المضى فى سياسة الاصلاح بكل حزم وبلا توان . . ولن أسمح بأى عبث بالهدوء والنظام ، ولهذا قد فصلنا ما بين التعليم والاشتغال بالسياسة فوضعنا حداً لتدخل الطلبة فى المسائل السياسية حتى يمكنهم أن يتموا تعليمهم وبعد أن يصبحوا رجالا مسئولين يمكنهم الاشتغال بالسياسة وغيرها .

أما المعارضون من الوفديين فلن تتعرض لهم ما داموا يعارضون ويجتمعون فى حدود النظام والقانون. أما المعارضة التى منشؤها سوء النية ومبعثها التحريض واثارة الخواطر على الحكومة فلن اتسامح فى وجودها مطلقا.

قال المراسل :

ويلوح لى من لهجة الرجل انه رجل جد وعمل محب للهدوء والنظام لا يتوانى فى استعمال الشدة فى سبيل مشروعات الاصلاح التى اعتزمها . ومما يدل على أنه رجل اقدام وعمل انه لن يمضى شهرالا وتكون أراضى الحكومة قد وزعت على صغار الفلاحين بأسعار زهيدة وهذا أمر يدعو الى الاعجاب خصوصاً اذا علمت أن البرلمان المصرى قرر هذا المشروع من سنتين ولكن بقى قراره حبراً على ورق . من أجل هذا ابتهج المصريون جميعاً لتولى « الدكتاتور الجديد » زمام الحكم واصبحوا يحكمون على الزعماء بالاعمال التى يعملونها لا بما يقال لهم من قول خلاب وخطب رنانة .



الاستقبال الشعبي الهائل

لدولة رئيس الوز راء فى طنطا

نقلا عن جريدة السياسة يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٨

زينات لم يسبق لها مثيل — وفود البلاد — الابتهاج بزيارة الرئيس — محاولات مضحكة — قبيل وصول رئيس الوزراء — وصول القطار الخاص — الشعب يريد حمل الرئيس على الاعناق — فى الطريق الى قلب المدينة — مدرسة الصنايع — تذكارات الزيارة — فى سرادق الاحتفال، ستة آلاف فى مكان الاحتفال — فى دار مدير الغربيه — عودة الرئيس وتوديعه .

الى طنطا

ما بزغت شمس يوم ١٣ سبتمبر ، حتى كان قطار الصباح الذى يغادر القاهرة فى الساعة السابعة الا ربعا ، ينساب بى فى طريقه الى عاصمة الغربية ، وحاضرة الوجه البحرى قاطبة ، وما أكتملت الساعة الثامنة حتى استقر القطار على الافريز ، وهبطت المدينة ، فاذا بها فى تلك الساعة المبكرة ، غيرها كل يوم ، اذا بها عروس ترفل فى ثياب زفافها ، وتبدو فى ازهى حللها ، واذا بشوارعها وطرقاتها مزدانة ابهى زينة تخفق على اعطافها الاعلام، على الدور والحوانيت والمقاهى والمتنزهات ومكاتب المحامين والاطباء ، وتتناثر على الجدران الرياحين والازاهير ، فى روعة وبهر ، وجمال وجلال ، واذا بالجماهير من جميع الطبقات تجوب الشوارع وتطوف للطرقات ، مغتبطة مستبشرة ، مبتهجة مرحة ، لتلقى نظرة أخيرة على ما أعد بالمدينة لاستقبال الضيف العظيم حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا رئيس الوزراء ، والضيفين الكريمين حضرة صاحب المعالى على ماهر باشا وزير المالية ، وحضرة صاحب المعالى الدكتور حافظ عفيفى بك وزير الخارجية الذين دعوا فلبوا خير دعوة لاكرم قوم .

الزينات فى المدينه

أخذت سبيلى الى شارع المديرية الاخذ من محطة السكة الحديدية الموصل الى ميدان الساعة فكانت الزينات تكاد تحجب واجهات الدور والمتاجر ، منسقة منظمة أحسن تنسيق وأبدع نظام . وكانت الاعلام خفاقة فى كل مكان ، والناس منصرفين الى استكمال ما يرونه فى حاجة الى استكمال من تلك الزينات البديعة فى غبطة وفرح ، ثم سرت الى ميدان الساعة الفسيح وقد ازدانت أرجاؤه بما لا يقل بهاء وروعة عن شارع المديرية ، ومنه الى شارع الشيخة صباح الذى تأخذ زينته بالمشاعر وتدق على الوصف ، ثم الى شارع الجعفرية وهنا يجدر بى أن أقف بك قليلا حيث أخذت الزينات برقاب بعضها وتعانقت الاعلام على الدور الوطنية والاجنبية وعلى المدارس ودور التعليم الوطنية منها والاجنبية أيضا ، فكان الطريق كتلة متكلمة غير صامتة ، تتحدث عن شعور الطنطاوى بين نحو الوزراء العاملين ، وتعلقهم بأصدقاء الشعب المصلحين .

وانتهى بى الطواف الى مدرسة طنطا الصناعية التى شرفها صاحب الدولة الرئيس ، وصاحبا المعالى الوزيران بالزيارة فكان ذوقا سليما ذلك الذى نسق زينتها فابدع ابداعا يقصر القلم عن وصفه وغادرتها الى السرادق الكبير المقام فى الجانب الشرقى من منتزه البلدية ، فاذا به شاهد آخر على حسن الذوق ودقة الانسجام . فقد خفقت عليه الأعلام ، وغرست على عطفى الطريق الموصل اليه ساريات مكسوة بالقماش الابيض والاخضر خافقة على رؤوسها الاعلام المصرية وامتدت بجوانبه أحبال الازاهير الجميلة ، آخذة بعضها بأطراف البعض . وصفت به الكراسى المذهبة صفوفا صفوفا لجلوس نيف والفين وخمسمائة مدعو . ووضع فى صدره مقعد كبير لصاحب الدولة محمد محمود باشا ، يكتنفه مقعدان آخران لصاحبي المعالى على ماهر باشا والدكتور حافظ بك ورفعت فوق مقعد دولة الرئيس فى صدر السرداق صورة حضرة صاحب الجلالة الملك يحيط بها اطار من أجمل الازاهير والرياحين منسقة تنسيقاً فنياً بديعاً ينتشر أريجها انتشاراً .

ومدت بأراضى السرداق البسط الحمراء فى كل مكان وغطت طرقاته « مشايات » من أفخر

طراز فكان سرادقا فخما فسيح الارجاء يتخلله الهواء من جميع جوانبه وقد زاده بهاء وروعة ما يحوطه من أغراس نضرة جميلة .

وعدت أدراجي الى دار حضرة صاحب السعادة محمود صادق يونس باشا مدير الغربية، حيث تقام فيها حفلة شاي، احتفاء بزيارة صاحب الدولة رئيس الوزراء وصاحبي المعالى وزيرى المالية والخارجية لعاصمة المديريه ،فاذا الدار كلها قطعة من الفن الجميل مدت الموائد فى حديقتها الغناء لمائتى مدعوونيف وازدانت أفانينها بثريات الكهرباء الملونة وفرشت أرضها بالرمل الاصفر .

وفود البـــلاد

ومنذ الساعة التاسعة صباحا أخذت وفود البلاد تترى على المديرية والبشر والسرور باديان عليهما ولا حديث لها الا زيارة ضيوف طنطا وتكريمهم ولا حديث الا مشروعات الوزارة التى حققت أمانى الفلاح واطمأنت لها البلاد لاهجة ألسنتها بالشكر للوزارة المحمدية الرشيدة المصلحة داعية قلوبها لها بالتوفيق وما وافت الساعة الثانية عشرة ظهراً حتى حفلت بهذه الوفود شوارع طنطا وضاقت بها أرجاؤها فقد قدمت لتحية الوزراء العاملين عن عقيدة وايحاء ضمير ، ولست مبالغاً اذا قلت أن ما رأيت من هذه الجماهير المرحة المغتبطة لا يقل فى جملته عن خمسة وعشرين الفاً من مديرية الغربية وحدها وقد أخذت الموسيقات والطبول تطوف المدينة صادحة بألحانها الشجية . ونغماتها الممتعة .



ابتهاج الجمهور

وأينما سرت فى مدينة طنطا صباح يوم ١٣ سبتمبر وحيثما قلبت الطرف وأشرفت على الجموع الحاشدة فى طرقات المدينة ونواحيها ، فلن يرجع بصرك الا معترفا بجلال الوطنية المتألقة مسجلا تعلق الشعب بالوزارة المحمدية العاملة فى كنف صاحب الجلالة مليك البلاد ، فالفرح عام والسرور فياض والاغتباط فى أجلى مظاهره ، فطنطا « استطاعت » الاحتفاء بصاحب الدولة محمد محمود باشا ، وواحد من الناس لن يستطيع انكار تلك المشاعر الفياضة المتحدثة بأيادى الوزارة المحمدية ، فلقد سمعت وأنا أجوب الطرقات والشوارع الجماهير تلهج السنتها بذكر المستشفيات ، وذكر التسليف على القطن وذكر استتباب الامن والنظام ، وذكر القضاء على الفتنة والفوضى ، وذكر موقف الحكومة المشرف حيال ميثاق السلام وتحفظاته ، فشعب مديرية الغربية من جميع الطبقات الحاشد فى عاصمته العامرة ، قد أتى من ضروب الحفاوة بوزارة العاملين ما تحسر عن روعته العيون والابصار وما ينم عن اخلاص حقيقى وتقدير لصاحب الدولة محمد محمود باشا وصحبه المخلصين .

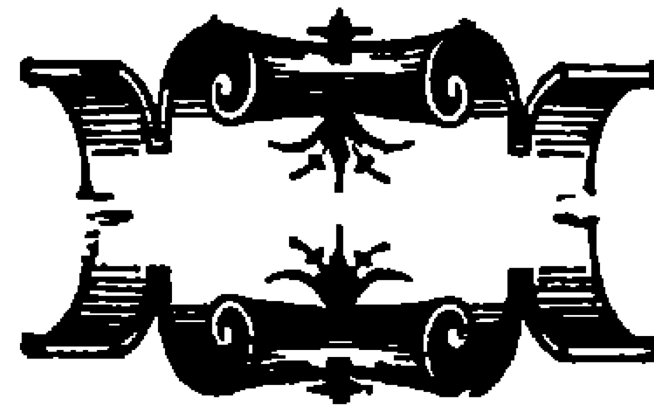
النظام والامن

وقد بكر أمس حضرة صاحب السعادة محمود القيسى باشا مدير الامن العام للاشراف على النظام يرافقه صاحب العزة الرحمانى بك، ومع تدفق الجماهير من جميع البلاد الى المدينة حتى ما كنت تجد فيها موضعا لقدم،فقد كان لحضرة صاحب السعادة محمود صادق يونس باشا مدير الغربية ووكيليه صاحب العزة محمد اسماعيل حجازى بك وسعيد لطفى بك وصاحب العزة الاميرالاى محمد بك رفعت الحكمدار ومساعديه حضرتى يوسف بك هيبه ودرويش بك ومأمورى البندر وجميع الضباط الذين تحت اشرافهم كل الفخر فى استتباب النظام والامن بما قاموا به من حكمة وروية ، حسن معاملة للجماهير مما اضاف الى الاحتفال روعة على روعته وبهاء على بهائه ، وكانت الجماهير نفسها مساعدة لهم جميعا على اداء مهمتهم .

وبالجملة فقد كانت مديرية الغربية «حصنا» ومنبعاً ايضا للمبادئ الصالحة والوطنية الحقة، وقد تشرف «الحصن» امس بتسليم زمامه لحضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا مغتبطا راضيا فى تلك الحفلة الرائقة التى علمتها، وفى أفق لاح فيه الاخلاص والوفاء وحسن التقدير فحيى الله أهل الغربية عامة والطنطاويين خاصة .

محاولات مضحكه

وقد علمت أن بعض الوفديين قد سافروا خصيصا من القاهرة لتحريض بعض الطنطاويين على الهتاف للنحاس باشا وبعض الحوذيين وسائقى السيارات على الاضراب . وبعض النساء الساقطات على الخروج فى الازقة والولولة عند مرور موكب دولة الرئيس، وجاهدوهم جهاداً، وأغروهم اغراء فابى الطنطاويون الكرماء أن يكونوا «نمرا» وأبى الحوذية وسائقوا السيارات أن يخالفوا عقيدتهم وأبت «الساقطات» أن يكن وفديات. وقنع المحرضون بان يتواروا فى الازقة صيانة لانفسهم وهرباً من الشعب المتحمس ولم يجرأ أحدهم على الظهور أمام الجماهير محافظة على سلامته من جنود «الحصن» وذهبت المحاولات كلها هباء.



القطار الخاص

وقد قام القطار الخاص من محطة سيدى جابر فى الساعة الثانية بعد الظهر تماماً قاصداً الى طنطا، يقل حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا رئيس الوزراء وصاحبي المعالى على ماهر باشا وزير المالية، والدكتور حافظ عفيفى بك وزير الخارجية ، فحياهم عند قيام القطار فريق بوليس شرف من بوليس الاسكندرية ، ومضى القطار فى طريقه لا يقف على محطة من المحطات بل يخفض سرعته عندها ، لان وفوداً قصدت اليها تريد تحية دولة الرئيس ، فكان دولته يحييهم بمروره عليهم أحسن تحية وكان هتافهم لصاحب الجلالة الملك وصاحب الدولة محمد محمود باشا وصحبه الوزراء يصم الاذان .

قبل وصول القطار

وماذا أستطيع أن أصور لك وأصف ما كانت عليه محطة طنطا فى الساعة الثالثة بعد الظهر أى قبل وصول القطار الخاص بنصف ساعة ؟ كان حادثاً تاريخياً لم يسبق له مثيل فقد أخذت وفود العظماء والوجهاء من أهل طنطا وغيرها من بلاد الغربية بل والمديريات المجاورة وأخذ القضاة والعلماء والمحامون والاطباء والتجار وغيرهم من مختلف الطبقات تفد على المحطة تباعاً نذكر منهم أصحاب السعادة والعزة والفضيلة محمد باشا البدراوى . على بك المنزلاوى. احمد بك الهرميل . احمد بك الشيخ . احمد بك رمضان . السيد بك الخشن . احمد بك على رخا . سليمان بك زكى العبد وعبد الحميد ابو جازيه . سليمان بك ابو باشا . رضوان بك عبد الرحمن ابو جازيه . السيد بك بسيونى المحامى . محمد بك البدوى . محمد بك على محمد . الشيخ احمد الخشن . الشيخ عمر عبد الله المحامى الشرعى . محمد بك منصور . عبد العزيز بك منصور . محمود افندى حسون نجم . عبد الرحمن افندى الجزار . الشيخ بهى الجزار. الشيخ يوسف النطاوى . احمد بك سليم . عبد الرحمن بك وهدان . عطيه بك عمايم . اسماعيل بك منصور. لطفى بك منصور. الشيخ حافظ

الديب · الشيخ حسن شاهين . الشيخ دسوقى دسوقى · الشيخ احمد شرف الدين ابو زيد أفندى مدكور . عبـــد المجيد بك المصرى . الشيخ عبد الله مدكور . عطيه افندى سليمان · الشيخ محمود سلامه · الشيخ احمد عرفه . الشيخ سباعى فرج . الشيخ عبــــد القادر عيد . شيخ العرب محمد ابو موسى . السيد افندى محمد ابو موسى . الشيـخ ابراهيم عيسوى صقر . احمد افنـدى عيسوى صقر · محمد افندى عيسوى صقر . الشيخ سيد صقر . الاستاذ عبد العليم سلام المحامى . أمين بك محمد النجار . الدكتور محمد على بك دويدار . مبروك بك الجبالى . أحمد بك سعاده . الدكتور احمد بك حمدى . عبده بك خالد . محمد بك عامر . احمد بك الالفى . محمود بك عيسوى المحامى · ابراهيم بك عبد الله . احمد بك الشربينى · الشيخ يحيي الاغا . رياض بك القيعى من أعيان كفر الزيات وعبد الرازق بك الفار من أعيان دسوق . محفوظ بك الفار . الســــيد بك زمزم . اليأس بك رضيع . عزب بك بحيرى . السيد محمد القطاوى · محمد على المنشاوى أفندى · الشيخ محمد حبشى الحو . الشيخ ابراهيم سيد احمد الحو . صبرى افندى الحو . عبد اللطيف بك غنام رئيس محكمة خط نبروه · محمد بك سليمان غنام عضو مجلس المديرية · شيخ العرب عبد اللطيف بك حسين عمدة قبيلة البهجة ، عبد الرحمن بك حسين ، السيد بك عبد المقصود ابو حسين ، محمود بك عبد الرحمن ابو حسين ، الشيخ عبد المجيد الشاذلى ، احمد بك الشاذلى ، الشيخ شاذلى الشاذلى ، ابراهيم بك الفار والسيد محمد الحسن ماضى ابو العزائم على رأس وفد عدده خمسون كبيراً من آل العزائم بالغربية ومحمود افندى امام التاجر ومئات من الاعيان والوجوه غير من ذكروا

أما وفد المنوفية الذى انضم الى المستقبلين بالمحطات فكون من حضرات أصحاب السعادة والعزة رياض الجبالى باشا ، عبد الرحمن ابو حسين بك ، ابراهيم ابو حسين بك ، عبد المجيد عطيه بك ، السيد بك دياب ، عبد المجيد بك عمر ، عبد العزيز بك حبيب ، محمد بك حبيب الشقنقيرى ، محمـد بك عبد الرحمن الصباحى ، عبد الرحمن بك حسين ، محمود وهبه القاضى بك ، احمد بك عبد الغفار ، عبد السلام بك عبد الغفار ، محمود عيسوى بك عبد الغفار ، السيد بك منصور ، عبد العزيز بك سليم . أما الموظفون فأصحاب السعادة والفضيلة والعزة محمود صادق يونس باشا مدير الغربية ، رشدى قمحه بك مدير المنوفية بالنيابه ، محمد حسنين حجازى بك وكيل المديرية ، سعيد لطفى بك وكيل الغربية الثانى ، موافى بك علام رئيس المحكمة الكلية يتقدم حضرات قضاة المحكمة والشيخ

محمود خليل رئيس المحكمة الشرعية الكلية يتقدم قضاة المحكمة والشيخ احمد الظواهرى رئيس المعهد الاحمدى يتقدم وفدا من العلماء ومحمود بك منصور رئيس نيابة طنطا وسليمان بك بهجت وحسن بك فهمى بسيونى وغير حضرتيهما من وكلاء النيابة ومحمد بك نوفل مدير التعليم وباسيلى بك مكاريوس يتقدم موظفى البريد والدكتور حسن بك فريد مفتش صحة الغربية والدكتور عبد الحميد بك صادق وكيل التفتيش والدكتور حافظ محمد توفيق بك كبير أطباء المستشفى الاميرى يتقدم أطباء المستشفى وعلى بك فهمى مفتش الطرق والكبارى وعبد المجيد بك ماجد مفتش رى الغربية وحسين بك حمدى مدير الاعمال وكثيرون من مهندسى الرى وغير حضراتهم ممن لم تع الذاكرة.

وعند الساعة الثالثة اصطف قره قول شرف من بوليس طنطا لتحية دولة الرئيس واصطف رجال البوليس فى فناء المحطة الخارجى وعلى الافاريز للمحافظة على النظام باشراف حضرة صاحب العزة الاميرالاى محمد بك رفعت حكمدار الغربية، وقد جاهد البوليس جهاداً عنيفاً فى منع سيل الوفود المتدفقة التى كانت تريد اقتحام المحطة للاشتراك فى الاستقبال.

وصول القطار الخاص

وفى الساعة الثالثة والربع كان المستقبلون وقوفاً على الافريز ينتظرون مقدم القطار الخاص، وكان أصحاب السعادة والعزة على جمال الدين باشا وكيل الداخلية ومحمود فهمى القيسى باشا مدير الامن العام وعبد العزيز اباظه بك كبير مفتشى الداخلية، ومحمد شعير بك وكيل التفتيش قد تفقدوا المحطة خارجها وداخلها ثم قدموا الى الافريز فى انتظار القطار والى جانبهم سعادة مدير الغربية.

وفى منتصف الساعة الرابعة لاح القطار للمستقبلين مقبلا يتهادى حتى توسط المحطة فدوى الهتاف فى اجواز الفضاء وسرى هذا متنقلا الى المدينة خارج المحطة فكان يصم الاذان، فكانت «يعيش الملك ويحيا محمد محمود باشا» شعار مدينة طنطا ومحطتها دفعة واحدة وفى كل مكان، وما فتىء الجمهور يردد هتافه «يعيش الملك ويحيا محمد محمود باشا» تريدا متواصلا تهتز له أرجاء المدينة، وحسبك أنه صادر من نيف وثلاثين الف نسمة بعضها بالمحطة وبعضها بالطرقات المجاورة وبعضها بالبيوت

والنوافذ حتى استقر القطار فنزل حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا أولا، ونزل بعده صاحبا المعالى على ماهر باشا والدكتور حافظ عفيفى بك، ونزل من العربة نفسها حضرة كامل بك عبد الرحيم سكرتير خاص دولة الرئيس فصافحوا المستقبلين وكان حضرة صاحب المعالى اسماعيل صدقى باشا قد حضر قبل الظهر من الاسكندرية لحضور الاحتفال وكان صاحب العزة ابراهيم دسوقى بك اباظه قد بكر الى المحطة للاشتراك فى الاستقبال.

وما وطئت قدم الضيوف الثلاثة افريز المحطة حتى استؤنف الهتاف « يعيش الملك و يحيا محمد محمود باشا » لكنه هذه المرة كان متأججا حماسة مقترنا بزغاريد السيدات خارج المحطة فحيى دولة الرئيس هـــذه الجماهير الحاشدة بيديه ، وأفسحت الوفود لدولته الطريق ، فسار دولته وصاحبا المعالى الوزيران يحف بهم المستقبلون ويرافقهم سعادة مدير الغربية.

الرئيس على الاعناق

وما أن وصل الضيوف الثلاثة الى رأس سلم المحطة ، حتى هب الشعب يريد حمل صاحب الدولة على الاعناق وأصروا على حمله فرجا دولته الشعب المتقد حماسة أن يخلى عنه لكن الشعب ملتهب حماسة مصراً على أن يرفع الرئيس فوق الاعناق فسرعان ما حمل دولتــه فالح فى الرجاء فنزل الشعب أخيراً على ارادة الرئيس فهبط دولته سلم المحطة . وكان المصورون فى الانتظار فالتقطوا عدة صور ثم سار دولته فاستقل عربة فخمة يجرها جوادان مطهمان هى عربة حضرة صاحب العزة عبد الحى بك خليل من وجوه المحلة الكبرى وتقدمت العربة شرذمة من فرسان البوليس وسارت خلفها شرذمة أخرى ووراء عربة دولته رتل من السيارات تعد بالمئات وسار الموكب قاصداً الى مدرسة طنطا الصناعية .

ولم تكد عربة دولة الرئيس تلوح فى أول شارع المديرية حتى دوى التصفيق والهتاف بحياة جلالة الملك وحياة دولته ووزرائه العاملين ولكن الجماهير فى هذه المرة لم تكن مثلها قبل الظهر كما رأيت فى الوصف السابق بل كانت تكاد تسد الطرقات متراصة على الجانبين وفى نفس الطريق حيث ضاقت بها جوانبه . وكلها تهتف وكلها تصفق . والحماسة بين هـذا وذاك تتأجج تأججاً والشعور النبيل يتجلى تجليا . واخذت الموسيقات المنتشرة تصدح بالنشيد الملكى والموكب

ينساب وسط هذا البحر الخضم والصفوف المتراصة الى ميدان الساعة .

وهناك ما كنت تستطيع أن تجمع مشاعرك حيال هذه الالوف المتراصة ،وهذه الالوف الهاتفة وهذه الالوف المصفقة ،وهذه الالوف الملوحة لجلالة الملك ولدولة «منقذ الدستور» كما كانوا يقولون ويهتفون ، ولوزرائه الكرام العاملين ولوزارة الاصلاح.

وشاء ربك أن ينتقل الركب بعد ذلك فى شارع الشيخة صباح بين جماهير أكثر حماسة من هؤلاء وهؤلاء ،وبين ألوف من السيدات المزغردات وبين الموسيقات الصداحة بالنشيد الملكى وهؤلاء جميعاً يهتفون بحياة جلالة الملك والوزارة المحمدية وزارة الحزم والعمل ومنقذة البلاد.

ولم يكد الركب يصل الى شارع الجعفرية ، حتى كانت الموسيقات المنتشرة تصدح بالنشيد الملكى وحتى كانت الجماهير المكدسة المتراصة على شاطىء الجعفرية قد أخذت هى الاخرى فى أداء قسطها من الحفاوة . فكان تصفيقها ، هتافها لجلالة الملك والوزارة المحمدية ولدولة محمد محمود باشا «صديق الفلاح» قد بلغ عنان السماء .

وكانت تلميذات مدرسة الراهبات قد وقفن على الشاطىء الغربى للجعفرية . فصفقن وهتفن بدورهن لدولة رئيس الوزراء، وكن فى أزهى ثيابهن وأجمل حللهن.

ويتاح لى هنا أن أعترف بقصورى عن تصوير حالة هذه الالوف المؤلفة من أبناء الشعب عند مرور موكب الرئيس وقصورى عن وصف الحفاوة التى قابلوا بها صاحب الدولة محمد محمود باشا فى طنطا،فانها حقا لحفاوة تاريخية لم يسبق لها مثيل،وانها حقا لحفاوة ستظل منقوشة باحرف من نور فى سجل التاريخ فقد كان الاخلاص عمادها وصوت الضمير لحنها وسداها .

فى مدرسة الصنايع

وصل الركب الى مدرسة طنطا الصناعية وكان فى انتظار دولة الرئيس حضرتا الاستاذين محمد نوفل بك مدير التعليم وطه بك زكى ناظر المدرسة فلما وصل دولته صدحت الموسيقى بالسلام الملكى، وأخذ دولته فى تفقد دور الصنعة المختلفه فزار ورشة النجارة، ثم ورشة تطعيم الاخشاب بالصدف والعاج،ثم دار البرادة فورشة الحدادة وشاهد دولته العمل وكان أحد العمال ينقش على

قطعة من الحديد المحمى هذه العبارة « يعيش الملك و يحيا محمد محمود باشا » ثم زار دولته ورشة سبك المعادن فشاهد طالب يكتب على قطعة من الحديد « مرحبا بالزائرين »، ثم زار دار الخرطة وورشة ضغط المعادن فورشة التجليد فالنجارة الدقيقة حيث كتب على لوحتين فيها « دار الصناعة تحيي صاحب الدولة محمد محمود باشا. مرحبا باصحاب المعالى الوزراء » .

ثم قصد دولته الى غرفة المعرض فشاهد فيها من الاثاث الدقيق الصنع ما يبهر النظر . وهنا تقدم حضرة ناظر المدرسة فقدم لدولته صندوقا ذا طراز فرعونى من خشب الابنوس مطعما بالصدف مكتوبا على غطائه من الداخل « تذكار لحضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا من مدرسة طنطا الصناعية فى ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٨ »

وقدم حضرة الناظر لكل من صاحبي المعالى على ماهر باشا والدكتور حافظ عفيفى بك طبقا من خشب الساج الهندى كتب على أحدهما « تذكار لحضرة صاحب المعالى على ماهر باشا من مدرسة طنطا الصناعية فى ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٨» وعلى ثانيهما « تذكار لحضرة صاحب المعالى الدكتور حافظ عفيفى بك من مدرسة طنطا الصناعية فى ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٨ » فتقبلوا هذه التذكارات بالشكر .

وكان سرور الجميع عظيما لما رأوا من الصناعة الدقيقة التى يتلقاها طلبة هذه المدرسة وبعد الخروج من قاعة المعرض كانت الطلبة قد اصطفت لتحية دولة رئيس الوزراء فألقى الطالبان محمد سيف عبد الرازق و عبد الحليم حماد خطبتين بين يدى دولته ثم القى دولة الرئيس فى الطلبة الكلمة الاتية :

لقد سررت كثيرا بزيارة معهدكم هذا . وقد دلتنى ظواهره على نجاح أعمالكم وعلى اجتهادكم فى شغلكم . ان الحكومة الحاضرة تعمل بجد ونشاط للجيل المستقبل ، تعمل لتجعل الحياة زاهرة والمستقبل سعيدا ، هذه هى نيتنا وهذه هى أعمالنا ونرجو الله أن يوفقنا وأن نراكم أنتم يا رجال الغد خير العاملين لمصلحة البلاد والله يتولاكم بحسن عنايته آمين .

ثم هتف الطلبة بحياة دولته وصدحت الموسيقى بالنشيد الملكى وبعد أن سجل دولته ومعالى وزير المالية ومعالى وزير الخارجيه اسماءهم فى سجل المدرسة غادروها الى السرادق.

فى السرادق

أما السرادق الذى سبق لنا وصفه فقد أعد ليسع الفى مدعو وخمسمائة و نيفا . ولكن الجماهير والوفود المتدفقة ابت الا أن تستمتع بضيوف طنطا فانحدرت الى السرادق رغم تحوطات البوليس ومقاومته فغص بها السرادق وبقى الالوف خارجه. وقد قدر كل ما حشد من الجمهور فى منتزه البلدية المقام به السرادق نحو ستة آلاف شخص كلهم من الوجوه والاعيان وذوى المكانة .

فأخذ دولة الرئيس مكانه فى صدر السرادق والى يمينه ويساره صاحبا المعالى على ماهر باشا والدكتور حافظ عفيفى بك وما استقر المقام حتى نهض صاحب العزة راغب عطية بك العضو السابق بمجلس الشيوخ ورئيس لجنة الاحتفال والقى كلمة كانت تقاطع بالتصفيق الحاد .

ثم اعتلى المنصة بعده حضرة صاحب المعالى اسماعيل صدقى باشا فالقى الخطبة الاتية :

خطبة حضرة صاحب المعالى اسماعيل صدقى باشا

أصحاب الدولة والمعالى . مواطنى الاعزاء

أبدأ القول باسداء الشكر للجنة الاحتفال على فضل سماحها باشرا كى فى واجب الترحيب بضيوفنا الكرام صاحب الدولة محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء ومرافقيه من زملائه أصحاب المعالى الوزراء وان شكرى لهذه اللجنه الموقرة ليزداد حرارة بقدر ما أوثق من أخذها فى ذلك بالنسب دون اللقب وبالمقام دون المقام . فنحن ابناء هـــذا الاقليم نشد بعضنا بعضا لغير اعتبار سوى اننا نبتنا فى مختلف نواحيه ، وان لنا من ذرات ترابه ذكريات السلف من آباء وأجداد كما ان هذا التراب الخالد سيكن ذكرياتنا للابناء والاحفاد .

ستسمعون صائحا يصيح فى مجتمع النقاد . ما لهذا الخطيب ينطلق لسانه مرحبا بوزراء

عطلوا دستور البلاد ، وحلوا برلمانا كان بجلس فى أحد مقاعده ؟

حقا انى أرحب بالوزراء وبرئيس الوزراء لاننى وهؤلاء السادة الكرام وغيرنا من صحبنا كنا صفا واحدا نعمل لانتزاع حرية مصر يوم لم تكن لمصر حرية ، وابتناء صرح دستورها يوم لم يكن لها دستور. فاذا كانت مصر الان حرة مستقلة فانما نحن طالبوا حريتها واستقلالها ، واذا كان لها دستور فانما نحن واضعوه . واذا كان هذا الدستور قد رزئ بمن ناصبه العداء وعمل على طمس معالمه ومحو أثره ، فما نحن أولئك الاعداء وانما اعداء الدستور هم ذلك النفر الذى تنكب الاشتراك فى وضع الدستور وهو يقول ما حاجتنا الى الدستور ولدينا الوفد ، أفيكون لدينا الوفد ونحتاج الى دستور ، ذلك النفر الذى لما نفذ السهم وكان لنا الدستور ، لم يتردد فى العمل على نصب شباكه لهذا الدستور لكى يتخذ منه اداة لقضاء بضعة من الشهوات الشخصية لا اداة لاصلاح حال المصرى وترقية شأنه. وما كان أسهل ذلك عليه فى بلد حديث العهد بالدستور قليل الخبرة بأساليبه

وهكذا نفذ مأرب ذلك النفر بأن تخلصوا من الدستور بوضع يدهم عليه وتسلطهم على ارادة غالبية النواب فى مجلسى البرلمان . وقد تم لهم ذلك — وهم فئة قليلة — لانهم استعملوا سلاح الرغبة وسلاح الرهبة، وأصبحت الغالبية فى رعب من افاعيل هذا النفر تخشى غدرهم ومشيهم بالوقيعة بينهم وبين الجهلاء من أهل بلادهم يثيرونهم عليهم ويأخذونهم بالباطل،وينتقصون اقدارهم . والغالبية بين هذا وذاك مسيرة لا مخيرة ، لا فى سبيل الاصلاح بل فى سبيل الافساد ، لا لخير الفلاح الذى هو عماد مصر ودعامتها ولكن لسد اطماع نفر قليل العدد كثير الاطماع .

هذا شأننا مع أولئك النفر منذ نشأت الحركة الوطنية . نريد من ورائها خير مصر ويريدون خدمة مصالحهم وقد كان أن أفسدوا — حينا — بيننا وبين الزعيم الراحل سعد زغلول باشا بما نصبوا من شباك الفرقة وصوروا من مظاهر الوقيعة . ولكن ذلك الزعيم رحمة الله عليه ما لبث ان اخذ عليهم المسالك بما امتد بيننا وبينه من ايد مخلصة تسعى الى توحيد الكلمة . ووالله ما كنا نرمى بما مددنا من تلك الايدى الا الى اعادة الحياة النيابية التى كانت معطلة بفعلهم .

ذلك لاننا نحن منشئوا الدستور نأبى على أنفسنا ان يكون فى مقدورنا ان نخدم وطننا فى ظل الدستور وألا نتقدم الى ذلك سراعا .

على ان ذلك النفر، نفر خصوم الدستور ، قد وجموا للائتلاف الذى عادت الحياة النيابية فى ظله الى مجراها الطبيعى لانهم توجسوا خيفة من ائتلاف الزعماء وخشوا ان يترتب على ذلك اندفاع سير الاعمال فى سبيل غير سبيل المصالح الفردية وانتهزوا كل لفتة عنهم من جانب الزعيم للتكشير عن ناب الغضب من الائتلاف والتبرم به . حتى اصيبت البلاد بوفاة المرحوم سعد زغلول باشا وخلا لهم الجو . ولم يبق بينهم وبين هدم صرح الائتلاف الا ان يريدوا ذلك وسرعان ما ارادوه فكان .

لقد كان شأن هذا النفر فى حكومة البلاد عجبا سواء فى سياسة الامور الداخلية اوسياسة الامور الخارجية . ففى الداخل شهوات واطماع وتهافت على المنافع ، وأخذ النواب بوسائل الخوف حتى لا يرتفع بينهم صوت باعتراض. واعراض عن اعمال الاصلاح. وتفريط فى حبل الامن وفى الخارج تناقض واضطراب . وظهور بالشدة حيناً وبالخور حينا ، وبكليهما معاً احيانا . وثرثرة وجهل بالاوضاع السياسية الى غير ذلك مما ادى الى الحط من كرامة الحكومة المصرية فى عين السياسة الاجنبية ، وتعريض المزايا التى حصلت عليها البلاد بحركتها القومية للضياع .

ولكم سألنا افراد الغالبية الوفدية ماذا عساهم يقدرون للبلاد من وراء هذا الحكم الذى تستقل به دونهم فئة قليلة منهم تسير فيهم سيرة الارهاب وتأخذهم على امرهم بالعنف . فما كانت السنة الكثيرين تنطلق الا بالنقد والتجريح وتمنى تغير الحال غير الحال ولكنهم ما كانوا يكادون يخلون الى تلك الفئة القليلة حتى تجرى مشيئتها فيهم ويكون لها ما تريد .

أفليست هذه هى الدكتاتورية التى ينسبونها الى خصومهم ظلما ؟ أفليست هذه هى الدكتاتورية مجردة من أحسن مزاياها وهى رفعة النفس والتجرد عن الهوى والتسوية بين الناس كبيرهم وصغيرهم والاخذ بأساليب الاصلاح الشامل ؟

من أجل هـــذا نكرم الوزارة ونرحب بها فى عاصمة اقليمنا لان هذه الوزارة لم تهدم الدستور كما يدعون ، بل انها أنقذته من أيدى العابثين به وستعود به الى الامة مصوناً مكرماً .

فانما الدستور هو حكم الشعب بواسطة ممثليه على أن يكونوا أحراراً ليس لهم من وازع الا مصلحة الوطن ومجد الوطن ، يعملون فى جو غير عاصف بالاحقاد الحزبية تثيرها طغمة قليلة العدد وتتعهدها بعاملى التمويه والارهاب .

وما كان غير ذلك فليس بالدستور . وما كان صاحب الدولة رئيس الوزراء وأصحاب المعالى زملاؤه الا مشكورين على ما التمسوا من جلالة الملك وأقرهم جلالته عليه من تصرف فى شأن الحياة النيابية ، لانهم وهم دعاة الدستور بمعناه الصحيح ووجهه الخالص لم يكونوا ليقروا أمراً تمجه النفوس الدستورية الحقة . وليس عندى من شك فى أنهم لذا أنسوا أن الدستور أصبح فى أمن من العبث به فان أول اجراء يتخذونه يكون العمل على اعادة الحياة النيابية بغير توان .

هذه كلمتى الى حضرات وزرائنا الكرام أشفعها بكلمة ثناء على ما يأنسه الكافة من تحريهم رغبات الشعب بدافع ميولهم الدستورية ، وبذلهم الجهــد فى التوفيق بين قيامهم بالحكم فى غيبة البرلمان وبين تعرف رأى الاهالى فى مختلف الشئون والاخذ بالصواب منها .

وانى اذ أدعو لحضراتهم بكامل التوفيق فيما هم فيــه سائرون ، ألخص فى كلمتى الاخيرة ما يطلب الشعب منهم ويأمله فيهم . ففى الداخــل عدل وانصاف فى تصريف الامور واصلاح فى المرافق وسير الى الامام فى حزم واقدام بتلك المشروعات المفيدة التى بدت تباشيرها منذ تولت الوزارة الاحكام وفى الخارج محافظة على المثل الاعلى للمطالب الوطنية مجتمعة الى الاستمساك بما فى يدنا من حقوق ومزايا سياسية مما يتأتى بالعقل والحزم لا بهراء القول والتبلبل الذى يرجع الى العوامل الشخصية دون العوامل السياسية الحقة .

بهذا نرقب عمل الوزارة مستبشرين فى انتظار ذلك اليوم السعيد الذى تعود فيه الحياة النيابية فى ظل التقدم والنظام .

ثم القى حضرة صاحب الدولة الرئيس الخطاب الآتى

خطبة حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا

رئيس مجلس الوزراء

أيها السادة

أقدم لكم أطيب عبارات الشكر على أن دعوتمونى لزيارة مدينتكم الزاهرة عاصمة أعظم مديرية فى بلادنا . ولقد سرنى أن مكنتنى الظروف من الاستجابة لهذه الدعوة الودية التى هيأت لى الفرصة لاحدثكم أنتم أعيان البلاد وأصحاب المصالح فيها فى شؤوننا العامة .

فى هذا المقام يرد على خاطرى ما سيقوله عنى وعنكم الذين اعتادوا عدم التحرج فى القول ونابذوا تحرى الحق. سيقولون كالعادة ان الذي جمعنا هنا هو الرهبة لا الرغبة . ولقد علمتم من أنفسكم أنكم أعز مكانة من أن ترهبوا أحداً غير القانون . وفى ظنى أنكم قد علمتم أيضا من جانب الحكومة الحاضرة أنها لا سبيل لها على أحد يتمتع بحريته الى غاية التمتع فى حدود القانون وانما السبيل على الذين يبغون العبث بالنظام القائم ، أولئك هم موضوع ارهاب الحكومة من غير شفقة . ان تطبيق نصوص القوانين بلا تسامح أو بعبارة أخرى اقامة العدل هو الوسيلة العاجلة لتقرير النظام ثم للتقدم فى الارتقاء القومى . ليست الشدة فى تطبيق القوانين شهوة عند الحكومة بل هى ضرورة اقتضتها الحاجة الى رفع الكابوس الذى كاد يخنق الحرية الشخصية خارج البرلمان وداخل البرلمان أيضا ويجعل الحياة النيابية خطراً على الاخلاق واداة للفوضى لا للنظام .

أيها السادة

ان هذا الموقف الذي أقفه الان منكم لا يحتمل الابهام فى المعانى ولا المداراة فى الالفاظ . انما أتكلم بغاية الوضوح ليقف الناس على نيات الحكومة وأعمالها ليعاونوها على ما اعتزمته لمنفعة البلاد .

لا أكرر شرح الضرورات التى ألجأت الحكومة الجأ الى وقف الحياة النيابية لتتهيأ اعادتها على الوجه الانفع ، ولكنى أكرر عهد الحكومة للامة بالحرص على عدم مساس الدستور سواء أكان ذلك فى قواعده الاساسية و نظامه النيابى أم فى مراعاة تطبيق هذه القواعد فى كل أعمال الحكومة.
الحريات الدستورية جميعها محترمة ومنها حرية الصحافة التى قد رأيتم أنفسكم أن الحكومة مع ايقاف بعض النص الخاص بها فى الدستور فانها لم تتعجل فى مضايقة صحف المعارضة وان كنتم تعترفون معى ان فى لغتها وأساليبها ما يخرج كثيراً عن الانتقاد المعروف فى البلاد المتمدنة . وعندى شك فى أن تلك الصحف هى نفسها تعتقد صحة شىء مما تقول . وعلى جملة من القول فان معاملتنا لصحف المعارضة كمعاملتنا للصحف التى تؤيد الحكومة سواء بسواء. انما علق النص الخاص بها فى الدستور ليكون سلاحا بيد الحكومة تستعمله كلما أشفقت على الاخلاق العامة أو كلما خافت تعرض منافع الامة للبوار من جراء ما عسى أن تقلبه الصحافة من الحق أو تذيعه فى الناس من الاباطيل . ان الحكومة التى تعتزم أن تزيل العقبات من طريق الحياة النيابية الحقة ترى نفسها مضطرة الى أن تحول بين حرية الرأى وبين عوامل التشهير والتعييب التى كثيراً ما تقوم بها الصحف لخدمة أغراض معينة اتكالا على أن من عادة الناس غير المشتغلين بالسياسة أن يفضلوا الانسياق الى ما لا يرغبون فيه من المذاهب عن أن تنال صحف الدعاية من كرامتهم وتشهر بهم بين الناس .

ما هى صورة تلك الحياة النيابية المستقبلة التى اعتزمت الحكومة أن تسهل السبيل لها ؟

هى الحياة النيابية المؤلف مجلساها من رجال يشعرون شعوراً صادقا انهم اصحاب مصر ، يوقنون أن خيرها لهم وضيرها عليهم .

هى الحياة النيابية التى لا تكون النيابة فيها مصدر رزق للنواب والتى لا تكون فيها النيابة عن الامة ذريعة للوساطة المأجورة بين طلاب المنافع من الناس وبين الذين فى ايديهم تلك المنافع من رجال الحكومة .

هى الحياة النيابية التى يحترم النواب فيها مبدأ الفصل بين السلطات، وأخيراً هى الحياة النيابية التى تجعل الحكومة لمنفعة المحكومين لا لمنفعة الحكام.

هذه الحياة النيابية هي التى كنا نقصدها منذ نادينا بالدستور. ودعونا الامة للتشبث بالدستور

و هى التى اعتزمت الحكومة الحاضرة أن تهيء لها كل الوسائل الممكنة منها .

و من الان الى أن تتم الانتخابات لتلك الحياة النيابية المنشودة أرجو أن تشعر البلاد أن الحكومة الحاضرة سائرة فى كل أعمالها على المبادىء الدستورية التى لخصناها فى أن تكون الحكومة حساً ومعناً لمنفعة المحكومين لا لمنفعة الحكام . وانها اذا كانت معتزمة أخذ من يخالف القوانين العامة بالشدة ، فانها ستكون أشد بطشاً على الذين يخالفون فى تصرفاتهم أو فى سلوكهم قواعد العدل أو قواعد حسن الاخلاق من الموظفين .

و فى هذا المقام أرجو أن يفهم من قولى كلما عبرت بالحكومة أنى أعنى الحكومة و مؤيديها من الرجال المسؤولين عن مصر مسؤولية حقيقية لا مسؤولية لفظية فحسب ، ان حول الحكومة وقوتها للقيام بما اعتزمت من الاصلاح هو منكم و بكم . فهى تعتمد عليكم أهل البلاد فى تمكينها من ضروب الاصلاح الاخلاقى والتعليمى والاقتصادى و تأييدها للتقدم فى تحقيق الاغراض السياسية .

برنامج الوزارة العملى

لقد صدرت الوزارة فى برنامجها العملى عن ذلك المبدأ العام الشامل للواجبات الوطنية التى يجب على من يلى أمور البلاد أن يؤديها على الوجه التام . يجب على كل جيل أن لا ينى فى أن يهيء للوطن على نور تقاليده الماضية و تجاربه الخاصة جيلا جديداً على سلامة فى الصحة ومتانة فى الاخلاق وسمو فى المدارك وسعة فى الثروة . أو بعبارة أخرى يهيء له ضروب القوة اللازمة للنجاح فى ميدان المزاحمة الدولية . فاذا لوحظ أن الوزارة تعجل فى تنفيذ برنامجها كأنها تختلسه فى غفلة الدهر فذلك لاننا قد أبطأنا فى الماضى ابطاء طويلا ولان كل تأخر فى البدء مؤخر عن الغاية حتما .

قياماً بتلك الواجبات الوطنية تشرع الحكومة فى تنفيذ مشاريع االاصلاح من جميع جهاته.

عزلت الطلبة والتلامذة ومعلميهم عن الاشتغال بالسياسة العملية . انها جادة فى هذا السبيل لا صادرة فيه عن مجرد العوامل السياسية بل صادرة كما قدمت لكم عن الواجب الوطنى الذى يحتم علينا أن نسلح الشبيبة باسلحة من العلم واستقامة الفهم و ضبط النفس عن الاسراف فى ملابسة

الشهوات (ومن أخطرها الشهوات السياسية) نسلحهم بذلك لينصرف عن الناس خوف البوار الذى تسرب اليهم من نتائج الامتحانات فى السنين الاخيرة وشكوى الاباء من خروج الشبان عن احترام التقاليد القومية والاستهانة بنصائح أولياء أمورهم . ويسرنى أن أشعر بان الاعتقاد يكاد يكون عاماً بان أكثرية الطلبة يميلون كل الميل الى ان تنفى عنهم العوامل التى تعوقهم فى سبيل الاخلاص للعلم والتفرغ للدرس وتلهيهم عن واجباتهم من جهة انهم طلبة علم ومن جهة انهم خصصوا لخدمة الوطن من حيث ارتقاؤه العلمى ومن حيث اعتماده على متانة أخلاقهم فى المزاحمة العالمية .

الحكومة وتدبير الصحة

كذلك تشرع الوزارة فى حماية صحة سكان القرى وهم سواد الامة الذين على سواعدهم القوية ترتكز قوة البلاد فألفت لهذا الغرض لجنة حكومية تضم ثلاثة من الوزراء هم وزراء المواصلات والمالية والخارجية كما تضم وكيل الداخلية للشؤون الصحية ووكيل الاشغال للتنظيم والاختصاصيين من الموظفين فى مسائل البلديات وفى التشريع الخاص بهذه المسائل وقد نيط بهذه اللجنة بحث مسائل ثلاث طالما فكرت الحكومات السابقة فيها دون أن توفق لحلها وطالما كتبت فى شأنها الصحف واهتم بها جمهور المفكرين فى الامة . ولقد بقيت بالنظر لصعوبة وكثرة النفقات التى يستلزمها حلها مسائل يتناقش فيها وتلقى عنها الخطب دون ان ينفذ منها شئ

وهذه المسائل هى :

أولا — ردم البرك والمستنقعات .

ثانيا — تعميم المياه الصالحة للشرب فى القرى .

ثالثا — تحسين حالة مساكن العمال .

فالمسألة الاولى وهى ردم البرك والمستنقعات هى احدى المسائل التى كانت على الدوام موضع بحث الحكومات التى تعاقبت منذ سنة ١٨٩٠ . غير انه بالرغم مما وضع من التشريع وما تم ردمه

بالفعل من البرك فى خلال هذه المدة التى كادت تبلغ الاربعين عاما لم تكن الوسائل المتخذة ناجعة فى معالجة موضوع البرك والمستنقعات اذ دلت الاحصائيات الاخيرة على وجود أكثر من ٤٠٠٠ بركة فى القطر المصرى

ويسرنى أن أعلن ان اللجنة جادة فى بحثها للوصول الى حل هذه المشكلة الكبيرة بطريقة عملية يمكن بها تحقيق هذا الغرض.

أما المسألة الثانية وهى مسألة توزيع مياه الشرب فأول ما توجهت نحوه عناية اللجنة الحكومية هو البحث عما اذا كان من الميسور توصيل مياه الشرب الى البلاد المجاورة للمدن الكبرى الموجودة فيها الان اجهزة لتوزيع وترشيح المياه. وقد تبينت اللجنة ان فى الامكان ان ينتفع بالاجهزة الموجودة الان ما يقرب من مليون من أهالى القرى دون ان يتكلف العمل اللازم لذلك أكثر من نفقات مد المواسير وأقامة خزانات فى بعض المدن لتخزين المياه. وهذه النتيجة هى مما يبعث على عظيم الارتياح. وستعرض اللجنة قريبا على مجلس الوزراء طلب الاعتماد اللازم لهذا المشروع وهو ما يقرب من نصف مليون من الجنيهات.

كذلك تبحث اللجنة موضوع اختيار المناطق الاهلة بالسكان وتكون قريبة من مصدر مياه جارية بالاستمرار لتنشأ فيها محطات تكون كنموذج لتعميم توزيع المياه المرشحة. والمأمول ان لا تنقضى عشر سنوات الا وتكون مياه الشرب الصالحة موزعة على جميع قرى القطر.

ولست فى حاجة الى الاشارة بمزايا هذا المشروع الصحى الكبير اذ المعلوم ان اغلب الامراض المعدية كالتيفوئيد والدوسنطاريا ينتشر بطريق مياه الشرب ويسبب موت مئات الالاف من المصريين. كذلك سيكون من نتائج تنفيذ هذا المشروع سد الباب نهائيا دون الامراض الوبائية القتالة كالكوليرا مثلا، وهى لا تنفك خطرا مهددا للقطر المصرى ما دامت مصادر مياه الشرب معرضة للتلوث بجميع الميكروبات كما هو الحال الان.

٭٭٭

أما موضوع انشاء منازل صحية ذات أجور زهيدة لطبقة العمال والفقراء، فقد تقدمت اللجنة فى مباحثها الخاصة بهذا المشروع واختارت فى القاهرة ثلاث مناطق مكتظة بالسكان الفقراء وهى

فى حى السيدة زينب وفى حى بولاق وفى نقطة متوسطه بين الجمالية وباب الشعرية وهى اجدر الجهات بتفريج أزمة المساكن الصغيرة فيها . وقد وجدت اللجنة مساحات كبيرة من الاراضى الفضاء فى هذه المناطق تصلح لان تؤسس فيها مدن صناعية صغيرة يجد فيها صغار الصناع والعمال الفقراء منازل صحية وبأجور زهيدة .

وستقوم الحكومة بتشييد عدد من هذه المساكن على نفقتها ثم تقوم بعد ذلك تدريجياً وفى كل سنة ببناء عدد منها أو تعهد بذلك الى شركات اذا توفرت لديها الضمانات على مقدرتها وعلى حفظ الاجور فى المستقبل فى دائرة لا ترهق الطبقة الفقيرة .

مشروع مستشفيات القرى والمراكز

كذلك سيشرع فى الحال فى انشاء ١٥٠ مستشفى منها خمسون فى المراكز ومائةفى القرى

وقد روعى فى مستشفيات القرى أن يكون بها سيارة لنقل المرضى الى المستشفيات التى يحتاج المريض فيها الى عناية اخصائى أو عناية خاصة بالمستشفى . كما أن وجود هذه السيارة سيمكن الطبيب من اسعاف الحالات المستعجلة فى القرى المجاورة للمستشفى . وسيكون فى المستشفيات القروية بعض الاسرة للمرضى الذين لا تسمح حالتهم - بالنسبة لخطورتها - بالانتقال .

وسيكون من مزايا هذا المشروع أن تمتنع أخطار الامراض السريعة الفتك التى تحتاج الى عناية الطبيب فى الحال كالرمد الصديدى وكمرض الدفتريا .

وستنظر الوزارة فى الوقت المناسب فى تعيين مولدات فى مستشفيات القرى المذكورة للعناية بالتوليد واسعاف النساء المريضات .

وسيكون الطبيب فى هذه المستشفيات القروية مرشدا وداعياً للعناية بالصحة العامة .

وسيكون فى كل مستشفى صيدلى لصرف الادوية بصفة اصولية منظمة .

ومن المفيد أن يعرف الجمهور أن مشروع هذه المستشفيات هومن المشروعات التى فحصت فحصا جيدا من كل وجوهها .

وستوزع المستشفيات التى نقرر عملها على الوجهين البحرى والقبلى بالتساوى وسيتم انشاؤها فى مدى خمس سنوات بحيث ينشأ منها عشرة فى المدن وعشرون فى القرى سنويا .

وتكاليف هذا المشروع لحين اتمامه بعد خمس سنوات تبلغ ١٫٠٤٧٫٥٠٠ جنيه وقد صادق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٤ سبتمبر الجارى على المشروع وعلى فتح اعتماد بمبلغ ١٧٦٫٠٠٠ جنيه لانشاء عشرة مستشفيات مركزية وعشرين مستشفى قرويا فى السنة المالية الجارية ٩٢٨-٩٢٩ ومصلحة الصحة العمومية وقسم المبانى يشتغلان الان بجد فى الشروع حالا فى تنفيذ ذلك .

مشاريع الرى والصرف

نحن محتاجون أيها ـ السادة ـ الى الاحتفاظ بثروتنا الزراعية وتنميتها ومدينون للجيل المقبل بالاستزادة من مساحة الارض المزروعة . وعندنا نحو مليون فدان ونصف مليون صالحة للزراعة لا ينقصها الا الرى والصرف . لذلك كانت مشروعات الرى الكبرى موجهة لسد حاجات ثلاث . الاولى ضمان المناوبات الصيفية على أنفع وجه . الثانية ضمان زراعة ٢٠٠ الف فدان أرزا كل عام . الثالثه اصلاح الارض البور التى ذكرنا مساحتها .

تعلمون أن مشروعات الرى الكبرى تنحصر فيما يأتى :

١ ـــ تعلية خزان أسوان .

٢ ـــ انشاء خزان جبل الاولياء .

٣ ـــ شق قناة خارج منطقة السدود لتحويل مجرى النيل من هذه المنطقة التى يضيع فيها الماء بالتبخر والتصرف .

٤ ـــ انشاء خزان بحيرة البرت .

تلك المشروعات قد درسها كبار مهندسينا وفرغ من المناقشات فى أمرها ولم يبق الا التنفيذ.

تبدأ الحكومة الان فى تنفيذ المشروعين الاولين على وجه السرعة غير مغفلة اعداد المعدات منذ الان لتنفيذ المشروعين الاخرين . وقد تم الاتفاق على تأليف لجنة دولية من الخبراء لدرس التصميمات التى جهزت لتعلية خزان اسوان . ولا يتوقف البدء فى عملية التعلية الا على

فراغ الخبراء الثلاثة من تقاريرهم والمظنون أن يتم ذلك قبل فصل الشتاء .

كذلك عندناما يحمل على الرجاء أن يتم الاتفاق على التعويضات المطلوبة لسكان منطقة جبل الاولياء قبل الشتاء المقبل وعلى هذا الاعتبار يمكن البدء فى انشاء ذلك الخزان مع تعلية خزان اسوان فى آن واحد.

وتعلمون ان اتمام هذين المشروعين يعطينا خمسه مليارات مترمكعب من الماء فى كل عام وهوما يكفى لزراعة سبعماية الف فدان من البوارمع تحقيق الغرضين الاخيرين . ولا شبهة فى ان الاسراع فى تنفيذ مشروعات الرى يقتضى الاسراع ايضا بتنفيذ مشروعات الصرف لذلك تهتم الحكومة باقامة المحطات الرئيسية اللازمة لتوليد الكهرباء لادارة خمس عشرة محطة فرعية يخص مديريتكم منها ثمانى محطات . والمنتظر ان تتم هذه الاعمال فى العام القادم والذى يليه .

توزيع أراضى الحكومة
على صغار الملاك

لقد رأت الحكومة أن توزع أطيانها على صغار الملاك لكى تقوى الملكية الصغيرة التى هى أساس الثروة القومية فبدأت بتقسيم أطيان الفيوم ومقدارها ٢٠٠٠ فدان الى قطع صغيرة كل قطعة فدانان ونصف فدان تعطيها للزراع من أهل تلك المنطقة الذين لا يملكون أطيانا والذين يملكون عشرة أفدنه فأقل . نبيعها لهم بالثمن الاساسى يدفعون منه مالا يزيد عن العشر ويقسط الباقى على زمن طويل لا يقل عن خمس عشرة سنه وقد يزيد على ذلك . وسوف نعمل هذا العمل فى بقية الجهات الاخرى التى فيها أطيان للحكومة .

والواقع ان الحكومة ليست مزارعا ولا من وظيفتها الزراعة الاما يكون من أمر التجارب الزراعية التى هى اقدر على القيام بها من الافراد فيكون من المتعين عليها تلقاء ذلك ان تساعد المزارعين الذين لا يملكون شيئا أو لا يملكون الا قليلا فتنمى بذلك ثروة الاهالى .

مصر وميثاق السلام

أما السياسة الخارجية للوزارة فهى كما قد صرحنا بذلك فى حينه السعى لاستكمال استقلالنا ولرفع مركز مصر السياسى الى المستوى اللائق بكرامة المصريين .

ولقد هيأ الظرف المناسب هذه الفرصة التى انتهزناها بالاغتباط التام اذ عرضت حكومة الولايات المتحدة على حكومة مصر الانضمام الى ميثاق السلام .

حقاً ان هذا الميثاق تقدم عظيم فى سبيل القضاء على مبدأ « الحق للقوة » وتدرج بالانسانية الى نبذ تلك الوسائل العنيفة وسائل الفتك والتخريب والاستعاضة عنها بوسائل السلام والتحكيم .

ان الامة المصرية ، وقد ولدت مدنيتها والتاريخ ، محبة للسلام لا تنوى الاعتداء على أحد كما تأبى كل الاباء أن تتسلط عليها أمة أخرى .

انها بذلك تؤيد كل فكرة وكل رأى وكل عمل يرمى الى تحقيق السلام فى جميع بلاد العالم . لهذه الاعتبارات كان من المفهوم أن تسارع الى الدخول فى ميثاق السلام من غير قيد ولا شرط . غير أن امضاء الميثاق من غير قيد قد يؤول الى أن مصر موافقة على التحفظات التى أدخلتها بعض الدول عليها . لذلك كان واجبا علينا أن نجعل دخول مصر فى ميثاق السلام مشروطاً بأنه لا يعتبر بحال قبولا لاى تحفظ من التحفظات التى أبدتها الدول الاخرى .

الواقع أن ميثاق السلام من حيث أغراضه النبيلة التى يتوق العالم أجمع لتحقيقها لا يحتمل التحفظات بل يجب أمام ذلك العهد المقدس أن تنسى كل المنافع الذاتية فى منفعة الانسانية . ولكن حرية الامم واستقلالها ليس من المنافع التى يصح النزول عنها . انها من مقومات الامة من حيث هى أمة فالتنازل عنها باطل بطلانا أصليا لا تلحقه الصحة بأى حال من الاحوال .

هذا ما عملته حكومة جلالة الملك ولا شك فى أنكم تشاطرونها الاغتباط فى أن مصر لاول مرة تدخل هذا الحلف الدولى العظيم على قدم المساواة مع سائر الدول الموقعة على ميثاق السلام .

ان هذا المركز الذى تتبوأه مصر بين الامم بالدخول فى ميثاق السلام هو فاتحة خير للمجهودات

التى نبذلها فى تحسين علاقاتنا السياسية ببريطانيا العظمى وفى ربط عرى الصداقة بيننا وبينها ، تلك الصداقة التى سوف تسهل كثيراً الاتفاق بيننا وبينها على تحقيق آمالنا القومية واستكمال استقلالنا .

أيها السادة

هذا حساب عن برنامجنا لسياسة البلاد الداخلية والخارجية وعملنا فى المدة القصيرة الماضية نؤديه للامة وفقا لروح الدستور الذى نحتفظ بمبادئه غاية الاحتفاظ . وعسى أن تروا من ذلك الحساب أن الحكومة وهى أول وزارة مصرية اشتدت رعايتها للطبقة الفقيرة حيثما وجدت لا يمكن أن توصف الا بأنها حكومة تسير على المبادئ الديموقراطية . فهى لا تعرف تمييز طبقة على طبقة ولا طائفة على طائفة . بل تعرف شيئا واحداً هو أن تضرب المثل الثابت بأن تكون الحكومة كلها لمنفعة المحكومين . وواجبها الاول كما قلت لكم هو القضاء على كل العوامل التى أفسدت حياتنا النيابية الماضية لجعل الحياة النيابية المستقبلة منتجة كل فوائد الدستور . وواجبها الثانى هو السرعة فى تنفيذ مشروعات الاصلاح فان العالم سائر الى الامام لا ينتظر المنقطع ولا البطئ . وهى منذ الان ساعية فى استكمال استقلال مصر ورفع شأنها بين الامم . وفى هذا المقام يجب على أن أصرح لكم بأن الوزارة مصممة على أن تلى الحكم لتتم مهمتها معتدة بشخصيتها مغتبطة بتأييدكم إياها قوية بالثقة التامة التى تفضل جلالة الملك فأولاها اياها لخير البلاد الذى هو غرض جلالته الاسمى .

* * *

وفى الساعة السادسة وعشرة دقائق مساء غادر دولة الرئيس وصحبه السرادق قاصدين الى دار حضرة صاحب السعادة محمود صادق يونس باشا مدير الغربية لتناول الشاى وكان المدعوون اليه نحو المائتين، فوصل دولة الرئيس فى الساعة السادسة والثلث مساء، وقد لقى دولته فى طريقه من حفاوة الجمهور ما جاوز الحد الذى سبق لنا وصفه، وفى منزل سعادة المدير تناول المدعوون الشاى، ثم قصد الجمهور الى المحطة حيث استقل حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء وصاحبى المعالى وزير المالية ووزير الخارجية القطار الخاص عائدين الاسكندرية وكانت الساعة السادسة والنصف عندما تحرك القطار فتجاوبت اصداء الهتاف لجلالة الملك والوزارة المحمدية فى ارجاء مدينة طنطا التى ودعت ضيوفها بمثل ما استقبلتهم به من حفاوة واكرام ، وكانت آخر عبارة رددها الطنطاويون الكرماء « يعيش جلالة الملك ويحيا محمد محمود باشا »

كلمة حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا

فى الاحتفال العظيم الذى اقيم لدولته فى سوهاج

يوم ١٩ سبتمبر سنة ١٩٢٨

أيها السادة

لقد هيأت لى دعوتكم اياى فرصة أحس فيها سروراً حقيقياً . حيثما أدرت نظرى فى محفلكم لا أرى الا أهلا وأصدقاء تثير فى نفسى رؤيتهم والتحدث اليهم ذكريات أرتاح اليها . لقد عرفت فيكم منذ عهدى بالسياسة أنصاراً متفقين معى فى المبادىء السياسية ويسرنى أن اتحدث اليكم فى شئوننا العامة ، وأجل ما أحدثكم به وأعزه على وعليكم جميعاً هو الدستور.

ما كان الدستور ولا كانت الحياة النيابية فى يوم من الايام زينة تتحلى بها الامم . الدستور والحياة النيابية أصبحا ضرورة من ضرورات حياة الشعوب فى هذا العصر الذى نعيش فيه . نعم ان للشعب حقه فى مراقبة الحكومه التى تتولى أمره ، والمشاركة فى سن القوانين التى تجرى أحكامها عليه ، ولهذا سعينا حتى حصلنا على الحق فى أن تنعم بلادنا بالدستور ولهذا جاهدنا الجهاد الاكبر فى وضع هذا الدستور. والله يعلم وانتم تشهدون ماذا كان يومئذ شأن هؤلاء الذين يمثلون اليوم دور الغيور على الدستور والباكى على وقف الحياة النيابية الى حين .

قلت لحضراتكم أن الحياة النيابية أصبحت فى هذا العصر ضرورة من ضرورات الحياة للشعوب ، فى ظلها تصان مصالحها ، وتنمو ثروتها ، ويكفل أمنها ، ويعز شأنها . وانى أسألكم أنتم هل حققت الحياة النيابية الماضية شيئا من هذا ؟ انى أكل الجواب اليكم،واذا كانت البلاد قد استهدفت للانتقاص من حقوقها فى شئونها الخارجية ، كما جمدت فى شئونها الداخلية عن التحرك للاصلاح وابتذلت الكرامات ، وفسدت الاخلاق وشاعت الفوضى فى الاعمال العامة باتخاذ الشفاعات فى الدواوين مصدرا للرزق واحالة الحياة النيابيه الى أداة للاستبداد واستغلال المرافق

العامة ، فقد أصبح حقاًبل واجباً وطنيا على من أقاموا الدستور أن يبادروا فينقذوا هذا الدستور . وما كانت هناك وسيلة لهذه الغاية الوطنية العظيمة الا أن نعمل لاقرار الحالة العامة في نصابها وجريان الامور على طبائعها بكف وسائل التغرير والتهويش فى البلاد والمضى فى بسط حكم القانون على كل عابث . وبهذا وحده تعود الحياة النيابية الى مصر نزيهة نافعة .

الاصـــلاحات الداخليــــة

على أن الحكومة لن تنى فى هذه الفترة عن رعاية مصالح الامة والعمل على كل ما من شأنه أن ينمى ثروتها ، ويصون صحة أبنائها ، ويشيع العدل بين أفرادها ، ويسلح ناشئتها بالعلم الصحيح ويطبعهم على أقوم الاخلاق حتى اذا صاروا رجالا كانوا جديرين بأن يتحملوا الاعباء الجليلة التى تتطلبها عظمة مصر ، كما أن من واجبات الحكومة أيضا أن ترفه عن سواد الشعب وتهيء له أسباب الراحة بقدر الامكان .

ان من أهم ما يشغل خاطر الحكومة الان هو مشروعات الرى الكبرى ومشروعات الصرف . تلك المشروعات التى كانت شغل الرأى العام من زمان بعيد ، فانه ما زال فى بلادنا نحو مليون ونصف مليون من الفدادين البوار ، لم يفلح فيها زرع لانها محرومة من وسائل الرى والصرف فى حين يتدفق ماء النيل بفرعيه العظيمين فى البحر الابيض المتوسط اكثر أيام العام ، وفى حين نرى الارض الصالحة للزراعة قد ضاقت بمستثمريها من الزارعين بكثرة عددهم سنة بعد أخرى ، فضلا عما تتطلبه حاجات العصر من وجوب توفير أسباب المعيشة والراحة والرفاهية لمجموع الاهلين .

لهذا وجهت الحكومة أجل سعيها الى هذه المسألة وخطت بالفعل الى تنفيذ هذه المشروعات خطى واسعة ، ورأت بادىء الرأى أن تنتفع البلاد بكل ما يمكن الانتفاع به من منابع النيل ، كما رأت أن تعمل على حبس كل ما يمكن حبسه من مياهه عن البحر الابيض وصرفها الى احياء الموات من أراضى البلاد . وانما يتم ذلك بامضاء مشروعات أربعة : تعلية خزان أسوان ، وانشاء خزان جبل الاولياء ، وشق قناة خارج منطقة السدود لتحويل مجرى النيل من هذه المنطقة التى يضيع فيها الماء بالتبخر من جهة وبالتصرف فى الوديان التى لا تتصل بمجارى النيل من

الجهة الاخرى ، وانشاء خزان على بحيرة البرت .

و بهذا يتهيأ لفلاحنا الطيب الصبور على الكدح طول العام أن يستثمر كل أرض بلاده التى أوتيت مالا تكاد تدانيها فيه أرض أخرى من الخصب وقوة الانتاج .

كذلك تذرعت الوزارة الى حماية أسعار القطن بان قررت عدم عرض قطن الحكومة فى السوق ، وتسليف المزارعين حتى لا يضطروا الى عرض أقطانهم عرضا لا يتناسب مع الطلب فتسقط الاسعار .

لقد فصلت فى خطاب لى فى الاسبوع الماضى الوسائل التى تدبرها الوزارة لحماية الارواح وسلامة الابدان . وهذه الوسائل تتلخص فى ردم البرك و المستنقعات التى قلما تخلو منها قرية من قرى القطر المصرى وهى، كما تعلمون ، مصدر أذى للصحة كبير . كذلك تسعى هذه الحكومة الى تعميم المياه الصالحة للشرب فى القرى ، فان من المعروف أن كثيراً من الامراض المعدية ينتشر بطريق مياه الشرب ويتلف مئات الالاف من النفوس .

وقد رأت الحكومة مع هذا أن تشرع حالا فى بناء مئة وخمسين مستشفى توزعها توزيعا عادلا على قواعد المراكز بقدر الثلث ، وعلى القرى بالثلثين الباقيين ، على أن يقام فى كل عام ثلاثون مستشفى ، بحيث لا تمضى خمس سنين الا وقد تم هذا المشروع كله .

ولقد عجلت الوزارة بهذا المشروع لما تعلمون من أن وسائل الاسعاف والعلاج فى بلادنا قليلة . حتى أن آلافا من الاحداث ونوازل الامراض لو انها استدركت بالطب و العلاج لعصمت على الامة كثيراً من الانفس الغالية التى تذهب بها الحاجة ويتلفها الاهمال . ولقد حركت الوطنية المخلصة كثيرا من أعيان البلاد فجادوا من أملاكهم بكثير من الاراضى اللازمة لاقامة هذه المستشفيات .

وأخيراً لقد مضت الوزارة فى القيام بمشروع يرمى الى بناء المساكن الصحية الصغيرة فى المدن و تأجيرها لطبقة العمال بأجور لا يشق عليهم أداؤها .

وبهذه المناسبة اذكر لحضراتكم ان الحكومة جادة كذلك فى سن تشريع لضمان حياة العمال وسلامة أبدانهم وكفاية أجورهم .

أيها السادة :

ليس جديداً أن أقرر لكم أن الامم لا تسود الا بالعلم ، و لا تعلو الا بعلو الاخلاق ، وهما لا يعتريان الامم عفواً ، ولا يهبطان عليها وحيا ، وانما يكونان بحسن التعليم و طبع الناشئة من أو ل السن على نبيل الخلال. لذلك وجب ان يقبل التلاميذ على دروسهم ويتزودوا بصحيح العلم ومتين الاخلاق ، حتى اذا أصبحوا رجالا كانوا أكفاء لان يحملوا العبء الذى يجب أن يحمله الرجال فى جميع أسباب الحياة .

أما قضية العدل فى البلاد فلقد أخذنا أنفسنا أولا وأخذنا موظفى الحكومة ثانياً ، بالتزام جانب العدل بين جميع الافراد فلا يكون فى الحق فضل لكبير على صغير ، ولا فرق فى الانصاف بين ولى و خصم . بل يجب أن يكون الجميع أمام القانون سواء . لاننا مؤمنون بما يجر الظلم على الامم من فساد فى الاخلاق وضعة فى الطباع واشاعة للفوضى وصرف للنفوس عن الكد والعمل ولا ينتظم شيء من ذلك لما نبغى لهذه الامة من أسباب العظمة و الثروة والعزة فى الحياة .

السيـــاسة الخارجيـــة

أما شأننا فى السياسة الخارجية فهو شأننا دائماً : الحرص كله على أن تحيا مصر حياة الاستقلال ، حياة العزة ، الحياة التى تنعم بها كل أمة تعرف تاريخها وحقها وكرامتها فى هذا العالم .

و يسرنى فى هذه المناسبة أن اصرح لكم بأن دخول مصر فى ميثاق السلام باعتبارها دولة مستقلة ذات سيادة قد فتح أمامها باب الاشتراك فى الحياة الدولية ولا شك فى أن ذلك الاشتراك الفعلى سيحقق لها عن قريب آمالها السياسية .

تلك أيها السادة سياستنا فى الداخل ، وهذه سياستنا فى الخارج ، فاذا كنتم أنتم يا أصحاب المصالح الحقيقية فى البلاد تقرونا عليها فاننا ماضون فيها الى أن نعيد الحياة النيابية التى تغار على مصلحة البلاد ونعمل لعظمتها وقوتها و فخارها ، بتأييد حضرة صاحب الجلالة مولانا المليك المعظم حفظه الله .

خطاب حضرة صاحب الدولة

محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء

فى احتفال أسيوط

يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٨

أيها السادة

أحييكم أطيب التحية وأشكركم جزيل الشكر على دعوتكم اياى وحفاوتكم باستقبالى . وارجو أن لا يكون ما بيننا من العصبية هو وحده الداعى لهذا الاحتفال . بل أن يكون الدافع الاكبر الى ذلك هو الاتحاد فى المبادئ السياسية والرضى عن الخطة العملية للوزارة . حقا ان مسارعتكم الى مقابلتى أنا وزميلى وزير الحقانية والمبالغة فى اكرامنا، جعلتنى أعتقد أنكم لم تصدقوا شيئا مما قيل عنا من أننا نعتدى على الدستور . ان لم أك فى حاجة الى أن أطمئنكم وأنتم عصبيتنا وعشيرتنا، على أنى لم أتغير ولم أحد قيد شعرة عن المبادئ التى عرفتمونى عليها ولم اتنكر للدستور كما يقولون ولم أصنع الا لتثبيت الدستور، ان لم يكن لى بذلك حاجة مادمتم لم تصدقوا شيئا مما قيل عنا، فانى على الاقل مدين لكم بان أكرر تفسيرى لهذه الحركة التى وصفوها بالدكتاتورية ولا أسأم من هذا التكرير فان أبغض شىء الى أن يقال عنى انى أفرط فى حق الدستور .

كل ما قرأتم من ذلك الطعن الشنيع انما تمليه أحقاد الخصومة السياسية وليتنى أدرى سببا منطقيا ومشروعا لتلك الخصومة . لنبحث فى الامر . علام هذا الخصام ؟

انهم أقصوا عن الحكم . وهو كذلك ، وتلك سنة جارية ولكن الذى يقال من الحكم اى من تلك الضريبة الثقيلة ان غضب فانما يغضب المرء لفوات منفعة شخصية أو لفوات منفعة عامة سياسية .

ليس فى الحكم منفعة شخصية للحاكم او على الاقل ليس فيه منفعة شخصية يستطيع أن يعتبرها مشروعة رجل شريف .

كلنا نحن المصريين أخوة. لنا منافع فردية خاصة ليس منها الحكم ولا النيابة ولا أية وظيفة من الوظائف العامة . تلك المنافع الخاصة لا تعدو استثمار رأس مال من زراعة أو صناعة أو تجارة أو استثمار ملكات فى المهن العلمية الحرة . اذا كان الامر كذلك فاى منفعة شخصية يمكنهم أن يعترفوا بها قد فوتناها عليهم بتعطيل الحياة النيابية تعطيلا مؤقتا .

بقى أن يكون تعطيل الحياة النيابية فوت عليهم منفعة سياسية . وذلك يقتضى أن يكون لهم برنامج سياسى يشمل مبادىء معينة يرون تنفيذها هو وحده الذى يصلح شأن البلاد فى الداخل أو فى الخارج أو فيهما ، وانهم يريدون الحكم لتنفيذ تلك المبادىء ويشفقون من ضياع الحكم من أيديهم على مصلحة البلاد من جراء تعطيل تلك المبادىء . أو بعبارة أخرى يطلبون الحكم كما يطلبه الاحرار فى بعض الممالك باعتبار أن المحافظين لا ينفذون فى الحكم مبادىء الاحرار فى التعريفات الجمركية الخ . أوكما يطلب الاشتراكيون الحكم لان سواهم لا ينفذون مبادىء الاشتراكية بل ينفذون نقيضها الخ ...

لا شىء من ذلك . لقد كانوا فى الحكم ولم نعرف لهم مبادىء نظرية أو خططا عملية تفردوا بها لا يشركهم فيها غيرهم ولم نجد لهم ناحية من نواحى النظر السياسية يمكن أن تسمى ناحية نظر عامة أو ناحية نظر سياسية . بل كان الطابع الذى يطبع حكمهم أنهم يطلبون الحكم ويطلبون البقاء فى الحكم لمجرد الحكم لا لشىء آخر يعتبر مشروعا فى نظر أحد من أهل السياسة .

سيقولون الاستقلال وسيقولون الدستور .

أما الاستقلال فجميع المصريين فى أمره سواء أما جعل الاستقلال غرضا اسميا يجب أن تتشبث الامة به وتسعى اليه وتضحى له فلم يكن ذلك من شأنهم يوم جعلنا الاستقلال التام غرض الاغراض القومية منذ عشرين عاما .

أما الاستقلال فقد سعينا اليه ، حين كانوا لا يعلمون منه شيئا ، فى كل فرصة أتيح لنا السعى فيها وآخرها يوم كنا نحن والمغفور له سعد باشا نعقد اجتماعاتنا لدرس خطط السعى فيه من قبل ان تضع الحرب أوزارها ولم يكونوا ليعرفوا من أمر ذلك شيئا .

أما السعى للاستقلال فقد أعلناه ووكلتنا الامة فى شأنه ولم يكونوا بادىء الامر من السبعة الوكلاء الذين سموا « الوفد المصرى » وليس أحد من هؤلاء يستطيع ان يدعى انه كان وكيلا مباشرة عن الامة وتعرفون من هم السبعة الوكلاء الذين امضيتم انتم توكيلهم .

لا نقول أنهم لم يكونوا عاملين للاستقلال . كلا . انهم عملوا للاستقلال لجميع المصريين بلا استثناء، انما نقول أنهم لا يستطيعون أن يدعوا ميزة لهم فى أمره على سواهم فى البدء ولا فى أية مرحلة من مراحل الطريق . اذن ليس لهم أن يخافوا من ضياع الحكم من أيديهم على استقلال البلاد باعتبار انهم قد تفردوا بالسعى اليه . ولئن كان حرصهم على مقام مصر واستقلالها هو الذى ظهر منهم فى مارس الماضى فليس لهم وجه فى ان يطلبوا الحكم لاستكمال الاستقلال لان علاج المسائل السياسية على الوجه المنتج لا يأتى عفوا وارتجالا انما هو استعداد للسياسة وعلم بها ومران بأساليبها .

وأما الدستور، فماهم والدستور! متى رفعوا بالمطالبة به أصواتهم ؟ متى كانوا هم واضعيه ؟ متى احترموه ونفذوه تنفيذاً نزيها لائقا بمقامه ؟ ومتى حرصوا على أن تكون الحياة النيابية مثبتة للمقاصد الدستورية لا هادمة لها ؟ انهم على الحقيقة لا على المجاز السبب فى تعطيل الحياة النيابية بتصرفهم هم أنفسهم دون سواهم .

أيها السادة .

ترون اذن ان السعى لاستقلال مصر ليس من عملهم ولم يبدأ على أيديهم . وان الدستور ليس كذلك من عملهم ، ولم تصن تطبيقه أيديهم ، ولم يحط من جانبهم بانكار الذات ولا بعدم التغرض . وترون على كل حال أن الاستقلال والدستور ليسا مبدأ خاصاً لهم ووقفاً عليهم يخشون عليهما متى ضاع الحكم من ايديهم .

ارجع فاتساءل اذن علام هذه الخصومة القائمة وفيم تلك المطاعن الشنعاء ما دمنا لم نفوت عليهم منافع خاصة مشروعة أومنافع سياسية لا تتحقق الا على ايديهم ؟ اخشى ان يكون الجواب ان غرض هؤلاء الجماعة الذين يسمون انفسهم بالوفد هو دائما والى الابد مجرد المطالبة بالاستقلال دون الاستقلال . واخشى ان يكون غرضهم هو الاستمتاع بالحياة النيابية والحكم دون الدستور اى من غير رعاية للمبادئ الدستورية ان صحت هذه النتيجة وما اخالها الا صحيحة، كانت نتيجة محزنه اترك لكم تقدير عواقبها بعد ان اكرر لكم تفسير تعطيل الحياة النيابية تعطيلا مؤقتا .

أيها السادة

ليس الحكم الدستورى احدى المودات الاجتماعية كالازياء ونحوها تستشعرها الامم لملل يعتريها من استمرار الحال وحبا فى التغيير. بل الرأى واقع على أن الحكومة الدستورية هى وحدها الخليقة ببنى الانسان .

أساس الدستور هو كفالة الحريات الشخصية . فهل حققت حياتنا النيابية هذه الكفالة ؟ ان الذى كان مع الاسف فى حياتنا النيابية الماضية وعلى الخصوص فى طورها الاخير ان فئة قليلة مكنتها المصادفة السعيدة من كراسى الزعامة قد حملت الاكثرية على أن تنساق الى حيث تريد تلك الفئة . وخيم على البرلمان نفسه جو كل من فيه من غير ذوى الاغراض وهم والحمد لله كثيرون فى حزب الاكثرية وفى غير حزب الاكثرية كلهم عراه الضيق من تلك الحال. ولكن لاسبيل لاحد الى المجاهرة بذلك لاعتبارات شتى، أهمها أن الذين هم من حزب الاكثرية ويكرهون الضغط على الحريات يخشون من نتيجة مجاهرتهم بالواقع أن ينفرط عقد الاكثرية . والاقلية فى المجلس لا تستطيع شيئا . وكانت النتيجة على كل حال أن الحياة النيابية لم تكن لتحقق المبدأ الاول للدستور، وهو كفالة الحرية بل انها عبثت به حتى انهار، ولا شك ان استبداد الاكثرية شر من حكومة الاستبداد . تكون النتيجة الطبيعية لمثل هذه الحالة ان الحياة النيابية قد عطلت الدستور من اساسه .

من الاسس الدستورية أيضاً فصل السلطات . فهل كان النواب فى الحياة النيابية الماضية برعون هذا المبدأ ؟ أم كلكم يعلم أن النواب كان لهم من التدخل فى شئون السلطة التنفيذية ما أودى بهيبة الحكومة وبالاخلاق الاجتماعية التى بغيرها يكون الدستور حبراً على ورق . تكون النتيجة الطبيعية لهذا التدخل أن الحياة النيابية عطلت أساساً آخر من أسس الدستور.

لا أحب أن أخوض بأكثر من ذلك فى تفصيل ما كان فى الحياة النيابية مما تعلمون ومما لا تعلمون . ولكنى أكتفى أن أقرر عالياً أن تلك الحكومة النيابية لم تكن لمنفعة المحكومين بل كانت لمنفعة من فى أيديهم السلطان .

ان حياة نيابية تعطل فيها أسس الدستور لاينبغى أن يحرص عليها ، بل ينبغى مقاومتها وعلاج الاسباب التى أدت اليها . هذا ما يقتضيه العقل وما تمليه الوطنية . وأياً كان الانتقاد الذى وجه

الينا فى هذا الصدد فانه لم يزعزع شيئاً من اعتقادنا فى أننا انما سلكنا فى ذلك السبيل الوحيد لمنفعة الوطن. ومنفعة الوطن فوق كل الاعتبارات ·

على أننا لم نكن لنجهل من قبل أنكم أنتم وأمثالكم من اعيان المديريات الاخرى بل من النواب والشيوخ أنفسهم يشاطروننا هذا الرأى .

اننا واثقون تمام الثقة من أن الحياة النيابية المستقبلة ستكون خلواً من العيوب الرئيسية التى اعترت حياتنا النيابية الماضية .

وفى كل حال أكرر دائماً أن الحكومة الحاضرة سائرة على ما تقتضيه المبادئ الدستورية الى ان يعقد البرلمان المستقبل . فاذا كانت الحكومة معتزمة الحزم فى تطبيق القوانين فذلك لا يخالف روح الدستور. بل يأتلف واياه تمام الائتلاف · انها لا تفرق فى المعاملة بين أنصارها وبين الذين يناصبونها الخصومة حيث لا مقتضى للخصومة. ولقد رأيتم أن الحكومة صبرت على صحف المعارضة حتى أنعم بعضها فى اختلاق الاكاذيب وزاد بعضها فى تحدى حسن الاخلاق الى حد يخشى منه على النظام وعلى الاخلاق العامة جميعاً ولم يشأ كتابها أن يرجعوا النظر فى أن الجمهور يتعلم كثيراً من الصحف سواء أكان ذلك فى الاساليب غير المباحة فى عرف الانتقاد أم فى استباحة اختلاق الاباطيل فى سبيل النكاية . تلقاء ذلك لم تجد الحكومة مناصاً من تعطيل الصحف التى جاوزت فى تلك المعانى حدود المعروف وقتاً علها تتدبر فى أن منفعة الوطن أعلى بكثير من المنفعة التى تجتنيها صحيفة المعارضة من وراء العبث بالاخلاق العامة .

أيها السادة

أدعوكم باسم الوطن أن تنبذوا الخصومة عنكم جانبا · ان الخصومة تنفق من جهود الافراد ومن جهود المجاميع ما لو أنفق فى العمل لكان ذلك أجدى على الوطن . اننا لانستطيع أن نقف فى شؤوننا الداخلية وفى شؤوننا الخارجية عند الحد الذى وصلنا اليه . بل لا بد لنا لنستطيع المزاحمة فى الحياة أن نرتقى فى كفاءاتنا العلمية والاخلاقية وفى موارد ثروتنا الاقتصادية ونتقدم فى استقلالنا لنتمه · وما تكون المقدمات المنتجة لهذه الاغراض الا العمل والجد فى العمل . إن العالم لا ينتظرنا حتى نفرغ من خصوماتنا . بل أكرر ان العالم سائر الى الامام. والويل ثم الويل للعاجز.

ان وحدتنا القومية رهن بمقدار الثقة المتبادلة بين الرجال المسئولين عن البـــلاد حكاماً ومحكومين ولا شك فى أن الفوضى الماضية القريبة قد زعزعت ثقة الشعب فى الرجال المسئولين وقضت على ثقة هؤلاء بعضهم ببعض، فعلى الحكومة الحاضرة وعليكم أن تعود هذه الثقة التى هى ملاك الوحدة القومية والتى عليها يتوقف النجاح.

نعم على ان الحكومة وعليكم اعداد الطريق لذلك النجاح المنتظر. قد يكون فى استطاعة الحكومة القيام على النظام بالتزام حدود العدل فيما بيدها من السلطان. قد يكون فى استطاعتها اعادة الثقة فى عدل الموظفين وفى كل مشروع من المشروعات القائمة بها من حيث ارتقاء النظم الداخلية ومعالجة استرداد الحقوق القومية، ولكن هل تستطيع الحكومة وحدها بغير معونتكم أن تقوم مثلا بالمشروع الاقتصادى العظيم الذى تفكر فيه الان وهو وضع نظام ثابت لملافاة الازمات التى تباغتنا العام بعد العام فى سوقنا القطنية باعتبار أن ما قامت به هـــذه الحكومة والحكومات الماضية من هذا القبيل ليس فى الواقع الا ملطفا وقتياً للازمات التى تعترى أهم موارد الرزق فى بلادنا. لاشك أن معونة أهل البلاد فى هذا الصدد وفى أمثاله ضرورية لنجاح الحكومة فى أمثال هذه المشروعات الاقتصادية التى لا يقل أثرها فينا عن المشروعات السياسية

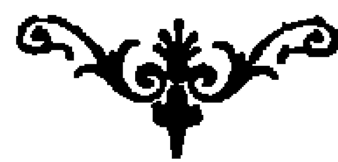
أيها السادة:

لقد فصلت فى بعض خطاباتى السابقة برنامج الحكومة العملى الذى يتلخص فى أنها ساعية لتمهيد الطريق لحياة نيابية مستقبلة خير من الحياة الماضية، ساعية فى تدبير الماء اللازم لجعل المناوبات الصيفية كافية لزرع ٢٠٠٠٠٠ الف فدان من الارز واصلاح الارض البور، عامدة الى تقسيم أراضى الدومين على طبقة الملكية الصغيرة من الزراع وعلى من لا ملكية لهم منهم جادة فى تدبير اسباب الصحة العامة بتعميم الماء الصالح للشرب فى القرى وبردم البرك والمستنقعات وباقامة المستشفيات فى قواعد المراكز وفى القرى قائمة على التعليم العام تحول بينه وبين العوائق التى أخرته فى السنين الاخيرة بكل ما تستطيع. وبهذه المناسبة يسرنى ان اعلن ان الحكومة جادة فى اصلاح الازهر والمعاهد الدينية على طريقة يجعل للتعليم النظامى فيه شأن ما للمدارس الحكومة. ان الحكومة لا تستطيع ان تفرق فى اهتمامها بين ابناء الامة فى الجامعة والمدارس وبين ابناء الامة الذين هم فى الجامع الازهر والمعاهد الدينية، كلهم أخوة يجب ان يأخذوا من عناية الحكومة ورعاية

الامة اقساطا متساوية من الاهتمام .

وليكون ما اجمله لكم من برنامجنا تاما يجب ان أصرح بان سياسة الحكومة الخارجية ليست أقل نشاطا منها فى الشؤون الداخلية . ان مركز مصر الجديد وحسن علاقتها مع الدول الاجنبية وعلى الاخص مع بريطانيا العظمى تلك العلاقة التى تزداد كل يوم وثوقا يكون له أثره فى نشاط سياستنا الخارجية .

ذلك برنامجنا علينا تنفيذه وعليكم مساعدتنا لمصلحة الوطن . و متى تضافرت الحكومة و الامه فى ظل جلالة الملك على تحقيق هذه الاغراض الوطنية تحققت ان شاء الله



خطاب حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا

رئيس مجلس الوزراء
فى اجتماع المنيا

يوم ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٨

أيها السادة

أشكركم أجمل الشكر على دعوتكم لى وحفاوتكم بى واحمد الله الذى اتاح لى هذه الفرصة السعيدة التى جمعتنى بكم وسمحت لى بالتحدث اليكم واذا ذكرت المنيا ذكرت البلد التى كان له الحظ الوافر فى الحركة الوطنية . هذا البلد الذى ارتفع بحق مصر وكرامتها على كل اعتبار. فلم تكن لتروج فيه دعوة الا اذا اتكأت على دعائم من نزاهة و صدق و تنزهت عن كل الاغراض وحق لمديرية المنيا بان تفخر بان من رجالاتها من جاهدوا فى النهضة الوطنية وكانوا معنا سنداً قويا فى الشدة من الساعة الاولى و شاركوا فى الجهاد بالرأى والجاه والمال كما شاركوا فى اقامة الدستور فى البلاد . وانه ليحزننى ان أجيل الطرف فى هذا الجمع الحافل بأعيان المنيا واهل الرأى فيها فلا أرى صديقى العزيزين المرحومين على شعراوى باشا وحسن عبدالرازق باشا وهما هما اللذان أبليا فى قضية مصر الى غاية الحياة.اسأل الله ان يجزيهما عما قدما لبلادهما أحسن الجزاء

ايها السادة ·

لقد مر علينا حين من الدهر وحياة البلد السياسية تتزلزل أركانها و تتقوض دعائمها والاخلاق العامة تتململ تحت الالام التى كانت تصاب بها كل يوم والان استطيع ان ابشركم وكل من يغار على الاخلاق بان زيارتى للمديريات التى شرفتنى بدعوتها قد دلتنى على انه لم يبق فى الناس منذ الان من يصدق ان التفريط فى حقوق البلاد وطنية والاستكانة امام الغير بطولة وجلب المنافع الشخصية بقوة الحكم والنيابة نزاهة . وان اهمال المرافق العامة وافساد الاخلاق والاداب

اصلاح

الحريات العامة

ايها السادة

اننا اذا وقفنا الحياة النيابية مؤقتا حتى نقمع حملة التغرير والدعوة الى الفوضى ، فاننا لا نصدر فى كل اعمالنا الا عن احكام الدستور . ومن اهم احكامه وأقدسها حماية الحريات المختلفة للناس وأى فرق فى مصادرة الحرية بين اكراه انسان بأقصى الوسائل المادية على ان يقول مالا يعتقد ، وبين التوسل الى هذه الغاية نفسها بالتشهير به وتناول شرفه وعرضه بكل منكر من القول ؟ ليس هناك من فرق — ايها السادة — لهذا صممنا من ساعة تولينا الحكم على ان نصون الحريات العامة بكل ما عند الحكومة من قوة وشدة حتى يطمئن الناس جميعاً على هذا الحق الذى فرضه الله لخلقه وقدسته لهم جميع الدساتير .

فاذا رأيتم منا شدة فى معاملة بعض الصحف فما كنا بفاعلين الا رغبة فى صيانة حريات الناس وخشية من ان تقضى عوامل الفوضى على النظام العام .

ولقد رأيتم مبلغ ما تدلت اليه بعض الاقلام من التغرير والطعن فى الاعراض والنيل من الكرامات جريا على هوى سياسى او استخراجا لاموال الناس بهذه الوسيلة الاثمة

اننا لا نتحرج بنقد مخلص برئ لما نقوم به من الاعمال العامة ، ولو فترت عنه الصحف نفسها لالتمسناه بكل وسيلة ، لان نقد الصحف لتصرف الحكومات اصبح فى هذا العصر خير معوان لها على اداء مهمتها كذلك لانتبرم بالحملات الصحفية التى تقوم على التناحر الحزبى . فتلك سنة الصحف الحزبية فى كل مكان .

اما الحملات التى لا يطلب بها الا التضليل واذكاء الفتنة واشاعة الفوضى والاخلال بالنظام العام . فتلك التى نعجل بالقضاء عليها لان أول واجبات الحكومة كف الاجرام وحماية النظام

كما أننا من جهة اخرى قد عملنا على الزام التلاميذ دروسهم والحيلولة بينهم وبين اتخاذهم أداة للفتنة والعبث فى البلاد . ولن نتردد فى ان ننفى عنهم العناصر الفاسدة حتى لا يبقى فى المدارس الا المقبلون على طلب العلم . وبهذا نهيئ للمستقبل الرجال الذين يعتز بهم الوطن ويعتمد عليهم فى القيام بما تقتضيه حاجاته فى المهام الجسام .

الاصلاحات الداخلية

أيها السادة .

لم نكن الا جادين حين وضعنا برنامجنا الوزارى ونشرناه على الامة . ولم نكن نريد به أن نبهر الناس ونستدرج ثقتهم واطمئنانهم حتى اذا تمكنا فى مراكزنا ضربنا بعرض الافق كل ما قطعنا على انفسنا من الوعود . كلا بل لقد كنا جادين وما زلنا ولن نزال جادين بارين .

ولقد شغلت الاحداث السياسية والخصومات الحزبية القائمين بالامر فى هذه البلاد دهراً طويلا عن القيام بالمشروعات التى تستدعيها حاجاتها وتتطلع اليها امانيها بينما الامم الاخرى تعمل كل يوم على المزيد من اسباب العظمة والثروة والرفاهية فنحن أولى من سوانا بالاسراع والعلاج

واقد احصينا حاجات الامة ومطالبها فى وجوه مرافق الاصلاح وبادرنا من فورنا الى تقريرها وكان ما اعتزمناه العمل على رفع المستوى العلمى والخلقى ولقد أبنت لحضراتكم بعض ما اتخذته الحكومه فى هذا السبيل . كذلك فكرنا فى صيانة الارواح والابدان فقررنا لهذه الغاية ردم البرك واقامة المستشفيات العديدة فى قواعد المراكز وفى القرى ومد المياه الصالحة للشرب الى القرى واقامة المساكن الصحية للعمال كذلك وضعنا الثروة العامة فى المكان الاول من سعينا .

وبلادنا كما تعلمون بلاد زراعية قبل كل شىء فتدبرنا فى مشروعات الرى الكبرى ومشروعات الصرف حتى يتهيأ للبلاد ان تستثمر كل ما أتاها الله من خصب وقوة على الانتاج وعهدنا بدرس جميع المسائل الفنية فى وجوه الاصلاح المختلفة الى كبار الاخصائيين ، وهم يتولونها الان بالدقة والسرعة معاً ، ويمكننى ان أبشركم بأن طائفة من هذه المشروعات قد أوفت على طور التنفيذ على اننا لم نتردد فى الوقت نفسه فى ان نسعف القطن بالعلاجات الوقتية حتى لا تتدهور اسعاره بالوسائل الطبيعية أو الصناعية فقررنا عدم عرض شىء من أقطان الحكومة حتى تتحسن الاسعار ، كما قررنا اقراض الفلاحين بضمانة اقطانهم حتى لا يبذلوها فى السوق سداً لحاجاتهم .

وأذا كنت قد اجملت الكلام فى المشروعات الاصلاحية التى تقوم بها الحكومة الان ، فذلك لانى سبق لى ان فصلتها التفصيل الكافى فى الخطب التى القيتهــا والتى قرأتموها

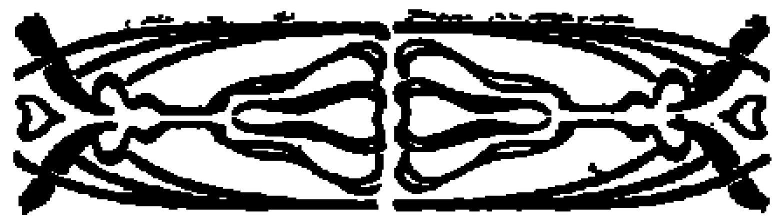
فى الصحف الدورية فلا محل لان اعيدها بالشرح وطول البيان .

ولقد علمتم ان خطتنا فى سياستنا الخارجية هى المحافظة كل المحافظة على اعلاء شأن الامة وتثبيت مجدها وكرامتها ، والعمل بكل ما فينا من عزم على ادراك حقنا الطبيعى فى الاستقلال التام ، فلن ندع فرصة تعرض دون ان نستغلها لهذا ولذلك كما رأيتم موقفنا فى ميثاق السلام .

أيها السادة .

ثقوا أننا جادون لا هازلون فى تهيئة جو صالح لاعادة حياة نيابية قوية نزيهة يتحدث فيها عن الامة أهل الرأى واصحاب الكفايات ، حياة نيابية يقوم الانتخاب فيها على الحرية لا على التهويش والتضليل . لهذا ولهذا وحده يستطيع النائب أن يتحدث عن قومه ويترجم عن مصالحهم وامانيهم لا يلحظ فى رأيه اى اعتبار آخر . والحق والواقع ان البلاد لم تحظ فى الايام الماضية الا بصورة لحياة نيابية تطوى تحتها كل شىء الا المبادىء الدستورية الصحيحة .

ان مما يقوى الحكومة على اداء مهمتها العظيمة ما اراه من تأييدكم وصادق معونتكم لها مما يشجعنا على المضى فى تحقيق المشروعات العظيمة التى هيأتها الحكومة طلباً للاصلاح فى جميع مرافق الحياة ، ذلك الاصلاح الذى يعجل للبلاد ما تتطلع اليه من حرية واستقلال تام فى ظل حضرة صاحب الجلالة مليكنا المعظم حفظه الله .



خطبة دولة رئيس الوزراء

فى مغاغـــه

يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٨

أ. د أن قول لـكم انى فى هذا المركز لا أمثل حزباً ولا طائفة وانما أمثل فكرة واحدة هى انقاذ الدستور والسير بالبلاد الى الاستقلال التام وعلى هذه الفكرة وحدها دخلت الوزارة وقبلت أعباء الحكم فى وقت عصيب وعليها وحدها عاهدت جلالة الملك وأعاهدكم الان عليها عهداً لا نقض فيه ولا ابرام .

أيها السادة

يعيبون على أنى لم أقطع رحلتى لهذه الكارثة والحادث الاليم المفجع حادث وفاة صديقى الزعيم الكبير والسياسى المحنك المرحوم ثروت باشا واؤكد لكم أن أول ما فكرت فيه عند مفاجأتى بهذا الحادث المؤلم هى أن أختصر الرحلة وأعود الى القاهرة لمشاركة أسرة الفقيد الراحل فى الحزن والاسى ولكن روح ثروت التى ترفرف علينا فى هذا الجمع وفى الجموع التى نشهدها فى الوجه القبلى لتفرح وتبتهج حينما تشهد خدمتنا المبادىء التى خدمها ثروت باشا .

ونظراً الى أن الغرض من هذه الزيارات هو تعرف أحوال البلاد وحاجات الشعب وخدمة المبادىء القويمة التى خدمها ثروت والزعماء من قبله فانى لم أختصرها بعد اعلان الحداد عليه اذ ان الزيارات هى عملية خالية من مظاهر الافراح .

والان أكرر لكم ولسعادة صالح لملوم باشا ولاسرته اغتباطى بهذا الاستقبال الباهر وأرجو الله أن يوفقنى فى ظل جلالة الملك للسير بالبلاد الى الحرية الصحيحة والاستقلال التام .

خطاب حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا

رئيس مجلس الوزراء

فى زيارة بنى سويف

يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٨

أيها السادة

أشكركم شكراً جليلا على هذا الاستقبال الذى هيأتموه لى وهذه الحفاوة التى تلقيتمونى بها وانه ليملأ نفسى غبطة وفخاراً معاً أننى حيثما حللت فى البلاد رأيت حماسة شديدة لقضية الاصلاح والنظام. توليت وزملائى الحكم لا لان فى الحكم أبهة ولا لان الحكم قد يعود على أهله، اذا شاءوا بالمنافع. كلا بل توليناه طاعة لامر مليك البلاد ونحن من أشد الناس ايمانا بأن الحكم ضريبة على القادر يؤديها لبلاده، هو جندية لا يفر منها وخصوصاً فى ساعة الشدة الا رجل خلا قلبه من الايمان بحق الوطن. تقلدنا الوزارة ونحن نعلم أن للحكم طلاباً لن يسكتوا عنه وانهم باذلون كل ما عندهم ليعرقلوا مساعينا وانهم لن يدعو وسيلة لتسميم الافكار وتضليل الافهام الا اتخذوها. ولكن ما كان شيء من ذلك ليوهن من عزائمنا فيما انعقدت عليه لانقاذ البلاد. نعم لم نتردد فى أن نقتحم الميدان وأن نقضى أيضا على حملة التغرير بسلاح القانون. ونحن فى الوقت نفسه جادون فى تنفيذ مشروعات الاصلاح التى أعددناها لجميع مرافق الحياة.

ان مصر ككل بلاد الله التى تشعر بحقها وبكرامتها تريد من أبنائها أن يعملوا. ان لمصر منافع وان لها لمطالب ومطامع هيهات أن تدرك شيئا منها بمحض الكلام. لقد شغلها من ألقى اليهم بأمرها حينا بالكلام وبالدعاوى العريضة التى تنتهى من حيث تبتدىء حتى اذا دارت السنون رأت كفها صفراً من كل مصلحة فى داخليتها أو تقدم فى قضيتها الخارجية. رأت كفها صفراً من كل شيء لان الكلام لا ينتج الا الكلام.

الحياة كلها كفاح و تبار بين الامم الى غايات العظمة و الثروة و تمكن السلطان فلماذا تتخلف مصر الفتية الطموح من أول الشوط ؟ و لماذا لا تعمل على أن تتبوأ هى الاخرى من أمم العالم مكانها الذى تهيئه لها نهضتها الحديثة و تاريخها القديم ؟ الان فيها طائفة ترى فى الحكم متعة و هى لا تتذرع الى هذا الحكم الا بوسائل الخداع و الفتنة ؟ ألهذا يجب على مصر أن ترضى بما قسم لها فلا تطلب من أسباب العظمة و الثرة و الاستقلال الصحيح ما يطلب الاحياء فى كل مكان ؟

أيها السادة

لقد آن لمصر أن تعمل و هى تعمل الان بكل ما فيها من عزم و قوة حتى تستطيع أن تستدرك ما فاتها فى الماضى و تلحق حظها العظيم فى المستقبل . و لا بد أن حضراتكم قد اطلعتم على ما أعدت هذه الوزارة من المشروعات الكبيرة فى ذلك السبيل فى الخطب التى القيتها على اخوانكم فى البلاد الاخرى فلا حاجة الى اعادة الكلام فيها الان . الا أن الذى أريد أن الفت حضراتكم اليه هو أن خصومنا السياسيين عيرونا أول الامر بالقيام بتنفيذ هذه المشروعات و راحوا فى سبيل التغرير يزعمون أنه لا يقوم على اصلاح المرافق العامة فى البلاد الا مستعمر أو أداة لمستعمر لان الوطنية الصحيحة عند هؤلاء لا يوصف بها الا مخرب هدام . راحوا يبثون هذا القول و يروجونه ، و حين رأوا أن الناس قد ضنوا بعقولهم على تقبل هذا القول محوا هذه الاية باخرى و راحوا ينتحلون هذه المشروعات لانفسهم و يضيفونها الى حسنات برلمانهم . اذن اعترفوا بجلالة هذه المشروعات و شدة حاجة البلاد اليها بل و انهم فكروا فيها فى البرلمان أيضا . فما بالهم بعد هذا لم يحققوا قدر خردلة و احدة من ذلك الاصلاح الكبير . ذلك أنهم لا يعنيهم الا سياسة الكلام .

و الان أيها السادة ، عادوا يزعمون أن اصلاح الرى و الصرف و القيام على حفظ حياة الجمهور و صحتهم و الترفيه عن العمال و انماء الثروة العامة انما يشغل الامة عن طلب الاستقلال .

لقد كان الحكم فى أيديهم و لم يدعوا وسيلة للتفريط فى المصالح العامة الا ابتغوها . فما بالهم لم يجيئوا بالاستقلال ما دام ذلك فى عرفهم الطريق الى الاستقلال ؟

الواقع أن ليس فى ذلك القول شئ من الحق و لا من الجد . بل أن الاستقلال القوى العاجل

هو الذى يتحقق بما نعمل لا بما يقولون .

زعموا أننا نعمل على التفريق بين عناصر الامة ! وانى لا أرد عليهم وانما أدع الرد لعناصر الامة نفسها فى جرجا وأسيوط والمنيا وبنى سويف . فى كل مكان يستقبلنا القبطى كما يستقبلنا أخوه المسلم . على أن نظرنا لا يقع الا على مصرى لان الوطن وطن الجميع .

وأخيرا لقد زعموا أننا نميز فى الحكومة بين الطبقات فنواسى أعيان البلاد وكبار الملاك فيها ، ونهدر مصالح سواهم من الناس ! وهل نقيم المستشفيات فى المراكز والقرى لتطبيب المرضى من الاعيان وكبار الملاك ؟ وهل نعمل على مد المياه الصالحة للشرب ليرتوى بها الاعيان وكبار الملاك ؟ وهل نجزىء أراضى الحكومة أجزاء صغيرة لنبيعها الاعيان وكبار الملاك ؟ وهل كان تشريع العمال مواساة للاعيان وكبار الملاك ؟



رثاء دولة رئيس الوزراء

لفقيد مصر العظيم

المغفور له عبد الخالق ثروت باشا

« هذه هى الكلمة التى القاها حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا على قبر الفقيد العظيم »

يوم ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٨

فى هذا الموقف المحزن اذ ندفن فى هذا القبر رجلا عظيما من أركان النهضة المصرية الحاضرة. نسأل الله الباقى للفقيد العظيم الرحمة والرضوان وللوطن ولعائلته الحزينة طول البقاء.

دخل ثروت باشا رحمة الله عليه منذ حداثة سنه فى ميدان الحياة العامة فكان له فى كل جهة من جهاتها أثر صالح سواء أكان ذلك فى القضاء الذى ما زال يأسف لزمانه فيه أم فى التعليم الذى لم تنقطع خدمته المتصلة له منذ عشرين عاما الى يوم وفاته، أم فى السياسة التى أجهدته غاية الاجهاد فضحى لها بصحته بل بحياته حتى أمكن القول بأن جهود هذا الرجل السياسى المتواصلة فى العام الماضى لاستكمال الاستقلال قد جنت على صحته وأودت بحياته، فمات شهيد الواجب شهيد خدمة وطنه.

لقد شهد أهل الرأى فى مصر وفى غير مصر أن ثروت باشا هو السياسى الكبير الذى استطاع أن يكسب لوطنه بجهود الامة المصرية وتأييد جلالة الملك الاعتراف باستقلال البلاد.

اذا كان ثروت باشا قد أسندت اليه صفات البطولة السياسية فانه قد جمع الى هذه المكانة السامية التواضع الجم والعناية بالواجبات العادية للافراد اذ كان زوجا رحيما وأباً شفيقا وصديقا مخلصا ووطنيا يعرف أن يضحى لوطنه سراً وعلانية.

أيها الصديق الراحل الى دار البقاء، نم آمنا فقد قمت بالواجب عليك حق القيام وما شهدنا الا بما علمنا، جزاك الله العادل عن وطنك جزاء الابرار والصالحين وهدى أبناء الوطن الكريم الذى خسر بفقدك أكبر خسارة، الى الاقتداء باخلاصك له وتفانيك فى خدمته انه هو السميع المجيب.

الاتحاد الاسكندرى

خطبة رئيسه ــ خطبة دولة رئيس الوزراء

يوم ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٨

حضر الى ديوان رئاسة مجلس الوزراء حضرات أصحاب السعادة والعزة أمين يحيى باشا والسير هنرى باركر والمستر هنرى باركر والمستر هربرت كارفر ومحمد مقبل باشا والمستر أوسولد فنى والمستر ادوار يور والمسيو لاسكاريس وانطون أرقش بك ورمضان يوسف بك والاستاذ فانميلا المحامى والاستاذ ديسيمو والبارون فليكس منشه والمسيو خلاط والقى صاحب السعادة أمين يحيى باشا رئيس الاتحاد الخطبة الاتية :

يا صاحب الدولة

ان الاتحاد الاسكندرى وهو مؤلف من الممثلين لجميع المرافق الاقتصادية لمدينة الاسكندرية لم يسعه بمناسبة افتتاح أعمال اجتماعه الثانى الا الاشادة بما أفاضته حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك من المزايا على الشئون الاقتصادية بفضل ما اتخذته من خطة حكيمة و بما ساد البلاد من سكون وطمأنينة وكان الغرض الوحيد من اتحادنا هذا هو توثيق عرى التعاون بين المصريين وجميع العناصر الاوربية بلا تمييز فى الجنس والدين لتنمية الشئون الاقتصادية فى مدينة الاسكندرية وبث روح التعاون والاشتراك فى العمل فانه يغتبط بالاعراب عما يخالجه من السرور والارتياح ازاء المرافق التى يمثلها لتلك الخطة التى لا شك سائرة بالبلاد الى ما تصبو اليه من أمانى وآمال .

على أننا وقد آلينا على أنفسنا تعهد تلك المرافق المشتركة على اعتبار أن مصر وطن الجميع لا يسعنا الا اقرار خطة ترمى الى تأييد حسن الوفاق لتوسيع نطاق الاعمال ونشر الروح التجارية وتنمية موارد البلاد فى جميع ميادين الحياة الاقتصادية وان السياسة الرشيدة التى توخاها حضرة صاحب الجلالة لهى السياسة الجديرة ببلاد كانت أعمال التجديد فيها والاصلاح رائد أسلافه

العظام وقد أخذ جلالته على نفسه السير بها الى مرحلتها الاخيرة بحكمته وارشاده رافعا علم استقلالها .

واننا على يقين يا صاحب الدولة من أن مصر ستواصل سيرها بفضل هذه الخطة بعزم لا يفترمؤيدة بالثقة العامة .

كلمة دولة رئيس الوزراء

حضرة صاحب السعادة الرئيس

أيها السادة

أشكر لكم ما أعربتم عنه من الشعور باسم الاتحاد الاسكندرى بشأن الخطة التى توختها حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك فى شؤون البلاد الاقتصادية .

وان ما أبدته حكومة حضرة صاحب الجلالة من الارتياح بتلقى مشروعكم لدليل على ما توليه من الرعاية والاهتمام لكل مشروع يرمى الى انماء موارد البلاد وأسعاد أهاليها .

ومن دواعى سرورى واغتباطى أيها السادة أن أنتهز هذه الفرصة لاؤكد لكم أن جمعيتكم ستلقى على الدوام من حكومة حضرة صاحب الجلالة كل ترحيب واقبال .

فان هذه الحكومة . وقد آلت على نفسها تحقيق برنامج من الاصلاحات والانشاءات فى شئون البلاد كافة . لا يسعها الاغضاء عن تعضيد أى مشروع يساعدعلى تنمية الشئون الاقتصادية فى هذه المدينة التاريخية الجميلة التى كانت فى سالف الازمان مقر الفنون والاداب فى الشرق وهى تعد الان عاصمة القطر التجارية .

وانى على يقين أيها السادة من أن مصر ستخطو بقدم ثابتة خطوات واسعات فى سبيل التقدم والنجاح ، بفضل تآزر جميع سكانها، فى ظل مليكها المعظم ،عنوان مجدها ومعقد آمالها.

كلمة دولة رئيس الوزراء

فى عزبة المكباتى

يوم ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨

أيها السادة :

يثير هذا المكان فى نفسى ذكريات عذبة عزيزة، ذكريات محبة وصدق وأخاء أسست كلها على حب مصر والعمل لمجدها وعزها وكرامتها واستقلالها .

أبلى رحمه الله عبد اللطيف بك المكباتى بلاء حسنا فى القضية المصرية والدستور حتى اذا ما خرج الدستور للناس كان هو احدى ضحاياه الاولى ولم تمض سنة حتى ضحى بروحه الطاهرة رحمه الله رحمة واسعة .

واذا كان هناك شىء يعزينا عنه ، واذا كان هناك شىء تستريح له روحه الطاهرة فهو أن المبدأ الذى طالما خدمه وضحى فيه تضحيات كبيرة قد أخذ ينمو وينتشر ويرسخ فى نفوس الناس .

هذا المبدأ هو مبدأ الاحرار الدستوريين .

أيها السادة

أنا حر دستورى بطبعى . دستورى بفطرتى ولكنى الان أصرح لكم باننى لا أمثل حزباً ولا طائفة وانما أمثل فكرة واحدة هى القضاء على الفساد والتضليل فى البلاد ، هى اعادة الحياة النيابية الشريفة، هى العمل على ما تقتضيه مبادئ الدستور .

وما دمت معتمداً بثقة مليكى مؤيداً من أمتى فلن أبرح مركزى هذا حتى أتم المهمة الشاقة التى أخذتها على عاتقى .



مهرجان الشرقيـــة العظيم

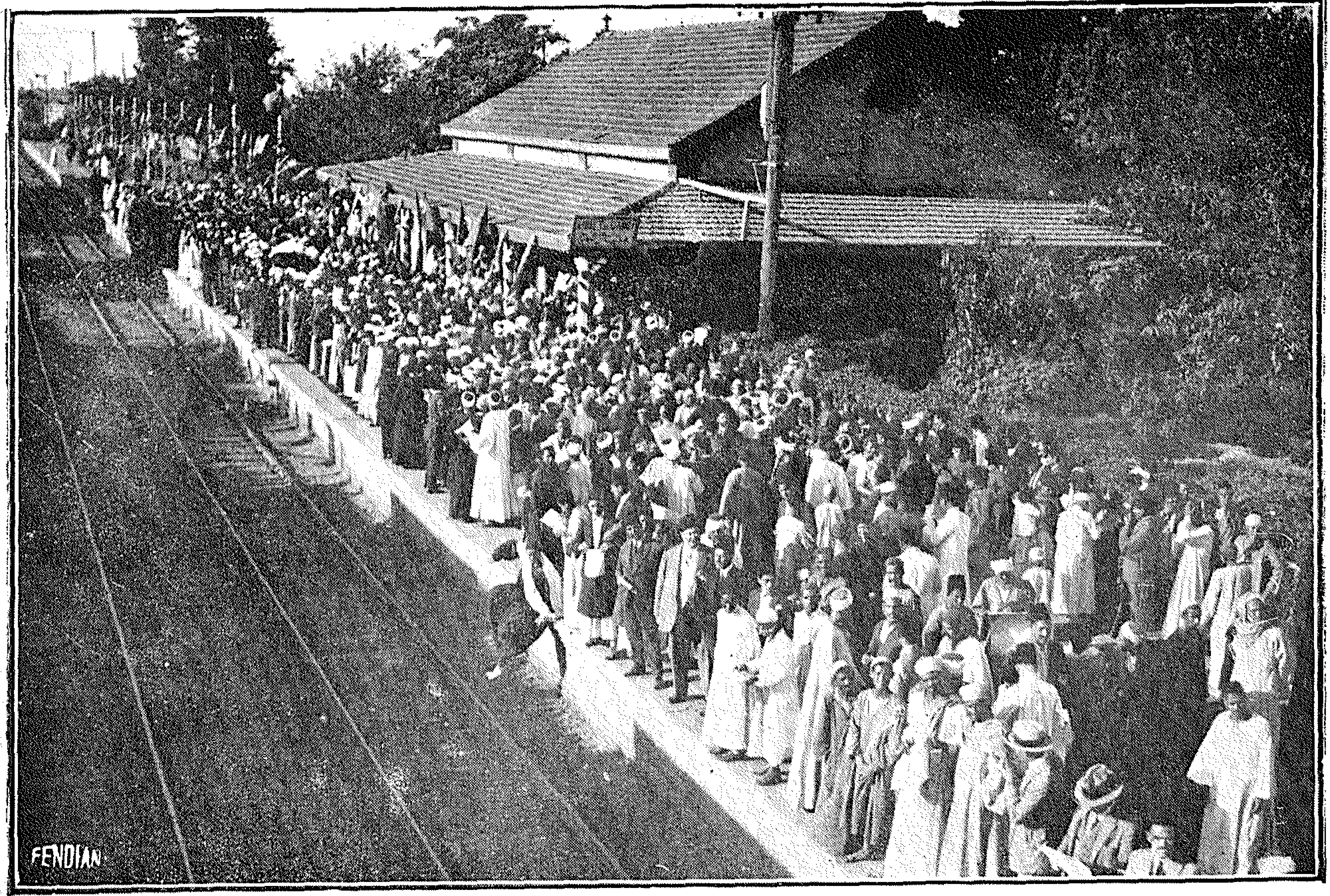
وحفاوتها الباهرة

بدولة رئيس الوزراء ومعالى زملائه

يوم ١٦ نوفمـبر سنة ١٩٢٨

نقلا عن جريدة السيـاسة

هى الرحلة الثالثة لدولة رئيس الوزراء فى اقاليم الوجه البحرى ، وما هى بالثالثة الا من مجيئها تالية لسابقتيها ، والا من حيث التاريخ . أما القيمة و الدلالة فليست ـ اذا اعتبرتهما ـ دون رحلة سبقت أو أخرى قد تلحق ، وكيف يمكن أن يكون الامر فيها اضخم أو أعظم ؟ ليس الى ذلك من سبيل نراه أو نتخيله ، ولا مبالغة فى هـذا القول ، ولوكانت الارض تتسع لاكثر من الذين تدافعوا عليها وتلاصقت جسومهم حتى انقلبوا كتلا آدمية ضخمة تستطيل ، أوتستدير أوتنبسط ولـكنها لا تتجزأ ولا تتناثر ، ولا تتفكك ، أو لوكان صوت واحد جاء المساء وهو غير مبحوح من الهتاف المتواصل الذى لا ينقطع بعد مرور الركب ولا يخفت بعد أن يغيب عن الانظار دولة الوزير ، ـ لوكان هناك شئ من هذا يقبل الزيادة ويحتمل التوسع ، لـكان من الممكن أن يتخيل المرء حفاوة تـكون اعظم وترحيباً يكون أوفى وأكبر ، ولا عجب بعد ذلك اذا عجزت الصحافة عن اداء مهمتها على ما كانت ترجو أو تستطيع ، وما نبالغ لنمهد لانفسنا العذر ، ولـكنـا نقرر الحقيقة ونقدمها للقراء هيكلا عاريا ، وما حيلة الصحفى فى هذا الاقيانوس الادمى ؟ كيف يغالب بذراعيه الواهنتين موجا كأنه الجبل المتقلع يطغى عليه و يلقيه هنا وهنا وفى كل مكان الا الذى لعله يريده ، وعسى أن يكون أعون للقارئ على تصور الحالة اذا قلنا له أن أحد مندوبى السياسة ضغطه الناس بعد أن نزل من القطار فى محطة فاقوس وهو يجاهد ان يشق لنفسه طريقاً وراء دولة رئيس الوزراء ، وعصروه ،ونعنى المندوب ، فانطبق صدره وكاد يختنق وهم أن يسقط متداعياً الى الارض من فرط الاعياء والالم والدوار ، لولا أن الناس متلاصقون وليس ثم مكان



اعيان واهالى الشرقية فى انتظار القطار المقل لحضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا
رئيس مجلس الوزراء فى محطة الزقازيق

يسقط فيه ! فظل محمولا — لا على رجليه — مدفوعا — لابقوته هو — ولكن بفضل التلاصق التام الذى لم يدع له فرجة أو شقاً يفلت منه ، ولبث هكذا حتى القى نفسه مسندا الى سور جسر ، فلولا انه قصير القامة لتمت حكايته بسقوطه فى الترعة ·

وفى محطة أخرى — ابو كبير — توكل على الله ونزل من القطار وضرب فى الزحمة وكان البوليس قد وسعه أن يشق طريقا لرئيس الوزراء والوزراء ومن معهم ، فاطمأن .

وتشجع ومضى مع الماضين الى السرادق أكثر الطريق وماشيا أقله ، وادرك دولة رئيس الوزراء ولكن بعد ان فرغ من وضع الحجر الاساسى فى بناء المدرسة الابتدائية وكاد يفرغ من خطبته فاسرع يريد ان يدون الخطبــــة فاذا كل ما كان باقياً منها كلمات ختامية . وأديرت الحلوى وخطب الخطباء — كما سنورد لك تفصيل ذلك كله فيما يلى — ونهض دولة الرئيس عائداً وأذا بالمندوب المسكين قد طبق عليه الموج فكان من المغرقين !! وبعد دقائق قذفه التيار بين سيارات خاصة غير المعدة لركوب الضيفان . ويظهر أن التيار القى بغيره معه فقد وجد أثنين من الزملاء الى جانبه واحتلنا وبذلنا كل ما فى الطوق بذله من الجهود ومن وسائل الترغيب والغطرسة أيضاً حتى انطلقت بنا سيارة وراء من سبقونا ، ولكن السيركان من فرط الزحام كما يشاء الحظ بطيئا ، فادركنا القطار وهو يتحرك ، وفكر كل منا فى نفسه — كما هى العادة فى مثل هذه الاحوال — ومد واحد من الرفاق يده الى يريد ان يجذبنى من النافذة فكرهت هذه المخاطرة وعدوت الى الباب وامسكت بحديده ووضعت رجلى على سلمه وادرت يده فاذا هو مغلق ولبثت هكذا معلقا والقطار سائرا حتى جاوز المحطة بنحو نصف كيلو ثم فتح البــاب ودخلت أما زميلاى اللذان كانا معى فلا ادرى سوى أن أحدهما أدخل من النافذة ·

وسترى وصف الزقازيق فى غير هذا المكان ، ولكنا نورد لك مثلا آخر يعين على تصور الهول الذى عانيناه . نزلنا من القطار من الناحية اليسرى تفاديا للزحام على الافريز وقطعنا المحطة عدوا وسبقنا كل امرئ الى السلم فاغتبطنا ورجونا ان ننجوا الى سيارة نسبق بها الى مكان الاحتفال ولكنا فوجئنا بجدارين من الناس — واحد من امامنا وواحد من خلفنا — يتزاحفان علينا ، ولم يكن ثم بد من الصعود والخروج ، وعلى ان الوقوف أو الرجوع لم يكن يجدى وانطبق علينا الموج مرة اخرى وتجاذبنا المد والجزر ، فمرة نرى انفسنا صاعدين واخرى نحس

انا هابطون وتارة نكون الى اليمين وطورا يلقى بنا العباب الى اليسار، وحينا نعصر على الجدار واحيانا نكبس ونعجن بين الاذرع والصدور والاكتاف، ويحاول الواحد منا ان يحمى صدره ويدفع الضغط الواقع على قلبه بذراعيه، فلا يقوى وينطرح على هوى الزحام ويئسنا وود كاتب هذه السطور لو يستطيع ان يهوى الى الارض لتريحه الاقدام من هذا العذاب، ولكن الحظ شاء أن يطيل عناءنا، فمد الله فى الاجل حتى قطعنا الدهليز وصعدنا السلم وبرزنا فوق ظهر الارض، لا لنستريح ولا لنتنفس بل لنكابد ما هو أشد ونتجشم ما هو أقسى وهل أقسى من ان نرى انفسنا مكبوسين مضغوطين لا نملك حراكا على حين نبصر بدولة رئيس الوزراء واصحاب المعالى الوزراء يخرجون ويستقلون السيارة ويمضون الى مكان الاحتفال الاول ثم يطبق العباب وراءهم ثم يعود فيفترق وتعدو سيارات أخرى خلف الاولى ونحن ننظر ونتحصر ونتوجع ولا نتنفس الا رائحة الثياب والعرق المتصبب والتراب الذى انعقدت منه فى الجو سحب تكون رقيقة ثم تنطلق جلجلة الهتاف ورعد التصفيق وتتجدد الحماسة وتشتد حركة التدافع فتكثف السحب ولا يعود المرء يرى الناس الا باهتين ملفوفين فى مثل الضباب.

وأخيراً ينقذنى حصان! أى والله حصان فارس من فوارس البوليس. ذلك أن التيار دفعنى الى ناحية وقف عليها عدة من الفرسان يمنعون الناس أن يدخلوا منها، فاذا أنا لاصق ببطن الحصان. ويلهمنى الله أن اطاطىء رأسى وأن أنفذ من تحت بطنه وانجو الى حيث لا أحد. فقد تكاثف الناس كلهم فى الطرق التى يمر منها الركب وتركوا ما عداها خواء ليس فيها سوى هذا المسكين الذى نجا ولم يكد!

وعلى الرغم من ذلك كله استطعنا أن نؤدى أكثر الواجب. فمن كان لا يعرف ما هى الصحافة فهذا بعض ما تجشم من أبنائها ومن كان يستكثر أو يستثقل أن يلح عليه الصحفيون بالمطالبة بتهيئة ما يعينه على أداء واجبه، ففى هذه الصورة التى رسمنا منها بعض الخطوط ما ينهض عذراً لهم من الالحاح واللجاجة والاثقال.

وهذه الالاف المؤلفة المتدافعة التى لا تكف عن الهتاف ولا تنقطع عن التصفيق ولا تنى عن التحية والترحيب بالوزارة «المصلحة» «العادلة» — هذه الالاف التى لا تحصى والتى

وقفت فى طريق دولة الرئيس وهو عائد الى المحطة ليؤوب الى مصر – تريد ان تمنعه من السفر و تناديه أن يتفضل على المدينة بالمبيت فيها وتلح عليه فى ذلك وتعترض مركبته وتتوسل اليه وتستحلفه ـ نقول هذه الالاف خفراء فى ثياب الاعيان جاءت بهم الادارة ونظفتهم ورصتهم فى الطريق ؟ و يا عجبا لنا معشر المصريين ماذا منعنا أن نجلى الانجليز عن بلادنا بل أن نحتل بلادهم ما دام أن عندنا هذه المئات من الالاف من الخفراء وحدهم فضلا عن البوليس والجيش !؟ كلا ! لقد كتب النصر للحق فلن يرتفع بعد اليوم للباطل من قائمة ولا تقل علما ولن يجد التهويش والتضليل الى قلوب الشعب سبيلا ولن تذكر الامة من خلصها الله من شرهم وأنجاها من سوءتهم الا مرتاحة راضية والا داعيـــة للوزارة بالتوفيق فى مهمتها مشجعة لها على المضى فيها الى آخر المدى فقد ذاقت نعمة السكينة والنظام والامن وعرفت مزية الاصلاح وقدرت خيره وارتاحت الى ماتراه من عزم الوزارة فى القيام به ومن هنا هذه الحفاوة الباهرة المنبعثة عن اخلاص وصدق سريرة .

القيام من العاصمة

كانت ساحة المحطة بما اصطف فيها من جنود وما اجتمع فيها من اشخاص لا يجتمعون اتفاقا تشعر بانها فى انتظار سفر عظيم من العظماء وكان هذا العظيم هو حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية.

وأقبل قبيل قيام القطار حضرتا صاحبي المعالى جعفر ولى باشا ونخله المطيعى باشا وهما زميلا صاحب الدولة فى رحلته ثم أقبل حضرة صاحب المعالى اسماعيل صدقى باشا وبعد ذلك بقليل حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا و فى صحبته حضرة صاحب السعادة محمود فهمى القيسى باشا واسماعيل شرين بك وكيل محافظة العاصمة وصاحب العزة محمد عرفان بك مدير البلديات ويتقدمه حضرة صاحب السعادة رسل باشا حكمدار العاصمة وبعد ان صعد دولته الى صالونه الخاص ودعه معالى صدقى باشا ثم غادر القطار محطة العاصمة فى الساعة الثامنة الا خمس دقائق فى يمن الله وحراسته ميمما مديرية الشرقية

فى بنها

وسار القطار ينهب الارض خفيفا نشيطا كانما أحس بجمال الغاية التى يسعى اليها وشعر بخطر المهام التى كانت سفره من أجلها وما كدنا على ظهره نشارف محطة بنها حتى رأينا أعلاما مرفوعة وجموعا حاشدة قد انتظمت صفوفا صفوفا ووقفت وراء بعضها تمثل طبقات شتى من الاعيان والوجوه والعلماء وجميعهم يهتفون بحياة جلالة الملك وحياة دولة رئيس الوزراء وزملائه العاملين المخلصين .

ووقف القطار فبدأ الخطباء يتلون خطاباتهم . ولكن هتاف اخوانهم البالغ كان يحول بينهم وبين سماع اصواتهم، وكان من بين القصائد التى انشدت هذه الابيات الاربعة وانما اثبتناها وحدها لدلالتها على تشوق القليوبيين لزيارة دولة الرئيس لهم ، وها هى هذه

قد خدمت القطر من أسوانه — وبعثت الروح فى شبانه
خلق الاصلاح منا أمة — تعرف المصلح من احسانه
ان بنها كلما مر بها — ركبك الميمون فى اعوانه
رغبت أن ينزل الركب كما — قد يرجى الغيث فى ابانه

ثم استأنف القطار سيره بين اصوات الهتاف والموسيقى وأخذ هذا الجمع يساير القطار الى آخر الرصيف وكأن هذه الغاية لم تقنع لفيفا من سواد المستقبلين فاخذوا يسابقون القطار.

كانت جميع المحطات قد أخذت زخرفها وازينت احتفاء بمرور دولة الرئيس بها حتى التى لم يقف بها القطار.

فى منيا القمح

وكذلك كانت منيا القمح تزخر بكرام الاهالى وتموج بهم موجا وكان من أسطع البراهين على شغف الاهالى باستجلاء طلعة الرئيس تسلقهم أعمدة التلغراف ووقوفهم جماعات جماعات فوق كوبرى محطة السكة الحديدية فرحين مستبشرين كانهم فى يوم عيد أو كانهم فى انتظار صديق حميم . وكان ينتظر دولته فى هذه المحطة حضرات صاحب السعادة محمد عثمان أباظه باشا وصاحب العزة عبد العزيز اباظه بك مدير قسم التفتيش بوزارة الداخلية ومحمد فؤاد بك حكمدار الشرقية فدعاهم دولته للركوب معه فى القطار الخاص .



حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا رئيس الوزراء وحضرة صاحب المعالى جعفر ولى باشا وزير الحربية والبحرية
وحضرة صاحب المعالى الدكتور حافظ عفيفى بك وزير الخارجية بين افراد العائلة الاباظية فى رحلته بالشرقية

فى الزنكلون

ولم تر عينى عجبا مثل ما رأت فى محطة الزنكلون ، لقد كانت هذه المحطه أول المحطات التى صبغ الاستقبال فيها بالصبغة الشعبية فالاهالى بلباسهم الطبيعى لا تصنع ولا تكلف بل يستطيع المرء لاول وهلة أن يتعرف الفلاح من غيره وكانت النساء بلباسهن الريفى الجميل وهن يزغردن ويهتفن هتافا حلوا بديعا .

أما السرادق الذى نصب فى صدر المحطة فكان بديعا وكان أبدع ما فيه وجود عدد من النخيل يتدلى الثمر منه يانعا شهيا.

وما أحب أن أبخس سائر المحطات حظها من الجهد فقد كانت كلها حريصة على أن تظهر فى أجمل مظهر من الزينات والزخارف ولم يثنها عن ذلك علمها أن القطار لن يقف بها .

فى الزقازيق

وأعنى من الزقازيق الان محطتها فقط فقد يذكر القراء ان برنامج الرحلة كان يقضى بان يذهب دولة الرئيس الى ما بعد الزقازيق ثم يجعل رجعته اليها .

وأول ما لفت النظر من استقبال الزقازيق الهائل وقوف طلبة المعهد الدينى أمام معهدهم يهتفون هتافا عاليا لجلالة الملك ولرئيس الوزراء، ثم توسط القطار المحطة فهالها ذلك الجمع العظيم من الناس وأخذت القى نظرة عامة على المستقبلين وتزاحمهم بالمناكب وتدافعهم الى حيث يقع صالون دولة الرئيس فرأيت شيئا يعجز الكاتب ويقع فوق مثال المفصح الاديب وماذا يستطيع المرء أن يقوله وهو يرى موجا من الناس يعج ويطغى لا تقوى على رده قوى من بوليس ولا يثبت له حشد من الجند أو تعبية من الضباط . ولكم ضحكت كثيرا حين رأيت هذا الطوفان من الناس يدفع طائفة من الضباط كانوا قد وقفوا متشابكين بالايدى ليمنعوا المستقبلين من المرور الى الامام حيث كان موقع صالون الرئيس فيدفعهم بعيدا ويدخلهم فى غمار الناس يقاسون هول الزحام ما يقاسيه الجميع لم يغن عنهم لباسهم الرسمى ولا وقتهم نجومهم اللامعة فوق الاكتاف .

و بعد أن وقف القطار دقائق قليلة استأنف سيره الى الشرق بعد أن ركب فيه حضرة صاحب السعادة مدير الشرقية وكان أهالى ههيا قد أرسلوا الى دولة الرئيس برقية يلحون فيها بالرجاء على دولته ان يقف بهم قليلا ويؤكدون عزمهم على الوقوف أمامه اذا لم يقف، فاجاب دولته هذا الرجاء ، وكانت ههيا كلها فى محطتها تستقبل الرئيس فى سرادق فخم أقيم لهذا الغرض ولم يكن هتاف المستقبلين فيها و تصفيقهم بأقل مما كان فى سائر المحطات التى أسلفنا القول .

واستأنف القطار سيره مارا بمحطة أبى كبير (وهذه سنرجىء الكلام عليها الان) و الغابة حيث كان مقاما فيها سرادق فخم وكان تلاميذ مدرسة الغابة وتلاميذ المدارس المجاورة لها مصطفين على جانبي الرصيف ينشدون الاناشيد العذبة و يهتفون لوزير العلم والاصلاح ، وقد قدم أحد الاهالى لدولة الرئيس طاقة من الزهور الناضرة فتقبلها دولته شاكرا .

فى فاقوس

وصلنا الى فاقوس فى الساعة العاشرة تماماً وكان قد جلس الى جانبي أحد كبار الضباط ممن تولوا أمر المحافظة على النظام واشتركوا فى وضع برنامج الاحتفالات اشتراكا فعليا وكان هذا الضابط يمنيني أمانى حلوة عن الراحة التى سأجدها فى أمكنة الاحتفالات عامة ، ولكنى حين نزلت من القطار وشرعت اسير متجها الى حيث تقف السيارات ابتلعني الزحام فاخذت أهتف بصديقى الضابط وأستنجزه ما وعدنيه من الراحة والهدوء ولكنه كان هو الاخر يعانى مثل ما أعانى من هول الموقف وشدة الزحام.

وارسلت بصرى الى الزحام فاذا بى أرى زينة قد بلغت من الكمال وحسن التنسيق ودقة النظام ما كدت أحسب معه أننا فى القاهرة أو الاسكندرية لا فى بلد ناء مثل فاقوس.

وماذا رأيت ؟ رأيت اقواسا من اقواس النصر قد اقيمت على شكل فرعونى تعلوها الاعلام وتحيط بها الساريات وقد كتب على صدرها هذا البيت:

دمت يا منقذ البلاد ودامت   صولة الملك للمليك فؤاد

وانطلقت جموع المستقبلين تمشى الى السرادق الذى اعد لوضع الحجر الاساسى لمستشفى بندر فاقوس ومضت خيالة العرب تسابق السيارات بفرسانهم المطهمة وازيائهم البهيجة وهم فى أثناء

عدوهم يطلقون النار من بنادقهم فى الهواء فرحا وابتهاجا .

ووصل دولة الرئيس الى السرادق فاستقبل بالهتاف والتصفيق والدعاء بحياة جلالة الملك وحياة دولته و زملائه الوزراء وصدحت الموسيقات المختلفة بالسلام الملكى ، ثم قصد دولته الى منصة مرتفعة وتناول بيده الكريمة « مسطرينا » من الفضة فاغترف به من وعاء « المونة » ومهد به الحجر الاساسى بعد ان نطق باسم الله الرحمن الرحيم وعلى أثر ذلك وضع الحجر بمعونة حضرة صاحب العزة محمد عرفان بك مدير البلديات وصاحب العزة على بك حسن مدير مصلحة المبانى .

وجلس على أثر ذلك دولة الرئيس فى مقعد فخم نصب فى صدر السرادق تعلوه صورة بديعة لحضرة صاحب الجلالة الملك ويحيط بدولته وزير الحربية والزراعة وصاحب العزة محمود بك حسن وكيل وزارة الداخلية وسعادة مدير الشرقية .

وكان هتاف عال وكان تصفيق شديد وكان سرور بالغ أشبه شىء بسرور العائلة وأبعد الاشياء عن مظنة التكلف والرياء ، وبعد أن هدأت نشوة الحاضرين وقف حضرة صاحب العزة محمد بك عيدروس المحامى وعضو مجلس المديرية والقى خطبة قوبلت بالتصفيق الحاد

ثم القى الاستاذ الشيخ محمود بيومى من الاعيان قصيدة غراء وقد كانت اياته تقابل بالاستحسان والاعجاب ، ثم وقف دولة الرئيس والقى الكلمة الاتية :

كلمة دولة الرئيس

أيها السادة

حضرت الى بندركم اليوم لاضع الحجر الاساسى للمستشفى ، ذلك الحجر الذى أعتبره قد وضع فى أساس استقلال البلاد . ان الاستقلال لن يأتى عفواً أو يجىء اتفاقا انما يأتى من طريق العمل الصالح والجهد المنتج والسعى الى ما يحفظ حقوق البلاد وينهض بكرامتها .

وان حكومتكم أيها السادة ، لاتنى لحظة واحدة عن الدفاع عن كرامة البلاد والمحافظة على حقوقها .

أيها السادة

انى سعيد اليوم لان أضع الحجر الاساسى فى بناء هذا العمل الانسانى العظيم هاتفا باسم الله

ومتيمنا باسم حضرة صاحب الجلالة الملك .

أشكركم كل الشكر على حسن استقبالكم وجميل وفادتكم ، بارك الله فيكم ووفقنا لان نخدم أمتنا الخدمة التى تتفق مع عظمتها وكرامتها ، و وفقنا كذلك للسعى فى طريق الاستقلال التام الصحيح .

ثم جلس دولته بين تصفيق يصم الاذان وهتاف يشق عنان السماء ، وبعد دقائق بارح دولته السرادق بالسيارة حيث قصد الى منزل آل مصطفى باشا خليل فقوبل من حضرة صاحب العزة عبد المنعم بك مصطفى وجميع العائلة بما يليق بمكانته من التجلة والتكريم .

وفى الساعة الحادية عشرة صباحا رجع دولته الى القطار و بارح فاقوس مشيعاً بأرق عبارات التبجيل والتعظيم وكان فرسان العرب يسابقون القطار مطلقين بنادقهم فى الهواء وظلوا كذلك شوطاً بعيدا .

فى أبى كبير

ونزلنا الى محطة أبى كبير فراعنا من فخامة الاستقبال فيها واحتشاد الاهالى فى ساحتها ما راعنا فى غيرها من المحطات وقصد دولة الوزير الى السرادق حيث قام بوضع الحجر الاساسى للمدرسة الابتدائية والقى حضرة السيد بك سالم الخطبة الاتية :

كلمة السيد سالم بك

يا صاحب الدولة

ان قلوب الشرقاويين لتخفق اليوم سرورا بلقائكم .

وان ذكرى هذه الزيارة الميمونة لتبقى خالدة ما بقى ذلك البناء الذى تضعون حجره الاساسى اليوم ليكون درة لامعة فى جيد النهضة العلمية وغرة باهرة فى جبين الحركة القومية .

ان ابا كبير لتفتخر بتشريف دولتكم اليها وتتطلع باعينها وأفئدتها الى سماء فضلكم عسى أن ينالها صيب من فيض اصلاحكم المشهود ذلك الاصلاح الذى أخذتم على عاتقكم القيام به والمضى فيه ، فستشفاها قد تقرر انشاؤه فعلا وما هى الا كلمة واحدة من فيكم حتى نرى بناءه

ظاهرا والعمل فيه على تخفيف المرضى قائماً .

كذلك مشروع ردم البرك فسيكون لها نصيب منه اذ يحيط بها عشرات الفدادين بلا جدوى وبالجملة فانا نعتبر تشريف دولتكم اليوم لنا من أسعد ايامنا ونعده فاتحة عصر جديد فى تاريخ حياتنا .

وانا لنبتهل الى المولى عز وجل أن يحفظ صاحب الجلالة الملكية مولانا فؤاد الاول ممتعا بولى عهده الامير فاروق الافخم ما تعاقبت الايام وكرت السنون ، انه على ما يشاء قدير وبالاجابة جدير. وختاماً أقول مع هذا الجمع المحتشد للتشرف بلقائكم فليحى ، جلالة الملك وليحى الامير فاروق ولتحى وزارة الاصلاح .

فى كفر صقر

ووصل القطار الى محطة كفر صقر فى الساعة الثانية عشرة تقريبا فقصد دولة الرئيس الى السرادق المعد لوضع الحجر الاساسى لمدرسة كفر صقر الابتدائية وبعد أن قام دولته بهذا العمل المجيد وقف حضرة عبد اللطيف بك واكد عضو مجلس المديرية والقى الكلمة الاتية :

كلمة عبد اللطيف واكد بك

يا صاحب الدولة ، يا اصحاب المعالى

ان أهالى مركز كفر صقر لمسرورون جدا بتشريف دولتكم واننا نرحب من قلوبنا بهذا القدوم السعيد الدال على عظيم عنايتكم بدور العلم وانها لمكرمة كبرى أن تتحملوا مشاق السفر لتضعوا الحجر الاساسى فى بناء هذه المدرسة بيدكم الكريمة فنشكر لدولتكم ما قمتم وما تقومون به من جليل الاعمال .

انها لسنة طيبة أن ينتقل رئيس حكومتنا السنية فى ربوع البلاد لكى يتعرف حاجات أهلها ،

واننا بهذه المناسبة نتشرف بأن نذكر دولتكم بأن هذا الاقليم فى حاجة شديدة الى تنظيم حالة الرى والصرف وطرق المواصلات خصوصا فى الجهات البحرية وانه أولى المراكز بانشاء مستشفى دائم لاتساعه وقلة الاطباء به واننا نبتهل الى المولى القدير أن يحفظ جلالة الملك ذخرا

لبلاده مؤيدا لدولتكم وزملائكم حتى تنهضوا بالوطن الى غاية آماله .

فليحى جلالة الملك ، وليحى الاميرفاروق ، ولتحى الوزارة المحمدية

والقى شيخ العرب حسين بك عبد السميع وكيل قبيلة الهنادى الكلمة الاتية :

كلمة حسين بك عبد السميع

مرحبا بمنقذ البلاد من الفوضى .

مرحبا بصاحب المشروعات النافعة للبلاد .

مرحبا ببطل القضية المصرية .

مرحبا برافع لواء العدل والحرية الحقيقية فى البلاد .

مرحبا بواضع أسس المدارس والمستشفيات .

مرحباً بمن اذا قال صدق واذا وعد لا يخلف .

مرحبا بحائز ثقة جلالة مولانا الملك وثقة الامة .

مرحبا بقدومك السعيد .

مرحبا باول وزير رفع التكليف بين الحاكم والمحكوم .

مرحبا بابن الشيخ الوقور .

يا صاحب الدوله . بالاصالة عن نفسى وبالنيابة عن اخوانى مزارعى كفر صقر نشكر دولتكم على تنازلكم بزيارة مركز كفرصقر لوضع أساس المدرسة فلك منا الشكر ما دمنا واذا متنا فتسمعونه من أولادنا ومن رنين صوت عظامنا .

وفى الختام ياصاحب الدولة ندعو الله أن يديم لنا حضرة صاحب الجلالة مليكنا المعظم وولى عهدة الامير فاروق .

يحى جلالة الملك . يحى جلالة الملك . يحى جلالة الملك .

يحى محمد باشا محمود . يحى محمد باشا محمود . يحى محمد باشا محمود .

وعلى أثر ذلك وقف دولة الرئيس والقى الكلمة الاتية .

كلمة دولة الرئيس

أيها السادة :

انى مسرور ومغتبط بان أحضر حفلات وضع الاحجار الاساسية لمعاهد العلم والمستشفيات ويزيد فى اغتباطى علمى بان ذلك محقق لرغبات حضرة صاحب الجلالة الملك الذى لا يفتأ حفظه الله يشجع حكومته على العمل الصالح ويرشدها الى الصراط المستقيم .

ان وزارتكم تحبس خير جهودها على راحة الفلاح والعمل لرفاهيته ولم تقبل الحكم طمعا فى مغنم أو سعياً وراء جاه ، انما قبلت الحكم وهى تعلم انه حمل ثقيل يجب أن ينهض به الاكفاء . على هذا الاساس قبلنا الحكم لنقضى على التهويش والتضليل ونسلك بالبلاد سبيل الخير والاصلاح ونحن نعاهدكم باننا لن نألو جهداً فى العمل لخير البلد والاحتفاظ بكرامتها والدفاع عن حقوقها كاملة غير منقوصة ان شاء الله .

ثم جلس دولته فتقدم اليه وفد الجالية اليونانية وألقى أحد أعضاء الوفد كلمة تحية بالفرنسية ثم قدم الى دولته باقة من الزهور وعلى أثر ذلك غادر دولته مكان الاحتفال قاصداً قطاره الخاص حيث استقله عائداً الى الزقازيق .

فى الزقازيق

عدنا الى الزقازيق — كما كان مقرراً — فى الساعة الاولى بعد الظهر ، وكانت محطتها هاجة بالمستقبلين عاجة بالهاتفين والمصفقين . فصدحت الموسيقى بالسلام الملكى ، وانطلقت الاصوات تهتف لجلالة الملك وسمو ولى عهده ودولة الوزير «المصلح» «العادل» وبعد لأى ما استطاعت قوات البوليس أن تشق طريقا لدولته ولاصحاب المعالى الوزراء فاحاطوا بهم واخذوا يدفعون عنهم ضغط المستقبلين المتحمسين ولم يكن ثم الا طريق ضيق جداً على حرف الافريز ، وبينما كان المحيطون بدولته يجاهدون زلت قدم كامل بك الطرابلسى حكمدار السكة الحديدية وسقط على فخذه وتأذت ركبته ولكنه نهض أسرع من البرق وجذبه بعضهم فوثب فصار الى جانب دولة الرئيس كما كان ، وتدافع

الناس يريدون أن يحملوا دولته على أعناقهم الى المركبة ولكنه أبى كل الاباء وبلغ المركبة لحل الجمهور خيل المركبة وجرها وساروا بها يخترقون الشوارع الى موقع مدرسة البنات وكانت الزفازيق فى مهرجان باهر ، وقد نصبت البوابات وأقواس النصر على كل أسلوب وحليت بعبارات شتى من التحيات ، وامتدت الزينات من أول المدينة الى آخرها وخفقت الاعلام على كل بيت. وقد شارك الاجانب الوطنيين فى الاحتفاء بدولة الوزير الاكبر فزينوا مساكنهم ومحال تجارتهم ووقفوا ينتظرون موكبه ويصفقون له ويحيونه، الرجال بالتلويح بقبعاتهم والسيدات بالمناديل البيضاء .

فى مدرسة البنات

وسار الموكب رتلا من السيارات خلف مركبة الرئيس الى موقع مدرسة البنات حيث كان المستقبلون جماهير لا تحصى ولا يدرى المرء من أين جاءت كلها فتجاوب الفضاء باصوات الهتاف والتصفيق وأفسح الطريق بشق الانفس لدولة الرئيس وأصحاب المعالى زملائه وعزفت الموسيقى بالنشيد الملكى وتولى دولته وضع الحجر الاساسى فى بناء المدرسة وتبوأ دولته كرسى الكبير فى الوسط وجلس الى يمينه جعفر والى باشا وزير الحربية والى يساره معالى نخله باشا المطيعى وزير الزراعة وتقدمت تلميذات المدرسة الابتدائية فانشدن بين يديه نشيد الترحيب والقى حضرة صاحب العزة محمود بك الالفى عضو مجلس المديرية كلمة بالنيابة عن الاعيان .

زيارة بناء الملجا

ومن ثم قصد دولته فى منتصف الساعة الثانية الى بناء الملجأ وهو قريب من المدرسة وكان الخلق الحاشد شيئاً عظيما وقد وقف فى استقبال دولته حضرة عبد اللطيف افندى حسانين وهبه منشىء الملجأ وتلاميذ مدرسة بنى عامر ومدرسة عبد اللطيف الاولية ، فلما هدأت عاصفة التصفيق والهتاف ، تقدم حضرة ناظر المدرسة الأولية فالقى كلمة بالنيابة عن عبد اللطيف افندى حسانين ، قوبلت بالتصفيق الشديد ، فاثنى دولة الرئيس على عبد اللطيف افندى وامتدح روحه الكريمة وعاطفته النبيلة وأعرب عن تقديره لعمله .

افتتاح مأوى مستشفى الرمد

وانتقل دولة الرئيس وصاحبا المعالى زميلاه الى مأوى مستشفى الرمد وهو قائم الى جانب مستشفى الرمد فافتتحه رسمياً وألقى حضرة الطبيب الاول للمستشفى كلمة رحب فيها بدولته وبين الغرض من المأوى.

افتتاح دار الاسعاف

ثم قصد دولته الى بناء دار الاسعاف التى اقامها حضرة عبد اللطيف افندى حسنين وهبه رسمياً والقيت فيها بعض الكلمات التى تناسب هذا العمل الانسانى الجليل .

وافتتح دولته كذلك دار رعاية الطفل التى أقامها ايضاً حضرة السخى الكريم عبداللطيف افنــــدى حسنين وهبه .

وكان تلاحق هذه الحفلات وضيق الوقت المقرر لها ورغبة الاهالى الشديدة فى أن يأخذوا من دولة الرئيس اكبر وقت ممكن قد سرق الوقت وزحزح الموعد الرسمى للغذاء عن زمن البرنامج ساعة كاملة فوصل دولته الى السرادق المعد لتناول الغذاء فى فناء دار حضرة صاحب العزة سيد بك اباظه .

وكانت لجنة الاحتفال قد اعدت العدة لدعوة ٥٠٠ وجيه وعين وعالم ذلك الى ممثلى الدول ورؤساء الاديان ورجال الصحافة وقد أكل الجميع وشربوا هنيئاً مريئاً .

وبعد أن فرغ دولته من تناول الطعام قام بزيارة حضرة السيد بك اباظه فى منزله ثم زار كذلك منازل حضرات سليمان بك اسماعيل اباظه والسيد بيومى بك وسعادة مدير الشرقية واسكندر بك شديد بعزبته بناحية شيبه وكان حضرته قد اعد سرادقاً فخماً وهيأ حفلة شاى بديعة وقد مضى دولة الرئيس فى السرادق نحو من ١٥ دقيقة سمع فيها ترحيب اسكندر بك بدولتـه وشكره عليه ثم غادر المكان الى السرادق الكبير .

فى سرادق الاستقبال

وكان المقرر أن يذهب دولته الي السرادق الكبير فى منتصف الساعة الرابعة ولكن دولته

لم يستطع أن يذهب اليه الا فى منتصف الساعة الخامسة وتقدم اليه أعضاء لجنــة الاحتفال بالرجاء أن يؤخر موعد العودة الى القطار نصف ساعة فقبل متفضلا ، وتبوأ كرسيه الضخم تعلوه صورة جلالة الملك فوق منصة عريضة مربعة . وكان السرادق هائل السعة مساحته اربعة الاف متر مربع وقد وسع أكثر من عشرين الفاً جالسين غير الذين وقفوا متلاصقين أو جلسوا على الارض .

وقد افتتح الاحتفال حضرة صاحب السعادة محمد عثمان اباظه مرحباً بدولة الوزير الاكبر وصاحبي المعالى زميليه .

وتلاه حضرة صاحب العزة الاستاذ ابراهيم دسوقى اباظه بك فارتجل خطابا بارعا كان له وقع عظيم .

وخطب بعد ذلك حضرة صاحب العزة محمد منصور نصير بك عضو مجلس المديرية عن هيئة المجلس .

وصفق الناس يطلبون الاستاذ الاديب رمزى نظيم افندى فارتقى كرسياً والقى عليهم زجلا بديعاً وكان الناس يستعيدونه فلولا ضيق الوقت مافرغ منهم ولا فرغوا منه .

ثم نهض دولة الرئيس فدوى المكان بالتصفيق والهتاف المتكرر ، والقى الخطبة الاتية

خطبة دولة رئيس الوزراء

أيها السادة :

أشكركم أبلغ الشكر على دعوتكم ايانا لزيارة اقليمكم وعلى هذه الحفاوة الباهرة التى استقبلتمونا بها فى جميع البلاد التى مررنا بها . وما كان هذا بدعاً فالشرقية معروفة بالكرم وحسن الوفادة من قديم الزمان .

ولقد هيأتم لى بهذه الزيارة فرصة جميلة أتحدث فيها اليكم عما نعالجه من الشؤون العامة ، أتحدث اليكم لا متطوعاً ولا متبرعاً ولكن لاقضى لكم بهذا حقاً . واذا كان من عبثوا بالحياة النيابية قد فوتوا على هذه الحكومة مراجعـــة نواب عن الامة فيما تقوم به من الاعمال ، فقد أصبح حتما علينا أن تراجع فيها الامة نفسها فهى الاصل على كل حال . ولستم ، أيها السادة ، بحاجة

الى أن أقول لكم اننا لا نصدر فى كل أعمالنا الا عما نستشفه من شعور الامة ، وما نستوحيه من صادق آرائها وما نستلهمه من صحيح رغباتها .

نعم نفعل ذلك ما دمنا فى الحكم لاننا دستوريون ، ولاننا شديدو الايمان بذلك المبدأ السامى الذى أثبتناه بايدينا فى دستور البلاد وهو أن الامة مصدر جميع السلطات .

انهم ليزعمون باطلا أننا هدمنا الدستور وقضينا على الحياة النيابية . والواقع الذى يعرفونه هم كما يعرفه جميع الناس، اننا بما صنعنا قد صنا الدستور من عبثهم واستنقذنا الحياة النيابية التى كان سيقضى عليها بأيديهم شر قضاء .

أيها السادة :

لم يضع الدستور وحاشا أن يضيع وهو وديعة بين يدى جلالة مليكنا الدستورى . نعم ان الدستور لمصون فى ذلك الحمى المقدس ، حتى اذا تم لنا القضاء على حملات العدوان والاثرة والتضليل واستنقذنا حريات الناس من استبداد تلك الفئة القليلة التى عبثت بكل شىء فى البلاد ، عاد الدستور شامخا عزيزاً لا تستطيع أن تناله يد بالفساد .

انما تطلب الامم الدساتير ليتحقق سلطانها وليكون لها الرأى فى كل ما جل ودق من شؤونها فكان حقاً أن تصان حرية الناخبين صيانة كاملة حتى يستطيعوا أن يخرجوا للنيابة عنهم من يرونه هم أهلا لذلك المنصب العظيم . كما أن حقا أن تصان حرية هؤلاء النواب أنفسهم حتى يستطيعوا أن يبدوا آراءهم فى غير روع ولا استرهاب . وبهذا وبذاك تستقيم الحياة النيابية الصحيحة التى اذا تحدثت ، تحدثت حقا عن رغبة البلاد .

هذه هى الحياة النيابية التى تعيش فيها سائر الامم . أما مصر فقد منيت مع الاسف بفئة من أبنائها استغلوا طائف المحنة العامة فصوروا أنفسهم أبطالا وراحوا فى ثياب هذه البطولة المستعارة يهتفون لانفسهم بانهم حماة الوادى وانهم هم الذين يحققون لمصر كل ما تطمح اليه من الثروة والعظمة والاستقلال التام فعانت البلاد من تحكم هذه الفئة ما لا يقدر من ألوان البلاء .

أيها السادة :

تذكرون اننا حين أقبلنا على وضع الدستور ثار ثائر هذه الطائفة وقاموا يزعمون انه لاحاجة

بمصر الى برلمان مادامت ، كأنهم قائمة عن الامة ! أتعرفون لماذا حاربوا الدستور وواضعى الدستور؟ ذلك بأنهم يعرفون انه لو قامت فى البلاد حياة نيابية صحيحة أساسها حرية الانتخاب ، وملاكها حرية الاراء وغايتها العمل المنتج لخير البلاد ، لخرج الامر كله من أيديهم ، ولما أصبح لهم فى البلاد شأن ولا ذكر ولكن الله أظفرنا بهم فكان الدستور وكانت الحياة النيابية .

لا أطيل عليكم — أيها السادة — فى تفصيل الماضى الذى يعرفه كل منكم ، ولكن الذى أعرض له اليوم ، وانه ليحزننى ان أعرض له هو انهم وان عجزوا فى البداية عن منع اصدار الدستور ، وأخذت مصر الحكم النيابى ، ليستبدوا بكل بشؤون البلاد وتستأثر أشخاصهم وجوه المنافع ، فلقد تمكنوا فى النهاية من تنفيذ أغراضهم . نعم لقد تمكنت هذه الفئة الضئيلة فى نهاية أيامها من الاستبداد بشؤون البلاد والعبث بمصالحها ، على أن استبدادها وعبثها هذه المرة لم يكونا باسم طائفة أو جماعة ولكن باسم البرلمان .

لقد تحكموا بالوسائل التى تعرفونها فى آراء أكثرية النواب بل ولكم حاولوا التحكم فى ضمائرهم ، فأصبح النائب لا يستطيع ان يرى بعينيه ولا أن يتكلم بلسانه ولا أن يجهر برأيه اذ حجروا عليه أن يرى وأن يسمع وأن يتكلم الا بما يوحى به هؤلاء .

فمن زعم بعد هذا أن تلك كانت نيابة صحيحة تتحدث بلسان الامة وتترجم عن أغراضها وأمانيها فانما يتهم الامة نفسها بكل ما أصاب المرافق العامة من عبث وفساد .

اذن نحن لم نعطل حياة نيابية بالمعنى المعروف فى كل بلاد العالم ، وانما عطلنا اداة التحكم والاستبداد ، حتى اذا ما تم لنا ما نعمل له بحزم واخلاص من كف الايدى العابثة والالسن المشعوذة ، وعصمنا الحريات الصحيحة من أن يصيبها أى مكروه ، أعدنا الحياة النيابية العالية النزيهة التى تعبر حقا عن أمانى الامة والتى لم نرد غيرها يوم أقبلنا على وضع دستور يكون احسن الوسائل لتحقيق مطالب البلاد .

ايها السادة :

اذا كانت تصرفات تلك الفئة اضطرتنا الى وقف الحياة النيابية الى حين ، صيانة للدستور من الكيد ، وتنزيها له عن العبث ، فما كنا لنصدر فى كل أعمالنا الا عن أحكامه ولا نجرى الا وفق مراميه ، فهذه نهضات البناء والتعمير تتناول كل أسباب الحياة ، وهذه الحريات الصحيحة لا

المجرمة تكفل لجميع الناس، وهذه الاخلاق العامة تضبط أحزم الضبط فلا عدوان اليوم على الاداب و الاعراض . و هذه الادارة الحكومية تعمل بالهمة كلها فى حدود النزاهة و اقامة العدل بين الناس . و هذه الكرامة القومية مصونة فى عزتها لا يلحقها الهوان من أى كان . وأخيراً هذا العمل المنتج لادراك ما تستشرف له آمال البلاد من استقلالها التام .

يزعمون أننا نبنى ونعمر و نصلح لنصرف الامة عن المطالبة بالاستقلال ، وهنا أريد أن ألفت حضراتكم أولا الى شئ جدير بالالتفات ، ذلك أن هؤلاء الناس لم يجر على ألسنتهم فى يوم من الايام ذكر « العمل للاستقلال » هذا لانهم لا يعرفون الا الكلام و لا يحسنون الا سياسة الكلام ، ومتى كان شق الحناجر بالهتاف و سيلة ال ادراك الاستقلال ! ليتهم يحدثوننا عن عدد الامم التى استقلت بمحض النعيب والصياح فى الطرقات حتى تطمئن الامة حقا الى أن هؤلاء الابطال هم الذين سيبلغونها مناها فى الاستقلال التام .

لقد ضيعوا على الامة السنين الطوال يمنونها بالاستقلال ، وطريقهم اليه اذا كانوا خارج الحكم ، صخب على الحكام و تشويه لكل أعمالهم ، و تلفيق الاكاذيب كل يوم عليهم ، ودمغهم بتهمة الخيانة و بيع البلاد ، وارسال صحفهم تخوض فى الذمم من غير حساب ثم ايفاد الوفود الى بعض البلاد الاجنبية يسألونها التدخل فى شئون مصر واعادتهم الى الحكم . اما طريقهم الى الاستقلال داخل الحكم فهو ما علمتم من اهمال للمرافق العامة و استئثار دون الامة بكل المنافع ، واساءة الى الاداة الحكومية و تهاون فى حقوق البلاد و فى كرامتها معاً .

الاستقلال ايها السادة جد وعمل، فليدعونا نجد وليدعونا نعمل ، وحسبهم ما اضاعوا على الامة من وقت طويل ما كان أولى ان تبلغ فيه ، اذا تركوها لنهضتها ، ما تطمح اليه من استقلالها التام .

ان أول مبدأ تدين به هذه الوزارة هو العمل للاستقلال من طريقه الصحيح ، طريق العمل والاصلاح ، و تقويم الاخلاق ، فما كانت الوطنية الصحيحة شقشقة كلامية ، وانما الوطنية جد وعمل ، و ما ابتغت امة قط استقلالها بالكلام انما ينال الاستقلال بصادق العمل .

و تمشياً مع هذه السياسة العملية قد وضعنا فى هذه الرحلة باسم جلالة الملك المعظم الاحجار الاساسية للمدارس والمستشفيات . ويسرنى ان ابلغكم ان مدينتكم العامرة سيكون لها حظ وافر من هذه السياسة العملية اذ قررت اللجنة التى شكلناها لتوريد المياه الصالحة للشرب البد

فى تنفيذ مشروع توسيع مياه بندر الزقازيق ومد مواسير الى عدد كبير من القرى والبلاد المجاورة له بما يسمح لتوريد مياه صالحة للشرب لما يقرب من مائة وثمانين الفاً من السكان وسيبدأ فى تنفيذ هذا المشروع الجليل بعون الله فى هذه السنة المالية او فى أوائل السنة المالية المقبلة على الاكثر .

ايها السادة .

لا ينال استقلال الامم عفوا ولكنه يتحقق اذا تضامن جميع الافراد فى العمل على تحقيقه ذلك بأن يقوم كل فرد بما عليه من واجب مدفوعا بحبه لبلاده ووطنيته الصادقة فيقوم الزارع بما عليه من واجب فى زراعته ، والتاجر فى متجره والصانع فى مصنعه والموظف فى عمله والطالب فى الاقبال على دروسه . فاذا تم لكل فرد أن يعنى بعمله عناية صادقة فهنالك العظمة وهنالك الاستقلال الصحيح .

يعيبون علينا أننا ندعو ابناء الوطن الاعزاء ليقوم كل منهم بعمله على خير الوجوه حتى يكون من مجموع اعماله ما يعز به شأن البلاد . ذلك لاننا نرى ان هذا هو اقوم طريق وأخصره لاستقلالها ومن حقهم أن يعيبوا علينا ذلك لانهم يرون أن سبيل الاستقلال لا يكون الا باثارة الفتن والمشاغبات وارسال المظاهرات واغواء التلاميذ الوادعين وصرفهم عن درسهم وما الى ذلك من عبث وافساد يسيئان سمعة البلاد ويسدان عليها طريق الاستقلال . على اننا لا نمكنهم من ان يفسدوا ولن ندعهم ينالون ما ترمى اليه نفوسهم التى لا تعرف للوطنية الصحيحة معنى ولا تجد لها مذاقا وسترون اننا سنأخذهم بالشدة حتى يثوبوا الى رشدهم وسنمضى فى الوقت نفسه بعون الله فى طريق الاصلاح وتوجيه الامة الى السبيل الصحيح لاستقلالها . هذا مبدؤنا وتلك سياستنا . ان الوطن يدعونا الى العمل وسنعمل ان شاء الله لاننا نؤمن أيمانا صادقا بحق الوطن العزيز واستقلاله . ثقوا ، أيها السادة ، وبلغوا الجميع عنا اننا مصممون كل التصميم على المحافظه على البلاد من شرعبثهم ، وعلى التمسك بحقوق الامة تمسكا لا يعتوره وهن ولا يلحقه ضعف.

خزان جبل الاولياء

أيها السادة .

لقد سبق لى ان بسطت باسهاب سياسة الوزارة المائية واضيف الى ما ذكرته عنها فى خطبى

السابقة ان المباحث التى قامت بها وزارة الاشغال فى السنوات الاخيرة قد دلت على أن حاجة مصر الى زيادة المياه الصيفية امر مسلم به من الجميع ، والمهندسون والمزارعون سواء فى هذا الاجماع .

ويقدر المهندسون الكمية التى يجب العمل على زيادتها فى شهور الصيف بنحو أربعة عشر مليارا من الامتار المكعبة سدا لمطالب مصر فى الموسم الذى يعجز فيه الايراد الطبيعى للنيل عن ان يمد البلاد بما هى فى امس الحاجة اليه من المياه .

هذا وقد قدر رجال الاحصاء فى سنة ١٩٢٥ بناء على طلب مصلحة الرى . ان عدد سكان مصر سيبلغ ثمانية عشر مليونا ونصف مليون من الانفس فى سنة ١٩٥٥ . على انكم تعلمون ان الحكومة اعتزمت تنفيذ برنامج صحى واجتماعى واسع النطاق يقضى بالاستكثار من عدد المستشفيات وردم المستنقعات وأيصال مياه الشرب للقرى وغير ذلك من المشروعات التى ترمى الى حماية الصحة العامة وتقليل نسبة الوفيات مما سيؤدى الى زيادة فى عدد السكان بالمقدار الذى لم يتوقعه الحاسبون فى سنة ١٩٢٠ .

أزاء هذه الزيادات المطردة فى عدد السكان كان لزاما على أية حكومة تحترم نفسها وتقدر واجبها حق قدره ان لا تقف مكتوفة الايدى او تحسب لاقوال المغرضين فى مثل هذه الشئون الخطيرة حسابا .

لذلك جعلت الحكومة من أهم اغراضها اعداد البلاد لمقابلة هذه الحالة باطمئنان . ولن تعرف بعد اليوم ترددا فى القيام بكل ما يوفر لكم أسباب الرفاهية ويزيد فى قوة الانتاج .

واذا علمتم أن تعلية خزان أسوان مضافا اليه خزان جبل الاولياء ستزيد فى الايراد الصيفى بنحو خمسة مليارات من الامتار المكعبة سلمتم مع الحكومة بأن مجال العمل لتوفير الباقى من الاربعة عشر مليارا لا يزال واسعا . وهذا ما حملنا على أن تتطلع بانظارنا الى مناطق السدود وخزان بحيرة البرت لاستكمال أسباب التوسع الزراعى فى البلاد والوصول بالمساحة المنزرعة فعلا الى ما يزيد على السبعة ملايين من الافدنة فى سنة ١٩٥٥ .

وقد قال البعض ان عمل خزان جبل الاولياء فى الوقت الحاضر ليس من مصلحة السودان ، وهذا ما سبق لنا قوله ، وأنى أغتنم هذه الفرصة لاكرر القول بان هذا المشروع مصرى من أوله لاخره

وهو لخدمة مصر وحدها . وسيكون مركز وزير الاشغال بالنسبة لموازناته والتصرف فى ملئه وتفريغه هو هو مركزه بالنسبة لخزان أسوان · ولو قامت عندى أقل شبهة فى فائدته لمصر أو قام أى دليل على أمكان استخدامه للاضرار بمصلحة البلاد ، لما ترددت لحظة واحدة فى عدم الاخذ به · لذلك كان يقينى ان القائلين بامكان اتخاذه اداة حربية لتهديد مصر غير جادين فى اقوالهم ·

ألا فلتعلم البلاد ان الاخذ بسياسة انشائية محدودة الاغراض واضحة الحدود هو همنا الاول ، ولسنا نحن الذين نقف حيارى مترددين قائمين بالكلام دون العمل المنتج .

أيها السادة ·

للأمم حاجات ولها مطالب ولها فى الحياة آمال ، وكل ذلك امانة فى ذمة القائمين بالحكم وان من واجب الذمة على من يرى نفسه أهلا للاضطلاع بهذا العبء الجسيم ان يتقدم له متى دعى اليه فى غير تردد ولا اضطراب والا كان شأنه شأن الجندى الذى يفر من ساحة القتال .

ولقد دعانا مليكنا المعظم الى تولى الحكم بعد الذى كان تفضلا منه بعقد الثقة فينا فلم نتردد ، لاننا نعلم من انفسنا اننا لا شهوة لنا فى الحكم ولا فى مناصبه ونعلم أننا من جند الوطن و ما كان ليجدر بنا ان نتخلى عنه ساعة يطلبنا للجهاد .

على هذا تقبلنا الوزارة ، وعلى هذا جعلنا نعمل منذ الساعة الاولى على تحقيق حاجات أمتنا ومطالبها وآمالها بكل ما يتسع له جهدنا بعد اذ شلت الحالة السابقة كل حركة للاصلاح والتقدم فى البلاد · فهذه اعمالنا تغنينا عن الاقوال وهذه مشروعاتنا تترجم وحدها عن برنامجنا. وهذه مواقفنا كلها تعرب حقا عن حرصنا على كرامة الوطن .

هذا هو البرنامج الذى استراحت اليه البلاد كلها والتى تستقبلنا فى سبيل تأييده بمظاهر الحفاوة الرائعة فى كل مكان .

نسأل الله ان يعيننا على ادراك غايتنا العظمى حتى يتم لمصر العزيزة ما تصبو اليه من عظمة واستقلال تام فى ظل حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك فؤاد حفظه الله .

العودة

وركب دولته واصحابه راجعين الى المحطة فاعترضهم شعبهم ملحاً على دولة الرئيس أن يمضى الليلة فى الزقازيق ولكن دولته لم يسعه ان يجيب هذا الرجاء ، وكانت المحطة فى خلال ذلك قد غصت بالمودعين ووقفت موسيقى الملجأ تعزف لهم ادواراً شتى فلما دخل دولته عزفت النشيد الملكى وانطلقت الاصوات بالهتاف، والايدى بالتصفيق، وركب دولته وسار القطار عائداً الى مصر تستقبله كل محطة فى اوبته بمثل ما استقبلته به فى جيئته من الهتاف والتصفيق وعزف الموسيقات على اختلافها .



حول احتفال الزقازيق

بدولة رئيس الوزراء

نقلا عن جريدة السياسة

فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨

نشكر كم كل الشكر للوصف الدقيق الرائع الذى تفضلت به جريدة السياسة الغراء لاحتفال مديرية الشرقية باستقبال دولة الرئيس ومعالى الوزراء وسنذكر فيما يلى شيئاً مما يعطى قراءكم الافاضل فكرة عن تفانى الجماهير وولاء الشعب للوزارة المحمدية ولكن نرجو أن نصحح قبل ذلك قصة ذكرتها الاهرام الغراء عن بعض المفلوكين (الصعاليك) من النحاسين .

فقد ذكرت أن نداء غير ولائى سمع من بعض الشرفات فى ميدان المنتزه والحقيقة أن ثلاثة ممن ضاقت ارزاقهم فضاقت صدورهم من مرتزقة النواب السابقين اجتمعوا فى نافذة قرب سطح منزل يسكنه معتوه يسمى سليمان افندى الاعور ولم يسمعهم أحد ولعلهم هم الذين اخبروا مكاتب الاهرام فيما بعد انهم كانوا يهتفون بغير ما تهتف به مديرية الشرقية عن بكرة ابيها مجتمعة فى المدينة ولوستروا خزيهم وكان بهم ذرة من العقل لفضلوا الصمت حتى لا يعرف الناس أن هذا الخزى آخر ما فى وسعهم ولو سمعهم الجمهور لادبهم والقى عليهم درساً قاسياً — كذلك ذكرت جريدة المقطم الغراء أن بعض اعمدة الزينة اقتلعت بقرب هذا المكان والحقيقة أن ثلاثة منها سقطت من شدة الزحام وقد كان ميدان المنتزه مكتظاً بجماهير لا تحصى وتصادف خروج اساتذة وطلبة المعلمين الاولية فاستلفتوا الانظار بهتافهم الحماسى لدولة الرئيس وعظيم حفاوتهم به

أما الذى نود ان نسرد شيئاً منه ليعطى الناس فكرة عن جلال الاحتفال وتحمس الشعب فمنه

١ — أن بلاداً كادت تقتتل لحرص كل منها على أن تكون أقرب للرئيس لتحمل عربته وقد انتهى الأمر بان قطعوا (جرارات) العربة وجروها الطريق كله (عدة كيلو مترات)

٢ — كان بالموكب مئات من الخيالة البدو راكبي الهجن يسيرون فى المقدمة فيزداد بهم الموكب جمالا

٣ — كانت الازهار تلقى من الشرفات على دولة الرئيس وعلى السيارات التى تليه والألف من النساء يزغردن طول الطريق.

٤ — وكانت البلاد تحمل رايات مكتوبا عليها اسماءها وأمامها الموسيقى البلدية وكل بلد تبارى الاخرى بكثرة عددها ونظامها وموسيقاها.

٥ — شمل اليسر تجار المدينة وصناعها فى هذا اليوم وازداد الغلاء حتى بلغت اجور لوكاندات النوم أضعاف ثمنها مع عدم مبيت دولة الرئيس بالشرقية وبلغ ثمن الخبز والطعام مبلغاً فاحشاً وظلت الوف على الطوى لا تجدقوتا حتى المساء.

٦ — وكان بالسرادق الذى لم يسبق له مثيل فى سعته عشرات من الخطباء اعدوا خطبهم ولم يتمكنوا من القائها بسبب شدة الزحام التى سببت فوات الوقت وتغيير البرامج بل لم يتمكن بعض خطباء الحفلة الرسميين من القاء خطبهم.

٧ — وكان الدكتور محجوب بك ثابت برفقة دولة الرئيس فى محلات جمسراجان المزدانة بافخر زينة فهتف له العمال طويلا وأخذ يلاطفهم ويشجعهم.

واستقدم دولة الرئيس عدداً من شيوخ العمال فاحاطوا به يحيونه ويحادثهم فى شئونهم بلطف وبشاشة فدعوا له وانصرفوا يبلغون اخوانهم عطف الرئيس واهتمامه بشأنهم فدوى الهتاف له من اعماق النفوس.

٨ — وكانت زينة سعادة اسكندر بك شديد مما لا يمكن وصفه واقام ولیمة دعا اليها الالوف غير حفلة الشاى التى اقامها بمنزله بواسطة محل صولت الحلوانى، ونحر الذبائح للفقراء والمساكين.

٩ — وكانت لجنة الاشراف على النظام مكونة من سبعين عيناً يمثلون جميع بلاد المديرية بشارات خاصة ومروا على جميع الذين اقاموا الزينات من التجار والاعيان فشكروهم وهنئوهم

ولن نضيف شيئاً الى وصف الحفلة العام فقد احاط به قلم مندوبكم البليغ بما لا يجارى فيه قلم آخر.

كلمة دولة رئيس الوزراء

فى الاحتفال الكبير الذى اقيم فى المنصورة لاستقباله

فى نوفمبر سنة ١٩٢٨

أيها السادة :

يملأ صدرى أملا وفخراً هذه الحفاوة البالغة التى استقبلتمونا بها فى مديريتكم . أما الامل فلانكم تدلون بهذا على أنكم تشايعون الحكومة الحاضرة فى خطتها ، وتشدون أزرها فيما تقوم به من وجوه الاصلاح والسعى بمصر الى استقلالها التام الصحيح . وأما الفخر فبأنكم تشهدون العالم كله على أن مصر الفتاة جادة فى نهضتها ، عاملة بكل ما فيها من قوة وعزم على أن تتبوأ بين أمم الارض المكان الحقيق بمطامعها الفتية وبتاريخها القديم .

بهذا وحده أفخر وآمل ، وما ظننت لحظة واحدة أن حفاوتكم موجهة لمحض أشخاصنا ، فلقد انقضى ذلك العهد الذى كان يبنى فيه مجد الاشخاص على أنقاض مصالح الامم .

فاذا شكرتكم اليوم على هذا الاستقبال الكريم فانما أشكركم باسم الوطن وحده .

اشارة الى الماضى

أيها السادة :

قلت لكم أننى فخور اذ تشايعون الحكومة القائمة فى رأيها وتشدون أزرها وتشهدون العالم على أن مصر جادة فى نهضتها جديرة بمطامعها . فلقد علمتم كثيراً مما جاهدنا فى سبيل اعلان استقلال مصر وما أبلينا فى وضع الدستور ثقة منا بأن أمة تشعر بحقها وكرامتها لا تستطيع أن تعيش فى هذا العصر الا فى كنف عيش دستورى ، ولا أن تسعى الا فى ظل حياة برلمانية عزيزة



حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء
وهو يضع الحجر الاساسى لمدرسة البنات بالمنصورة

ولكن قوما كانوا بادئ الرأى حربا على الدستور وعلى واضعيه لم يكد يلقى اليهم الزمن بمقاليد الحكم حتى حسبوا مصر ضيعة لهم يستطيعون أن يستغلوها بنفس الحياة النيابية ، هذه الحياة التى لم تكن على أيديهم عاجزة فقط عن تولى مرافق البلاد بوجوه الاصلاح وبعث النهضات فى نواحى الحياة المختلفة ، بل لقد كانت أداة عبث وفساد ونشر للفوضى واخلال بالنظام العام . وأنتم أدرى بما كان من انتشار كثير من نوابهم فى وزارات الحكومة ومصالحها واسترهاب الموظفين بما لهم من حول وطول لاستكراههم على قضاء الحاجات وأنف المصلحة العامة راغم . شهد الله أن مصر جديرة بكل خير ، جديرة بنعمة الدستور . ولكنها قد امتحنت فى بطائفة من بنيها أرادوا أن يطغوا وأرادوا ان يحكموا لمحض الجاه وشبه الجاه ، وهم أعجز من أن يحققوا لمصر نفعا أو يدفعوا عنها ضراً . وهم فوق هذا أخلى قلوبا من الايمان بأن الحكم تكليف يقتضى التضحية بمنافع الاشخاص بل وبحياتهم اذا دعت الحاجة فى سبيل مصلحة المجموع . وما كانت وسيلتهم الى غايتهم العظمى الا فتنة العامة والتغرير بألباب السذج البسطاء وكذلك اضروا ببلادهم فى سبيل الشهوة للحكم وما الى الحكم ، وسجلوا على نظامها الدستورى ما سجلوا من العجز والفساد فكان لابد من تنقية هذه الحياة النيابية من ضروب العبث لتعود سيرتها الطبيعية المنتجة .

وقفنا تلك الحياة النيابية التى أضحت فى نهاية أيامها مهزأة فى العالم ، حتى اذا قضينا على تلك الفوضى وأقررنا أسباب النظام وأعدنا الى الناس حرياتهم كاملة لا يكدرها التغرير ولا يزعجها الارهاب ، أعدنا الحياة النيابية النزيهة العزيزة التى يتحدث فيها نواب البلاد الحقيقيون فى البرلمان ، يتحدثون فيها عن شئون البلاد فلا يصدرون فيما يقررون الا ما تلهمه المصلحة العامة وما يوحى به سلطان الضمير. هذه هى الحياة النيابية التى ستشهدونها والتى ستكون ان شاء الله مفخرة بين الامم كلما ذكر الدستور وذكر البرلمان . فالحياة النيابية عائدة لا محالة وأؤكد لكم أن كل عمل نقوم به الان انما هو تحضير لاعادة هذه الحياة . ولست أسأم أن أكرر فى كل فرصه أن من الحمق أن يظن لحظة أن بناة الدستور يهدمونه بأيديهم . انا لنبرأ الى الله والى الوطن من أن ننى لحظة واحدة فى السعى لاعادة الحياة النيابية ولكن الصحيحة لا الفاسدة والقادرة لا العاجزة .. الحياة النيابية كما أرادتها مبادئ الدستور.

الحراب الانجليزية

أيها السادة .

ان خصومنا لا يجدون سبيلا الى الحياة الا بالحكم ، ولا يجدون سبيلا الى الحكم الا بما أوتوا من قدرة على الخداع والتغرير . لقد راحوا يزعمون هنا وهناك أن هذه الحكومة لا تعيش الا بعون من الحراب الانجليزية . وما طعنوا أشخاصنا بهذا القول ، ولو كان الامر كذلك ما عنينا بهم ولا أبهنا لهم ، انما يحاولون أن يطعنوا بها أمتهم الطعنة النجلاء . نعم لا يستطيع امرؤ أن يدمغ وجه أمته بأقبح من أن يقول لها ولغيرها أن هذه الامة لا ترضى بالاصلاح ولا تستريح الى حياة العزة القومية ولا تنبعث للعمل المنتج لادراك الاستقلال الصحيح الا اذا ساقتها لذلك حكومة أجنبية ظالمة تستند فى سعيها الى حراب أجنبية .

كلا ! كلا ! فليست الامة المصرية الكريمة بالتى تستكين لحياة الذلة والفوضى والعبث واهمال المرافق العامة والتقصير فى طلب الحق كاملا غير مبتور . ولكنها شقيت بعصابة ممن ينسبون اليها لا يرضون لها الا ذلك ليعيشوا وينعموا بأبهة الحكم وما يجر لاشخاصهم من منافع ويسهل لهم من قضاء مآرب حتى اذا عصتهم مصر ومجت دعوتهم بعد اذ بلت أمرهم واستكبرت على أن تذل لهم انطلقوا هم يستنجدون عليها بالحراب الاجنبية .

لقد اعترفت دول العالم كافة بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، لا سلطان عليها فى ادارة شئونها لانسان . فما لهؤلاء قد راحوا فى غير ورع ولا كرامة يستعدون الحكومات الاجنبية على حكومتهم ويستنجدونها التدخل فى شئون أمتهم .

هذا هو التاريخ حكم بيننا وبينهم . فما كان لنا والحمد لله ماض يشهد علينا بارسال الرسل الى بعض البلاد الاجنبية والترامى على أقدامهم حتى تسندنا بحرابها لتولى الحكم .

هذا التاريخ يشهد أن ذلك ما كان يوماً من شأننا . فنحن اذا حكمنا ونحن اذا قضينا على الفوضى والعبث فى بلادنا فما كنا لنستند الا على قوة ايماننا وتأييد مليكنا وتعضيد بلادنا .

المشروعات العامة

أيها السادة :

لقد شق على خصومنا أن نعالج بالاصلاح كل مرافق الحياة فى البلاد . شق عليهم أن نحيل الموات الى أرض خصبة تستثمرها يد الفلاح النشيط وذلك بالاستكثار من مياه الرى و تعميم وسائل الصرف . شق عليهم أن تقسم اراضى الحكومة على الفلاحين تكثيراً للملكيات الصغيرة وزيادة فى قوة الانتاج . شق عليهم أن نصون حياة الفلاحين وصحتهم ببث المستشفيات بينهم ، وردم ما يحيط من البرك بقراهم ، وايصال المياه الصالحة للشرب اليهم . شق عليهم أن نكفل للعمال فى المدن صحتهم و سعادتهم باقامة المساكن الصالحة لهم ، وسن تشريع يضمن راحتهم وكفاية أجورهم . شق عليهم كل ذلك وغيره من ضروب الاصلاح التى تنهض بها الوزارة من يوم تبوأت مراكزها . فقاموا يرموننا على هذا بكل منكر من القول ولكنهم كانوا وما زالوا فى لجاجهم حائرين مضطربين . فمرة يزعمون انه لا يجوز أن يتولى بلاده بالاصلاح الا مستعمر أو أداة لمستعمر ، ومرة يدعون أن هذه المشروعات وليدة تفكيرهم ومطرح مناقشاتهم فى البرلمان ومرة يقولون اننا لم نبغ بهذه المشروعات الا صرف الامة عن طلب الاستقلال والحق ان اضطلاع الوزارة بهذه المشروعات العظيمة قد صدمهم أشنع صدمة حتى أصبحوا فى حيرتهم لا يدرون ما يقولون .

وكيف لا تزم صدورهم هذه المشروعات وقد كانوا فى الحكم فما أثر عنهم عمل واحد نافع . كيف لا تخلع قلوبهم هذه المشروعات وكلها وسائل للرفاهية والثروة والتعمير ، وهم قوم قد خلقوا للاشقاء والهدم والتدمير . كيف لا تطير أحلامهم بما أخذت به الحكومة نفسها من ضبط النظام ولا حياة لهم الا فى الفوضى وزلزلة الامن وصرف الطلاب عن دروسهم لينتشروا فى الطرق هاتفين صاخبين .

الامم كلها تتبارى فى الحياة ، الامم تتدافع للاستمكان من أسباب العظمة والثروة والجاه فلا يظن هذا النفر ان مصر تنسف بيديها كل مرافقها وآمالها لان عصابة من بنيها لا يمكنها أن تعيش الا فى الخراب .

اذا ظنوا هذا فليعلموا أن مصر جادة و انهم هم اللاعبون .

خزان جبل الاولياء

أيها السادة :

لقد تعلمون أن مصر أصبحت فى أشد الحاجة الى زيادة المياه الصيفية لمؤاتاة الزراعة الحالية بمطالبها من جهة ، وللتمكن من التوسع الزراعى تمشياً مع زيادة السكان والرغبة فى كثرة الانتاج من جهة أخرى . ولا سبيل الى زيادة المياه الا بالتخزين .

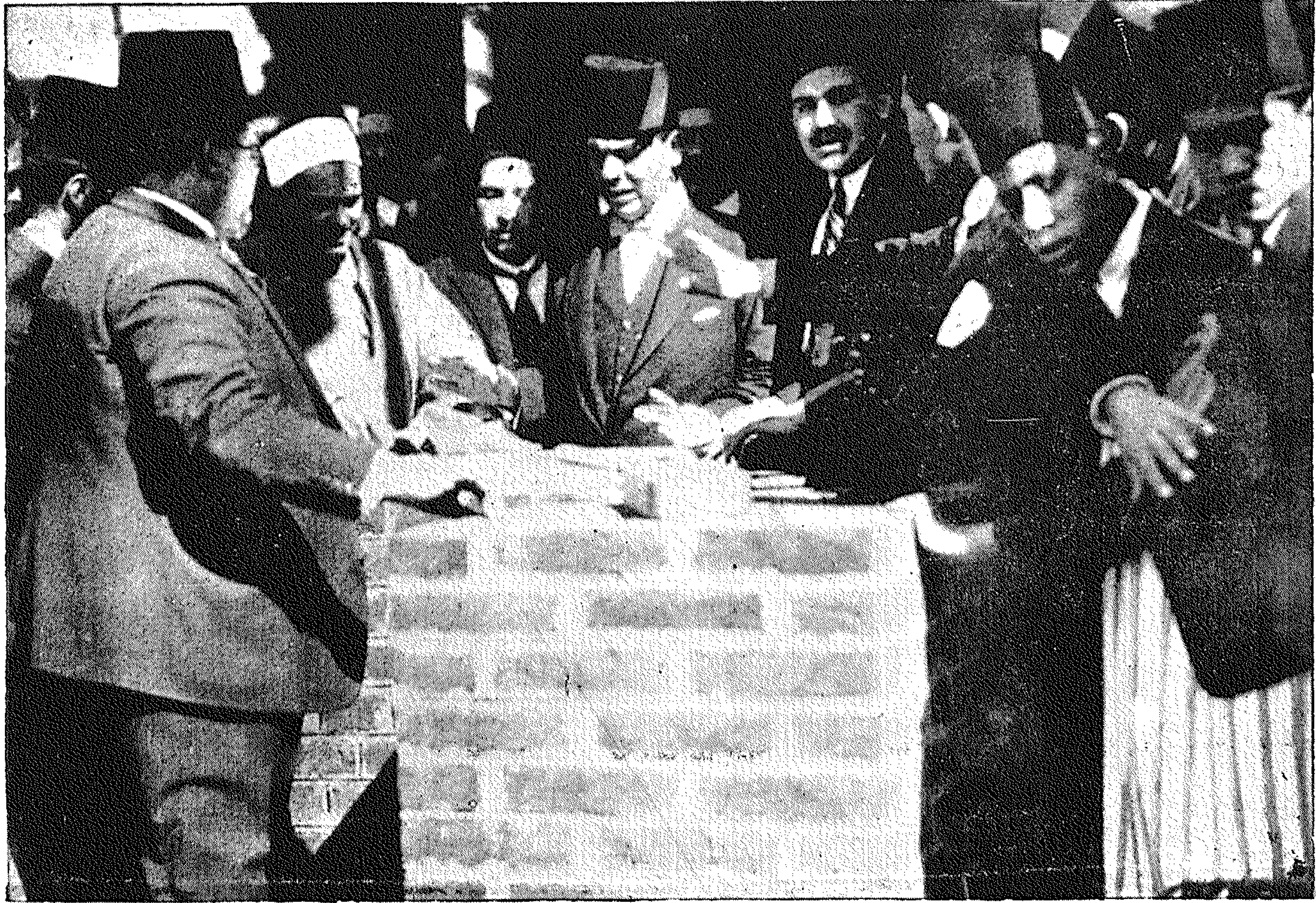
ولقد درست وزارة الاشغال هذا الموضوع من مدة بعيدة واسترشدت فى درسها بكبار الفنيين حتى انتهت الى وضع برنامج شامل لتحقيق مطالب الرى تضمن اقامة خزان بمنطقة جبل الاولياء فى السودان و شق قناة لتحويل مجرى النيل من منطقة السدود التى يضيع فيها كثير من المياه فى غير جدوى . وهذه المنطقة يقع بعضها فى السودان و بعضها فى الاملاك البريطانية . ثم اقامة خزان بحيرة البرت الواقعة فى الاملاك البريطانية والاملاك البلجيكية . و اقامة خزان آخر ببحيرة تسانا فى بلاد الحبشة . وهذا الخزان الاخير تنتفع به مصر و السودان كلاهما .

ودون أن تحقق هذه الاعمال جميعها فلا سبيل الى أن توفى مصر مطالبها من المياه .

وقد شرعت الحكومة المصرية فعلا فى اقامة خزان جبل الاولياء فى الوقت الذى شرعت فيه حكومة السودان فى بناء خزان مكوار و فى سنة ١٩٢١ وقفت الحكومة المصرية العمل فى ذلك الخزان وفى خزان مكوار لاسباب مالية حتى تنتهى من المفاوضات التى كانت متهيئة يوم ذاك للدخول فيها مع الحكومة الانجليزية على أن حكومة السودان استمرت فى اقامة خزانها .

ولقد عد المغفور له سعد زغلول باشا خزان جبل الاولياء من الاعمال النافعة لمصر اذ صرح حينما كان رئيساً مسؤولا عن شؤون الدولة فى جلسة مجلس النواب التى عقدت فى ٢٤ مايو سنة ١٩٢٤ بما نصه :

«لقد طلبت الوزارة السابقة وقف الاعمال، فكان الرد وقف الاعمال النافعة لمصر على النيل الابيض واستمر العمل فى مشروعات النيل الازرق وسمحت لهم الحكومة بالاستمرار فى العمل على حسابهم وتحت مسؤوليتهم » .



حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء يضع الحجر الاساسى لمستشفى المنصورة

وبعد هذا تقدمت وزارة الاشغال فى سنة ١٩٢٥ الى مجلس الوزراء بمشروع جبل الاولياء وشق قناة بمنطقة السدود طوعاً للخطة التى سبقت دراستها ليعتمد المجلس الاموال التى يتطلبها تنفيذ هذين المشروعين.

وحينما ألفت وزارة حضرة صاحب الدولة عدلى باشا الثانية سنة ١٩٢٦ وجدت بين يديها طلبا من دار المندوب السامى بتعويضات لم تدخل فى حساب الحكومة المصرية تربو على الثلاثة ملايين من الجنيهات تعويضا للاهلين المقيمين هناك عما سيلحقهم من المضار بقيام خزان جبل الاولياء. وطلب عثمان محرم باشا وزير الاشغال يومئذ وقف مشروع جبل الاولياء حتى تتم دراسة تعلية خزان اسوان التى كان معالى محمد شفيق باشا أول من أشار بها فى سنة ١٩٢١ والتى لم تتقدم حركة التفكير فيها منذ اعتزل الوزارة باستقالة دولة عدلى باشا فى المرة الاولى. ذلك ما طلب عثمان محرم باشا فى سنة ١٩٢٦ حتى اذا ما أسفرت تلك الدراسة عن امكان التعلية استغنى بها عن اقامة خزان فى جبل الاولياء، وثارت مناقشة فى هذا الشأن بمجلس النواب فى جلسة ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٦ صرح فيها دولة عدلى باشا بأن الغرض ليس وقف هذه المشروعات لكن ارجاءها ريثما تتم دراسة التعلية وحينئذ يمكن الفصل فى أى المشروعين أصلح حيث قال فى تلك الجلسة:

« انى اصرح لحضراتكم بصفتى رئيس الحكومة أن مشروع جبل الاولياء لم يلغ وانما هناك مشروع اخر خاص بتعلية خزان اسوان والحكومة للان لم تتخذ قرارا فى شأن أى المشروعين انفع»

لم ترق للحكومة الانجليزية يومئذ فكرة تعلية خزان اسوان لاختلاف الفنيين داخل وزارة الاشغال وخارجها فى امكان التعلية وخشيت أن تقوم الوزارة بعمل يمس سلامة البناء القائم الذى اعتبره الانجليز من صنع ايديهم. وقد زاد فى حرج الحكومة ماصرح به وزير الاشغال فى مجلس النواب من أنه سيعرض كلا المشروعين على لجنة فنية دولية للمقارنة بينهما واقرار أفضلهما لفائدة مصر فاسرع الانجليز وطلبوا الى مجلس الوزراء فى ١٦ فبراير سنة ١٩٢٨ أن لا تخطو الحكومة المصرية اية خطوة فى هذا المشروع قبل أن تتفق مع الحكومة الانجليزية على تكوين اللجنة وما يطلب من اعضائها بحثه والنظر فيه.

كان من شأن هذا التحذير شل يد الحكومة المصرية عن التصرف فى العمل بما توحى به

المصلحة وكان بديهيا انه اذا افضى بالامر الى لجنة تطرح بين يديها مشروعى جبـــل الاوليا وخزان اسوان لابداء رأيها فى أيهما أفضل فهى لاشك ستقرر اذا ما تساوت النفقات وكمية ما تخزنه كل منهما من المياه ، ان اقامة خزان جديد فى جبل الاوليا افضـل من تعلية خزان قديم وسيكون فى قرارها ذاك القضاء على مشروع تعلية خزان اسوان .

على ان الوزارة القائمة درست مشروع تعلية خزان أسوان واقتنع رجالها الفنيون بامكانها وحصلت وزارة الاشغال فعلا على تصميمات مختلفة للتعليـة واستطاعت الحكومة فى الوقت نفسه ان تحل نفسها من القيود التى ربطت بها الحكومات السابقة واصبح لها كل الحرية فى اتخاذ الطريقة التى تتفق ومصلحة البلاد دون أى نظر الى أى اعتبار آخر فبادرت الى تكوين لجنة من كبار الخبراء لفحص التصميمات المختلفة وابداء رأيها فى أفضلها للتعلية وهى فى انتظار تقرير تلك اللجنة لتشرع من فورها فى تنفيذ ما تشير به فى تعلية خزان اسوان .

على أن هذه التعلية وحدها لا تفى بحاجات مصر ومطالبها فى المياه كما تقـدم البيان فـكان حقاً على الحكومة أن تعود فتتجه بالنظر الى خزان جبل الاولياء حتى تستطيع أن تحصل به على مقدار من المياه يعادل القدر الذى يمكن الحصول عليه بتعلية خزان اسوان .

ومما اذكره لحضراتكم فى هذا الباب أن مشروع التعلية والاعمال الملحقة بها يتطلب نحو العشرة الملايين من الجنيهات وبهذا نحصـــل على مليارين ونصف من الامتار المكعبة اذ المشروعان معا يتطلبان ثلاثة عشر مليونا من الجنيهات وبذلك نحصل على خمسة مليارات أى على ضعف الكمية بزيادة ربع النفقات .

ولاقامة خزان جبل الاولياء ينبغى أن نذلل ما قام فى هذا السبيل وما عسى أن يقوم من العقبات وأهمها مسألة التعويضات التى كانت ابلغ الاسباب فى ارجاء تنفيذه من سنة ١٩٢٥ كما أننا لا يسعنا أن نتقدم لهذا العمل الخطير قبل أن نحصل على وجوه الضمانات التى تكفل لمصر تفردها بكل مياه هذا الخزان .

وانى أستطيع أن أصرح الان بأنه سيعاد النظر فى مسألة تلك التعويضات على أساس التعويض من الاضرار الواقعية التى تلحق الاهلين من اقامة الخزان والتى قد لا تتجاوز السبعمائة الف جنيه لا على التقدير الاول القائم على فكرة نقل السكان الى مكان آخر واقامة مستعمرة جديدة لهم

حتى اذا تهيأت لنا جميع الضمانات المطلوبة ، وارجح أننا حاصلون عليها ان شاء الله ، شرعنا فى اقامة الخزان فى غير تردد ولا ابطاء .

أما ما يزعمون من أن خزان جبل الاولياء يمكن اتخاذه أداة حربية للقضاء على مصر بحجز مياه النيل الابيض عنها شهرين أو ثلاثة فتموت زراعة القطن التى هى ملاك الثروة والحياة فى مصر ، فذلك كلام من الصعب ان اعتقد أن الذين يقولونه يصدقونه حقيقة . وان فى أعمال الحكومة لمتسعا لنقد الناقدين يغنيهم عن اللعب بأجل المصالح الحيوية فى البلاد .

على أن الاغراق فى هذا التخوف ضرب من السخف تنبو عنه المعلومات الفنية فان مهندسينا يؤكدون أن اتخاذ الخزان لمثل هذا الغرض غير ممكن فنيا فضلا عما تعلمون من أنه مستحيل انسانية .

ولو سلمنا بنظرية القائلين بوجوب وقف أعمالنا على النيل الخارج الحدود المصرية لتمشى حكم هذا التعطيل ليس على جبل الاولياء فقط لوقوعه فى السودان الذى لا تنكر سيادتنا عليه بل تناول بالاولى مشروعات أعالى النيل بما فيها منطقة السدود التى تقدمت وزارة الاشغال للقيام بالاعمال فيها بطلب مبلغ مليون ومائة الف جنيه فى سنة ١٩٢٥ واقرها مجلس الوزراء على هذا الاعتماد كما أقره البرلمان فى سنة ١٩٢٦ فى حين يعلم الجميع أن من هذه المنطقة ما يقع فى السودان المصرى ومنها ما يقع فى الاملاك البريطانية .

وفوق هذا فان مشروع خزان البرت انما يقع فى الاملاك البريطانية الصرفة فاذا نحن جرينا على نظرية أولئك لوجب وقف ذلك العمل بتاتا وحق علينا اليأس المطبق من العمل على زيادة الايراد الصيفى لمصر سواء من تلك الجهات أم من خزان بحيرة طانا الواقعة فى نفوذ بلاد الحبشه . بل ولساير هذا وجوب سحب موظفى الرى فى السودان وفقد أوضح مظهر لنا فيه الان ومعنى هذا أن تلك الفئة التى تزعم ، بشرط أن تكون خارج الحكم انها تحتكر المطالبة برد السودان تريدنا أن نجرى على سياسة من شأنها القضاء على كل ما لمصر فى السودان .

ان مصر لا يمكنها ، لترضى حملات مملوءة بالسخف والشهوة والحماقه ، أن تستهدف باجل مصالحها للاخطار .

ونحن من جانبنا لا يسعنا أن نفرط فى مصالح مصر لتكف ألسنة هؤلاء العابثين بحقوقها . فليقولوا ما شاءوا فان الحكومة جادة فى كل ما يحقق الخير والنفع والكرامة للبلاد .

يشكو النحاس باشا ويصارح بالحرقة والانين من أن المندوب السامى قد تجاوزه الى المفاوضات مع وزير الاشغال فى مشروعات النيل ويأبى كعادته الا أن يحيل الامر على وجوه التهم ينثرها على خصومه بغير حساب . وان كان هو قد نسى فلم ينس الناس أن رؤساء الوزارات المصرية هم الذين يفاوضون المندوب السامى فى مصر . كما يفاوضون وزير الخارجية ورئيس الوزارة فى لندن مفاوضة الاكفاء . أما رئيس الوزارة النحاس باشا وحده فهو الذى عودته دار المندوب السامى ألا تفاوضه الا بواسطة مرءوسيه من موظفي وزارة الداخلية كما كان شأنه فى قانون الاجتماعات والمظاهرات .

هذه خطتنا فى الحكم ووسيلتنا الى تصريف الشؤون العامة فى البلاد . تقضاء على أسباب الفتنة والتضليل ومعالجة لجميع المرافق العامة باقوى ضروب الاصلاح لا تثنى عزائمنا عنه شعوذة ، فتعود الحياة النيابية عزيزة شريفة لا تطلب بمساعيها الا المنافع العامة خالصة للبلاد . ولقد طاولنا أولئك الذين يقلبون الحقائق فى ثوب المعارضه . ونرى أن الصبر عليهم بعد ذلك قد يودى بمصالح البلاد فلا مندوحة لنا بعد اليوم من أن نحاسبهم حسابا عسيراً . بهذا وبذاك تستطيع البلاد أن تظفر بمطمحها الاعلى فى الاستقلال التام فى ظل حضرة صاحب الجلالة مليكنا المفدى فؤاد الاول حفظه الله .



الاستقبال الشعبي العظيم فى المنوفيـــة

لدولة رئيس الوزراء وزملائه

المنوفية كلها تهتف لوزارة الاصلاح

نقلا عن جريدة السياسة فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨

هذا يوم من أيام الخير وكثيرة هى أيام الخير فى هذه الاونة ، وهذا نهار قد ولى برمته وخلد على الدهر بآثاره ، وهذه هى جموع الامة وسواد الشعب وأعيان البلاد ووجوهها يستقبلون حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء وأصحاب المعالى زملائه الدكتور حافظ عفيفى بك وزير الخارجية وابراهيم فهمى بك وزير الاشغال أبهر استقبال حدث حتى اليوم ويحتفلون بهم على النحو الذى تستحقه جهودهم الموفقة فى خدمة الامة ، وبلاؤهم الشديد فى اسعاد البلاد، فلا والله ما رأت عين حشداً من الناس كهذا الذى اجتمع ليحيي الوزراء اليوم، ، لاسمعت أذن هتافاً يملأ الاذان ، ويبلغ الاسماع كما سمع من أهل المنوفيـة اليوم . وكأن الامـة كلها قد اجتمعت فى صعيد واحد هو صعيد المنوفية لتحتفى بدولة الوزير الجليـل ، وتسمعه صدى ما يتردد فى ضمائرها من حمد واف وشكر جزيل وثناء ليس كمثله ثناء .

وهم لا يثنون على الوزير على وجه السماع ولا يشكرونه من طريق الرواية ، انما يشكرون دولته ويثنون عليه لانهم يرون بأعينهم أعمال وزارته الباهرة ، وآثارها الجديدة فى رفاهيـة الامة وترقية مستوى الثقافة وتحسين الصحة العامة ، فلئن جهدوا أنفسـهم ليؤدوا لدولة الوزير بعض ما دانهم به من جهد ، وليقوموا لدولته بقليل مما يستحقه من حمد فما فعلوا الا ما يوجبه الوفاء ، ويقضى به خلق الاعتراف بالجميل .

ما ذا فى المنوفية ؟ أو على الاصح ماذا يستطيع الـكاتب أو يصوره مما كان فيها اليوم . أرأيت الى الريف حين يحضره عيد أو يقاربه موسم ، فاخـذت القرى وزخرفها ، وازينت ، وعمد

الاطفال الى أحسن ملابسهم فارتدوها ، و اختلف الكبار الى أكمل أزيائهم فتحلوا بها ، ثم انطلق الجميع يتهادون فرحين مستبشرين تعلو وجوههم نضرة النعيم و تطل من ملامحهم نشوة السرور ، اذا كنت قد رأيت هذا كله فاعلم انه تصوير بسيط و تقريب قريب لما كانت عليه المنوفية فى استقبال دولة الوزير و زملائه أصحاب المعالى .

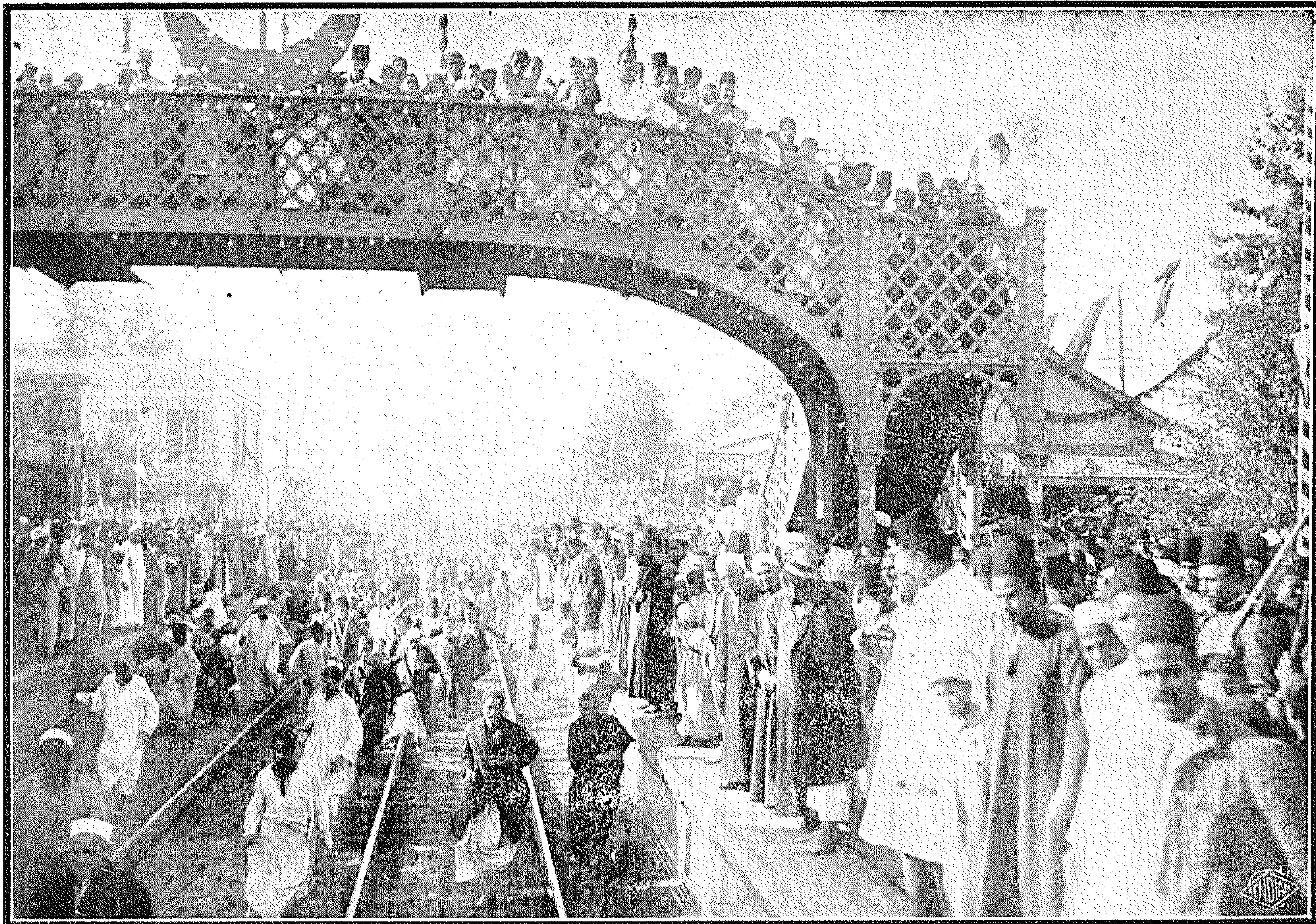
فأينما اتجه البصر وحيثما قلبت النظر لا تجد الا أعلاما مرفوعة وزينات قائمة ، وأناسا قد وقفوا هنا وهناك يستشرفون الى طلعة الركب ويعدون الدقائق فى انتظاره وما هو الا أن يطل عليهم حتى تنطلق ألسنتهم بالهتاف وترتفع أيديهم بالتحية ثم يكون تصفيق ويكون سرور برئ لا يخالطه شئ من التطلع ولا تقترن به ذرة من الرياء .

و الناس لا يحيون محمد محمود باشا لانه محمد محمود باشا فحسب بل لانه رجل اصلاح ، ومن أجل ذلك نسمع عبارات الهتاف اشتقت من صفات الوزير الخطير اذ تسمع هذا يهتف بحياة وزير (العمل) وآخر ينادى بوزير (الاصلاح) وثالث يجهد بالدعاء لرجل الخير المحض و الانتاج السليم .

ولقد كان من أبهج المناظر وأشدها أخذاً بالابصار وسحراً بالعقول ، رؤية الفلاحات وهن يشاركن أزواجهن فى زرع الارض ، حتى اذا طلعت بوادر الموكب هرعوا الى الطريق العام يهتفن بحماس شديد واخلاص متدفق للوزير الخطير باللغة التى يفهمنها ، و التعبير الذى تجرى عليه ألسنتهن بالدعاء لاخ صديق حميم .

قلنا فيما سبق ان دولة محمد محمود باشا غادر العاصمة بالسيارة الى القناطر الخيرية ، حيث ستقل لنشاً الى عزبة صاحب السعادة عيسوى زايد باشا فى « مسرود ه » فبات فى الباخرة « دندر ه » تجاهها .

و لقد لحق بدولته فى العزبة حضرة صاحب المعالى الدكتور حافظ عفيفى بك وزير الخارجية فسافر فى القطار الذى برح العاصمة فى الساعة الثامنة و الخمس دقائق الى القناطر الخيرية وهناك استقل سيارة الى عزبة عيسوى باشا ، فوصل اليها فى الساعة التاسعة ، و قد اتخذ هذه الطريق نفسها حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد شاهين باشا وكيل وزارة الداخلية للشئون الصحية و أما معالى



استقبال حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء عند زيارته لاقليم المنوفية

ابراهيم فهمى بك وزير الاشغال فقد سافر بالسيارة الى العزبة رأسا فى صباح اليوم.

وكان حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء فى انتظار معالى زميليه فلما حضرا استقل الركب السيارات الى « اشمون » وقد مر فى طريقه بجميع القرى الواقعة على الطريق ، فكانت كلها مزدانة باحسن الزينات . وقد اقتبس الاهالى فى التعبير عن سرورهم من جمال الطبيعة المحيطة بهم فكنت ترى سعف النخيل وغصون الاشجار والمناديل الحمراء الى جانب الاعلام والرايات وكان أول ما يهتف به الاهالى هو الهتاف بحياة حضرة صاحب الجلالة الملك وسمو ولى عهده الفاروق وقد أقام أكثر هذه القرى سرادقات بديعة احتفاء بمرور دولة الرئيس بهم مع أنهم يعلمون أن ليس فى برنامج الرحلة الوقوف بهم .

فى اشمون

أما الزينات فى أشمون فقد كانت ممتدة على جانب الطريق على مدى أكثر من ٥ كيلو مترات وأقيمت أقواس النصر وكتبت عليها عبارات بالغة من الترحيب . وظل الركب سائراً حتى وصل الى السرادق الكبير الذى أعد للاحتفال بوضع الحجر الاساسى للمستشفى.وقد كان هذا السرادق آية فى حسن التنسيق وجمال المنظر وقد فرشت أرضه بالبسط الفاخره وحلى صدره بصورة حضرة صاحب الجلالة الملك وقد عمد دولة الرئيس الى الدفتر المعد للزيارة ووقع عليه ثم دعا زميله معالى الدكتور حافظ عفيفى بك فوقع عليه وعلى أثر ذلك ذهب الى مكان الاحتفال بوضع الحجر الاساسى فوضعه باسم الله ثم قال مخاطباً الحضور انه قد مر ن على هذه الاعمال النافعة .

وبعد أن جلس دولة الرئيس ألقى بين يديه بعض الخطباء كلمات ترحيب ثم وقف دولته والقى الكلمة الاتية :

كلمة دولة الرئيس فى اشمون

يوم ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨

أيها السادة .

أشكركم أعظم الشكر على حسن استقبالكم واشكر خطباءكم على جميل حفاوتهم بنا وارجوكم

ان تعلموا أننا ما قبلنا الحكم لنفيد جاها من ورائه أو نحصل على منفعة منه فما فى الحكم فائدة أو منفعة لرجل شريف انما امتثالا لامر جلالة الملك ولنخدم بلادنا ونعمل لرفاهيتها ولنحول بينها وبين العابثين بحقوقها وكرامتها .

أيها السادة .

نحن الذين وضعوا الدستور ونحن الذين دافعوا عن الدستور وأخيراً نحن جئنا الى الحكم لننقذ الدستور ولنمهد الى حياة نيابية شريفة لا تعمل الا لخدمة البلد لا لخدمة الاشخاص ولا لخدمة النواب ولا الحاكمين .

يشيعون اننا معتزمون ترك الحكم قريباً . كذبوا ان وزارتنا متمتعة كل التمتع بثقة جلالة الملك وتأييد الامة وما دامت الوزارة حاصلة على ثقة جلالته وتأييد الامة فانها معتزمة أن تظل فى مناصبها حتى تحقق مهمتها من العمل لمصلحة البلاد والسعى بها الى طريق الاستقلال ان شاء الله .

وقد قوبلت كلمة دولته بالهتاف الزائد والتصفيق الشديد . وعلى أثر ذلك استأنف الركب سيره الى الباجور لزيارة حضرة ابراهيم بك حسن وقد كان الاستقبال الذى قوبل به دولته فى هذه البلدة عظيما فقد خرج الاهالى على بكرة أبيهم واصطفوا اصفوفا وهم يهتفون ويضجون بالفرح والسرور كأشد ما يكون من ذلك. وقد خطب ابراهيم بك حسن مرحبا بدولة الوزير وزملائه وبعد تناول المرطبات بارح دولته الدار مودعا بالاجلال والاحترام .

فى منوف

أما فى منوف فقد كان الاستقبال باهرا وكانت الزينات تحيط بالمدينة من كل جانب وأقواس النصر تزهى بالوانها البديعة واشكالها المختلفة وكان الاهالى جميعا مصطفين على جانبى الطريق يهتفون ويحيون ويسابقون السيارات فرحين مغتبطين .

وقد قصد دولة الرئيس الى السرادق الكبير حيث استقبل وجهاء المركز وأعيانها والقى حضرة الاستاذ حبيب الشقنقيرى المحامى خطبة بديعة بين يدى دولته ثم القيت بعض الازجال والخطب وعلى أثر ذلك وقف دولة الرئيس والقى الكلمة الاتية .

كلمة دولة الرئيس

ايها السادة ·

انى سعيد لوجودى بينكم و بالتحدث اليكم وابدأ بان أقدم لكم الشكر الخالص على هذه الحفاوة الباهرة والاستقبال العظيم . ولو لا أن الوقت محدود وأن هناك مقاما آخر للكلام لحدثتكم طويلا ولكنى أقتصر الساعة على أن أؤكد لكم ان الحكومة جادة فى تنفيذ برنامجها · جادة فى الاصلاح وفى كل ما يعود على البلد بالرفاهية والعمران، كما أؤكد لكم ان الحكومة وهى دستورية حساً ومعنى تقدس الدستور وتدين بالمبدأ القائل (أن الامة هى مصدر السلطات) ولن تنى الحكومة فى العمل لا نقاذ الدستور وأعادة الحياة النيابية ولكن على ان تكون تلك الحياة نزيهة بعيدة عن التأثر بالاهواء أو الخضوع للنزعات .

تلك هى أيها السادة الحياة النيابية التى نريدها والتى نعمل على أعادتها .

وقد قوبلت كلمة دولته بالموافقة والاستحسان ودوى المكان بالتصفيق سرورا وأعجابا .

وزار دولة الرئيس حضرة عبد المجيد بك عطيه فى عزبته التى ظهرت بأجمل مظاهر الفرح والابتهاج وقد اصطف الاهالى فى ساحة المنزل وفى الطريق العام وأخذت النسوة يزغردن

وخطب حضرة عبدالمجيد بك عطيه مرحبا بالرئيس وزملائه ثم قدم نجله الاديب عبد المنعم افندى طاقة من الزهور الى الرئيس فقبلها شاكراً ·

فى زاوية الناعورة

وقصد الركب على أثر ذلك الى زاوية الناعورة ليضع دولة الرئيس الحجر الاساسى للمستشفى المركزى الذى تبرع بأنشائه حضرة عبدالعزيز بك حبيب فقام دولته بوضع الحجر ثم القى حضرة الدكتور عبد المسيح افندى خطبة بديعة وعقبه فضيلة الشيخ صلاح الدين ابو على من علماء الازهر بالقاء قصيدة غراء .

وعلى أثر ذلك دعى الحاضرون الى مقصف فاخر أعـده حضرة عبـد العزيز بك حبيب فى ساحة منزله ونصب له سرادقا فخما وقدكان عدد المدعوين يربو عن الخمسمائة شخص .

وبعد أن فرغوا من الطعام جلس دولة الرئيس هنيهة سمع فيها بعض الخطباء من آل حبيب وفى مقدمتهم الاستاذ محروس افندى نجل عبد العزيز بك ثم استأنف دولة الرئيس سيره الى شبين الكوم .

فى شبين الـكوم

وأى قلم يستطيع أن يصور ما كانت عليه مدينة شبين الكوم من روعة المظهر وجلال المنظر وأبهة النظام وفخامة التنسيق .

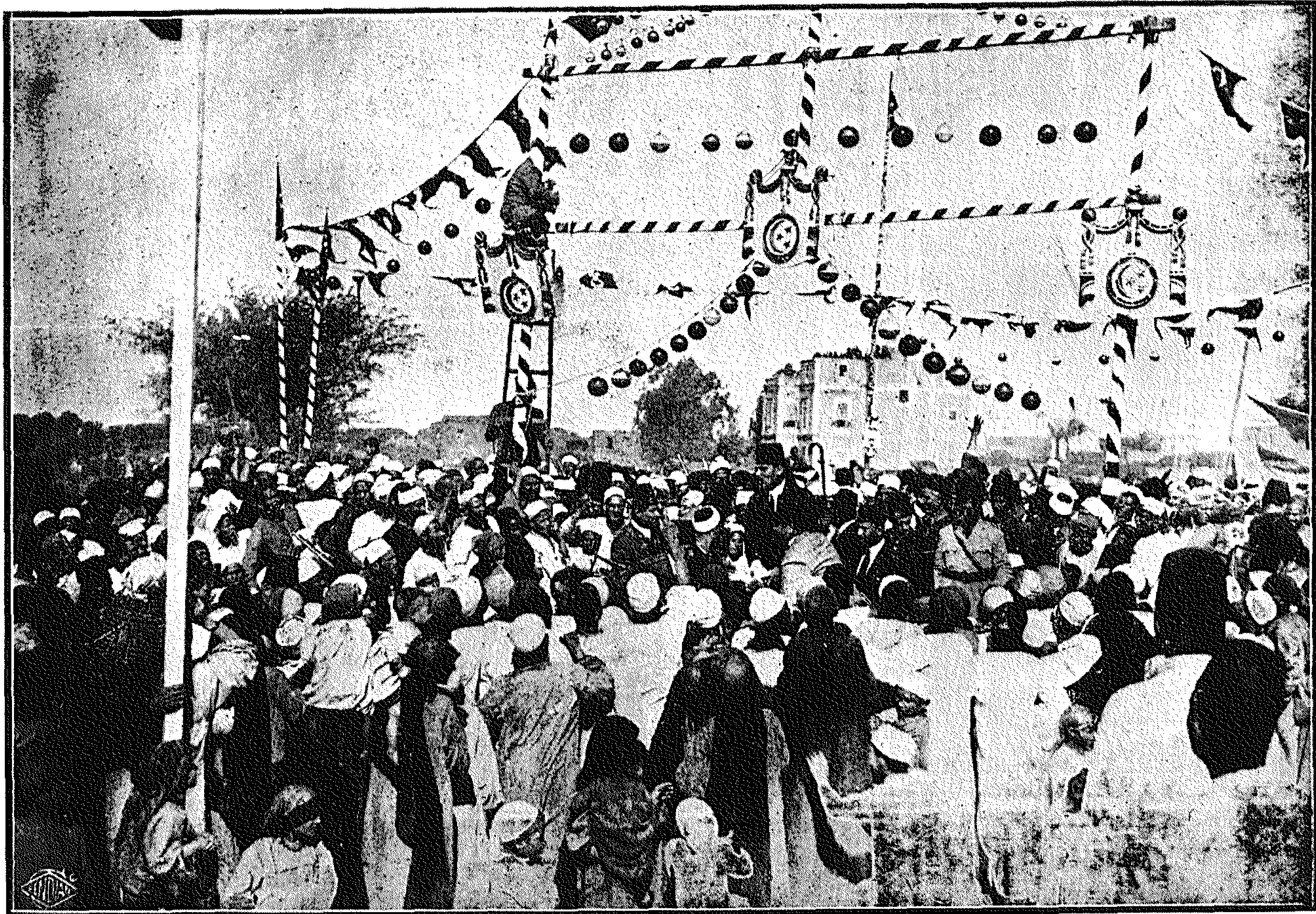
منظر عجب ، جميع ما فيه جميل ، وكل ما يبدو منه بديع ، ففى النهار ترى بدعا من الزينات قد كسيت الشوارع والاندية من أعلام خافقة الى رايات مشروعة ومن أقواس للنصر قد ضوهى بها ما كان ذلك للفراعنة والرومانيين الى بوابات هائلة جمعت من الالوان البهيجة والمناظر الزاهية ما يروق النفس ويأخذ بالقلب روعة وجلالا .

أما فى الليل ، فقد بدت المدينة فى مظهر فخم وصورة مؤلفة اذ لمعت الانوار مختلفة الالوان وتدلت حبال الكهرباء فى وسط الشوارع وعلى الاندية العمومية كأنها العقود فى جيد الحسناء .

ولم يكن احتفال الاهالى فى ذات أنفسهم بمقدم دولة الرئيس بأقل من احتفال اللجنة العامة ، فقد رفعت الاعلام على منازل المدينة وأقام الاهالى زينات خاصة وشارك الاجانب الوطنيين فى أفراحهم فزينوا منازلهم ومحال تجارتهم بالاعلام والانوار .

أما السرادق الكبير فقد كان من آيات الجمال وطرفة من طرائف الفن فقد أقيم فى منتزه البلدية على فضاء متسع جدا وقد أعد فى صدره مقاعد فخمة لجلوس دولة الرئيس وزملائه معالى الوزراء ورفعت صورة حضرة صاحب الجلالة الملك يعلوها التاج الملكى محاطا بالانوار ثم كتبت فى أعلى الصدر « يحيا جلالة الملك فؤاد » بالانوار الزاهية الالوان .

وحين حضر دولة الرئيس الى السرادق هتف له الحاضرون هتافا عاليا ووقف الجميع اجلالا واحتراما وقد كان فى طليعة المستقبلين حضرات أصحاب السعادة والعزة عيسوى زايد باشا



الاستقبال الشعبى الهائل لحضرة صاحب الدوله محمد محمود باشا فى المنوفية

وعبد الرحمن بك ابو حسين رئيس لجنة الاحتفال واحمد عبد الغفار بك ورياض باشا الجبالى وعباس بك أبو حسين وعبد السلام بك عبد الغفار و عبد الله بك ابو حسين وعبد العزيز بك حبيب وعبد الحميد بك عمر وخليل بك الجزار والسيد بك عيسى وابراهيم بك ابو حسن وعبد الرحمن بك ابو حسن ومحمود بك وهبه القاضى والسيد بك منصور وعبد المجيد بك عطيه وعبد المقصود بك حبيب وعبد الله بك راضى وعبد العزيز بك الشيخ وعباس بك جمعه وشاهين بك الجنزورى وعبد الرحمن بك الشقنقيرى وحبيب بك الشقنقيرى ومصطفى بك اللوانى ومحمود بك حسين أبو حسين .

و بعد أن جلس دولته بمجلسه بين التصفيق والهتاف وقف حضرات الخطباء فالقوا خطاباتهم على الترتيب الآتى :

حضرات أصحاب العزة أحمد بك عبد الغفار ومحمود بك وهبه القاضى والاستاذ رمزى نظيم وعباس بك أبو حسين والشيخ عبد العظيم يوسف ثم القى دولة الرئيس الكلمة الآتية :

خطـــاب حضرة صاحب الدولة

محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء

أيها السادة .

أن الحفاوة الكبرى التى استقبلتمونا بها فى كل مكان من مديريتكم حقيقة بأن يقصر عنها جهد الشكر . وأذا كنت لا أجد فى صيغ الكلام ما يوفى بكل ما فى نفسى من العرفان فانى أحيل شكركم على هذه الحفاوة وحدها ، فهى أنطق لسانا وأوفى بيانا .

لا أشعر وأنا بينكم يا أهل المنوفية بأنى وزير يبسط شطراً من سياسة الدولة لأعيان البلاد بقدر ما أشعر بانى بين أهل وعشـــيرة ، نعم ان هذا الشعور السعيد ليملك على جميع العواطف كلما رأيتنى بينكم ، فصلة بيتى ببيوتاتكم قديمة لا يزيدها تطاول الايام الا وثاقة وثباتا ، وأن الصلة التى لم يعقدها طلب دنيا ولا تحقيق مأرب ذاتى لهى أجل من أن تفصم عراها الايام ،

أيها السادة ·

لقد اجتمعنا من زمان بعيد فى خدمة مصر ، جمعنا الشعور بأن وطننا مغلول الايدى مكفوف عن الوثب فى اوان النهضات التى تدعو اليها مطالب الحياة العزيزة فى هذا العالم ، من أجل ذلك طلبنا الدستور ولم يكن يومئذ لمصرى شأن ولا كلمة فى حكومة بلاده ، وكنا أول من طلب الاستقلال وأول من طلب الدستور .

أننا لنفخر، ومن حقنا أن نفخر ، بأننا أول من طلب أخذ البلاد بالحكم الدستورى ، ثم بأننا نحن واضعو الدستور ، ثم بأننا بعد ذلك منقذو الدستور لنعيده الى الامة عالى الكلمة لا يعمل باسمه الا لتحقيق آمال البـــلاد . وأننى لواثق كل الثقة بأنكم لو صدقتم لحظة واحدة ما يرجف به خصومنا وخصومكم من أننا هدمنا الحياة النيابية لنستبد بشئون الامة لما تقدمتم لدعوتنا ولا جشمتم أنفسكم من هذه المظاهر البالغة كثيرا ولا قليلا .

لستم انتم يا من أبلوا أصدق البلاء فى الجهاد لوجه مصر ، ويامن ضحوا لعظمة وطنهم طوال السنين بالنفس والجاه والمال ، لستم انتم بالذين يظاهرون المستبدين وقد كنتم طول حياتكم هدفا للاستبداد ، ولسنا نحن طالبى الدستور أولا وواضعيـــه ثانيا بالذين يوصفون بأنهم هدام الدستور ·

أيها السادة .

لم يغب عنكم ما صنع بالحياة النيابية فى اخريات أيامنا هؤلاء الذين يرشقوننا بالتهم عن اليمين وعن الشمال · لقد اتخذوها أداة للكيد والعبث ، اتخذوها وسيلة لجر المنافع الخاصة على حساب منافع الجمهور ، اتخذوها ذريعة لالحاق الاذى بكل من لا يشايع هواهم وبهتف لهم بحياة التخريب والتدمير . هذه هى الحياة النيابية التى يبكونها وما يبكون فيها الا الرزق والابهة والاستئثار دون الأمة بالحول والسلطان .

ليس من العجب ان يبكوا هم ويعولوا ، ولكن العجب ان يطلبوا الى الامة ، وهى المجنى عليها ، ان تشاركهم فى البكاء والعويل !

أمة بأسرها تجاهد بكل قواها لتظفر بالحياة السعيدة العزيزة التى تعمل لها أمم الارض جمعاء ، حتى اذا أدركت بعض مناها فى استقلاله وحظيت فى حكمها بالنظام البرلمانى ، تأبى فئة من

بنيها أبرز ما المحنة العامة الا ان تفسد عليها هذا كله بالاستبداد بامرها وبنوابها ونشر الفوضى فى ربوعها ، والاخلال بنظام حكومتها ، واهمال جميع مرافقها ، ثم اذا نجاها الله من حكم هؤلاء ثاروا واستثاروا هذه الامة نفسها لتعيدهم فيها حكاما عاجزين الا عن شر أنواع الاثرة والاستبداد

اللهم ان كان بهم كل هـــذا الطمع الذى لم يسمع بمثله فى التاريخ فما كان بهذه الامة الكريمة ، والحمد لله ، شئ من هذا السفه والهذيان لقد جربتهم هذه الامة دهراً بعد أن انخدعت بدعوتهم العريضة ، فكانت النتيجة ما شهد الناس جميعاً . وما سيكون مثار الندم والاسى فى صدور الاجيال .

ان للثروة طرقها وللمجد وسائله وللشهرة عواملها ، فما بالهم لا يطلبون ذلك لا من طريق العبث بهذه البلاد .

انهم قد يتوسلون بدموعهم الى كثير من مطالب النفس ، ولكن يجب أن يعلموا أن مصر لا يمكن أن تضحى بمصالحها وآمالها وحياتها وكرامتها لتكفكف لهم هذه الدموع .

خطة الوزارة

أيها السادة .

بعد أن عانت البلاد ما عانت ، وضاع عليها ما ضاع من وقت وجهد ، تفضل حضرة صاحب الجلالة ولى الامر فدعانا لتولى الحكم ، فلم يكن لنا بد من القبول ، والا كان معنى تخلفنا اننا نعاون ، ولو بصورة سلبية ، على حياة الفوضى والتدمير ، تقبلنا احتمال هذا العبء . لا لنلهو ولا لنعبث ، ولكن لنجد ونعمل ، ثم أقبلنا على وضع خطتنا ما عنينا فيها بزخرفة الكلام وتزيينه لاننا لا نريد أن نسحر العيون ولا أن نخلب الالباب . فحسب الامة ما بهرها من زخرف الكلام . بل لقد كان همنا كله مصروفا الى تفقد حاجات البلاد وتحرى مطالبها وأمانيها العظام ولم يكن شئ من ذلك بالذى يخفى على الفهم بل لم يكن شئ منه بالذى يتعذر تحقيقه على أمة تنفض عنها غبار العابثين المشعوذين ، وتقبل على شأنها فى جد واقدام .

قدمنا الحزم أولا فى سياسة الحكم لانه لا يمكن أن يتهيأ العمل ولا التقدم مع الفوضى والاخلال بالنظام . ثم عنينا بامر الثروة الاهلية فلم نتردد فى الاقدام على تنفيذ مشروعات الرى

الكبرى ومشروعات الصرف ، لان بلادنا زراعية قبل كل شئ ، ولكى نبسط لجهد الفلاح النشيط الصبور مجالا واسعاً يعودفيه بالخير الكثير على نفسه وعلى بلادهمعا ، على أننا قرنا ذلك بتدبير مشروعات اقتصادية أخرى ستجنى البلاد ثمارها فى القريب ان شاء الله .

كذلك عنينا بالصحة العامة، صحةالفلاحين فىالقرى ، وصحة العمال فى المدن، وهؤلاء وهؤلاء هم ملاك القوة والانتاج . فقررنا بث المستشفيات فى قواعد المراكز وفى القرى ، وجرالمياه الصالحة للشرب اليها ، وردم البرك المحيطة بها ، كما قررنا اقامةالبنايات الصحيةلسكنى العمال فى المدن وبهذا نستطيع أن نعصم حياة الالاف من أبناء الامة يعصف بها الموت كل يوم بسوء المعيشة وفرط الاهمال .

ولم ننس الحالة الاجتماعية والادبية . فلقد فرضنا لها قسطا عظيما من برنامجنا . فكففنا الاقلام البذيئة عن جرح الاداب والخوض فى الاعراض ، كما أقبلنا فى الوقت نفسه على سن تشريع يكفل راحة العمال والترفيه عنهم .

وليس يذهب عن أحد من حضراتكم أن ابناء اليوم هم رجال المستقبل . هم الذخيرة التى يهيئها الوطن لغده . هم الذين ستوضع بين أيديهم حياة البلاد وشرفها وآمالها أمانة ليسلموها بدورهم الى بنيهم متى أصبحوا هم الاخرون رجالا . أليس حقيقاً بنا كما هو حقيق بكل الامم أن نعد أبناءنا من الان لذلك اليوم العظيم ؟ أليس حقيقاً بنا أن نسلح جند الوطن حتى اذا كان يوم الهيجاء نفروا الى المعترك أكفاء للذود عن الحق وعن الشرف ؟ وباى شئ نسلحهم ؟ نسلحهم بالعلم. فبالعلم وحده تسود الاوطان .

ولكم اجتهد خصومنا فى اتخاذ طلاب العلم جنداً لهم ، لا جندا للوطن ، ولن يكونوا جندا لهم من دون الوطن ما داموا عاكفين على دروسهم مطيعين لابائهم موقرين لاساتيذهم ، آخذين لانفسهم بكل كريم من الخلال . طالما زينت لهم تلك الفئة هجر الدروس ، وطالما أغروهم بعصيان الاباء والتهاون بشأن المعلمين . ولطالما أرسلوهم فى الطرقات متبطلين صائحين . فعلوا كل هذا ولم يتقوا الله فى حق هؤلاء النشء ولا فى حق الوطن .

هذة الزهرات الجميلة يأبى خصومنا السياسيون الا أن يعركوها بأيديهم وهى فى مبتدأ التكوين ومتى فرغت حاجتهم منها القوها على الارض هشيما ، ولا حول ولا قوة الا بالله .

لهذا ، ايها السادة ، رأينا من واجباتنا الاولى أن نحمى التلاميذ ، وان نحمى العلم والاخلاق لنحمى مستقبل البلاد . وانه ليسرنى أن أبشركم بان التلاميذ قد اقبلوا جادين على طلب العلم ، العلم الذى يهيء لهم أحسن المستقبل فى البلاد ، ويهيئ بهم أحسن المستقبل للبلاد .

الاصلاح العام

ايها السادة .

لستم تحتفلون لاشخاصنا ، فما لهذا جئنا ، ولا لهذا جشمتم انفسكم ما جشمتوها من جهود بل انكم لتحتفلون بذلك المبدأ السامى الذى ندين به كلنا . وهو افناء اشخاصنا فى سبيل مجد الوطن ، تحتفلون بهذه النهضات المتلاحقة للاصلاح والتعمير ، تحتفلون بحماية الاخلاق العامة وطبع طلاب العلم على ما يجمل بهم من كريم السجايا ونبيل الخلال ، تحتفلون بصيانة حقوق البلاد والتعالى بها عن مزالق الهوان ، واخيراً انكم لتحتفلون بالعمل الجد فى سبيل الاستقلال التام وان من البديهى أن من يعيبوننا على مانقوم به من الاصلاح ، يجرحون من يتقدمون للاحتفاء بالمصلحين ! ان أعدى أعدائهم الاصلاح ، لانهم لا يطيقونه ولا يستطيعون ان يعيشوا فيه . لهذا كان اعدى اعدائهم المصلحين وانصار المصلحين !

كل من يلقانا خفراء ! وكل من يحتفى بمقدمنا خفراء ! وكل من يهتف بنهوض البلاد فى طريقنا خفراء ! وكل هذه الجموع التى تزخر بها الارض انى اتجهنا خفراء ! يالله منهم ! اعقمت مصر فلم تعد تلد الا خفراء ؟

ثم لماذا أصبح الخفراء واشباه الخفراء من العامة شيئا مستنكرا معيبا ؟ أليسوا هم الذين لم يتركوا أسرة كريمة الا حاولوا استذلالها ، ولم يدعوا بيتا مرفوعا الا جهدوا فى هدمه انتقاما من أصحاب المصالح والاراء والكرامات ليتم الامر كله لهم بمعونة الخفراء وأشباه الخفراء بعد اذ أغروهم بأهل البيوتات ، وبعد اذ وسوسوا لهم انهم أولى من دون هؤلاء بالرأى والترجمة عن أمانى البلاد ! لقد أصبح البسطاء من العامة مضرب المثل على الهوان عندهم بعد ان كانوا سندهم ومثابة

عزمهم فى الماضى القريب، وهذا شأن المبطلين المتغرضين فى كل زمان!

أيها السادة :

الواقع انهم يعلمون من هم الذين يحتفلو ن بمقدمنا ، و أن الخفراء انما يعاونون على ضبط النظام بين هذه الجموع الزاخرة . ولكنهم قوم منهزمون يحاولون أن يستروا هزيمتهم بمثل هذا الكلام.

مشروعات الرى

أيها السادة .

ان الاحزاب تتناحرو تتدافع فى كل بلاد الله ولكن تناحرها وتدافعها لا يعدوان قط المبادىء التى تخالف كل حزب سواه الى غيرها . اما المنافع العامة المسلم بها ، واما الكرامة القومية ، فهذه لا يحل أن تكون موضع نزاع بين مختلف الاحزاب. لان الكل انما يطلب عزة الوطن، وعزة الوطن فى صون كرامته وادراك المنافع المسلم بها من غير نزاع . اما أصحابنا ، فلهم شأن آخر يخالف شأن جميع الاحزاب فى سائر بلاد الله . شأنهم تشويه كل عمل يقوم به سواهم ولو كان متصلا بصيانة الكرامة القومية ولو كانوا هم أنفسهم ممن أجازه واقره فى ايام حكمهم . استغفر الله ليس الشأن مختلفا ، ولكن الاختلاف انما يقع فى الاغراض ، فان كل حزب فى الدنيا انما يقوم على مبدإ أساسه ما يجتمع اعتقاد أصحابه على أنه محقق لعظمة البلاد ، أما أصحابنا فمبدأهم أن يحكموا والسلام ! وعلى هذا فكل شر يجرى على ايديهم ، ما دامو فى الحكم سائغ ، مقبول . وكل نفع يجرى على ايدى سواهم ، وهم خارج الحكم ، فمستكره مردود . بل هو خيانة وطنية والقائمون به خونة مارقون !

وعلى هذا المبدأ الجدير بكفاياتهم ومطامعهم ابتدرونا بالانكار والتعيير على ما وجهنا العزم له من فنون المشروعات . فأولا ، وحين كانوا يتخيلون ان كثرة الجمهور ما زالت ملقية اليهم بالعقل والارادة جميعا يتصرفون فيهما بما يشاءون ، نادوا بأنه لا يصلح من شأن بلاده الاصنيعة للمستعمرين فلما وخزهم عقل الجمهور بالضحك من عقولهم انتفضوا من هذه الدعاية الى نقيضها على خط مستقيم. اذ زعموا ان هذه المشروعات من ابتكاراتهم ، وانه لم يسوها الا مناقشاتهم فى البرلمان . فلما أحسوا أن الجمهور ما برح يسخر منهم لانه لم يشهد لهم فى حكمهم أثراً واحداً نافعا انقلبو يصيحون

بانه لا غرض لنا من اقامة هذه المشروعات الا شغل الامة عن طلب الاستقلال . ثم حين رأوا الامة مسترسلة فى سخريتها من هذا الكلام، ثقة منها بان سياسة العمل هى ابلغ الوسائل لادراك الاستقلال التام ، ردتهم الحيرة الى الزعم بانهم هم فرسان هذه المشروعات .

ذلك بانهم انما يطلبون الحكم وحده . ومن يطلب الحكم وحده لا تعنيه صالح البلاد .

جبـــل الاولياء

ما كاد ينتهى العمل فى خزان اسوان سنة ١٩٠٧ حتى بدت الحاجة لتعليته الى الحد الذى يسمح بمضاعفة الكمية التى كانت مقدرة له فى بادىء الامر . ولما انتهت التعلية فى سنة ١٩١٢ وأسفرت عن نجاح ، تبين لرجال الرى أن مطالب الزراعة تقتضى تخزين كميات أخرى من المياه . وفى مايو سنة ١٩١٤ قدمت وزارة الاشغال بيانا لمجلس الوزراء طلبت فيه التصديق على الاعتماد اللازم لمشروع جبل الاولياء وما صدق المجلس بجلسته المنعقدة فى ٢٨ مايو سنة ١٩١٤ على تنفيذه حتى نشبت الحرب ووقف المشروع بالضرورة ، كما عطل الكثير من المشروعات ذات المنافع العامة.

وفى هذا الصدد يقول معالى محمد شفيق باشا فى مذكرته سنة ١٩٢١ « غيرانه بالنظر الى ما لهذا المشروع من الاهمية القصوى للقطر المصرى قد اعيد فيه النظر ووسع نطاقه خلال سنة ١٩١٦ بالرغم من استمرار الحرب يومئذ وادخل ضمن المشروعات المدرجة فى ميزانية سنة ١٩١٧ » .

والذى يستفاد من البيانات الخاصة بخزان جبل الاولياء أن وزارة الاشغال ادرجت له فى ميزانية سنة ١٩١٧ - ٥٠٠٠ جنيه للاعمال التمهيدية التى استلزمت ١٢٠٠٠ جنيه أخرى اضيفت خلال العام التالى و٧٤٣٠٠ جنيه سنة ١٩١٨ و١٠٠٠٠٠ جنيه لسنة ١٩١٩ و٤٣٥٠٠٠ جنيه لسنة ١٩٢٠ و٤٠٠٠٠٠ جنيه لسنة ١٩٢١ . وبذلك زاد مجموع الاعتمادات التى أدرجت فعلا لخزان جبل الاولياء عن مليون ومائة الف جنيه .

ومن هذا يتضح ان هذا المشروع كان محل تصديق الحكومات المتعاقبة من سنة ١٩١٤ لغاية مايو سنة ١٩٢١ عند ما أصدر مجلس الوزراء قرارا بوقف هذه الاعمال، جاء به أن الحكومة

المصرية لا يسعها تلقاء حالتها المالية الحاضرة تحمل مثل هذه النفقة الكبيرة بغير عقد قرض وهو أمر لا يمكن التفكير فيه فى الوقت الحاضر. وكذلك جاء بهذا القرار أنه سواء فيما يتعلق بخزان جبل الاولياء وفيما يتعلق بخزان مكوار وترعة الجزيرة لا يسع مجلس الوزراء أن يتخذ قراراً نهائياً بشأن هذه الاعمال الا بعد الوقوف على ما تسفر عنه المفاوضات بين مصر و بريطانيا العظمى ».

ومن ذلك يعلم أن حكومة دولة عدلى باشا يكن لم تأمر بوقف العمل فى جبل الاولياء الا لاسباب مالية من جهة ولانها كانت على ابواب مفاوضات سياسية لحل المسألة المصرية من جهة اخرى.

ولم تعرض الحكومة للناحية الفنية، وما قام عندها الشك يومئذ فى صلاحية هذا المشروع من حيث المبدأ خصوصا بعد أن استرشدت الحكومة فى سنة ١٩٢٠ بآراء لجنة من الخبراء العالميين دعتها لدراسة مشروعات ضبط النيل وبعد أن اطلعت على ذلك التقرير القيم الذى رفعه معالى شفيق باشا للمجلس يومئذ.

على أن مشروع جبل الاولياء الحالى الذى وافقت عليه اللجنة الدولية التى شكلت كما سبق القول فى سنة ١٩٢٠ واعتمده معالى شفيق باشا بقيود فنية ذكرها باسهاب فى تقريره والتى ترجع الى تقوية قناطر أسنا وأسيوط والدلتا وانشاء قناطر نجع حمادى، دخل عليه تعديل جوهرى أشار به فى سنة ١٩٢٢ المستر ديبوى المستشار الاسبق لوزارة الاشغال وقبلت الحكومة رأيه فى سنة ١٩٢٥ وهو هو المشروع الذى تنوى الحكومة الاخذ به الان.

على أننا ما دمنا فى صدد الاشارة الى الادوار التى مرت على هذا المشروع يحسن بى الاشارة الى أنه ورد فى تقرير اللجنة الدولية الثانية التى الفت فى سنة ١٩٢٥ والمقدم لمجلس الوزراء فى مارس سنة ١٩٢٦ ما يفيد أن هذه اللجنة استرشدت ببرنامج الحكومة يومئذ فى وضع توصياتها وما كان لها الا أن تفعل ذلك بعد اعتماد مجلس الوزراء لمشروع جبل الاولياء وقناطر نجع حمادى ومنطقة السدود فى صيف سنة ١٩٢٥ وقد تقدمت اللجنة بالنصح للسودان « فى أن لا يألوا جهدا فى تسهيل مهمة اقامة سد جبل الاولياء ».

وأرجوا أن لا تدهشوا اذا أعلنت أن هذا التقرير كان محلا لموافقة وزير الاشغال السابق عثمان محرم باشا الذى أبلغ دولة رئيس مجلس الوزراء فى ديسمبر سنة ١٩٢٦ اذ قال « أن وزارة

الاشغال العمومية توافق مبدئياً على تقرير لجنة مياه النيل ولا تجد مانعاً من التوصية بحل المسائل التى أحالتها تلك اللجنة على الحكومتين للفصل فيها على أساس توصيات اللجنة التى تضمنها التقرير.

وأظنكم بعد هذا البيان الموجز توافقوننى على أن الحكومة ما أقدمت على الاخذ بهذا المشروع الا بعد أن استعرضت جميع الادوار التى مر بها والتى تعلمون منها أنه كان محل تصديق لجنتين دوليتين . وكذلك أشار به غير اللجنتين المذكورتين كثير من كبار المهندسين الذين درسوا حالة النيل وطريقة ضبطه ومع كل ذلك يقولون أننا متعجلون فى تنفيذ هذا المشروع الذى كان له من عناية الحكومات المتتابعة من سنة ١٩١٤ للان النصيب الاكبر.

هذا وقد رأى بعض المعارضين للمشروع أن حججهم الفنية أضعف من أن تنهض وحدها فى وجه الحكومة ، لذلك أردفوها ببيان الاضرار التى تنجم من وراء تحكم الغير فى موازنات هذا الخزان . ولما بينا للبلاد أنهم غير جادين فى هذا القول وصرحنا بأن المشروع مصرى لا يقصد به الا منفعة مصر ، لما أظهرنا لهم ذلك ، سقط فى ايديهم وتراجعوا ، وقالوا متراجعين انه مشروع سابق لاوانه وان فى اسوان عنه غناء لمدة خمسة عشر عاما ونسوا أن الحكومة لن تسمح بعد اليوم باستمرار هذه الحالة التى تشاهدونها جميعا فى أيام الصيف من شكاو عديدة بسبب قلة المياه ، وما منكم الا من تعددت شكاياته وتلغرافاته وأسفاره يستغيث برجال الادارة تارة والرى تارة أخرى وهم فى الوقت نفسه معذورون لان ايراد النيل فى الصيف محدود لا يمكنهم من اجابة كل الاحتياجات بل أنهم يلجأون فى بعض السنين الى وسائل شديدة تعرفونها بأنفسكم وتكابدونها فى زراعاتكم وخصوصا فى السنين التى تبلغ فيها أدوار المناوبات لما يقرب من الثلاثين يوما .

كذلك تعلمون أن التبكير بطفى الشراقى معناه زيادة الانتاج أردباً أو أردبين من الذرة من كل فدان . وزراعة الذرة فى بدارى الوقت تمكنكم من زراعة الشتوى فى ميعاده .

لذلك سيكون من أهم أغراضنا فى برنامج الرى عدم التعويل على طفى الشراقى من مياه الفيضان وحده ، وأنتم تعلمون أن الفيضان قد يتأخر وروده فى بعض السنين تأخيراً يحمل

وزارة الاشغال على عدم الترخيص بطفى الشراقى الا فى أواخر شهر يوليه . والمزارعون والمهندسون مجمعون على أن طفى الشراقى يجب أن يقع فيما بين أواخر يونيه و الثلث الاول من يوليه . هذا عدا ما سبق أن أوضحته من استصلاح بضع مئات الالاف من الفدادين فى شمال الدلتا وضمان التوسع فى زراعة الارز وتحويل بعض الحياض الى رى مستديم ، ذلك التحويل الذى ستمكننا منه الطلمبات التى تقام الان على مجرى النيل بمديرية اسوان وكذلك قناطر نجع حمادى فى بعض مديريات الوجه القبلى .

وقد أثبت الفنيون أن هذه الاغراض مجتمعة لن تتحقق بتعلية خزان أسوان وحده و لا بجبل الاولياء وحده ، بل لا بد من المشروعين مجتمعين كخطوة أولى فى سبيل ضمان المياه اللازمة لمصر . وستلى هذه الخطوة خطوات أخرى حتى ندبر من الماء ما يلزم لاستكمال وسائل الاصلاح الزراعى فى البلاد .

أيها السادة .

أما مديريتكم فسيكون حظها من هذه الخطوة الاولى عظيما نظراً لاشتهارها بالحبوب وانتاجها على أن نواحى الاصلاح لهذا الاقليم لن يقف عند حدود تمتعه بنصيب وافر من زيادة الايراد الصيفى ، بل أخذت الحكومة نفسها بان تعيد لاطيان المنوفية سابق خصبها المعروف ، وذلك بتنفيذ مشروعات الصرف فى أقرب وقت و بطريقة تحول دون كل ضعف فى تربتها و نقص فى غلتها .

أيها السادة.

انى اذا ما تحدثت اليكم فى شؤون الرى والصرف كان لى من تجاربكم الشخصية وعلمكم بمطالب الزراعة ما يحملنى على الاعتقاد بانكم تقدرون واجب الحكومة فى هذا الموضوع الحيوى حق قدره . وانى أصارحكم القول باننى مسترشد بالمصلحة الحقيقية للبلاد ، عولت على السير فى سياسة الاصلاح تعويضا لما فاتنا منذ قيام الحرب الان واحتياطاً للمستقبل حتى نقابل بجهودنا فى الانتاج الكثرة المطردة فى تعداد البلاد عاملين على محو ذلك الضرر الذى يلحق مصر الزراعية فى اعتمادها على ما تستورده من المواد الغذائية من الخارج .

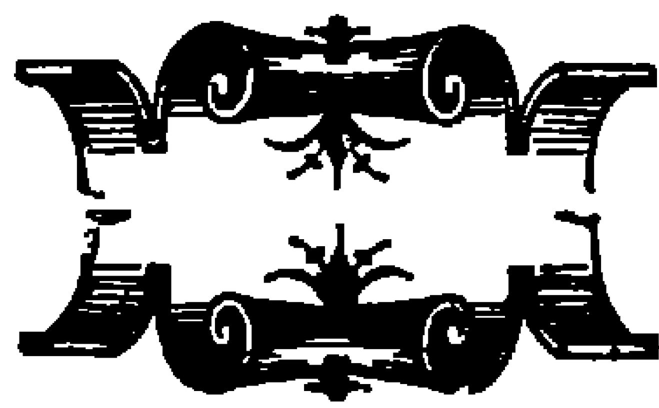
الخـــاتمة

أيها السادة .

ما زال هؤلاء المنهزمون ماضين فى لعبهم كلما مكنوا من اللعب . فلقد تسللوا يوم أمس فى سر من الناس جميعاً . فصوروا لهم برلمانا تمثلوا أنفسهم فيه شيوخاً ونوابا ! ولا بد أن يكون هذا البرلمان العظيم قد قرر أولا عدم الثقة بالوزارة ، وعدم مشروعية ما تسنه من القوانين وبطلان ما تقوم به من المشروعات الخ .. تلكم المهازل المألوفة ، على أن الوزارة ما زالت قائمة والقوانين التى استصدرتها ما برحت نافذة ، ومشروعات الاصلاح جارية برغمهم ورغم برلمانهم فى كل مكان ، لان ثقتهم لا تساوى شيئا واذا كانوا يظنون حقاً أننا فى حكمنا نلتمس الثقة منهم فانهم لا شك مغرقون فى الاحلام !

انهم يمثلون ، ولن يضيرنا تمثيلهم مع أنفسهم ، ولكن الذى لن تمكنهم منه هو أن يعودوا ليمثلوا بمصالح البلاد .

اننا جادون فى الاصلاح ، جادون فى اقامة الحياة النيابية العالية النزيهة التى تكافىء عظمة البلاد ، جادون فى كل ما يبلغ مصر استقلالها التام فى ظل حضرة صاحب الجلالة مولانا المليك المفدى أدامه الله .



فى المنوفيـــة ...

مشاهـــدات وملاحظات

اغفلها مراسلو الصحف

نقلا عن جريدة الســـياسة

فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨

١ — قام حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل من « سروة » فى ضحى يوم الاحـد يتقـدم موكبه رهط من راكبى الموتوسيكلات ، و يتبعه عدد هائل من السيارات المحتشدة بكبار الاعيان ، وكلما زار بلداً أو غشى حفلا زادت السيارات حتى لقد دخل مدينة شبين الكوم وركبه يزيد على المائتى سيارة فكان منظراً رائعاً لا أظن أنه شوهد مثله .

٢ — لقد كان لمديرية المنوفية شأن فى الزينات غير شئون المديريات الاخرى فكلها كانت تقتصر زينتها على البلاد التى يغشاها الرئيس.

أما المنوفية فقد كانت كلها فى زينة واحدة انتظمت مدنها وقراها وكفورها وعزبها وطرقها كلها فكانت أشبه شىء بزينة عرس واحد الا أنه كان عرساً فى مديرية بأسرها خفقت راياته واتسقت ثريانه وسطعت انواره ، وائتلفت وروده وازهاره .

٣ — كان الزعيم انى غدا أو راح نفضت البلاد كل من فيها للقائه وانتظمت صفين على طريقه فلقيته بما يكاد يصم الاذان من التصفيق الشديد الذى يكاد يبرى الاكف والهتاف الذى يكاد يشق الحناجر بحياة مولانا الملك وولى عهده والتأييد للزعيم محمد محمود.

كذلك كانت المنوفية كلها كتلة من اجساد الناس لا يكاد ركب محمد محمود باشا يشقها الا بشق الانفس .

ولقد كان قافلا فى يوم ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٨ من كفرربيع الى شبين الكوم فاخرجت للقائه بلدة «البتانون» (وعدة اهلها ثمانية عشر الفا أو يزيدون) كل من فيها من رجال ونساء شيب وشباب وطفل

وصبية حتى اذا بلغ ركبه الميمون هذا البلد اعترض هذا السيل طريقه بصدورهم ليوقفوه بالقوة رغم من يتقدمه من جنده فاوقفوه ليطالعوه ويتوسموه ويقبلوا يديه وهم يهتفون لهتافات ترتفع الى السماء حسا ومعنى الشيوخ يدعون ، والشباب يحيون والاطفال لا تكاد تسعهم الدنيا من المرح والنساء فى زغردة وحسن تطريب باناشيد حلوة يوقعنها على نبرات الاكف ، ولو لا اننا توسلنا اليهم بالرجاء وتعللنا لهم بوجوه الاعاليل ليخلوا الطريق للزعيم لظل ازاء بلدهم اسيرا الى مالا يعلم نهايته الا الله .

٤ — حددت للزعيم زيارات فى بلاد متعددة اقامت كلها السرادقات الواسعة الضخمة فأدت فيها الكراسى المذهبة واحتشدت بالاعيان وذوى المكانة فى حين قد احتشد العراء بمن لا يحصى عددهم الا الله من سواد الناس حتى اذا أشرفت عليها خلت أن الارض قد زرعت نفوسا فانبتت رؤوسا والكل فى ترقب طلعة الزعيم ما يفتأ الرجال عن الهتاف بحياة الملك وحياته ولا تعدو النساء عن المجاوبة بالزغردة والاناشيد الحلوة ترتلها اصواتهن العذبة فى رفق وحنان ، حتى اذا هل موكب الزعيم .. أسعفينى بالغة ادركنى ياتعبير ساعدنى ياحسن بيان وتصوير .. الحق ان هذه كلها قد خانتنى وكيف أستطيع أن أصف شيئاً لم تقع العيون على مثله ولم يقع فى الاذان ما يشبهه حتى كانت تستعد اللغة لتصويره والابانة عنه . انه لبحر مسجور ، وانه لبركان مفجور ، ولكنه بركان لا يرمى الا بالفرح والغبطة والسرور .

٥ — لقد كان الزعيم وهو يخطب سواء فى الخطب التى هيئها للحفل الاكبر ، والتى يرتجلها ارتجالا فى المواطن الاخرى حلو الموقف ، حلو الطلعة ، حلو الصوت ، حلو النظرة . بارع المطلع . رائع المقطع . حتى لقد كان يستفز الجمهور الى مقاطعته بالتصفيق وأخذ الطريق على خطابه بالهتافات المتتابعة .

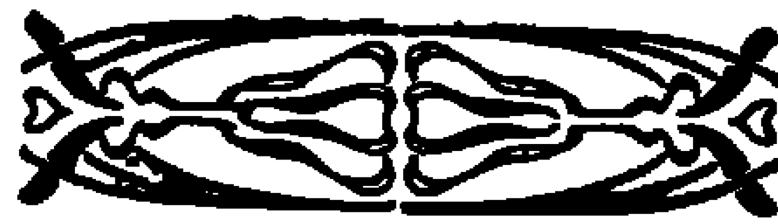
٦ لقد تجلى كرم المنوفية كله ، كان كرما لائقاً ببيوتاتها سواء فى دار عبد العزيز بك حبيب أو فى دار آل عبد الغفار ، ولقد سوى كل من هؤلاء (مقصفا) ضخما لم يتسع للمدعوين من الحكام والاعيان وحدهم بل كان ينفرج صدره لقبول من شاء . ولقد شهدت بعينى فى مقصف آل ابى حسين فى كفر ربيع رجلا يظهر من شكله انه متوسط الحال ، اختلى وحده بحمل ، وما برحا يتصارعان حتى كتب الله النصر للرجل واذا شق الحمل قفص ممدود ، وأضلاع كأوتار العود

٨ — لقد دعت لجنة الاحتفال الموسيقي الاميرية من القاهرة ، فكانت فى استقبال الزعيم

أنى حضر فى ايام المنوفية كلها ، تتلقاه فى مقدمه وفى مبرحه بالسلام الملكى وفى طول مجلسه بتوقيع الادوار البديعة الشائقة الحلوة التى تسترسل من الاسماع الى النفوس فتهيجها بالنشوة والحماسة والاعجاب.

وهذا كان حقا أن يشاد بفضل رئيسها حضرة الملازم حسن افندى الصياد هو وجنوده على مالاقوا فى عملهم وتنقلاتهم من مشقة وطول اجهاد .

٨ — وعلى الجملة فان زيارة المنوفية كانت فتحاً مبينا لا فى النحاسيين لانهم اوضع مكانا من أن تجمع لهم البلاد بكل هذه الوسائل وأن يشمر لهم محمد محمود كل هذا التشمير ، ولكنه كان فتحا للبلاد ودليلا على تصميمها الحق على ادراك ما هى كفء له من الاستقلال التام .



كلمة دولة رئيس الوزراء

فى الاحتفال بوضع الحجر الاساسى

لمستشفى حضرة صاحب السعادة السيد عبـــد الرحيم الدمرداش باشا

يوم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٨

باسم الله أضع حجر الاساس فى هذا البناء الذى تشيده أريحية كريمة — هذه الاريحيـة التى شملت برحمتها كل عائذ من أى جنس، ومن أى دين لان جميع بنى الانسان سواء.

هذا أساس المستشفى الجامع الذى جادت باقامته وحبس الاموال عليه أريحية حضرة صاحب السعادة السيد عبد الرحيم مصطفى الدمرداش باشا وحضرتى حرمه وكريمته، وانى آمل أن تتم اقامة هذا المستشفى واعداده فى وقت قريب وسيكون مثابة رحمة للعافين من الناس يذكرون فيه الدمرداش باشا وآله كلما خلصوا من آلامهم، وبرأوا من سقامهم، يسألون الله تعالى له ولاهل بيته الصحة والعافية بقدر ما أدخل بره عليهم من العافية.

جزاه الله وآله الجزاء الاوفى ووفقنا جميعاً كل من ناحيته للخير العام فى ظل حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم حفظه الله.



خطبة حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا

رئيس مجلس الوزراء

فى بنهـا

يوم ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٨

(وهى الخطبة التى القاها نيابة عن دولته حضرة صاحب المعالى الدكتور حافظ بك عفيفى وزير الخارجية.)

أيها السادة .

أشكركم شكراً جزيلا على هذه الحفاوة الرائعة التى استقبلتمونى أنا وزميلى بها فى اقليمكم الجميل . واذا دلت هذه الحفاوة على معان كثيرة فان أجمعها وأظهرها شدة تأييدكم للحكومة القائمة واغتباطكم بما تضطلع به من وجوه الاصلاح . واذ كان الوزير وكيلا عن الامة التى هى مصدر جميع السلطات ، واذ كانت مهمته بذل كل ما يتسع له الجهد فى قضاء حاجاتها وتحقيق أمانيها فى كل نواحى الحياة العامة ، فقد أصبح حتما عليه أن يراجعها فى المهمات ، ويستطلع رأيها فى العظائم ويدلى اليها بما يجتمع عليه رأيه فى مختلف المشروعات . وكذلك فعلنا ونفعل فى زياراتنا للاقاليم المختلفة لاننا شديدو الايمان بالدستور ، وان نفوسنا لتأبى علينا أن نستبد بالامر فى عطلة البرلمان . و اذا كانت هناك فئة قد جنت على الحياة النيابية بما كانت سببا فى تعطيلها الى حين ، فلم يكن لنا بد من أن نرجع الى الامة نفسها ، فاليها الامر على كل حال .

أيها السادة ،

لقد شغلت البلاد وقتا طويلا بسياسة الكلام ، وللبلاد حاجات ، ولها مرافق ، ولها آمال ، لا يمكن أن يغنى فيها الكلام . نعم لقد منيت مصر من هذه السياسة بأفدح الخسائر فى كل شىء : في الثروة الاهلية ، فى الاخلاق العامة ، فى العلم الذى هو عماد القوة والعظمة فى هذه الحياة ،

وأخيرا لقد استهدفت الكرامة القومية للأذى بشؤم سياسة الكلام. تقبلنا الحكم بعد الذى علمتم لا لنتكلم ولكنا تقبلناه لنعمل، نعمل على ما يعز شأن مصر ويعظم ثروتها، ويوفى فى العلم مطالبها ويرفع مستوى الاداب والاخلاق فيها ويحقق لها الاستقلال التام الذى لا تستطيع أن تعيش بدونه أمة لها ما لمصر من هذه النهضة الحديثة والتاريخ القديم. لقد كانت مهمتنا شاقة جداً أيها السادة، ولقد يضاعف فى مشقتها أن فى مصر مع الاسف فئة تعرف من نفسها انها لا حياة لها فى هذا البلد الا بأخذه بالفتنة والتغرير. وما كنا لنقدم على الاضطلاع بهذا العبء الجسيم لولا ثقتنا بأننا سنعمل بعون من مولانا المليك المعظم وبتأييدكم أنتم يا أصحاب الرأى والغيرة الصادقة على اعزاز شأن مصر. وبهذه المعونة الكريمة وبهذا التأييد الجليل مضينا وسنمضى فى مهمتنا العظيمة أن شاء الله حتى نؤدى ما للوطن فى ذمم القادرين.

وان أهم دين يشغل ذمتنا للوطن باعتبارنا حكاما هو اقرار السكينة وتوطيد النظام فلم نتردد ولن نتردد فى اتخاذ اية وسيلة مشروعة لقمع حملات الفتنة والتغرير. وها انتم أولاء ترون السكينة تسود البلاد كلها بحيث أقبل كل على شانه فى أمن من عدوان الفتنة على الحرية أو النفس أو المال. وها أنتم ترونا واقفين للفتنة بالمرصاد، وكلما نشب لها ظفر من أية ناحية أسرعنا الى تقليمه فى الحال، حتى اذا ضاقت ساحة التهويش على تلك الفئة هنا أوفدت رسلها الى بعض البلاد الاجنبية ليهوشوا هناك ويمثلوا بالاكاذيب قومهم عند الاجانب فى أقبح تصوير. فتقرير النظام عندهم وحماية الاعراض والاداب ظلم وأى ظلم! واقامة العدل وتطهير الاداة الحكومية وحسم أسباب الرشوة أفساد لا يعدله افساد! والنهوض بالمشروعات الجليلة التى لا تتحقق بدونها ثروة الامة وعظمتها تخريب وتدمير! والزام طلاب العلم العكوف على دروسهم اساءة الى مستقبل البلاد ذلك بعض ما تمثلها كاذيبهم فى بعض البلاد الاجنبية ثم التذرع بعد هذا بكل الذرائع لاستجداء الحكم لامداد الشهوات الصغيرة بكل مطالبها على حساب مصالح البلاد.

ألا فليقولوا هناك ما شاءوا، وليسعوا ما اتسع لهم السعى، وليبذلوا هناك فى سبيل طمعهم كل ما يضن ببذله الكريم، فانه لن يقدر لهم فى النهاية الا الخيبة فان امر الحكم هنا لا هناك.

نعم ليس يضن نا بعد اذ قلمنا اظافرهم هنا ان يلجأوا الى بعض البلاد الأجنبية فيصوروا لانفسهم وللمخدوعين وراءهم انهم باستصناع بعض الافراد هناك عائدون الى الحكم والعبث.

ليست تضير نا تلك الاحلام التى يعيشون عليها و يرزقونها أو لياهم يوما بيوم ما دمنا قادرين على ألا يمثل شئ منها فى بلادنا فاننا هنا مستقلون لا سلطان علينا لأحد .

أيها السادة :

مصر بلاد زراعية قبل كل شئ وهى انما تتكئ فى حياتها على الزراعة . وأن عدد أهلها ليتكاثر والحمد لله ، عاما بعد عام وفيها اراض شاسعة صالحة للغرس والاستنبات و فيها ايد محبوسة عن العمل لانها لا تجد مجالا للعمل ، ونيلها زاخر بالامواه المهدرة التى يدخل فى مقدور الهندسة صرفها الى أرض مصر. أفما كان حقاً علينا وقد تصدينا للاصلاح أن نسوقها الى هذه الارض المهملة لتعمل فيها هذه الايدى العاطلة فتتعاظم الثروة وينتشر الرخاء بين الفلاحين المصريين. المعروفين بالنشاط و الكد و طول الصبر من قديم الزمان ؟ وهذا ما تقوم به الوزارة بما أعدت من مشروعات الرى الكبرى ومشروعات الصرف وستشهدون آثاره فى القريب ان شاء الله

أليس هنالك سواء فى القرى أم فى المدن من تضر بهم الاوجاع وتدخل عليهم الاسقام فيسرع الاجل اليهم فى السن الباكرة بسوء المعيشة ورداءة ميـاه الشرب وقبح المناخ وضعف وسائل العلاج ؟ أفما كان من واجب وزارة جادة فى الاصلاح أن تسرع بكل اسباب العناية بحياة أبناء الامة فتشرع قانونا للعمال يقيهم الاضرار ويرفه فى العمل عنهم ويضمن لهم كفاية أجورهم وأن تبادر فتردم المستنقعات التى تحيط بأكثر القرى فتغمرها امراضا وأن تجر المياه النقية الصالحة للشرب الى أهلها وأن تبث المستشفيات فى قواعد مراكزهم بل وفى كثير من قراهم لتسعفهم كلهم بالعلاج فلا يقعد عنه عاجزهم ولا يضطر قادرهم الى مشقة التجول وطول الانتقال وهـذا ما تقوم به الوزارة الحاضرة بأقامة المستشفيات فى قواعد المراكز وفى القرى على السواء .

لقد اتضع كثيرا مستوى الاخـلاق والاداب بحكم سياسة التضليل وأشاعة الفتنة وانحط طوعا لذلك مستوى التعليم بأقبال الطلاب على غير شأنهم ، وكان من أثر هذا ان خرجت صحف فاضت حواشيها بتجريح الذمم والخوض فى الاعراض وتنقص كرامات اصحاب الكرامات . وانتشر المتعطلون فى الطرقات يكفون من الحريات المشروعـة للناس بل لقد يتقدم بعضهم للاجرام على الوادعين فى دورهم لأنهم لا يشايعون تلك الفئة المعروفة على حملات التهويش والتضليل . أفما كان من واجب الحكومة القائمة ان تقضى على كل هذه الفوضى بمـا أوتيت من

حزم وأقدام ؟ وهذا ما صنعنا وما نصنع مادمنا نريد ان نبرئ ذممنا باعتبارنا عن الحكم الشريف مسئولين .

أيها السادة :

لقد شلت الاداة الحكومية أو كادت بمن كانوا ينتشرون كل يوم من نواب تلك الفئة فى وزارات الحكومة ومصالحها لقضاء الحاجات ، وصلة ذوى القربى ، وتهديد الموظفين لتحقيق الشفاعات المأجورة . ومتى كانت المصانعة والرشوة وسيلة الى اقرار العدل وصون حقوق الناس ؟ ومتى كان الظلم سبيلا الى عظمة الدولة ؟ والعدل أساس الملك من قديم الزمان .

وهنا ، وقد عرض ذكر الموظفين ، يجدر بى ، أيها السادة، أن أقول لكم ان الحكومة الحاضرة ليست هى التى تضن على الناس بألوان الحريات المختلفة فى حدودها المشروعة ، بل انها لترى من أقدس واجباتها أن تكفلها لهم وتعصمها عليهم . وليعلم الموظفون بنوع خاص ، انهم أحرار فى معتقداتهم السياسية وغير السياسية ما دامت تدخل فى دائرة القانون ، لا نكفهم عنها ولا نسمح لكائن من كان أن يقتحمها عليهم أما الذى لا نأذن به ولا نسيغه فهو مصارحة أى كان للحكومة بالعداوة أو ادخال النزعات الحزبية فيما يتولاه من الاعمال .

ان من شأن الوزراء وحدهم فى كل بلاد دستورية ، توجيه السياسة العامة للحكومة ، لانهم وحدهم المسئولون عن هذا أمام البلاد ، أما غيرهم من الموظفين فشأن كل منهم ولاية عمله بما لا يعارض تلك السياسة ولا يتجاوز حدود القوانين .

وأنى اختلفت الاحزاب فى توجيه السياسة العامة ، وانى تباينت فى وجهات نظرها فى المصالح القومية ، فما كان لامة تحترم العدل والكرامة وأن تقدر أن المصالح القومية يجب أن تكون وقفاً على من يناصرون الحكومة القائمة وان يحرم الحق من يخالفها فى الرأى . نعم ليس من العدل ولا من الكرامة أن نفهم الحكومات الحزبية على هذا الوجه ، لان الحكومة الحزبية الشريفة يجب أن تعمل لمصلحة الجميع . وان تؤدى الحق لصاحب الحق كائنة ما كانت نزعته السياسية لان الوطن ليس لحزب ولكنه وطن الجميع .

جبل الاولياء

أيها السادة .

لقد سبق لى أن أشرت الى الادوار التى مر بها أحد مشروعات الرى الكبرى وأعنى به خزان جبل الاولياء . وأبنت مقدار الحاجة الى اقامة هذا المشروع مؤكداً أنه سيكون عملا مصريا فى انشائه وصيانته وموازناته بعد الاتفاق على تعويض المصالح المحلية التى يمكن أن يمسها المشروع بضرر ما .

وانى قوى الامل بعد الذى قدمته من بيانات انكم تشاطرون الحكومة رأيها وتثقون بانها عاملة على ما فيه زيادة رفاهيتكم بزيادة الماء اللازم لزراعاتكم الحالية وللتوسع الزراعى فى المستقبل . ومع اعتقادى بانكم لن تأخذوا بقول من يتبرعون بالشبهات يلقونها هنا وهناك ابتغاء تضليل البلاد عن مصلحتها والحيلولة بينها وبين تحقيق أغراضها ما دام أن تحقيق هذه المصلحة سيتم على غير أيديهم ، فانى مع هذا الاعتقاد ومع هذه الثقة التى تولونها حكومتكم القائمة . أذكر لكم أن لجنة سنة ١٩٢٥ الدولية التى الفت فى الاصل للبحث « من جديد عن التماس طريقة لتسوية مسألة التوسع فى رى أراضى الجزيرة بالسودان » ماكان لها ولم يكن فى امكانها القيام بهذا البحث دون أن تعرض لنظام الرى القائم من جهة ، ولما تنوى الحكومتان القيام به فى المستقبل القريب من جهة أخرى ودون أن تحرص على مصلحة مصر وحقوقها الحالية ومطالبها المستقبلة على السواء . لذلك كان القول بقبول توصيات هذه اللجنة دون الارتباط بالتقرير المفصل لهذه التوصيات محل انكار الفنيين جميعا . ولا أحسب أن واضعى التقرير أنفسهم يقولون بامكان الفصل بين التقرير وبين هذه التوصيات .

وليس هذا الفصل بعيد الحصول من الوجهة الفنية كما يقول المهندسون فقط ، ولكنه ضار بمصلحة مصر نفسها ، لان تلك التوصيات اباحت التوسع فى زراعة الجزيرة ولكن التقرير نفسه تناول مسألة هذا التوسع وقرر لمصر أزاءه حقوقا تقابله لا يمكن اغفالها مطلقا .

وقد عالجت اللجنة اختصاصها وفسرت الكتب التى تبودلت بين فخامة المندوب السامى

ودولة رئيس مجلس الوزراء فى يناير سنة ١٩٢٥ وقارنت بين عملها وعمل اللجنة التى الفت فى سنة ١٩٢٠ وخرجت من ذلك بقولها « أما اللجنة الحالية فلم تبلغ مهمتها هذا المبلغ من التخصص اذ لم يطلب منها سوى ان تقترح اسلوبا للرى تراعى فيه كل المراعاة حقوق مصر ومصلحة مصر، فهى على هذا قد اطلقت من كل قيد فى اختيار ميدان عملها وتحديد وجهة ابحاثها و مدى هذه الابحاث والمنهج الذى تسلكه فى وضع قراراتها »

لذلك كان القول بأن اللجنة لم تعالج مشروع جبل الاولياء أو لم تكن مطالبة بالبحث فيه غير مطابق لما حدث فعلا . وما كان فى وسع اللجنة ان تغفل قرار مجلس الوزراء القاضى بانشاء هذا الخزان و قناطر نجع حمادى . خصوصا وأن اللجنة تعترف فى تقريرها بان القرار المشار اليه ساعدها فى الاخد بآراء معينة وصلت بها الى نتائج محددة . وليس عندى شك فى ان اللجنة ما كانت لتصل الى ما وصلت اليه من نتائج و توصيات لولا قرار الحكومة القاضى بأقامة خزان جبل الاولياء وقناطر نجع حمادى .

و قد قالت اللجنة « وهنالك مسألة أخرى عامة تستدعى ان يفصل فيها توطئة للبحث المستفيض فى الموضوع الذى تعالجه اللجنه. هذه المسألة هى هل سد جبل الاولياء يكون حكمه حكم ترعة الجزيرة سواء بسواء من حيث الاولوية فى الحق وأن لم يكن الاول فى السبق لعدم انجاز شىء منه حتى الان؟» . و خرجت اللجنة من هذا التساؤل الى نتيجة تتفق مع مصلحة مصر وقالت بعدم وجود ميزة لمشروع الجزيرة على مشروع جبل الاولياء فى الانتفاع بالزيادة فى أيراد الماء بل يسوى بينهما فى حق الاسبقية . ويظهر أن اللجنه أحست فى ذلك الظرف بوجود صعوبات محلية فى سبيل انجاز خزان جبل الاولياء ، لذلك نصحت للسودان بتسهيل اقامته .

هل بعد ذلك يمكن ان يقال أن اللجنه المذكورة لم يطلب منها أن تبحث شيئاً متعلقاً بخزان جبل الاولياء ولا بغيره من مشروعات الرى الاخرى الخاصة بمصر؟ كما قال عثمان محرم باشا وزير الاشغال السابق . ولا يمكن للفنيين ان يوافقوه على أن السماح بالتوسع الزراعى فى الجزيرة من أول سنة ١٩٢٩ لم يكن ملحوظا فيه جبل الاولياء و نجع حمادى ؟ وأن علة التأخير للسنة المذكورة كان لتوقع الانتهاء من اقامة المشروعين ؟ وهل يمكن بعد ذلك لاى مهندس أن يقول لفصل بين التقرير و بين التوصيات كما يقول سعادة الباشا المشار اليه ؟

على أن وزارة الاشغال تذهب الى حد ان اغفال خزان جبل الاولياء عند تناول تقرير للجنة الدولية المذكورة ضار بمصلحةمصر، لانالتاريخ الذى حددته اللجنه لوجوب انقطاع السودان عن الانتفاع بمياه النيل الازرق لوحظفيه حاجة مصر الى المياه و توسعها الزراعى على فرض وجود خزان جبل الاولياء .والمهندسا لذى يقول باغفال هذا المشروع يرضى بنتيجتين ضارتين . الاولى حرمان مصر جزءاً من الماء الزائد أيدته اللجنة بتوصياتها والنتيجة الثانية هي تمكين الجزيرة من السحب الى ما بعد أول يناير. وكلا الامرين ضار بمصلحة البلاد .

أيها السادة

ان الامر الجوهرى فى هذا الشأن وفى غيره من الشؤون المتعلقة بالرى،هوحاجتكمالى المزيد من المياه حاجة تحسونها أنتم و تألمون لعدم معالجتها . وهذه الحكومة قد أخذت على نفسها أن تحقق مطالبكم عاملة على توفيرأسباب الثروة وزيادة الانتاج مهما هوش عليها المهوشون .

السياسة الخارجية

أيها السادة

اذاكنا نبذل كل ما يتسع له الجهد فى سبيل الاصلاح الداخلى ، فان للشؤون الخارجية أيضا من مساعينا أوفىنصيب. ولقد بودرنا فى أول عهدنا بالوزارة بميثاق السلام،فلم نعترف لاحد بتحفظات فى شأننا بل لقد وقعناه كما وقعته سائرالدول التى تشعر بحقها وسيادتها فى الوجود . وانكم لتعلمون أن مصرترزح من زمان بعيد تحت عبء الامتيازات الاجنبية . هذه الامتيازات التى كثيراً ما غلت يد الحكومات المصرية المتعاقبة عن العمل ، وحالت فى المواطن المتعددة دون ما تدعو اليه مطالب الامة فى وجوه الاصلاح .

ولقد ذاكرت الحكومة الدول ذوات الامتيازات طالبة اليها اجابتها الى عقد مؤتمر للنظر فى تعديل بعض المواد فى قوانين المحاكم المختلطة بحيث تدخل فى اختصاصها الاحكام الرادعة فى بعض الجرائم التى يرتكبها الاجانب وبخاصة ما يتعلق بالاداب العامة و الاتجار فى المخدرات . وقد رأيتم انه برغم ما تبذل الحكومة من جهد عنيف فى مقاومة هذه العناصر فانها ما زالت تفشي الى المساكين فتتلف أموالهم وتؤذي بعقولهم وتسرع فى آجالهم ولا سبيل الى حسمها

بتاتا ووقاية أبناء الامة شرورها ما دامت القوانين على المتجرين فيها من الاجانب غير وازعة والاحكام فى جرائمها غير رادعة .

وانه ليسرنى أن أبلغ حضراتكم أن ما يجول من الروح الطيب فيما انتهى الينا للان من اجابات بعض الدول ، يبشرنا باننا بالغون فى القريب تلك الغاية ان شاء الله .

واننا لواثقون ، أيها السادة ، من أن الدول لا تحجم عن الغاء ما لرعاياها من الامتيازات فى مصر حبا فى الاثرة أو التعدى على سيادة الدولة ، أو التمكين لرعاياها من عدم الخضوع للنظام ، وان مصر المعروفة من قديم بايثار الضيف والحفاوة به ، والتى تعمل فى جديدها جاهدة على الاخذ باعلى مطالب الحضارة فى كل نواحى الحياة ، و التى تعد العاملين المجدين من الاجانب النازلين فيها عنصراً قويا من عناصر ثروتها المادية و الادبية ، لا تعتقد أن تتشبث معها الدول بنظام عتيق قضى عليه فى كل مكان .

و لقد وفقت الحكومة المصرية فعلا الى توقيع معاهدة مع الحكومة الايرانية انتهى بعقدها ما كان يتمتع به الايرانيون فى مصر من الامتيازات استناداً الى المعاهدة التى كانت معقودة من قبل بين تركيا و ايران .

و تقوم المعاهدة الجديدة على أساس المساواة التامة فى المعاملة كما تعلمون . و قد نصت على تمتع رعايا كل من الدولتين فى أراضى الدولة الاخرى بحماية أشخاصهم و حقوقهم و مصالحهم أسوة باهل البلد ، وعلى حرية ممارستهم لجميع أنواع الصناعة والتجارة والحرف والمهن غير المحتكرة أو التى لا يختص بها الوطنيون دون الاجانب . ومن نتائجها المباشرة أن يطبق التشريع المحلى على رعايا كل من البلدين فى البلد الاخر فى المسائل الجنائية والمدنية و التجارية و المتعلقة بالضرائب مع خضوعهم لجهات القضاء المخصصة للوطنين ، وذلك بعد أن كانت المحاكم المختلطة بمصر هى المختصة بالفصل فى القضايا المدنية والتجارية المتعلقة بالايرانيين باعتبارهم أجانب . أما الاحوال الشخصية فالمحاكم المختصة فى كل من البلدين تطبق تشريع البلد الاصلى للتقاضين . وبذلك تزول الصعاب التى كان يلاقيها المتقاضون فى التجائهم الى المحكمة القنصلية الايرانية فى مسائل الاحوال الشخصية كما تنتفى أسباب الشكوى من عدم امكان السلطات المصرية تنفيذ الاحكام التى تصدرها المحاكم الشرعية ضد الإيرانيين لمصلحة زوجاتهم

المصريات اذ كانت هذه الاحكام تظل حبراً على ورق .

من ذلك ترون ، أيها السادة ، أن هذه المعاهدة قد ضمنت لمصر سيادتها التامة على فريق من الرعايا الاجانب ممن كانوا يتمتعون بامتيازات لا تتفق وكرامة هذا البلد ، كما ضمنت الجالية الايرانية فى مصر لنفسها حقوقا مساوية لحقوق المصريين .

وفوق ذلك فقد أيدت هذه المعاهدات روابط الصداقة بين مصر وبلاد ايران وهى من أقدم بلاد الارض حضارة .

وأشير الى أن الحكومة المصرية تفاوض الان فى عقد طائفة من المعاهدات التى يرمى بها الى تنظيم علاقات مصر مع البلاد المختلفة وأخصها بالذكر النمسا والمجر.

أيها السادة .

ان مهمتنا ، كما حدثتكم . شاقة بقدر ما هى عظيمة . مهمتنا أن نبلغ مصر كل ما تطمح اليه من العظمة والقوة والثروة . وأن نعمل على ادراكها غايتها من الاستقلال التام ، ولن نصل بها الى شئ من ذلك اذا كانت تعيش فى جو من التضليل والتغرير . وما كان لنا أن نسمح بتعطيل مرافقها ، وابتذال كرامتها وفتورها عن السعى المنتج لاستقلالها ، لان فئة من أبنائها لا تعرف أن تستخرج الرزق ولا أن تنعم بالابهة الا اذا اخذت بالفتنة والتغرير .

الناس فى الفتنة بين خادع ومخدوع : أما المخدوع فوسيلتنا اليه ما يشهده بعينيه مما نقوم به من صادق العمل . وأما الخادع فلا حيلة لنا فيه الا كف عدوانه على عقول البسطاء بالقوة القاهرة وهذا ما صنعناه وما سنصنعه ، ما تأخذنا هوادة فيه لاننا نؤثر مصر على كل اعتبار . فاذا رأيتم منا شدة على كل من ينحرف عن نهج الاستقامة فهى لمصر لين ورخاء . واذا حسبتم فى بعض ما نقوم به لردع حملات التضليل قسوة . فهى على الوطن برد وسلام .

ولقد كان نجاحنا بتوفيق الله فوق ما كنا نقدر ، وها أنتم أولاء تشهدون دليله الواضح فى هذه الجموع التى تزخر لا للحفاوة باشخاصنا ولكن للحفاوة بأعمالنا .

اننا عملنا وسنعمل دائما بكل ما فينا من قوة على توطيد النظام ، ففى ظل النظام نستطيع أن نمضى فى مشروعات الاصلاح الى تمامها . وفى ظل النظام نستطيع ان نرفع مستوى العلم والاخلاق والاداب الى الحد الذى يكافئ اسم مصر وفى ظل النظام نستطيع أن نعيد الحياة النيابية

عزيزة كفوآً لكرامة البلاد . وفى ظل النظام نستطيع أن نقنع الدول بأننا غير أهل لما فرضته علينا لرعاياها من الامتيازات . وأخيرا ، فاننا لا نبلغ ما نبغى من استقلالنا التام بالتهويش والكلام وانما نناله بالعمل المنتج فى ظل النظام .

أسأل الله تعالى أن يسدد خطانا ، وأن ينجح مسعانا ، وأن يوفقنا جميعا ، كلا من ناحيته ، الى العمل الجدى على استقلال مصر التام ، وتبوئها بين أمم العالم مكانا كريما فى ظل حضرة صاحب الجلالة مليكها باعث نهضاتها ، والساهر على أمنها ورفاهيتها مولانا فؤاد الاول حفظه الله



حــــديث حضرة صاحب الدولة

محمد محمود باشا رئيس الوزراء

مع مكاتب جريدة المقطم

في يوم ٢٨ يناير سنة ١٩٢٩

سأل المكاتب دولة الرئيس عن رأيه فى النداء الذى أصدره الوفد

فأجاب دولته : لو كنا من الذين يعنون برأى الوفد وعلى رأسه النحاس باشا خصوصا اذا تعلق هذا الرأى بموضوع هام كمشروعات الرى الكبرى أو من الذين يفكرون لحظة فى موافقته لكان من السهل علينا أن لا نعنى بهذه الامور وأن لا نحمل انفسنا عناء البحث والتفكير فى الوسائل التى تزول معها شكاوى البلاد فى شهور الصيف من كل سنة والتى تحقق اغراضهــا فى التوسع الزراعى زيادة فى ثروتها وترفيها لسكانها .

هذه وسيلة سلبية فى متناول كل ضعيف متردد ولا يدعو اليها الا كل مستهتر بحاجات البلاد ومصالحها أو خائف من الاضطلاع بأعبائها ولما كان برنامج وزارتنا هو العمل المنتج كان طبيعياً أن لا أنزل على آراء هؤلاء الضعفاء المترددين .

يعلم هؤلاء ان المرحوم سعد باشا رأى فى رده على انذار اللورد اللنبي المشهور ضرورة القيام بمفاوضة يشترك فيها الطرفان لبحث مسألة التوسع الزراعى فى اراضى الجزيرة بالسودان وقد حدث فعلا أن الفت لجنة دولية لتقوم بهذا البحث وقد مت تقريرها فى مارس سنة ١٩٢٦ ومنذ ذلك الحين لم يصل الطرفان الى اتفاق فى شأن تقرير اللجنة المشار اليها .

ولما كان قبول هذا التقرير من جانبنا يدعو الى اثارة مسائل عديدة من جهة وكان قيامنا بأى عمل من الاعمال فى السودان أو فى الحكومات الاستوائية المجاورة له يدعو أيضا الى اثارة بعض المسائل الاخرى كان لابد من الوصول الى تسوية عامة تصان بها مصالح البلاد وتتحقق اغراضها فى التوسع الزراعي من غير أن يمس ذلك الحالة السياسية فى السودان وهي التى يجب أن تبقى كما

هى لمفاوضات سياسية يكون فيها كل من الطرفين حرا من كل قيد سابق.

انهم يقولو ن لا اتفاق فى غيبة البرلمان ولئن مكنتهم الظروف الماضية من السخرية ببرلمانهم فلن أمكنهم بعد اليوم من السخرية بالبلاد . لقد حصلوا على اعتماد البرلمان فى اكثرمن سنة للمبالغ اللازمه لمنطقة السدود ومع ذلك عجزت وزارة الاشغال منذ سنة ١٩٢٦ للان عن القيام بأى عمل هناك فهل عند البرلمان علم بذلك وبأسبابه وهل هموا يوما ما بأن يحيطوه علما بذلك أوهو شأنهم يعبثون به موجوداً ويتخذون منه اداةللهو والفساد ، و يندبونه معطلا ولا يندبون الا مصالحهم وشهواتهم .

يتحدثون عن خزان جبل الاولياء كانه أخطر سلسلة المشروعات شأنا وأبعدها فى حياة البلاد أثراً . ويجهلون أو يتجاهلون أنه ـ سواء من ناحية تكاليفه أو من ناحية أثره فى زيادة الماء ـ يأتى بعد مشروعات السدود بمراحل كثيرة .

ومن الامثلة البارزة على تناقضهم واضطرابهم رضاؤهم بمشروعات السدود التى تقدر تكاليفها بنحو عشرين مليونا من الجنيهات وتقدر الزيادة فى المياه بسببها بنحو عشرة مليارات متر مكعبا فى حين أن تكاليف خزان جبل الاولياء تبلغ نحو ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه وتقدر زيادة المياه بسببه بنحو مليارين وكسور . وأدخل من ذلك فى باب التناقض انهم يعارضون جبل الاولياء بزعم انه قنطرة على النيل يمكن استعمالها للاضرار بمصر بقطع ورود مياه النيل الابيض لها . وفى الوقت نفسه يحبذون مشروع منطقة السدود بل يقرره البرلمان وفيه بدل القنطرة قنطرتان يستطاع بهما الاضرار بمصر اذا كان لهذه الحجة وزن عند العقل السليم .

كذلك يدل على اضطرابهم طلبهم المفاوضة فى مسألة الرى فى سنة ١٩٢٤ واقرارهم لها فى مايو ١٩٢٨ ثم انكارهم لها بعد أن خلصت البلاد من وزارتهم كان النيل مطالب بوقف جريانه و البلاد مطالبة بعدم الانتفاع به ما داموا مبعدين عن الحكم .

لقد قبلت الحكومة السابقة مبدئياً قبول التوسع فى رى الجزيرة بجزء مما يزيد عن حاجة مصر . و ما كان لها ان تحول دون رفاهية السودان و تقدمه . ولكن الذى لاتقبله هذه الحكومة هو أن ترضى بانتفاع السودان بجزء من المياه الزائدة دون أن نحصل لمصر على جزء آخر من هذا الزائد . ولما كان خزان جبل الاولياء هو المشروع المحقق لهذا الغرض واشترطت لجنة

سنة ١٩٢٥ مساواته بخزان سنار رأت الحكومة أن تقوم بانشائه اذا ما وصلت محادثاتنا فى شؤون الرى لنتيجة ترضاها . ازيد على ذلك أن امر هذه المفاوضات ليس جديدا . بل كما أشرت لك قامت بها الوزارة الماضية ففشلت فيه ونحن الان نستأنف تلك المفاوضات علنا نوفق لانجاحها لمصلحة البلاد .

وانى لا زلت قوى الامل فى الوصول الى اتفاق يسجل أن النيل الابيض وروافده لمصر وانه لا يمكن للسودان اوغيره من البقاع الاستوائية التى تحت النفوذ البريطانى ان تنشىء عليه منشآت الا بالاتفاق مع مصر كما أن حقوق مصر فى مياه النيل الازرق تبقى محفوظة غير منقوصة.

ومهما يكن من شىء فانى أؤكد لك ان الوزارة التى أتشرف برئاستها وهى أولى بأن لا يملى عليها فى اعمالها الا المصالح الحيوية للبلاد ، لا تقدم على امضاء امر الا بمقدار ما يتحقق من هذه المصالح ولا تتردد لحظة فى امضاء ما أخذته على عاتقها من المسئوليات الكبرى .

س — هل اطلعتم على حديث النحاس باشا لمراســـل جريدة فوسيشى زيتنغ وما رأى دولتكم فيه ؟

ج — اعتدنا من النحاس باشا ان يتحدث الى مكاتبى الجرائد فاذا رأى حديثه بعد ذلك منشور بادر الى تكذيبه على انه يظهر مما نشر فى الجرائد الوفدية أنه فى هذه المرة يؤيد الخلاصة التى نقلت بالتلغراف عن حديثه مع مكاتب جريدة فوسيشى زيتنغ المذكور الا ان ما استدركه على جوابه الخاص بتعطيل الدستور يلوح انه حمل عليه من انصاره ، لذلك يمكن اعتبار تلك الخلاصه صورة صادقة لتصريحات النحاس باشا الى المكاتب المذكور كما يمكن تحميله ما يترتب عليه من التبعات .

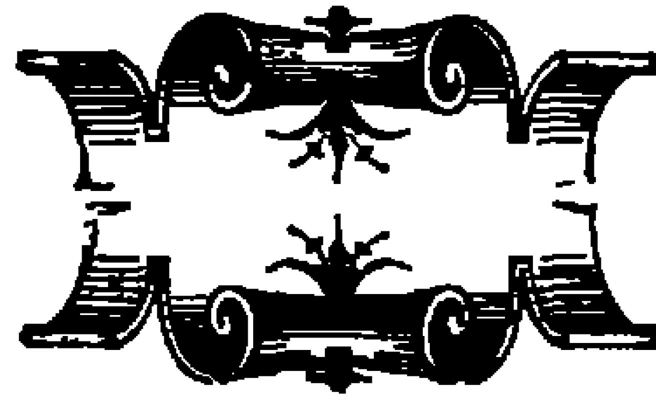
وفى الحديث كلام معاد عن الحكومة وعن الوفد نمر به مراً ولكن فيه الى ذلك شىء جديد يلفت النظر فقد صدر الحديث وختم باشارات الى حضرة صاحب الجلالة الملك مهما تكن الاحتياطات الكلامية التى اقترنت بها لا شك تنم عن نزعة جديدة لا تسطيع الحكومة ان تقف تلقاءها ساكنة .

وقد يجوز أن نفكر فى محاسبة النحاس باشا جنائياً عن ذلك الحــــديث ولكن هذا النوع الجديد من محاربة النظام لا نرى من المناسب اومن المصلحة نضه والقضاء عليه فى ساحات المحاكم

بل قد يقتضى عملا شديداً يتكافأ مع الدعاية الخطرة التى يقدم عليها .

يعترف كل انسان بأن الحكومة على العكس مما يجرى فى بلاد كثيرة احترمت حتى الان جميع الحريات التى ضمنها الدستور و نظمتها القوانين . ولم تستثن من ذلك الا حرية الصحافة ومع ذلك فقد راعت اشد القصد فيما و جهته الى بعض الجرائد من قرارات الانذار او الايقاف ولم تنذر ولم توقف الا مكرهة ولوكان حساب هذه الجرائد عسيرا لما جاز ان تبقى واحدة منها بعد ان جعلت سلاحها فى معارضة الحكومة كثيرا من الكذب وشيئا غير قليل من الاقذاع واثارة الخواطر ، مضت الحكومة اذن فى عملها الاصلاحى لا تأبه لتلك المعارضة الطائشة ولكن النزعة التى يدل عليها حديث النحاس باشا غاية فى الخطورة أذ هى ترمى من طرف خفى الى دعوة الى الانتقاض لا على الحكومة وحدها بل على نظام الحكم .

ولذلك لا تحجم الحكومة بعد الان عن تضييق الحريات التى ظلت توفرها للجميع وعن أن تسن فى الحكم منهاجا جديداً يعلم النحاس باشا أن لا يدفعه بأسه من الحكم الى اللعب بالنار و التلويح بسلاح لا يدرى مدى خطره .



حديث مع مكاتب جريدة Neues Wiener النمسوية

نشرت جريدة «نيوس فينر» النمسوية فى ١١ مارس سنة ١٩٢٩ المقالة الاتية :

أمضى محمد محمود باشا رئيس وزارة مصر ووزير داخليتها العشرة الايام الاخيرة فى أصوان للاستشفاء بعد مرض لازمه طويلا ، واصوان مشتى جميل بالقرب من الشلال الاول على النيل وقد تكرم دولته وسمح لى بمقابلته فى منزله الجميل على الشاطىء الغربى أو على الاصح قابلنى فى غرفة عمله فى الباخرة النيلية البيضاء التى سافر بها من القاهرة والتى يمضى فيها الشطر الاكبر من وقته لا لمجرد الراحة فحسب .

اذاً فهى مقابلة على ضفاف النيل ! ولقد أجابنى على سؤالى عن خطة الحكومة فى المستقبل بان قال « لا أستطيع الان الكلام عن التغييرات التى ستحدثها الحكومة مخصوصاً فى طريقة الانتخابات وقد كان لدى الحكومة فى هذه الفترة التى حل فيها البرلمان — والتى هى فترة عمل واصلاح — وقت كاف لتغيير بعض القوانين وعلى الخصوص قوانين الانتخابات ولكن مهما كانت هذه التغييرات فان النقطة المهمة فيها متجهة الى رفع المستوى الادبى لاعضاء البرلمان والقضاء على الاتجار بالمراكز والنفوذ » .

وانه لمن الجميل ان تعرف رأى الدكتاتور المصرى فى تحرير المرأة الشرقية وان يكن هذا الرأى غير مقنع للمرأة الغربية . فقد أجابنى على سؤالى له عما تنويه حكومة الاصلاح نحو المرأة المصرية وموقفها فى الاسرة والمجتمع بان قال « اعلمى ياسيدتى اننى لا أثق بهذا التحرير المزعوم . وكل واجبنا هو أن نساوى بين الشبان والفتيات فى وسائل التعليم وفى هذا السبيل نسعى الان فى تقرير التعليم الاجبارى لكلا الجنسين . أما ماعدا ذلك من المطالب التى تطمح اليها المرأة فعليها أن تسعى لنوالها بنفسها على أن يكون ذلك نتيجة تطور طبيعى » فقلت ان موقف المرأة الحالى فى مصر يجعل تقدمها مستحيلا أو صعبا جدا وسألته عن رأى « الاتحاد النسائى » فى مسألة تعدد الزوجات وعن الاصلاحات التى يراد ادخالها على قانون الطلاق وسألت عما اذا كان فى النية تنفيذ

هذه الاصلاحات أو على الاقل بحثها بحثا جدياً وعما اذا كان فى النية اعطاء المصرية حق التصويت فى الانتخابات » .

فأجابنى الرئيس على سؤالى الاخير بالنفى التام أما أسئلتى الاولى فقد أجابنى عليها بقوله «سبق قلت انى أميل الى تدرج الامور تدرجاً طبيعياً . وأما المطالب التى يطلبها الاتحاد النسوى وهى فئة الاقلية فلا يمكن أن يحكم بها على المجموع . وأنت تظنين أن المرأة مغبونة لانه ليس لها الحق فى الطلاق — الا فى حالات مخصوصة ونادرة جدا — ولان الرجل يستطيع بتفوهه بصيغة الطلاق ثلاثا من غير شهود أن يطردها من البيت ويحرمها من أطفالها . ترين ذلك . ولكنى أرى طريقتنا فى الطلاق أفضل بكثير من الطريقة الاوربية حيث ترى الجرائد ملأى بما لا يليق عن أسرار الزوجية وقضايا الطلاق . ربما كان ضروريا ادخال اصلاح على بعض القوانين ولكن على العموم ليس فى طريقتنا فى الطلاق غبن على المرأة كما يتصور وان كنا قد نسمع بعض الشكايات عن ذلك فى الاوساط الراقية . على انى لست أدرى لماذا يراد تثبيت حقوق المرأة قانونيا مع أن لها كل شئ وفى استطاعتها أن تحكمنا نحن الرجال لو أحسنت التدبير » وهنا ابتسم محمد محمود باشا ووقف ايذانا بانتهاء المقابلة ولم يسعنى كمجاهدة فى سبيل حقوق المرأة الا ان أشكر دولته على هذة المقابلة

وعند ما ودعت دولته قال الوزير الاكبر انه يعرف فينا — مسقط رأسى — معرفة جيدة وانه يميل اليها ويزورها سنوياً فى رحلته الى كارلسباد وانه يميل على الخصوص الى الرحلات الجميلة بالسيارة الى ضواحى فينا . وقد كان هذا المديح فى فينا كترضية عن خصومتنا فى مسألة المرأة ، وقد يكون الوزير محقا فى رأيه فاننا معشر النساء لسنا فى احتياج الى تثبيت حقوقنا قانونيا اذ فى استطاعتنا أخذها متى شئنا . ؟

الدكتوره لوته اشتر نياخ جارتنر



كلمة دولة رئيس الوزراء

فى الاحتفال بوضع الحجر الاساسى لمستشفى ساحل سليم

يوم ١٣ مارس سنة ١٩٢٩

أيها السادة

أشكركم شكراً جزيلا على حضوركم فى حفلة وضع حجر الاساس فى هـذا المستشفى وانه لمن أكبر دواعى السرور عندى أن أراكم مجتمعين لتشهدوا عملا من خير الاعمال لبنى الانسان وأشكر ايضا خطباءكم الذين نوهوا فى خطبهم بما تقوم به هذه الوزارة من اصلاح فى البلاد. وأغتبط بترحيبكم بى وحسن ثقتكم بشخصى.

أيها السادة

هنا أول موقف لى وقفته منذ تشرفت بانتخابى رئيسا للاحرارالدستوريين وانى أرجو أن يفهم القريب والبعيد أن هذا الانتخاب لن يغير شيئا منخطتى التى رسمتها لنفسى من أول الامر فلا أزال كما كنت أعمل للجميع لوجه الله والوطن.

أيها السادة

منذ تألفت هذه الوزارة وهى دائبة على انجاز مشروعات الاصلاح بينما هى محتفظة بحقوق البلاد السياسية كاملة غير منقوصة، وما كنا يوما من الايام طلاب حكم أوعباد مصالح. فلسنا نرى فى الحكم مالا نجتنيه أوجاها نسعى اليه. انما هو حمل ثقيل يستتبع تضحية بالراحة والصحة والمال أيضا، ولكن الوطن دعانا فلبينا والمليك أمرنا فأطعنا لننقذ هذا البلد من شر نفر حول الحكم الى مهزلة وجعل الحياة النيابية أداة لجلب المنافع وافساد الاخلاق والعبث بمصالح البلاد لذلك كان اول همنا القضاء على تلك الفوضى التى عمت البلاد والمحافظة بكل قوة على امن الناس وطمأنينتهم وعلى استتباب النظام العام فى البلاد فمن سولت له نفسه العبث بهذا النظام فان حسابه

سيكون عسيراً .

نحن جادون لا هازلون فسمعة البلاد أمانة فى عنقنا لا نسمح لكائن من كان أن يعبث بها واذا كان عهد الاصلاح قد ظهر فجره فى كل مكان من أقصى البلاد الى أقصاها فان أحب الاشياء الى أن ينال هذا الاقليم الذى أتشرف بالانتساب اليه حظه منه وسواء أكان الاصلاح من ناحية الصحة العمومية أو التعليم أو الرى والصرف أو الكهرباء أو مياه الشرب أو غيرها مما تعمل الحكومة على انجازه فهذا وحده هو فى نظرنا دليل الاستقلال الصحيح . أما سياسة الكلام فلا تنتج الا الكلام ، وبهذا أختم كلامى داعياً المولى عز وجل أن يوفقنا لخدمة البلاد فى ظل جلالة مليكنا المعظم حفظه الله وأطال بقاءه .



خطـــاب

دولة رئيس مجلس الوزراء

فى احتفال كلية فيكتوريا بالاسكندرية يوم ١٨ مارس ١٩٢٩

يا صاحب الفخامة .

أيها السيدات والسادة .

أشكر فخامتكم وحضرات السيدات والسادة وطلبة كلية فكتوريا على هذه الحفاوة العظيمة وانه لمن دواعى الغبطة أن أزور الاسكندرية التى هى ملتقى الجاليات المختلفة وأن أقابلكم فى هذه الكلية التى يسعى فيها أبناء الكثيرين منكم متنافسين الى غاية واحدة .

زرت هذه الكلية لاخر مرة منذ خمسة عشر عاما كانت كلها اعوام تغيير وصعاب ، ولكنها لم تحل دون التقدم المطرد لمصر وللاسكندرية ولهذه الكلية أيضا ، وأن أنس فلا أنسى فى هذه المناسبة المستر « لياس » ذلك الناظر العظيم الذى كان أول من ختم هذه المدرسة بالطابع الجميل الذى لا يزال باديا عليها حتى الان .

وأذكر أيضاً أنى تعرفت بخلفه الفاضل المستر ريد ، ولا شك أن جميع المصريين الذين يعنون بمسائل التعليم ويقدرون الرجال حق قدرهم سروا غاية السرور لابلاله من مرضه الخطير وشعروا باغتباط لا يقل عما شعر به مجلس هذه الكلية وزملاء المستر ريد وتلاميذه واولياء أمورهم .

لقد حدثنا المستر ريد بايجاز عما أحرزه طلبة كلية فيكتوريا السابقون والحاضرون من النجاح فى خلال السنة الماضية ، ولا شك أن ذلك النجاح دليل على أن التلاميذ الذين يتعلمون هنا ، وأن يكونوا فى البدء يجهلون اللغة الانجليزية أو لايعلمون منها الا القليل فانهم يستطيعون مماشاة أبناء الانجليز أنفسهم فى مدارسهم . ومن دواعى ارتياحى بوجه خاص أن علمت أن أحد طلبة كلية فيكتوريا القدماء وهو مصرى ، قد أحرز (مدالية الملكة) فى جامعة برمنجهام وهى

أول مرة على ما أعلم أحرزفيها أجنبي تلك الميدالية .

وبما أنني درست في جامعة أكسفورد فارجو أن تصفحوا عني أذا ما أعربت عن الاسف لعدم وجود طلبة من خريجي كلية فيكتوريا في تلك الجامعة مع أن هنالك عددا منهم في جامعة كمبردج وليس غرضي تفضيل احدى الجامعتين الشقيقتين على الاخرى ولا سيما بحضور فخامتكم ولكني أرجو أن توجه كلية فيكتوريا نظرة الود الى كلتيهما على السواء . كما أرجو أيضا أن يشعر كل من يذهب من طلبة هذه الكلية الى أية جامعة انجليزية بمثل الغبطة التي كنت أشعر بها في أكسفورد . فقد كانت تلك الايام التي قضيتها هنالك مما لا أستطيع نسيانه ولا تزال ذكرى المستر «سمث» ناظر كلية باليول وذكرى أسرته عزيزتين علي جداً .

وأني لا زلت أشعر بأني عضو في تلك الكلية وهو شعور يخيل الى ان أسلوب التعليم الانجليزي ينشئه في النفس الى حد بعيد وفي الواقع ان المرء لا يذهب الى مدرسة أو كلية أو جامعة ليتلقى قسطاً من العلم ويلعب بعض الالعاب ثم يتوارى عن العالم ويصبح نسياً منسيا ، بل هو يدخل مجتمعا لا ينتظر أن يهجره مهما هجر الكتب ومهما طال عمره أو بعدت الشقة به ، فهو يمنح حرية ذلك المجتمع كما يمنح الرجل حرية أحدى المدن الكبرى طبقا لتقاليد الانجليز والسكوتلنديين . وهو حق يقتضي الخضوع الاجباري لبعض الاعتبارات ، والخضوع في مثل هذه الحالة أنما يكون لمبادئ معينة وبروابط ثابتة من العواطف تقوم ألى حد ما على مظاهر البيئة ولكنها تقوم بالأكثر على الاعمال والمصالح المشتركة وعلى الثقافة المشتركة وعلى العواطف الانسانية العامة التي تتغلب على فوارق المهنة والسياسة والجنسية .

وأن ما أعلمه عن كلية فيكتوريا وعن أساتذتها وتلاميذها في الماضي والحاضر يؤكد لي أنها دائبة على بث مثل هذه الروح . ولاشك أن الوقت الذي ينفقه التلميذ في المدرسة اوالكلية هو الوقت الذي يجب أن يستفيد منه أعظم فائدة . فمهما يكن العمل الذي تقومون به - درسا كان أم لعبا أم أي عمل آخر — فيجب عليكم أن تمنحوه بكل ما أوتيتم من قوة موجهين اليه كل عنايتكم ، فالامور يعظم شأنها بنسبة ما يبذل في سبيلها من جهد . وبهذه الوسيلة تروضون عقولكم لا لاجتياز الامتحانات فحسب بل لا كتساب ملكة الاستفادة من البيئة المحيطة بكم .

والمزية الخاصة التي لكم في هذه الكلية هي أنكم تكتسبون — من غير ما تشعرون —

ما سماه وزير معارف انجلترا فى خطبة حديثةله « الثقافة فى ميدان الانسانيةالفسيح » وهو يرمى بذلك الى تهذيب ملكات المرء تهذيبا شاملا غير محدود ببيئة خاصة بحيث يستطيع الطالب ان يتمثل الطرائق المختلفة لمنتجات العقل الانسانى والطبيعة الانسانية أينما وجد ومهما اختلفت الاجناس اللغات والمذاهب ،

ومهما يكن من شئ فليس فى العالم محل أفضل من مصر لتطبيق أمثال هذه المبادئ واختبار ونتائجها لان مصر هى ملتقى آسيا وأوروبا وأفريقيا . وانى لواثق ان التلاميذ الذين قد تعلموا هنا والذين لا يزالون فى دور التعلم يبثون فى الاسكندرية وفى سائر انحاء القطر — بل فى بلاد اخرى ايضاً — هذه الروح ، روح التساهل والعطف اللذين يقوم عليهما شعار هذه المدرسة .

واسمحوا لى قبل ان أختتم كلمتى هذه بان أهنئ أمناء هذه الكلية ومجلسها وناظرها على الدليل الناطق بنجاحها وهو أزدياد عدد طلبتها ، فقد بلغت الزيادة فى السنوات الثلاث الماضية على ما بلغنى ٢٠ ثم ٥٠ ثم ٥٠ على التوالى حتى بلغ عددهم الان ثلاث مئة وهو أكبر عدد ضمته المدرسة وكان الذين تولوا أنشاء كلية فيكتوريا يعتبرون هذا العدد أقصى ما تحتمله ، وانى أعتقد أن فى مثل هذه المدرسة التى من أظهر ميزاتها الاثر الصالح لشخصيات الناظر والمعلمين والاهتمام الذى يوجه الى كل تلميذ بمفرده لا يشعر المرء بالحاجة الى توسيع هذه المدرسة كثيراً . ولكننى أرجو فى الوقت عينه ألا تتشددوا كثيراً فى حصر نطاقها . وقد سرنى ما علمت من انكم تنوون أقامة بناء جديد للطلبة الداخليين هذا العام .

يسرنى فوق ذلك أن اعلم أن نطاق الثقافه الانجليزية آخذ فى الاتساع فى الاسكندرية اذ قد أظهرت الجالية البريطانية سخاء عظيما بانشاء مدرسة ابتدائية للصبية وهى وطيدة الرجاء بالنجاح .

وفى الختام أكرر الشكر لفخامة اللورد ولحضرات السيدات والسادة لما أظهروه من الحفاوة وحسن الاستماع كما أتمنى لكلية فيكتوريا كل نجاح وفلاح .

الحكومة وسياسة التجديد والاصلاح

لحضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا

رئيس مجلس الوزراء

« ان من يستطيع أن ينبت سنبلتين من القمح أوعودين من الحشيش حيث تنبت سنبلة واحدة أو عود واحد ، فانه يكون أحق بشكر الانسانية ويكون أدى أجل خدمة لوطنه من جميع السياسيين قاطبة »

(رحلات جوليفر لسويفت)

قاست مصر بسبب الحرب العظمى كغيرها من الدول الاخرى كثيراً من الاضرار المادية . ومصر لا يمكن أن تعد بلاداً صناعية ، فهى مضطرة فى الوقت الحاضر الى استيراد كميات كبيرة من المصنوعات لسد حاجاتها الخاصة باعمال الانشاء والتجديد ولمقاومة الهبوط المالى ولقد تعذر عليها استيراد هذه المصنوعات طول سنى الحرب ، وظل الحصول عليها بعد الهدنة بزمن ، غير ميسور الا بكميات قليلة ، ولذلك تراكمت أعمال الاصلاح المطلوبة كما تأجلت أيضاً كل أعمال الانشاء . فأصبح استئناف تلك الاعمال فى مقدمة الامور التى يجب أن يعنى بها حكام مصر بمجرد انتهاء الحرب وعقد لواء السلام العام . ولم تكن المواد وحدها هى التى تنقص البلاد للقيام بهذه المهمة بل كان يجب أيضا أن يسودها جو هادئ وأن تكون جهودها متحدة متواصلة تحت قيادة زعمائها . ولكن حدث لسوء الحظ أن استغرقت السياسة الداخلية عناية هؤلاء الزعماء ، فكان من جراء ذلك أن اهمل كثير من أعمال التجديد والصيانة .

والان قد استخرجت ملفات تلك الاعمال وبدئ بدراستها بقصد تنفيذها بقدر ما تسمح به الظروف . ولن ينقصنا المال للقيام بذلك ، فانه متوافر لسببين أولهما الادخار الناشئ من ارجاء الانفاق على أعمال الصيانة ، وثانيهما وأهمهما اطراد رخاء البلاد فى الاعوام الثمانية الماضية . ولمصر فوق ذلك مركز تحسد عليه ولا يوجد شبيه له فى غيرها من البلاد ، وذلك ان فى خزائنها

من المال الاحتياطى أكثر من سبعة و ثلاثين مليونا من الجنيهات وهو مبلغ يعادل المصروفات فى ميزانية سنة كاملة .

كذلك درست وسائل التنفيذ لكثير من هذه الاعمال . ولقد كان من المعلوم منذ أعوام أن البلاد فى حاجة شديدة الى المياه أى الى زيادة كمياتها حتى يمكن مضاعفة استغلال الاراضى التى لا تزرع الان الا مرة واحدة فى العام ، وكذلك ليتسنى للاراضى التى تروى ريا دائماً أن تنال نصيبها مما هى فى حاجة قصوى اليه من الماء لسد ظمئها الذى تعانيه فى الوقت الحاضر، وفوق كل ذلك لجعل تلك المساحات الواسعة الواقعة شمالى الدلتا صالحة للزراعة و بذا تتوافر المؤونة و العمل للملايين من الاهالى . أنفقت عشرون عاماً فى درس هذا الموضوع ، وقد وضع جارستن و ديبوى و ما كدونلد وسرى باشا القواعد العامة بل التفصيلات فى بعض الاحوال الخاصة .ولم يقتصر الامر على وضع القواعد و التفاصيل بل بدىء بالتنفيذ ثم وقف العمل كما حدث فى خزان جبل الاولياء . كما أن هناك أيضاً مشروعات أخرى كمشروع امكان تعلية خزان اسوان لم يتجاوز العمل فيها المراحل الاولى .

هذه أهم مشروعات الرى التى تحتاج البلاد الى التعجيل بها ، لان فوائدها عاجلة . غير أنها فى الواقع ليست سوى مقدمة لاعمال الاصلاح التى تشمل بناء على بحيرة البرت لتحويل تلك المساحة الواسعة الى أعظم خزان للمياه فى العالم واصلاح منطقة المستنقعات الواسعة التى بها المياه المخزونة فى طريقها الى مصر ، وبهذه المشروعات الهندسية العظيمة ستحصل مصر على كل ما تتطلبه من المياه الى الابد . ولذلك جعلت الوزارة الحالية امر تنفيذ هـــذه المشروعات نصب عينها وفى رأس برنامجها .

ولقد أشارت لجنة دولية محايدة مؤلفة من أشهر الرجال الفنيين ، بامكان تعلية خزان اسوان فأخذت الوزارة من جانبها فى القيام بكل ما يتطلبه تنفيذ ما أشارت به تلك اللجنة ، و قد اعترضتها عقبات متعلقة بمشروع انشاء خزان جبل الاولياء الا انها استطاعت تذليلها على وجه مرض لكل من مصر والسودان على السواء . وهكذا بدىء اخيراً باخراج هذه المشروعات اللازمة الى حيز التنفيذ ، وهي عاملة في الوقت نفسه على زيادة مساحة أراضي مصر الزراعية باصلاح مليون

و تسعمائة الف من الافدنة و جعلها صالحة للزراعة. و متى تمت كل هذه المشروعات فان مصر ستحصل على كميات من المياه تزيد على ما كانت تحصل عليه منها قبل الحرب بثلاثمائة مليون متر مكعب من المياه . وهذه الزيادة تأتيها من المياه المخزونة فى خزان سنار وان كان الغرض الاول منه رى أراضى السودان . كذلك ستحصل على ٤٥٠٠ مليون متر مكعب من المياه من مشروعى أسوان وجبل الاولياء معا . و يتوفر لديها من بحيرة البرت ما تتمكن مصر به من زرع جميع الاراضى التى قد ينتظر زرعها زرعاً صيفيا ، و ستتيح المياه الزائدة عن الحاجة والمخزونة فى اسوان وجبل الاولياء اصلاح اربعمائة الف فدان تضاف الى مساحتها الزراعية فى شمال الدلتا ، وفى ذلك مورد عمل لمليون وربع مليون من الفلاحين ، وتهيء أسباب التحسين فى رى أربعمائة الف أخرى من الافدنة فى الشمال . أضف الى ذلك امكان رى ثلاثمائة الف فدان بالراحة وثلاثين الفا من الافدنة بالطلبات فى الوجه القبلى . وبذلك تخف أزمة العمل الشديدة هناك وهى الازمة التى تدعو السكان فى الوقت الحاضر الى المهاجرة الى الاسكندرية والقاهرة سعياً وراء العمل الذى لايجدونه فى بلادهم .

والوزارة ، باتباعها السياسة التى أوضحتها آنفاً ، قد كفلت العزم على تنفيذ هذه المشروعات الجوهرية. فقد كان العزم غير مكفول من قبل على الرغم من وضوح الحاجة و توافر وسائل تنفيذها وصفوة القول ان الوزارة انتهجت سياسة هى التى أجاد تلخيصها « سويفت » فيما نقلته عنه وصدرت به هذا المقال .

وليس هذا كل ما تريد الوزارة الاضطلاع به، بل ان هناك مشروعات اخرى متعلقة برفاهية الفلاح ، و ذلك بامداده بالمياه الصالحة للشرب وتحسين حالته الصحية . و توفير وسائل العناية به وبأسرته فى حالة المرض و تحسين محصولاته وكذلك تثقيفه و تعليمه حتى ترتقى حالته العلمية والاجتماعية .

ومما تقدم يظهر جليا ان الوزارة ولو أنها تقوم بحكم البلاد بدون مساعدة البرلمان الا انها تستوحى أصدق المبادىء الحرة وهى حكم الشعب لخير الشعب و طبقاً لرغباته . والواقع أن هناك عدداً غير قليل يرون فى هذه التجربة تطبيقا لاحسن النظريات الاشتراكية التى تقضى باستخدام مال الدولة وسلطتها ونفوذها لمصلحة أكبر عدد من رعاياها .

خطاب حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء

فى حفـــلة افتتاح خط بنها ــ منوف

يوم ٧ ابريل سنـــة ١٩٢٩

ايها السادة

احييكم أطيب التحيات واشكر لكم هذه الحفاوة التى تستقبلوننا بها والتى تكررت كلما تكررت الفرص المناسبة لها . واحسبنى سعيداً إذ أعبر عن ارتياح الحكومة لقيامها ببعض الواجب عليها لمديرية المنوفية اذ أتمت هذا الخط الحديدى الذى تشاطركم الاغتباط بافتتاحه اليوم

تحسين المواصلات فى المنوفية

شرعت مصلحة السكك الحديدية فى انشاء هـذا الخط الذى يصل بين بنها ومنوف ثم كفر الزيات وتم جزء منه بين منوف والشهداء وفتح للجمهور فى يونيه سنة ١٩١٤ . فلما قامت الحرب اضطرت الى تعطيله ثم أخذت بعد الحرب فى اعادة انشائه . و افتتح ما تم منه بين منوف وكفر الزيات فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ ثم انشأت بقية الخط وهو القسم الواقع بين بنها و بين منوف وهو لذى نحتفل اليوم بافتتاحه . ويبلغ طول الخط كله ٧٣ كيلو متراً و نفقات انشائه ٤١٠ الف جنيه وسيترتب على انشائه تسهيل المواصـــلات فى هـذه المنطقة الخصبة الاهلة بالسكان . وان مصلحة السكك الحديدية لا تقف عند ذلك الخط فى مديرية المنوفية بل هى ستقوم بانشاء عدد من الخطوط الضيقة يتم بها تسهيل المواصـلات الى الحد الذى يتكافأ مع احتياجات هذه المديرية و أهميتها وعدد سكانها . وهذا المشروع يدرس الان دراسة جدية وارجو أن توفق الحكومة الى تحقيقه فى زمن قريب . وفى ظنى أن الجيل الحاضر سيتمتع بنعم هذه الشبكة من خطوط المواصلات التى سيتمها هذا المشروع .

وقد سبق أن وعدتكم ببذل الجهد فى تحقيق اغراضكم من حيث ادخال نظام الصرف فى هذا الاقليم الذى يجب على كل حكومة أن تحول دون انحطاط تربته ونقص غلته بكافة الوسائل .



احتشاد الجماهير فى حفلة افتتاح خط بنها – منوف

ويسرنى أن ابشركم بانه منذ وعدتكم فى نوفمبر الماضى بذلك اخذت وزارة الاشغال فى اعداد المشروع الذى سيبدأ فى تنفيذه فعلا فى نوفمبر القادم .

المعارضـــة مهنة

انبئكم بكل هذا و أعلم انه سيكون فرصة جديدة لطعن المعارضة . فان المعارضة أصبحت عندنا من انواع المهن يزاولها محترفوها للمعارضة ذاتها لا لغرض آخر من الاغراض التى خلقت لها المعارضة . سيقولون عن هذه المشروعات كما قالوا عن مشروعات الاصلاح الاخرى أنها لا تتحقق عندنا الا بيد الغاصب أو اداة لغاصب كانه كتب علينا أن ننكر على انفسنا استقلالا يعترف لنا به الانجليز وغير الانجليز الى قدر معين . تنكر المعارضة استقلالنا حتى فى ردم البرك أو بناء المستشفيات و مد خطوط المواصلات داخل بلادنا . تنكر المعارضة الملموس ثم تدعى ما يفضى الى أن ردم البرك و اقامة المستشفيات و بناء بيوت للعمال الخ . كل ذلك اداة للانجليز وتقول ذلك ثم تقول ان هذه المشروعات ليست الا أمانى تمنى بها الحكومة الامة ولن تحقق منها شيئاً . فلما رأت المعارضة العمل قائماً فعلا فى هذه المشروعات قالت انما أريد بهذه المشروعات وسيلة لشغل الامة عن طلب الاستقلال . و فى هذا المقام أرجوكم أن تعاونونا على أن لا يشغلنا شئ من هذه المشروعات عن طلب الاستقلال أو بعبارة أصح عن طلب استكمال الاستقلال . ان كان أهل المعارضة يريدون حقيقة استكمال الاستقلال و يعلمون أن استكمال الاستقلال لن يكون الا فى جو غير الجو الذى خلقوه وهم فى الحكم وما زالوا يحاولون تكديره و هم فى المعارضة فليثبتوا انهم يبغون حقيقة استكمال الاستقلال وليضحوا بشهواتهم فى الشعب على مذبح الاستقلال وانا كفيل اذن بان ردم البرك و بناء مستشفيات وبيوت للعمال لا يعيق شيئاً فى أمر استكمال الاستقلال الى متى لا يزال التضليل يجد فى بيئاتنا آذانا صاغية تسمع الهذر وعقولا تسيغ الخرافات ؟

ايها السادة

ان الحكومة جادة فيما قصدت الى تحقيقه من مشروع الاصلاح ، كبر ذلك على عشرة اوخمسة عشر يصطادون فى الماء العكر ام لم يكبر . ويسرنى ان ابشركم بأن المقاولة لتعلية خزان اسوان

سيعلن عنها فى اول يونيو المقبل . واما الاتفاق على ضمانة مياه النيل فى السودان وفيما وراء السودان ، وهى التى يتوقف عليها اقامة خزان جبل الاولياء ، فان الحكومة تتقدم فيه كثيرا ورجائى أن لا يطول زمان المفاوضات فى هذا الموضوع . وبذلك نأمن على التوسع الزراعى الضرورى للاجيال المقبلة على مرور الازمان ولاشك فى أن أى مصرى يهمه أمر بلاده لا يتقبل مثل هذه المشروعات الكبرى الا بالارتياح .

ولا شك ان أهل المعارضة المذهبية يغتبطون فى سرهم لتحقيق مشروعات تسعى مصر الزراعية الى تحقيقها منذ زمان بعيد . ولو انى انكرت عليهم ذلك لانكرت عليهم مصريتهم وليس الى ذلك من سبيل .

خصب المنوفية بالمال والرجال

ايها السادة

لقد اشتهرت مديرية المنوفية منذ زمان بعيد بخصب تربتها ونشاط عمالها كما اشتهرت منذ زمان غير قريب بانها منبت كثير من الرجال الذين خدموا مصر بعلمهم والذين خدموها باصالة رأيهم وحسن تقديرهم للاشخاص وللاشياء . وما زال رجالها تأبى عليهم وطنيتهم أن يجاملوا فى منافع البلاد من اثبتوا انهم غير أهل للاضطلاع بها كما أبت عليهم مروءتهم ان ينقادوا الى من أثبتوا انهم لا يحسنون القيادة .

حتى ان ذلك لم يكن أمراً خاصا بمديرية المنوفية بل الرجال المسئولون فى كل مديرية من مديريات مصر فى ذلك سواء . وان كان رجال المنوفية قد كانوا من السابقين الى التبرم بالحكومة النيابية الاخيرة بعد أن ظهر ترددها فى العمل وعجزها عن القيام باعباء الحكم على الوجه المرضى فى شؤون البلاد الداخلية وعلاقاتها الخارجية فكان من الطبيعى أن يكونوا من أسبق الناس الى معاونة النظام الحاضر ليتم مهمته ، فتعود الحياة النيابية قائمة على أسس أمتن من السابقة وتسلم البلاد من ان تجوز المحنة الماضية بل تمضى الى الارتقاء فى ظل حكومة دستورية صالحة .

الحكومة والحياة النيابية

نشات الحكومة الحاضرة فى ظروف سيئة اضطرتها الى وقف الحياة النيابية لتعد العدة الى حياة نيابية خير منها : وما زلت أكرر أن الحكومة ليست متاعا وانما هى مسئولية خطيرة وأمانة عسيرة الاحتمال . وأثقل أنواعها احتمالا حكومة لا تستند الى البرلمان . لذلك أعلن عاليا فى صراحة وفى توكيد أن هذه الحكومة ليست حكومة حزبية أصلا . بل هى حكومة قومية خلقها ظرف غير عادى وكل سعيها انما هو منصب الى تمهيد الطريق لحياة نيابية راضية . وليس التمهيد شيئاً اخر الا القضاء على عوامل التضليل والارهاب وتثبيت الحريات فى نصابها . ليس التمهيد الا الضمانات التى تكفل للبلاد أن الانتخابات تقع حرة لا مضارة فيها ولا ارهاب وأن تجد حرية الاراء فى البرلمان ميدانها اللائق بالحكومات الديموقراطية ويمتنع بتاتا استبداد الجماعة أو بعبارة أخرى فوضى الديماجوجية .

أقول ليست الحكومة حزبية وما حزبها الا كل من يعمل لتقريب الحياة النيابية .

نحن لا نعتمد فى ذلك على القائمين بالمعارضة ، أنهم يحاولون العبث سراً بالنظام . وأن كل محاولة من هذا النوع هى علة جديدة لاطالة زمن النظام الحاضر الذى لا نبغيه نحن أنفسنا الا علاجا لحالة سيئة عرضية يذهب بذهابها .

أجل لو أراد المعارضون الحياة النيابية الصالحة لما أقاموا العراقيل فى سبيلها بمحاولاتهم التى لم تجد الى الان نفعاً ولن تجديهم فى المستقبل الا الخسار . من المحال أن تكون محاولة العبث بالنظام وعصيان القوانين فى السر ضمانة يقدمونها للبلاد على أنهم أقلعوا عن خططهم الاولى التى سببت وقف الحياة النيابية وجعلت النظام الحاضر ضرورة لا مناص منها .

القوانين الاخيرة

لم تقف المعارضة عند حدود الطعن فى مشروعات الحكومة على ما تعلمون ولكنها قصدت الى الشكوى من القوانين الاخيرة بطرائق ربما تدخل تحت مبهمات القانون العام للبلاد ونشطت

المعارضة فى هذا السبيل نشاطا متصلا كانما أعاد حكم مجلس التأديب الى زعمائها نزاهة رجال السياسة فلم يبق عليهم الا أن يتشبثوا بالشعب ليعودوا الى مراكز الحكم وبهذه المناسبة يجب على أن أصرح أن الحكومة هى أول من يحترم أحكام مجالسنا . ولكن الحكومة التى جاءت تدعى أنها تعالج أمر التهاون فى الامور الاخلاقية كان واجبا عليها أن تخرج القضاء من الحيرة بين الاخذ بتساهل العرف الجارى وبين الاخذ بنصوص القانون ، كان واجبا عليها أن تستبدل بالنص العام نصوصا تبين بوضوح وبالتفصيل حدود النزاهة المشروطة للمحامى . فمن ذا الذى يستطيع أن يشكو من قانون كهذا من شأنه ان يزيد فى رفعة المحاماه وينزهها عن شبهة أنها مهنة تجارية لا أقل ولا أكثر .

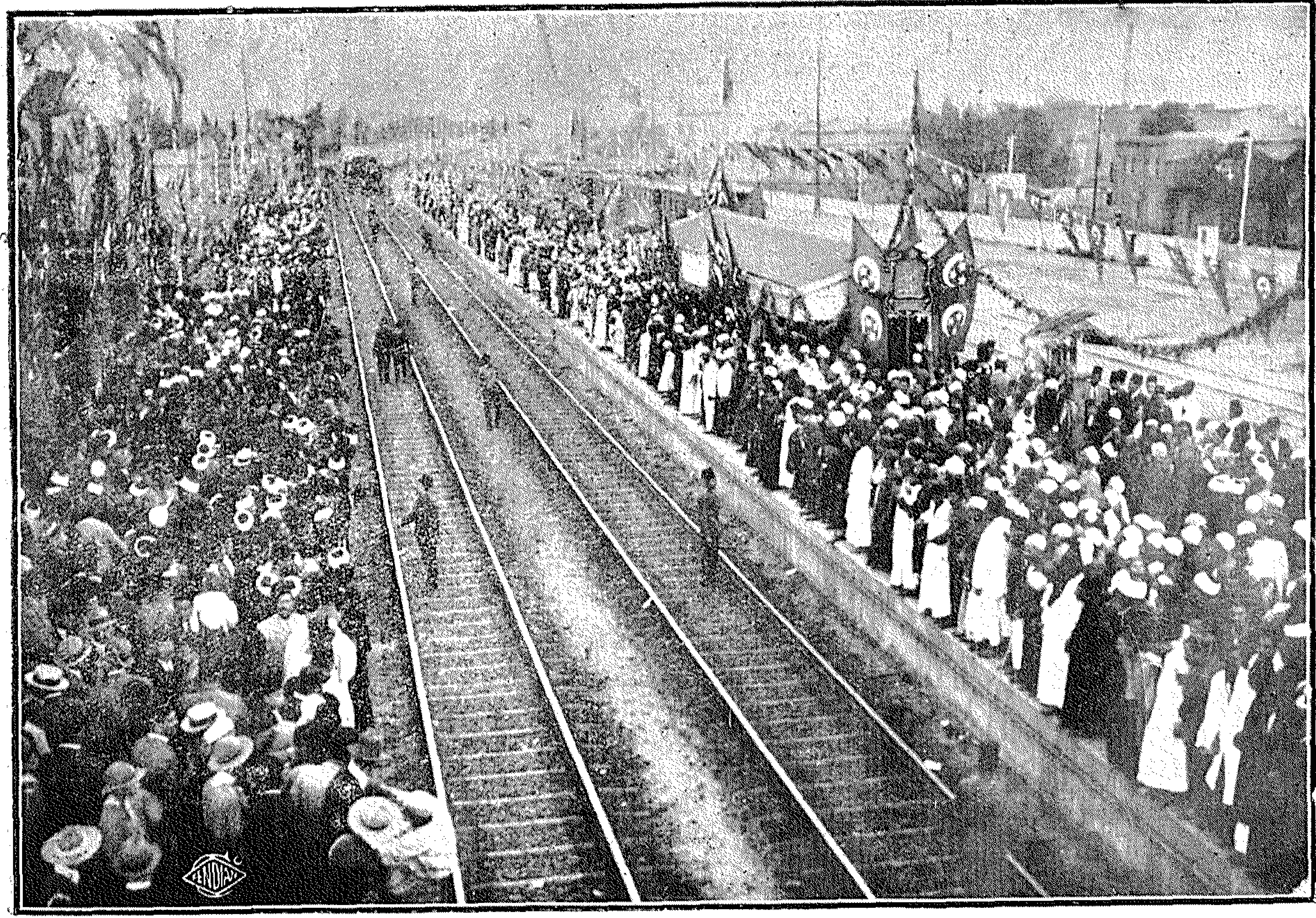
تشكو المعارضة من القوانين الاخيرة بأنها قوانين تحد من حرية الناس ولكن هذا هو طبع القوانين .

أما القوانين التى وضعت على أن تكون دائمة كتعديل لائحة المحاماة وتعديل قانون الرشوة لمنع الاتجار بالنفوذ السياسى وصون مكانة نواب الامة عن دواعى التهم وتأييد المبدأ الدستورى من حيث الفصل بين السلطات وجعل السلطة التنفيذية حرة التصرف فيما هى مسئولة عنه أمام البرلمان ، فتلك كلها قوانين أريد بها تثبيت الفضائل الاجتماعية وتشجيع صفات النزاهة المشروطة لرجال السياسة . ولا شك فى أن التجارب الماضية هى التى خلقت الشعور بضرورة وضع هذه القوانين .

وأما قانون حماية التلاميذ والطلبة من التأثيرات الضارة بمستقبلهم فقد دعت اليه ضرورة الاهتمام بتربية جيل جديد على نصيب من الكفاءة العلمية والاخلاقية يستطيع أن يقوم بالواجبات التى ننتظرهم عند ما يتمون دراستهم ويحتملون المسئوليات العملية المتنوعة .

وأما قانون الاحوال الشخصية الذى لم يحرم حلالا ولم يحلل حراما فقد قصد به تطبيق المذاهب الشرعية التى تأتلف وحالة التطور الحاضر فى العائله المصرية .

وأما قانون المادة (١٥) من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية فانه قد كان من أمانى كل حكومة من الحكومات الماضية ولكن لم تساعد الظروف واحدة منها على العقبات التى تقف فى وضع قانون كهذا القانون يثبت سيادة القانون المصرى على الذين لم يستثنوا بحكم الامتيازات من الرضوخ لسيادة التشريع المصرى ولا شك فى أن هذا التعديل تقدم فى السيادة القومية التى سعت الحكومة



الجماهير تحيي صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء
وقد اصطفت على جانبي السكة الحديدية في حفلة افتتاح خط بنها — منوف — كفر الزيات

الى تأييدها ونجحت فى عقد بعض المعاهدات من هذا القبيل .

وأما تعديل بعض مواد قانون الاجتماعات وقانون حماية النظام الحاضر فان القائمين بالمعارضة هم الذين حملوا الحكومه على وضعها ، بما كانوا يفعلون من الاحتيال على مخالفة القوانين ومحاولة العبث بالنظام .

ان الحكومة فى وضع هذين القانونين لم تصدر الا عن الضرورة ولم تكن الضرورة لتنشأ الا عن المحاولات التى تقوم بها المعارضة فى غير احترام للقانون . وذلك ليس من النزاهة المشروطة لرجال السياسة . لم يكن ليحل لهم أن يسخروا بقوانين البلاد ويحملوا غيرهم على مخالفتها بطرائق مختلفة . يعقدون الاجتماع العام فى ثوب اجتماع خاص كأن القانون انما ضرب فقط على الذين يقدسونه والذين يقرنون احترامه باحترام الوطن كأنما القانون ضرب على الذين لا يستطيعون تحريف معانيه والاحتيال على مخالفته .

الحكومة والنظام الحاضر

ان الحكومة تعلم حق العلم مقدار المسئولية التى تحتملها فى هذا النظام الحاضر . هى شرعته ومن حقها أن تحميه من عبث الذين يحاولون العبث به .

لقد لاحظتم أن الحكومة فى هذه الاشهر التسعة التى قضتها فى هذا النظام متمسكة بأنها حكومة قومية لا حكومة حزبية ، أيا كان مقدار تشددها فى تطبيق القوانين فان تصرفها لا يخلو من التسامح، لا تخص به أولياء دون خصومها ، بل الكل فى المعاملة سواء ، غير أن المعارضة فيما يظهر تتخيل أن الشغب طريقة توصل الى القضاء على الحكم الحاضر . وانى أكرر أن الامر على نقيض ذلك وأن هذا النظام الحاضر لا ينقضى أجله الا بعد أن يقوم بالمهمة التى وكلت اليه . فكم يحسن أهل المعارضة الى أنفسهم والى وطنهم بل الى الحياة النيابية التى يدعون أنهم يبغونها اذا هم التزموا فى طعنهم حدود الصدق وفى معارضتهم حدود القوانين والا فان الحكومة لم تكن فى أى يوم من الايام أكثر استعدادا منها الان لان تضرب على كل يد تمتد للعبث بالنظام الحاضر حتى يتم تمهيده للحياة النيابية المنشودة فى ظل جلالة الملك وبتأييده .

كلمـــة الرئيس

فى وفد دمياط

يوم ١٦ ابريل سنة ١٩٢٩

ياحضرات السادة

أنا سعيد برؤيتكم والتحدث اليكم واتقبل دعوتكم بكل ارتياح وسرور وسأتشرف ان شاء بزيارتكم فى مدينتكم فى اوائل شهر سبتمبر المقبل .

أما عن مسألة مينائكم فيسرنى جداً أن اخبركم بان حضرة صاحب المعالى زميلى وزير المواصلات قدقرر أن يضع فى ميزانية وزارته للعام المقبل مبلغ مائتى الف ومليون من الجنيهات لانشاء مينائكم على أن يصرف منها فى العام المقبل مبلغ ثلاثين الف جنيه ، فمعاليه مهتم عظيم الاهتمام بامركم وقد أرسل الخبير الفنى ببناء الموانى الى دمياط .

هذا وأن من اكبر دواعى السرور أن أرى جميع اهالى القطر راغبين فى التقدم وساعين الى توفير أسبابه كما أن من اكبر امانى أن تعود الحياة النيابية للبلاد شريفة نزيهة لانى دستورى أحب الدستور وأقدسه واعتقد انه هو الطريقة المثلى لحكم الناس جميعاً .

هذا ما أعمل له وأرجو الله أن يمدنا بروح من عنده ويساعدنا على تحقيق سعادة البـــلاد وراحتها واعادة الحياة النيابية اليها على أساس قويم فى ظل حضرة صاحب الجلالة مليك البلاد .



خطاب دولة رئيس الوزراء

فى حفلة افتتاح مستشفى (الاميرة فوقيه) الرمدى

بروض الفرج فى ٤ مايو سنة ١٩٢٩

مولاى :

لقد امتاز عصر جلالتكم بالتجديد و الاصلاح فى جميع مرافق الحياة . وهذا المستشفى الذى تتفضلون جلالتكم اليوم بتشريف حفلة افتتاحه والذى تفضلتم فقبلتم تسميته باسم « مستشفى الاميرة فوقيه » انما هو بعض ثمرات عنايتكم بامر رعيتكم و على الخصوص الضعفاء المرضى والفقراء المعوزين منهم .

مولاى :

تقوم مستشفيات الرمد بجهود كبيرة فى سبيل مقاومة أمراض العيون بمختلف أنحاء القطر على أن مدينة القاهرة — بالرغم من اتساع أرجائها واطراد زيادة عدد سكانها — كانت الى عهد قريب جداً محرومة من وسائل العلاج الرمدى الكافية الى أن أنشأت حكومة جلالتكم ضمن الكثير من منشآتها بناء خاصاً لمستشفى الرمد بالجيزة فى ضواحى القاهره . وقد تفضلتم جلالتكم بافتتاحه فى سنة ١٩٢٦ .

ولما كان حى روض الفرج من الاحياء البعيدة عن مختلف المستشفيات وكان مزدحماً بالسكان فقد اختيرت هذه البقعة التى بنى عليها المستشفى الان لوضع مستشفى من الخيام به ثلاثون سريراً وكان ذلك فى اكتوبر سنة ١٩٢٠ فأمته جماهير كثيرة من المرضى اطردت زيادتهم عاماً بعد عام كما يعلم من الاحصاءات التالية للاعمال التى قام بها هذا المستشفى فى سنة ١٩٢٦ :

بلغ عدد من عولج به من المرضى فى عيادته الداخلية	٤٨٤	مريضا
وعدد من كانوا يترددون للعلاج فى عيادته الخارجية	٢٣٣٩٦٦	«

وعدد المرضى المستجدين ٢٩٢٧٦ مريضا

وعدد العمليات التى أجراها ١٣٩٩٩ عملية

كل ذلك جعل بناء هذا المستشفى أمراً ضروريا خصوصا وأنه أصبح مقصد المرضى من بحرى مديرية الجيزه وقبلى المنوفية والقليوبية ، هذا علاوة على العدد العظيم من سكان مختلف أحياء القاهرة وأخصها حى بولاق وما يجاوره . وفى شهر فبراير سنة ١٩٢٧ نقلت الخيام الى جهة أخرى هى فى حاجة الى العلاج الرمدى أيضا وهى العباسية ولا تزال بها حتى الان وذلك لتسليم هذه الارض لمصلحة المبانى للشروع فى بناء المستشفى الحالى وقد قامت به تلك المصلحة خير قيام .

والدليل على نجاح القصد من اقامة هذا المستشفى بموقعه الحالى أنه منذ افتتاحه فى ٣ مارس الماضى للعمل الفنى تمهيداً لافتتاحه الرسمى اليوم ، كان دائماً فى مقدمة جميع المستشفيات الرمدية بالقطر فى عدد المرضى المستجدين الذين يؤمونه للعلاج اذ بلغ عددهم فى شهر مارس ٢٠٧٩ مريضا وفى أبريل ٣٦٨٠ مريضا ، وفى تلك المدة تردد على عيادته الخارجية ١١١٣٧ فى شهر مارس و ٢٦٧٠٠ فى أبريل ، وبلغ عدد العمليات التى أجريت فيه ٧٢١ فى شهر مارس و ١٧١٩ فى أبريل .

ان هذا المستشفى هو اكبر مستشفى رمدى بالقطر الان اذ أنه يحتوى على مائة وستة أسرة ، وقد استوفيت فيه كافة وسائل العلاج والفحص بأحدث الاجهزة الرمدية فضلا عن اشتماله على قسم كبير خاص بعلاج المرضى المترددين على عيادته الخارجية . وهذا المستشفى كغيره من مستشفيات الرمد يقوم بمعالجة الفقراء مجانا . غير أنه قد احتيط فى تجهيزه لكى ينتفع به غير هؤلاء فخصص ضمن أسرته سريران للدرجة الاولى وأربعة للدرجة الثانيه .

هذا وان حكومة جلالتكم معتزمة بمشيئة الله وسامى تأييدكم أن توفر أسباب العلاج الرمدى فى بقعة أخرى بالمدينة وهى حى الخليفة المزدحم بكثير من الفقراء والمعوزين والذى بسبب قربه من المقطم والصحراء القبلية وما فيها من الجبانات يجعل سكانه اكثر عرضة للارماد .

أن حالة البلاد تستدعى المبادرة الى بذل كل جهد لمكافحة الارماد مكافحة فعالة واسعة النطاق ولقد بدئ بها فعلا منذ سنة ١٩٠٤ اذ أنشئت مستشفيات رمدية فى خيام ثم خلفتها مستشفيات ثابتة وتوالى انشاؤها بالتدريج حتى بلغ عددها سنة ١٩٢٢ ستة عشر مستشفى ثابتا وخمسة متنقلة

كان بها ثلاثمائة و عشرة أسرة . ومنذ سنة ١٩٢٣ رؤى توجيه عناية خاصة للسير فى هذا السبيل بخطوات أوسع فازداد عدد المستشفيات الرمدية حتى بلغ الان ثلاثة وأربعين مستشفى منها تسعة وعشرون ثابتة وأربعة عشر متنقلة يبلغ مجموع ما بها من الاسرة ٨٤٩ سريراً . و ذلك عدا ثلاثين عيادة رمدية بالمدارس الابتدائية الاميرية بمختلف جهات القطر للتلاميذ بالمدارس و الكتاتيب و فى البيان الوجيز التالى عن سنة ١٩٢٨ مقدار الخدمة العامة التى تؤديها مصلحة الصحة بواسطة مستشفياتها الرمدية للجمهور .

بلغ عدد المرضى المستجدين	٣٨١٫٧٩٠
وعدد زيارات المرضى فى العيادة الخارجية	٣٤٫٦٤٫٤٢٥
وعدد المرضى فى العيادة الداخلية	١٢٫٩٦٧
وعدد العمليات	١٧١٫٤٨٧

و لقد ابتدأت ثمرات هذه الجهود أن تظهر بانخفاض النسبة المئوية فى العمى ضمن من يحضر للمستشفيات من المرضى فبعد أن كانت ١٩٪ انخفضت الى ١٥٪ فى سنة ١٩١٩ ثم الان الى ٩٪ فى سنة ١٩٢٨

وعلاوة على المعالجة التى تقوم بها مستشفيات الرمد وخصوصا المتنقلة منها فانها خير واسطة لبث الدعوة ضد امراض العيون بما يلقى فيها من النصائح على جماهير المترددين عليها عن طرق العناية بعيونهم ووقايتها وغير ذلك من سبل التعليم الصحى الذى تقوم به مصلحة الصحة الان بجد ونشاط .

و لا يسعنى يا صاحب الجلالة فى هذا المقام سوى تقدير المعاونة القيمة التى يبذلها الجمهور فى جميع الاعمال الصحية و الطبية بالبلاد . فقد ازداد أقباله على تعضيدها و البذل فى سبيلها و الرغبة فى الانتفاع بها و الارشاد الى ما يلزم من اصلاحها وكل هذا مما يبشر بأحسن النتائج مستقبلا . و يكفينى هنا دليلا على سخاء الاهالى أولا والسلطات المحلية ثانيا ما أذكره بمزيد الشكر و هو أن ما جاد به أولئك الافراد لانشاء المستشفيات الرمدية بلغ حتى الان ٦٨٫٣٣٤ جنيها وما جادت به مجالس المديريات و المجالس البلدية والمحلية ٤١٫٧٢٦ جنيها .

ولم تقتصر حكومة جلالتكم على ناحية واحدة من نواحى الاصلاح الصحى بل شملت جميع

نواحيه فقامت بحملة شديدة وسريعه لمقاومة كثرة وفيات الاطفال كما انها عنيت بالأمومة وتحسين النسل فأنشأت فى سنة ١٩٢٧ قسما خاصا لهذا الغرض أصبح يتبعه الان سبعة عشر مركزاً لرعاية الاطفال والتوليد وبلغ عدد مدارس الدايات عشراً وذلك بخلاف الاقسام الخاصة بعلاج الاطفال التى أنشئت فى المستشفيات العمومية . ويتضح من البيان الاتى مقدار ما قامت به هذه المراكز من الخدمات فبعد ان كان عدد زيارات الحوامل لها فى سنة ١٩٢٧ — ١٩٨٩٠ بلغ فى سنة ١٩٢٨ — ٤٦٠٤١ وبينما كان عدد الولادات التى باشرتها فى سنة ١٩٢٧ — ١٧٣٠ أرتفع فى سنة ١٩٢٨ الى ٥٧٧٨ .

ولقد شرعت الحكومة فى مكافحة الجذام بعد أن هيأت الاطباء الاخصائيين لهذا الغرض فى بعثاتها وبدأت فعــــلا بفتح المستوصفات اللازمة لمكافحة هذا المرض وشرعت أيضاً فى بناء مستشفى خاص له ·

وقد لاحظت الحكومة أنه لا يوجد بالقطر المصرى الان سوى أقسام صغيرة قد خصصت فى مستشفياتها العمومية لمعالجة مرض السل ، وأن هذه الاقسام فضلا عن انها لا تفى بالحاجة فانها لا تفيد فى معالجة هذا المرض الا اذا كان فى درجة مخصوصة · وكذلك الحال فى مصحة حلوان التى تنحصر مهمتها ايضاً فى معالجة المرض فى دور خاص منه . وبما أن غاية المصلحة قبل كل شئ هى منع الامراض والوقاية منها فقــــد شرعت الحكومة فى أنشاء مستوصفات للسل للارشاد والوقاية حتى لا تهمل الحالات القابلة للشفاء أو تكون سبباً لعدوى الغير ·

كذلك ستشرع الحكومة قريبا فى بناء مستشفى خاص لمعالجة المصابين بالسل فى ادواره المتقدمة وبذلك يتوفر فى القطر المصرى — كما هو حاصل فى البلدان الاخرى — وجود ثلاثه أنواع من معاهد علاج هذا المرض . أولها المستوصفات المذكورة وثانيها المصحات وثالثها المستشفيات الخاصة بمعالجة المصابين به فى ادواره الاخيرة .

وبما أن المستشفيات العمومية الموجودة الان فضلا عن كونها لا تفى بحالة المرضى فانها بعيدة عن القرى — فقد قضت الحكمة والواجب بتوفير أسباب العلاج للمرضى وتدبير وسائل الراحة لهم · ولذا فقد قامت حكومة جلالتكم بوضع برنامج يقضى بانشاء مائة وخمسين مستشفى منهـا خمسين مستشفى مركزياً ومائة مستشفى قروى فى مدة خمس سنوات وأقرت الاعتمادات اللازمة



حضرة صاحب الجلالة الملك يستمع لحضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء
وهو يلقى خطبته فى حفلة افتتاح مستشفى « الاميرة فوقية » الرمدى بروض الفرج

و بدأت فعلا الانشاء . وقد قاربت مبانى الثلاثين منها التى شرع فيها فى السنة المالية ١٩٢٨ - ١٩٢٩ على الانتهاء ، وانتخبت مواقع ثلاثين أخرى ليبدأ البناء فيها بمجرد التصديق على ميزانية سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ والامل كبير أن لا ينقضى هذا العام حتى تفتح ابوابها لقبول المرضى .

ولقد عنيت الحكومه بتهيئة العدد الكافى من الاطباء المدربين لهذه المشروعات مع ان ذلك كان غير متيسر فى سنه ١٩٢٦ لأن عدد طلبة كلية الطب قد أخذ فى الازدياد المطرد حتى أصبح الان بفضل مجهودات الكلية كافياً لسد حاجات هذه المشروعات .

ولاجل رفع المستوى العملى للاطباء الحديثين قررت الحكومه ايضاً زيادة عدد اطباء الامتياز والاطباء المسجلين فى مستشفى قصر العينى و مستشفى الاسكندرية . فبعد أن كان عدد أطباء الامتياز ٢٠ أصبح الان ٤٣ و بعد أن كان عدد الاطباء المسجلين ٦ أصبح الان ١٢ .

وقد عنيت الحكومة أيضاً بأصلاح حالة فئة الممرضين بالمستشفيات فقررت الفصل بين التمريض والخدمة العامة بالمستشفى و ذلك بجعل مهمة الممرضين والممرضات قاصرة على التمريض وجعل الخدمة العامة من واجبات خدمة مخصوصين ، ولهذه الغاية أنشأت فصولا لتخريج الممرضين بمستشفى الاسكندرية ولتخريج الممرضات بمستشفى قصر العينى . غير أنه لما كان العدد اللازم للمنشآت الصحية كبيراً وكانت هذه الفصول غير وافية بالحاجه فقد بدىء بدرس مشروع أوسع بمعرفة كل من مصلحة الصحة وكلية الطب . و بفضل تعاون هاتين الهيئتين يؤمل أن تحل هذه المشكلة فى القريب العاجل حلا موافقاً لما نرجوه من وجوه الاصلاح .

ولما كانت العناية بالوقاية من الامراض هى أساس الصحة العامة فقد قررت الحكومة تعميم المياه المرشحة الصالحة للشرب و ردم البرك و تخصيص مساكن صحية للفقراء والعمال و هى جادة فى ذلك كل الجد . فقد استحضرت خبيراً خاصاً لدرس مشروع تعميم المياه وانتهى من عمله وسيقدم قريباً تقريره لتسترشد به الحكومة فى تنفيذ هذا المشروع . غير أنها مع ذلك قررت استعجالا للفائدة تنفيذ المشروعات السابق فحصها وتجهيزها والتى وافقت مبدئياً عليها بدون انتظار ورود هذا التقرير .

أما ردم البرك فجار بهمة ونشاط يغتبط بهما بفضل ما يبذله المدبرون من الهمة والجد . هذا وسيبدأ قريباً ببناء المساكن الصحية السابق ذكرها وذلك فى الجهة المعروفة بتل معمل البارود

فى القاهرة . وقد خصصت الحكومة الاعتمادات اللازمة لتنظيف وتطهير مساكن الفقراء فى المدن وبلاد الريف لابادة ما بها من الحشرات الناقلة للامراض العفنة كالبق والبراغيث ولمكافحة الناموس والذباب . وهى تعنى عناية خاصة بالمسائل الصحية الاخرى وبالمأكولات وبنشر التعليم الصحى . والمأمول أن تظهر نتيجة هذه الجهود قريباً بمعاونة الجمهور وبفضل انتشار التعليم بين طبقاته المختلفة .

اما الامراض المتوطنة وخصوصا البلهارسيا والانكلستوما فهى موضع عناية خاصة وقد أقر مجلس الوزراء آنفاً تقرير الاستاذ ليبر وهو الخبير الذى استقدمته الحكومة لفحص هذه المعضلة . وفى الوقت نفسه فان المباحث العملية الخاصة بهذه الامراض وبتحسين الصحة فى القرى جارية بمعرفة مصلحة الصحة وخبير من معهد روكفلر . وقد انتخبت منطقة خاصة بهذه المباحث فى بهتيم وبالقرب منها فى مسطرد للمقارنة بين نتائج هذه الابحاث فى كل منهما وخصص لهذه الاعمال الموظفون والعمال اللازمون من فنيين وغير فنيين وأنشىء لها معمل خاص وضع فى أبنية الجمعية الزراعية التى انتهز هذه الفرصة لتقديم شكرى لها لتكرمها بوضع مبانيها تحت تصرف لجنة الابحاث لهذا الغرض .

ولا بد لى هنا من ذكر ما تقوم به الحكومة من التشريع الصحى لصالح الجمهور ومزاولة مهنة الطب وما يتبعها فقد صدرت منذ سنة ١٩٢٣ القوانين الاتية :

١ — القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٢٣ بتشكيل لجان لجبانات المسلمين فى بلاد القطر المصرى التى بها مجالس بلدية أو محلية عدا مدينة الاسكندرية .

٢ — المرسوم بالقانون الصادر بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٢٥ بتعديل القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٤ الخاص بالمحلات العمومية .

٣ — القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ عن الاحتياطات اللازمة لمقاومة انتشار حمى الملاريا .

٤ — القانون رقم ٣ لسنة ١٩٢٧ بشأن الاحتياطات التى يعمل بها للوقاية من الكوليرا .

٥ — القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بوضع نظام للاتجار بالمخدرات واستعمالها .

٦ — المرسوم بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٢٨ عن مزاولة مهنة الطب فى القطر المصرى .

٧ — المرسوم بقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ عن مزاولة مهنة الصيدلة والاتجار فى

الجواهر السامة .

وهنالك قوانين لا تزال تحت النظر وهى :

١ — قانون المعامل الكيماوية والبكتريولوجية .

٢ — قانون مقاومة الذباب .

٣ — قانون الامراض العقلية .

٤ — قانون مزاولة مهنة التوليد .

٥ — قانون جامعى أعقاب السجاير .

وأختتم هذه الكلمة بالابتهال الى الله عز وجل أن يطيل عمر جلالتكم لتحققوا لهذه الامة الملتفة حول عرشكم المفدى ما تتمنونه لها وتتمناه هى فى عهد ملككم الذى حقق الله فيه لها كثيراً من آمالها ، والله المرجو أن يتم استقلالها وتتوفر سعادتها فى عهدكم السعيد ؟ .



خطاب

حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا

رئيس مجلس الوزراء

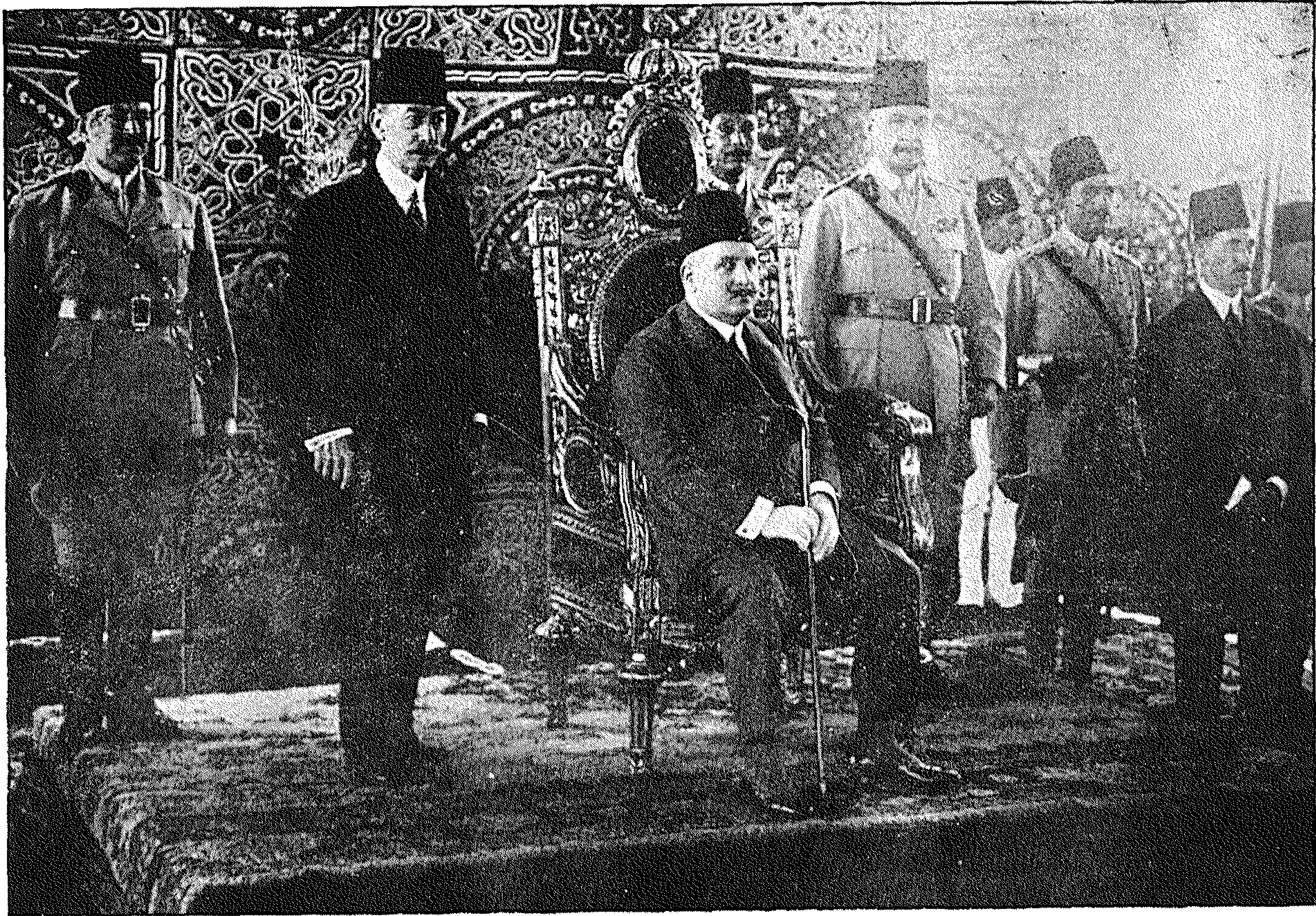
فى حفلة وضع الحجر الاساسى لمساكن العمال

يوم ٧ مايو سنة ١٩٢٩

مولاى

تفضلتم جلالتكم بتشريف هذا الاحتفال الذى يسجل لعهدكم المجيد اهتمام الحكومة بأمر العمال على نحو لم يسبق له مثال فى مصر . حق أن رعاية جلالتكم للطبقة الفقيرة من الامة بصنوف متنوعة من الرعاية وعلى الخصوص تربية صغار تلك الطبقة على أن يكسبوا رزقهم من العمل شيئاً جديداً . أما أن حكومة جلالتكم تحاول المداخلة فى شؤون العمال وتسهل لهم أسباب العيش الراضى من جهة أنهم عمال فذلك هو الجديد ، وذلك هو الذى يجعل عمالنا فى مركز يغبطون عليه كما يسجل لحكومة جلالتكم أنها وفقت إلى تنفيذ مبادىء الديموقراطية على نحو يؤتى ما فيها من الخير ويتقى ما فيها من الشر .

الواقع من الأمر أن طبقة العمال وهم السواعد القوية التى ترتكز عليها الثروة يستحقون من نشاط الحكومة لتحسين أحوالهم ما يتناسب والخدم الجليلة التى يؤدونها لوطنهم . وأن تدبير الحكومة لهم وسائل العيشة الراضية من حيث التشريع الذى يكفل لهم أن لا يرهقوا فى مصانعهم من حيث تدبير الوسائل التى تكفل لهم صحتهم وراحتهم ، كل اولئك يجعلهم بمعزل عن الامراض الاجتماعية ويؤيد تضامنهم مع كتلة الامة على ما فيه خير الوطن المشترك . لهذه الاعتبارات عزمت



حضرة صاحب الجلالة الملك يرأس حفلة وضع الحجر الاساسى لمنازل العمال بالسيده زينب

حكومة جلالتكم الحاضرة منذ ولايتها الحكم أن تبدأ بتنفيذ هذه النظرية تدريجا وبقدر الامكان، وباكورة اعمالها فى هذا الصدد أن تضع تشريعاً للعمال وأن تبنى لهم مساكن صحية. فأما التشريع فان اللجنة القائمة به تتقدم فى عملها، ورجاؤنا أن يتم عما قريب. وأما مساكن العمال فهو مشروع يحتاج فى تحقيقه إلى زمان طويل وقد ابتدىء فيه بأن تقرر أول بناء منه فيه ١٥٠ منزلا فى هذا المكان من شارع كلية الطب كل منزل مكون من دورين تخصص لمساكن العمال واعتمد لذلك مبلغ ٦٠٧٠٠ جنيه مصرى لتمهيد الارض وشق الشوارع اللازمة ورصفها ومد المجارى واقامة المبانى. وفتح من ذلك اعتماد بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه مصرى فى ميزانية سنه ١٩٢٨—١٩٢٩ على أن تقوم مصلحة التنظيم بتمهيد الارض وعمل الشوارع وأن تقوم مصلحة المجارى بمد المجارى اللازمة وأن يقوم قسم العمارة بسكة حديد الحكومة المصرية بتحضير مشروع البناء وتنفيذه طبقاً للرسومات التخطيطية التى اعتمدتها لجنة الشؤون الصحية وتعميم مياه الشرب بالقرى وتحسين مساكن العمال. وقام قسم العمارة المذكورة بعمل المناقصات اللازمة للبدء فى تنفيذ هذه المساكن.

وستبلغ تكاليف المتر المسطح من المبانى المخصصة لمساكن العمال حسب الارانيك التى عملت لذلك مبلغ ستة جنيهات مصرية، وعلى ذلك ستكون تكاليف المنزل الواحد المخصص لسكنين مبلغ ٣٣٠ جنيها مصريا أى ١٦٥ جنيها لكل مسكن تقريبا.

والمرجو أن توالى الحكومة عنايتها فى هذا الصدد حتى يحسن حال العمال الى الدرجة المطلوبة.

العناية بعمال الزراعة

وليست عناية حكومة جلالتكم بالعمال مقصورة على عمال الصناعات فى المدن بل هى تتناول أيضا عمال الزراعة بتسهيل أسباب الصحة على أختلاف أنواعها، والمرجو أن تكون هذه الخطوة الاولى هى الابتداء فى تنفيذ مبدأ اهتمام الحكومة بأمر العمال الصناعيين والزراعيين وتحسين أحوالهم لتصبح تقليداً مرعيا تستمر حكومات جلالتكم ترعاه على الدوام.

سياسة الدولة

مولاى :

أستميح إذن جلالتكم فى أن انتهز هذه الفرصة المناسبة من جميع الوجوه لاعرض بين يدى جلالتكم لما استطاعت الحكومة أن تحققه من برنامجها السياسى والاصلاحى الذى التزمته منذ عهدتم جلالتكم اليها الحكم فى ٢٧ يونيه سنة ١٩٢٨ لتكون الامة على بينة من كل مرحلة تقطعها الحكومة فى سبيل التقدم القومى بفضل تأييد جلالتكم .

السياسية الخارجية

المعاهدات التى وقعت

فأما فى السياسة الخارجية على وجه العموم فقد استطاعت مصر أن تتقدم فى مظاهر استقلالها السياسى فأمضت من غير تردد معاهدة « بريان — كيلوج » الخاصة بنبذ الحرب واحتملت بذلك نصيبها من واجبات السياسة العالمية بذاتها ومن غير واسطة .

وامضت كذلك معاهدة أخرى قد لا تقل عن الاولى نفعا لها من جهة أنها تعتبر الثغرة الاولى فى سياج الامتيازات السميك الذى لا يزال مانعا لمصر من استكمال مظاهر السيادة القومية داخل بلادها واعنى بها معاهدة الصداقة التى عقدتها حكومة جلالتكم مع حكومة ايران فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨

محاكمة الرعايا الاجانب امام المحاكم المختلطة

ومساواتهم فى دفع الضرائب

ولهذه المناسبة استطيع أن أصرح بأن الحكومة متفائلة بنجاح مسعاها فى حمل الدول ذوات الامتياز على قبول محاكمة رعاياها فى المواد الجنائية أمام المحاكم المختلطة وفى قبول المساواة بين رعاياها وبين المصريين فى أمر دفع الضرائب كضريبة الخفر ورسوم الطوابع الى غير ذلك من الضرائب الاخرى .



حضرة صاحب الجلالة الملك وحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء
فى حفلة وضع الحجر الاساسى لمنازل العمال

وليس ما تحصل عليه الخزينة المصرية من هـذه الضرائب البسيطة هو كل ما تقصد اليـه الحكومة من هذا المجهود ، انما تقصد الى تثبيت السيادة القومية فى نصابها ومحاولة تطوير الامتيازات الاجنبية الى صورة تأتلف وتقدم مصر الحالى كما تأتلف ومبادىء هـذا القرن العشرين تطويراً لا يستطيع احدأن يجادل فيه مع التزام حدود العدل والانصاف.

علاقة مصر مع بريطانيا العظمى

وأما فى علاقتنا مع بريطانيا العظمى فاننا نرى أن استكمال استقلال مصر وقرار حالها السياسى على قاعدة نهائية انما يكون بطريق الاتفاق بين مصر وبريطانيا العظمى على معاهدة تضمن مصالحها ولا تمس استقلال مصر . ولهذا سعت الحكومات الماضية سعيها . ولئن أخطأها النجاح فذلك ليس من شأنه الا أن يضاعف جهودنا فى البحث عن النقطة التى يلتقى عندها استقلال مصر ومصلحة الامبراطورية البريطانية التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال . غير أنه مما لا شك فيه أن فشل مشروع شمبرلن — ثروت قد جر وراءه حوادث من شأنها أن تخلق من سوء التفاهم جواً لا يستطاع معه تعبيد الطريق الى الغاية المصريه الكبرى . وفوق ذلك فقد كان بين الحكومتين مسائل معلقة كان تعليقها من شأنه أن يزيد فى اثارة ما يقع من حوادث سوء التفاهم بين الحكومتين الوقت بعد الوقت . وليت هذه الحكومة أمر الحكم والحال على ما وصفنا ، على أنها قد وضعت فى صدر برنامجها ، السعى فى تمكين البلاد من التمتع باستقلالها التام ، فلم يكن لها بد من محاولة تدبير الوسائل للقضاء على أسباب سوء التفاهم وازالة كل عقبة فى طريق الثقة المتبادلة التى عليها وحدها يمكن الاعتماد فى خلق جو صالح للبحث فى المسائل السياسية المعلقة بحثا يؤدى الى نتائج يقرها البرلمان المصرى ثم ترضاها جلالتكم .

مسالة القرض العثمانى وتعويضات الحرب

من تلك المسائل المعلقة أن الحكومة البريطانية كانت تطالب الحكومـة المصرية بالجزء الباقى من القرض العثمانى لسنة ١٨٥٥ وكانت الاميرالية البريطانية تطالب بثمن السفن التى أغرقت أثناء الحرب وهى تحمل فحما لمصر وتطالب بتعويض بحارة هذه السفن أو عائلاتهم

وكانت السلطة العسكرية البريطانية تطالب برد رسوم جمركية على بعض أصناف استوردتها لجيوشها فى مصر أثناء الحرب .

وكانت الحكومة المصرية تطالب بنصيب فيما تدفعه المانيا من التعويضات عملا بمعاهدة فرساى

اعمال الرى الكبرى

ومن تلك المسائل المعلقة أعمال الرى الكبرى فقد ظلت مشروعات هذه الاعمال قيد البحث والنظر منذ زمن طويل ، غير أنها منذ تطورت الحالة السياسية فى البلاد بعد انتهاء الحرب ارتبطت بتلك الحالة وادركها من جراء هذا الارتباط وقفة طويلة وكلما ساءت الحالة السياسية فى مسألة السودان ساء الموقف فيما يتعلق بتلك المشروعات فتشتد الريبة من هذا الجانب فى المقاصد البريطانية كما يلوح من ذلك الجانب أن الرغبة فى تعمير السودان كانت تذهب بما لمصر من الاولوية. وحين تولت هذه الوزارة كان الموقف بالنسبة لهذه المشروعات أسوأ ما كان وما يكون .

فلقد قام النزاع بشأن خزان أسوان وما يمكن أن يكون له من أثر على رى الجزيرة حتى لا تكون مصر حرة فى تصميمه وتنفيذه على الوجه الذى تراه وحدها ، كما نبتت صعوبات لا حصر لها فيما يتعلق باقامة خزان جبل الاولياء وأخرى بالنسبه لمنطقة السدود حين أريد انشاء الحوض العائم فيها للكراكات . وذلك عدا المشروعات التى يراد اقامتها فيما وراء السودان من مناطق ليس لمصر عليها أى سلطان سياسى . هذا الى نشاط فى عرقلة أعمال المباحث وفى التدخل فى حرية مصر فى شئون موظفيها بمصلحة الرى فى السودان وفى التنكر لرغبتها استعمال حقها فى رقابة أعمال الرى فى سنار .

وكان الخطر فى أمثال هذه الصعوبات أن تستدرج مصر من ناحية رغبتها فى الوصول الى علاج عملى مقبول الى الرضاء بحلول قد تؤثر فى حقوقها . ولا حاجة بى للبحث فيما اذا كنا - أو لم نكن - قد أوشكنا أن نقع فى مثل ذلك الخطر فانه لم يبق من الحال التى وصفتها أو الاقتراحات القديمة التى عرضت لعلاجها أى أثر .

عالجت هذه الوزارة كل هذه المسائل المعلقة المخلفة لها بما تقتضيه من الرفق والاناة والصراحه

كفلت لمصر حاجات الحاضر والمستقبل من الماء مع المحافظه على بقاء حقوق مصر سليمه .

حل مسألة القرض العثمانى والتعويضات

فاما المسألة المالية فان أهم أجزائها وأدقها المطالبة الخاصة بتحميل مصر كل الباقى من القرض العثمانى لسنة ١٨٥٥ وقدره ٣٨١٥٢٠٠ جنيه انجليزى .

وقد سبق أن أصدر البرلمان فى ٩ يوليو سنة ١٩٢٤ قراراً بشأن ديون الجزية يقضى بايداع المبالغ المستحقة لحساب هذا القرض والقرضين العثمانيين الاخرين المعقودين فى سنة ١٨٩١ وسنة ١٨٩٤ بالبنك الاهلى باسم الحكومة المصرية الى أن يفصل نهائيا فى الامر، اما باتفاق يتم بالطرق السياسية أو بقرار يصدر من سلطة تعترف بها الحكومة المصرية . وكان المقصود بالاشارة الاخيرة أن يلجأ الى التحكيم فى القروض جميعا ، والمفهوم أن هيئة التحكيم تكون محكمة لاهاى.

على أن حملة الاسهم للقرضين العثمانيين لسنتى ١٨٩١ و ١٨٩٤ تعجلوا الامر ورفعوا قضية أمام المحاكم المختلطه التى قضت بالزام الحكومة المصرية بدفع أقساط القرضين ، وبقيت مسألة القرض العثمانى لسنة ١٨٥٥ بلا حل لان انجلترا التى كانت ضامنة لهذا الدين مع فرنسا ظلت تدفع الفوائد فلم يكن بذلك لحملة أسهم هذا القرض وجه للشكوى .

تلقاء هذا رأت الحكومة سنة ١٩٢٧ — والبرلمان قائم — أن أحكم الطرق لتسوية هذه المسألة أن يعالج حلها بالطرق السياسيه أخذا بالخيار الذى تركه لها البرلمان .

وكان من المهم ايجاد أساس التفاهم فى الموضوع . وقد وجد هذا الاساس بقسمة الباقى بعد استبعاد المتجمد لدى الحكومه البريطانيه من الزائد من ايرادات قبرص وقدره ٦٤٢٫٠٠٠ جنيه انجليزى بين مصر وبريطانيا العظمى بنسبة ما كانت تتحمله مصر من فوائد هذا القرض وما تتحمله قبرص فأصبح ما على مصر مبلغ ١٫٣٨٦٫٠٠٠ جنيه ، استعمل المتجمد لها من التعويضات الالمانية لغاية ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٨ وقدره ٣٠٢٫٣١٠ جنيه انجليزى فى شراء سندات من هذا الدين بسعر ٨٧٫٥ جنيه انجليزى عن كل ١٠٠ جنيه انجليزى فأصبح الباقى ١٫٠٤٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى يسدد على ستة عشر قسطا اعتبارا من أول فبراير سنة ١٩٢٩ كل قسط يدفع على أربع دفعات. وقد سددت الدفعة الاولى من الناتج من التعويضات بعد ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٨ و تبقى لمصر

رصيد قليل .

و أماطالبة الاميرالية البريطانية فقد كانت مطالبة مدنية صرفة يبررها ما اقتصدته مصر من ثمن الفحم الذى وردته لها الاميرالية البريطانية أثناء الحرب وهو يقرب من ١١ مليوناً من الجنيهات

و أما مطالبة السلطةالعسكرية برد رسوم جمركية حصلت على بضائع استوردتها لحاجة جيوشها فقد رؤى قبول هذه المطالبة بعد تخفيضها نظراً لان العرف المتبع حتى الان يقضى باعفاء الجيوش البريطانية من الرسوم الجمركية .

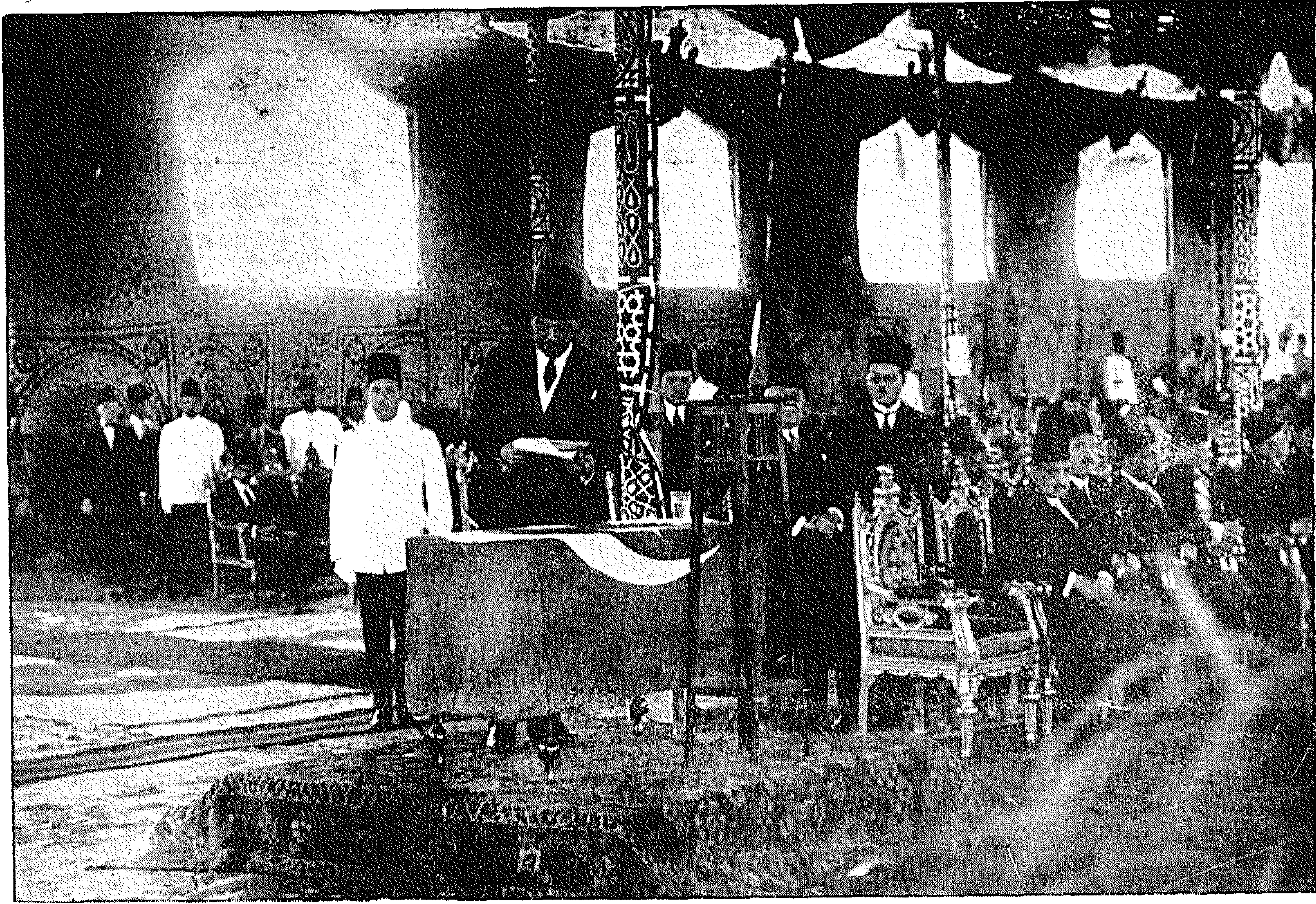
أما مطالبة مصر بنصيب فى التعويضات الالمانية فقد انتهى الامر بتحديد هذا النصيب بواقع ٤٦٤٠ جنيها انجليزيا من كل مليون جنيه تدفعه المانيا تعويضا للامبراطورية البريطانيه .

حل مسألة الرى

وأما فى مسألة الرى فقد أعترف لمصر بتمام الحرية فى مباشرة تعلية خزان اسوان على الوجه الذى نريد . واتفق فيما عدا ذلك على تسوية تؤمن المصالح المصرية وتمكن من الانطلاق فى تنفيذ المشروعات التى طال على البلاد أمد انتظارها والتى تقدر الخسارة بتأخيرها بالملايين .

أما السودان فقد بقيت مسألته السياسية كما كانت محتفظاً بها . كذلك بقيت مسألة حق مصر فى رقابة النيل أمراً محتفظاً به غير مبتوت فيه حتى يجىء الوقت المناسب للمفاوضة فيها وفى مسألة السودان ولكن الاحتفاظ بهاتين المسألتين لم يحل دون البحث عن حلول توفر بها الاغراض العملية لمصر فى مسألة المياه .

ولما كان يهم مصر رخاء السودان وتعميره فلقد قبلت حكوماتها المختلفة مشروع رى الجزيرة كما قبلت طلبات التوسع فى ذلك المشروع على الوجه الذى أقرته لجنة النيل التى شكلت فى سنة ١٩٢٥ وكذلك فعلنا . على أننا حرصنا على المقابلة بين مشروع الجزيرة ومشروع جبل الاولياء فوصلنا الى تأخير اتمام تنفيذ الاول حتى يكمل تنفيذ الثانى بالرغم من ان هذا المشروع الاخير كان وقفه منذ سنة ١٩٢١ بارادة الحكومة المصرية . ومن جانب آخر وضعنا الطريقة العملية التى تحقق كل ما نريده من معانى المراقبة لكى يظل تنفيذ مشروع الجزيرة حاصلا فى الحدود التى



حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء يلقى خطبته أمام حضرة صاحب الجلالة الملك
فى حفلة وضع الحجر الاساسى لمنازل العمال بالسيدة زينب

رسمناها . وهذا مع احتفاظنا بحق المراقبه كما سبقت الاشارة .

أما المشروعات التى تنوى مصر تنفيذها فى السودان فقد جعل الامر فيها رهن ارادتها وحدها تنشىء ماتشاء وكما تشاء ، وتصور ما تنشئه وتديره كما تشاء على أن مصر اذا باشرت مشروعاً من هذه المشروعات وكان تنفيذه يلحق ضرراً ببعض السكان عوضتهم عن ذلك الضرر . وقد فعلت ذلك عند اقامة خزان اسوان وستفعله عند تعليته . كذلك تفعل عند اقامة أى مشروع فى السودان وتتفاهم مع السلطات المحلية على تفاصيل ذلك التعويض . ولن تلقى مصر الا كل تسهيل للقيام بالمباحث والارصاد اللازمة لاعداد المشروعات المستقبله.

كل هذا يضمنه الاتفاق من الناحية الايجابية ولكنه يضمن من الناحية السلبية ما هو أجل وأعظم ، فلن يقام فى السودان بغير موافقة مصر أى عمل ولن يباشر أى اجراء يترتب عليه نقص المياه الواردة لمصر أو تأخير تاريخ ورودها أو تخفيض مناسيبها اذا كان فى ذلك أى ضرر بمصر . وفى هذا تقرير صريح لما لمصر من حق الاولوية .

على أن حق مصر هذا لن يقف عند حدود السودان بل يتعداها الى ما وراءها من البلاد الواقعة تحت الادارة البريطانية حيث يكون نهر النيل أو فروعه أو البحيرات التى ينبع منها . فقد قبلت هذه البلاد وقبلت عنها الحكومة البريطانيه هذا القيد . ولست بحاجة للتنويه بمزايا هذه النتيجة

وفى تلك البلاد نفسها تعهدت الحكومة البريطانية بحسن الوساطة لتمكن مصر من القيام بما تراه من المباحث والدراسات ومن أقامة ما تراه من المشروعات .

بهذا الاتفاق حققت الاغراض العملية لمسألة المياه فى مصر — لا فى السودان وحده بل حيث يوجد النيل ومنابعه ، وحفظت حقوق مصر فى السودان وفى النهر فلم يعد لمصر ما يمنعها من أن تمضى قدما فى تنفيذ ما تتعطش له من مشرعات الرى والتوسع الزراعى ،

وليست نصوص الاتفاق كل ما يطمأن له بل أن الروح التى أملته عن الجانبين من حسن نية ورغبه صادقة فى التعاون أقوى فى توثيق الاطمئنان وقد أشير الى هذا المعنى فى المذكرة المصرية وأشارت اليه المذكرة البريطانيه فى صراحه وتأكيد يلفتان النظر و يجعلان الرأى العام العالمى خير شهيد ورقيب على حقوق مصر الطبيعية والتاريخية ،

وأخذا بالأحوط فرض الاتفاق حالة الخلاف فى تأويله بين الحكومتين اختلافا لا تستطيعان

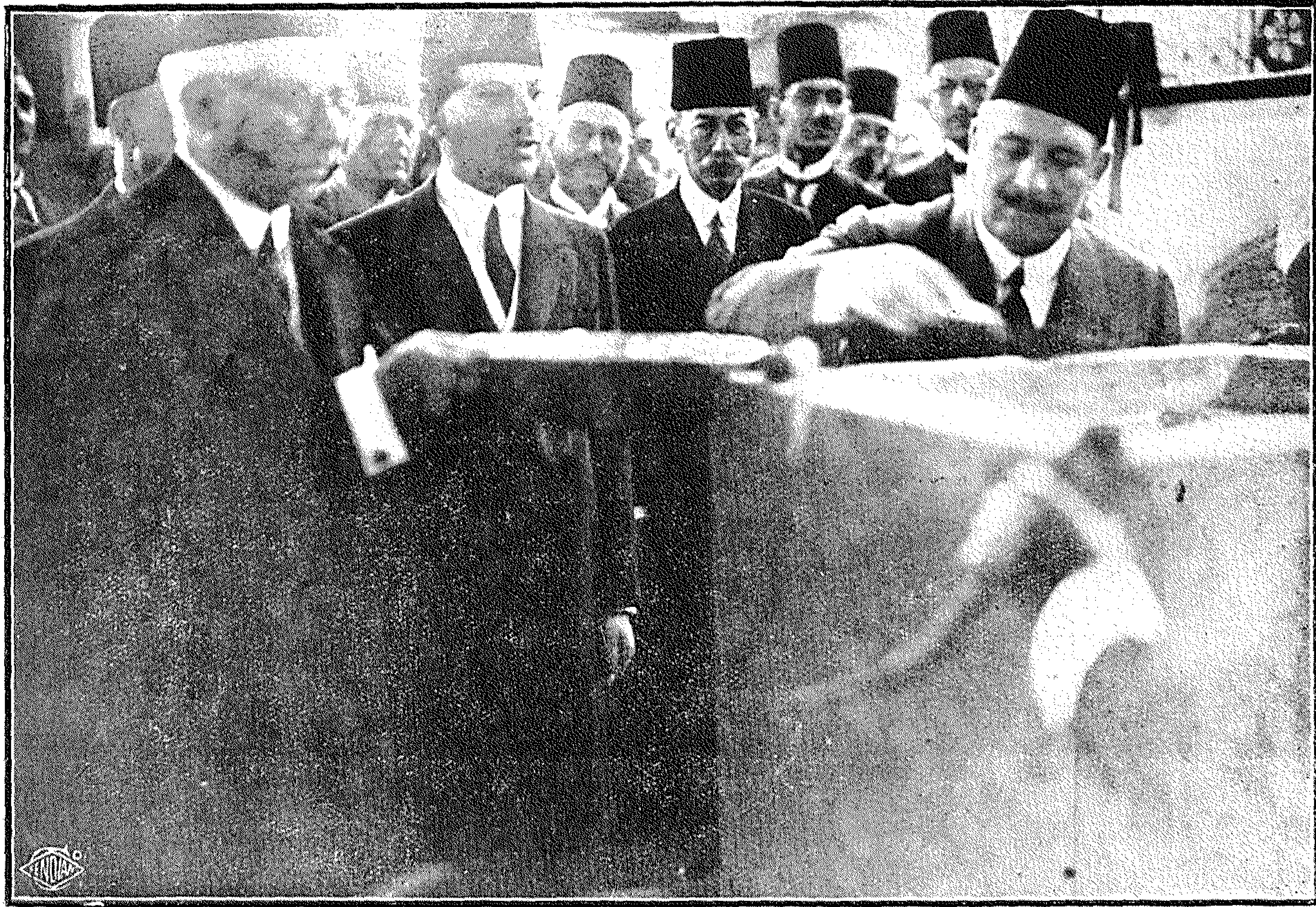
حله بالرغم مما تعالجه به كل منهما من حسن النية وصادق الرغبة وحالة المخالفة لأى حكم من احكامه ورسم الطريق لتسوية الخلاف ولاعادة الحق الى نصابه فجعل الامر مناطه التحكيم وهو صورة من التحكيم الاجبارى الذى أصبحت الدول عظمى وصغرى تنزع اليه فى مؤتمراتها.

من هذا البيان الذى قدمته لما قامت به الحكومة من القضاء على أسباب سوء التفاهم يتبين أن الاتفاق المالى والاتفاق الخاص بالرى كلاهما بنى على قواعد العدل والانصاف وأملته روح سلامة القصد والثقة المتبادلة من الطرفين. وانى شديد الثقة بان هذا التفاهم الحسن سيكون له أثره المباشر فى مساعدة مصر فيما تحاوله الان من اعطاء الامتيازات الاجنبية صورة جديدة تأتلف بعض الائتلاف مع الامال المصرية وتتمشى مع مبادىء المدنية الحاضرة. كما انه سيكون له أثره الطيب فيما ستحاول الوزارة من تنفيذ برنامجها من حيث السعى الى استكمال استقلال مصر بتأييد جلالتكم السامى.

وبالجملة فان تقدم مصر فى سياستها الخارجية لم يكن فى وقت ما أكثر تناسبا مع تقدمها فى سياستها الداخلية منه فى هذا الوقت. ولاشك فى أن السلام والسكينة فى الداخل عربون على النجاح فى الخارج.

السياسة الداخلية

أما من جهة الاصلاحات الداخلية فان حكومة جلالتكم شرعت فى جميع فروعها على السواء بالقضاء على حال سيئة كانت توشك أن تؤدى بهيبة الحكومة وتمتد فوضاها المخيفة الى النظام حتى فى دور التعليم كما امتدت فى مصالح الحكومة. وفى سبيل علاج هذه الحالة قد أحتيج الى تشريع وترتيب عملى جديدين يرتكز كلاهما على مبدأ التوسع فى اللا مركزية بان يحمل رئيس كل مصلحة عامة قسطا وفيراً من المسؤولية يتناسب مع خطر مركزه، كما أعطى له فى مقابل ذلك من حرية التصرف فى الجزئيات اليومية ما يتناسب مع مسؤوليته ويؤيد سلطانه على العمل الذى يليه. ولقد أفاد هذا النظام فى المدة القصيرة الذى جرب فيها فائدة يعتد بها فى اعادة هيبة الحكومة وفى تثبيت النظام. كان هذا الغرض هو أول ما رمت اليه حكومة جلالتكم واذ ظهرت تباشير آثاره اخذت فى الاصلاحات فى كل فروع الحكومة على نسب واحدة أو متقاربة.



حضرة صاحب الجلالة الملك يضع الحجر الاساسى لمنازل العمال

فى وزارة الداخلية

ففى وزارة الداخلية قدعنى بتوسيع سلطة رجال الادارة فى الاقاليم وكذلك سلطة المجالس البلدية والمحلية شيئاً فشيئاً والوزارة مستعدة دائما للمزيد فى هذا التوسع كلما أثبت العمل انه فى مصلحته .

وتوطئة لتنفيذ هذا النظام قامت بحركة واسعة بين رجال الادارة فى الاقاليم فأوجدت على رأس الاقاليم مديرين يحسنون استعمال السلطات فى سبيل صيانة مصلحة الاهالى . واقامة العدل واعادة هيبة الحكومة وتوطيد سلطتها ، وقد نجحوا فى ذلك بعد أن كان قد تقلص ظل هذه السلطة .

ولم تكن عناية الوزارة بالوظائف الادارية الاخرى بأقل من عنايتها باختيار المديرين اذ هى دائبة العمل على ايجاد نواة صالحة للادارة فى مختلف الاقاليم . وهذا بوضع برنامج واسع النطاق لاصلاح مدرسة البوليس اصلاحاً يكفل تخرج الاكفاء للاضطلاع باعباء الامن والنظام .

وقد رأت رفعاً لمستوى موظفى الادارة أن لا يعين فى وظائف معاونى الادارة الا من كان حاصلا على شهادة عالية . ويوجد الان بين معاونى الادارة وعددهم (٣١٧) معاوناً ثمانون من الحاصلين على الشهادة المذكورة .

ومما يدعو الى الاغتباط ان حالة الامن العام فى التسعة الشهور من أول يوليه سنة١٩٢٨ حتى آخر مارس سنه ١٩٢٩ قد تحسنت تحسناً ظاهراً عما كانت عليه فى المدة المقابلة لها من العام السابق حيث بلغ مقدار النقص ٣٨٩ جناية ، وجل هذا التحسن واقع فى الجرائم الاكثر خطورة على الامن كالسرقات بالاكراه والحريق العمد واتلاف المزروعات وربما كان هذا التحسن هو الأثر المباشر للتعديل الذى تم فى النظام الادارى والقائمين به .

فى وزارة الحقانيـــة

وفى وزارة الحقانية كان أول ما يسترعى النظر هو البطء فى الفصل فى الخصومات ، فأخذت الوزارة تعالجه بالتدقيق فى اختيار القضاه واتخذت من التدابير لاعانتهم على القيام بمهمتهم ما كان له أثر

محمود يغتبط به ، اذ دل الاحصاء على أن القضاة صاروا يبذلون جهوداً مشكورة فى سرعة انجاز القضايا مع الدقه و الافاضه فى البحث حيث زاد عدد القضايا المحكوم فيها ٣٠٠٠ قضيه فى الاربعة لاشهر الاخيرة على مثيلاتها من العام الماضى.

كذلك رئى من ناحية أخرى أن قانون المرافعات الحالى به من الاجراءات ما يعطل سرعة الفصل فى القضايا فاعادت بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٢٩ تشكيل اللجنة المؤلفة لدراسته مع قانون المرافعات المختلط و لكى يكون العمل فيما يتعلق باختصاص المحاكم الاهلية جارياً على أساس ثابت صحيح رأت الوزارة تعديل المادة (١٥) من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية حتى يرتفع كل لبس فى اختصاصها بدعاوى الاجانب غير المتمتعين بالامتيازات ، وحتى لا يبقى التعبير «بالاهالى» الذى كان وارداً فى هذه المادة دليلا أبديا على رضا المصريين بنقص السيادة التشريعية والقضائية وعجزها عن أن تتناول الاجانب حتى غير أولى الامتياز .

ثم تبينت هذه الوزارة أيضا أن نظام المركزية فى العمل معطل الى حد ما ، فرأت أن توسع سلطة رؤساء المحاكم . ولقد بدا لهذا النظام أثر حسن فى تنظيم سير العمل وحسن قيام الموظفين بواجباتهم .

ثم تناولت بالاصلاح بقية أفراد الاسرة القضائية فعمدت الى تقرير التقاليد الصحيحة التى يجب على المحامين انتهاجها محافظة على كرامتهم و لكى يكونوا عونا شريفا للقضاء على أداء ماموريته السامية .

فكرت الوزارة ايضا فى نظام محاكم الاخطاط الحالى فرأت بعد البحث واستقصاء ما أثير على هذا النظام من الاعتراضات أن هذه المحاكم بعد أن الفها الناس زمنا طويلا قد تكون أداة صالحة لتقريب القضاء للمتقاضين اذا ما تناولها الاصلاح من وجهة تشكيلها واختصاصها لذلك آثرت الوزارة ان تستبقيها مع ادخال الاصلاح اللازم عليها .

كذلك وجهت الوزارة عنايتها الى حال الاسر فوضعت قانونا للاحوال الشخصية تناول مسائل الطلاق و الشقاق بين الزوجين و التطليق للضرر والتطليق لغيبة الزوج أو لحبسه ودعوى النسب ودعوى النفقة ونفقة العدة والمهر وسن الحضانة والمفقود . وقد عالج هذا القانون بعض الادواء التي ضج الناس بالشكوى منها ، كما وجهت اهتمامها الى اللجنة المشكلة لوضع قانون شامل لجميع

الاحكام الداخلة تحت سلطة المحاكم الشرعية تسهيلا للعمل على القضاة حتى تقوم بانجاز مهمتها من غير ابطاء .

فى وزارة الماليـــة

وفى وزارة المالية لم يقصر العمل على ناحية واحدة بل يكاد النشاط يتناول نواحى العمل فيها جميعا .

فقد عنيت عناية خاصة بمسائل الموظفين ولتخفيف عبء مرتباتهم عن الخزانة العامة وتعمل اللجان التى تفرعت عن لجنة الموظفين العليا فى جميع الوزارات بحيث أصبح من المنتظر أن تنتهى اللجنة من عملها فى خلال سنة أخرى على الاكثر، ومن المحتمل أن يظهر ما لعمل لجنة الموظفين العليا من الاثر فى ميزانية سنه ١٩٣٠—١٩٣١ .

ولما كان من المتوقع أن ينتهى عمل هذه اللجنه باقتراح الاستغناء عن عدد غير قليل من الموظفين فقد فكرت الحكومة فى وضع تشريع مؤقت يسمح لهم بطلب اقالتهم من غير أن يضيعوا أى حق مكتسب لهم فى المعـــاش أو المكافأة وببعض التعويض عليهم تعويضا لا يكلف الخزانة شيئا كثيرا .

وزيادة فى الترغيب تعجلت الوزارة اللجنة المعهود اليها وضع قانون المعاشات الجديد .
ويشمل هذا القانون عدة مزايا للموظفين ولورثتهم وذلك بدون ارهاق للخزانة العامة، وقد انتهت اللجنة التشريعية من بحث مشروع هذا القانون .

وأما العناية بالشؤون الاقتصادية فلا أدل عليها من ايراد موجز للاعمال التى تمت فى هذا الصدد فرغبة فى توحيد المجهودات وحبا فى القصد فى الوقت ألفت فى تلك الوزارة لجنة فنية من كبار الموظفين الفنيين فيها مهمتها درس المشروعات الاقتصادية والمالية

ومن المسائل التى بحثتها اللجنة الفنية فعلا أو المعهود اليها فى بحثها :

(١) وضع نظام لتسليف صغار الملاك والمزارعين
(٢) « « التسليف الصناعى
(٣) « « لشركات التأمين بمختلف انواعه فى مصر

(٤) وضع نظام للغرف التجارية فى مصر

(٥) النظام الجركى

واذ كانت مسألة النظام الجركى تشغل بال مختلف الهيئات التجارية فى مصر فانا نغتنم هذه الفرصة لنقرر أن النظام الذى يشتغل الخبراء الجركيون بوضعه سيكون بسيطا فى تطبيقه وسيجمع فى تنفيذه بين تنمية موارد الدولة وحماية الصناعة والزراعة فى مصر.

وكذلك وجهت عناية خاصة الى درس الوسائل المؤدية الى ادخال الاصلاح الى مصالحها الفنية . واول ما اتجهت اليه هذه العناية مصلحة التجارة والصناعة لان الحكومة تقدر حق التقدير أن فى النهوض بهذه المصلحة انعاشا لمرافق البلاد الحيوية وتحقيقاً للاستقلال القومى من الوجهتين المالية والاقتصادية ، وقد شرع فعلا بالاستعانة بالخبراء الفنيين فى هذه المصلحة للانتفاع بآرائهم والاستفادة من تقاريرهم . ولدى المصلحة الان تقارير من خبير فى زراعة الارز وخبير فى الصناعة .

وقد اعتزمت الحكومة أن تتوسع فى الاصلاح منذ ميزانية هذا العام اذ ادرجت فيها الاعتمادات اللازمه لتقسيم المصلحة الى أقسام كل منها خاص بنوع من الصناعات ، وسيوضع على رأسه خبير فى هذه الصناعة .

لم تهمل الحكومة واجبها نحو منتجى القطن ، فاتخذت العدة قبيل ظهور المحصول لتسليف المزارعين على اقطانهم . الا ان عملية التسليف لم يتسع نطاقها كالمرة التى سبقتها وذلك لان سوق القطن كانت حسنة بوجه الاجمال أيام كان المحصول فى قبضة المنتجين . وكذلك تناولت العناية محصول البلاد الرئيسى فقد انشىء مكتب للقطن مهمته الاولى استجماع المعلومات المختلفة الخاصة بالقطن .

ولم تقف عناية الحكومة بصغار المزارعين عند ما سبقت الاشارة اليه بل أنها سنت سنة جديدة وهى توزيع بعض ما فى حيازة الحكومة من الاطيان على صغار المزارعين فى المناطق الواقعة فيها هذه الاطيان . وقد تم التوزيع بالفعل فى مديرية الفيوم وينتظر أن يبدأ فى التوزيع فى مديرية الغربية فى شهر نوفمبر المقبل .



حضرة صاحب الجلالة الملك يوقع اسمه الكريم فى السجل الخاص فى حفلة وضع الحجر الاساسى لمنازل العمال

فى وزارة المعارف

وفى وزارة المعارف العمومية عنى بادىء ذى بدء بالحيلولة بين الطلبة والتلامذة وبين الاشتغال بالسياسة مدة الطلب حتى تحصل البلاد منهم على جيل له من الكفايات العلمية والمزايا الاخلاقية ما يجعله قادراً على احتمال المسئوليات المتنوعة التى تنتظره فى المستقبل . وقد لقى هذا النظام نجاحا تاما وأقبل الطلبة والتلامذة على التعلم راضين غير مكرهين وصاروا يقدرون لمعلميهم واساتذتهم القدر الواجب من الاحترام الذى كان قد تضاءل أمره . والمرجو أن تتحسن نتائج الامتحانات فى هذا العام بعد ما أظهر الطلبة والاساتذة جهودا محمودة فى تأدية واجباتهم أثناء السنة.

وقد عنى بالتوسيع فى التعليم الفنى فانشئت مدرسة تجارية متوسطة بالقاهرة واخرى بالوجه القبلى وضمت مدرسة الاقصر الصناعية ومدرسة سوهاج الصناعية الى الوزارة .

كذلك انشىء متحف للتاريخ الطبيعى ومعهد جديد للتربية يحل محل مدارس المعلمين العليا والثانوية .

وفى التعليم الاولى تقرر انشاء ٢٤٠ مدرسة الزامية لتكون جملة المدارس الاولية ١٦١٠ وهو اكثر من ربع المجموع الكلى المقدر له ٤٦٠٠ مدرسة . وعلى ذلك ففى نية الحكومة وضع قانون التعليم الالزامى . وقد تقرر ايضا انشاء مدرسة عليا للفنون الجميلة .

وقد ضمت مصلحة الاثار المصرية والاوبرا الملكية الى وكالة جديدة أنشئت فى وزارة المعارف للفنون الجميلة .

اصلاح الازهر الشريف

ويسرنى أن أذكر ما تم من الاصلاحات فى الازهر هذا العام وأهمه تنظيم قسم التخصص العالى بزيادة عدد طلابه وادخال مواد لم تكن تدرس فيه من قبل ، وتنظيم قسم الوعظ والارشاد باصلاح مناهجه لتتفق مع حاجة الامة والبلاد وضمه الى قسم التخصص وتعيين خمسين واعظا اختيروا من العلماء الممتازين بالخطابة والتضلع من الدين وزعوا على مديريات الوجه البحرى لبث روح الفضيلة والتنبيه على مواطن الضعف وارشاد الناس الى ما به تسعد حياتهم

ولاتمام هذه النهضة سيقسم التعليم العالى الى ثلاثة أقسام بعد أن كان قسما واحداً تدرس

فيه كل العلوم على السواء ، ومثل هذا النظام لا يكفل تخريج أشخاص متضلعين من أى علم عندهم ذوقه وملكته . والاقسام الثلاثة هى . كلية اللغة العربية وآدابها ، وكلية الشريعة وما يتصل بها . وكلية أصول الدين وما يتبعها .

كما ستنشأ أقسام تخصص عالية بعد هذه الكليات يتخصص فيها الطالب فى مهنة التدريس أو القضاء أو الوعظ أو يتخصص فى مواد كلية من الكليات .

وستنشأ أبنية لائقة بالتعليم على الطرق الحديثة وعلى مثال ما فى المعاهد والجامعات المحترمة ويكون لكل قسم من أقسام التعليم بناء خاص .

فى وزارة الاشـــغال

وفى وزارة الاشغال عنى بمشروع خزان جبل الاولياء وتعلية خزان أسوان بعد أن قامت الادلة الفنية على أنهما هما العاملان اللذان يسدان حاجة البلاد فى المستقبل القريب .

أما مشروع خزان أسوان فقد رأت الحكومة أن لا تقطع فيه برأى حتى تستوثق من احتماله للتعلية . لذلك رجعت الى خبراء من المهندسين العالميين فأيدوا وجهة نظر المسؤولين من رجال الرى وشرعت الوزارة فى اتخاذ التدابير اللازمة لتجهيز الرسومات التفصيلية التى تجعل الخزان قادراً على خزن ضعف كمية المياه الحالية . وستبلغ تكاليف المبانى والتعويضات نحو ثلاثة ملايين وثمانمائة الف من الجنيهات . أدرج منها فى السنة الحالية ٥٤٨٫٠٠٠ جنيه وسيبدأ العمل فى تعلية الخزان فى شهر نوفمبر القادم . والحكومة قوية الامل فى أن خزان أسوان سيكون مصدراً لليسر والرخاء لا من حيث زيادة كمية المياه فقط بل من ناحية توليد القوى الكهربائية أيضاً .

وسينتهى العمل فى العام المقبل فى قناطر نجع حمادى التى تفضلتم بوضع حجرها الاساسى . وقد أنفق عليها فعلا الى الان ما يربو على المليون من الجنيهات . والعمل جار فى انشاء ترعتى الفؤادية والفاروقية الاخذتين من أمام القناطر المذكورة . وقد عنى كذلك فى أقاصى الصعيد بتحسين رى الحياض المنعزلة بهذه الجهات وأنفق فى سبيل ذلك حوالى مائة الف من الجنيهات وأدرج فى ميزانية هذا العام مبلغ ٤٦٠٠٠ جنيه لاستمرار السير فى العمل .

وما اعتمدت الحكومة مشروع زيادة تخزين المياه حتى بادرت باعداد برنامج مبدائى لكل

أعمال الرى التى تترتب على تنفيذ هذا المشروع ، وقد بلغت تكاليف الاعمال المنظور تنفيذها فى العشر السنوات المقبلة هو ٢٤ مليونا من الجنيهات أدرج منها فى ميزانية السنة الحالية حوالى مليونين .

وكذلك قامت مصلحة الرى بانشاء وتعديل عدة ترع للرى وما يتبع ذلك من أعمال صناعية وأنفقت عليها الى الان ٣٠٠٠٠ جنيه ولم تغفل الحكومة عن أمر الصرف فأنشأت عدة مصارف بلغت تكاليفها ١٥٠٠٠٠ جنيه . ولم تقتصر عناية الحكومة بشؤون الصرف على شمال الدلتا ومصر الوسطى بل امتد نطاق اهتمامها الى مديرية المنوفية فأدرجت فى ميزانية السنة الحالية نحو ٤٠٠٠٠ جنيه لانشاء مصارف بها ، وسيبدأ العمل فى ذلك فى شهر نوفمبر القادم .

وقد تحسن ايراد النيل فى المدة الاخيرة لدرجة مكنت وزارة الاشغال من تقرير اباحة زراعة الارز وسنعلن غداً مناطق زراعة الارز فى مائة الف فدان . ثم سيلى ذلك قريبا اعلان مناطق الارز فى مائة الف فدان أخرى .

ويقوم القسم الميكانيكى بانشاء محطات العطف وبلقاس والسرو لتوليد القوى المحركة لادارة الات الصرف لشمال الدلتا وقد أنفق عليها للان حوالى ٥٥٠٠٠ جنيه وأدرج فى ميزانية السنة الحالية مبلغ ٨٠٥٠٠٠ جنيه مصرى ، ونأمل أن يتم انشاؤها فى سنة ١٩٣١ . وسيستفيد الاهلون من هذه المحطات فى انارة قراهم وادارة آلاتهم الخاصة للرى والصرف . كما أن القسم الميكانيكى يشتغل الان فى اقامة محطات طلمبات أبى المنجا لرى جانب عظيم من أراضى القليوبية واقامة محطة لتوليد القوى بادفو لرى الحياض المنعزلة . ويدرس الان مشروعات توليد القوى فى مساقط المياه الثانوية .

وتقوم مصلحة التنظيم باعمال كثيرة لتجميل المدينة وتحسينها فاتمت شارع الامير فاروق ، وقامت بفتح وتوسيع شوارع أخرى كما أنشأت حدائق فى جهات متعددة من المدينة وعملت فى زيادة الاضاءة فى جميع أنحائها .

وأنشأت مصلحة المجارى المجمع الرئيسى من غمرة الى الاميرية وهو الذى تفضلتم جلالتكم بافتتاحه بيدكم المباركة ، كما انها أتمت محطة رفع مجارى الاميرية . وتقوم الان بتنفيذ مشروعى

فى وزارة المواصلات

وفى وزارة المواصلات قد أنشىء الخط بين بنها ومنوف وفتح فعلا للجمهور . وأتم ١٠٠ كيلو متر من خط السكة الحديد من الاسكندرية فى اتجاه مرسى مطروح و العمل فى الجزء الباقى منه سائر بهمة وشرع فى انشاء الخط بين ميت بره وزفتى وأتم أكثر من نصفه و شرع فى انشاء الخط بين طنطا والسنطه وأتم انشاء كوبرى على النيل عند دمياط ، وأوشك ان يتم ازدواج الخط بين المنيا وأسيوط وشرع فى انشاء الخط بين فاقوس وسان الحجر ويتم تجهيز الجزء الاول منه قريبا وشرع فى انشاء الخط بين قفط والقصير.

وقد فتحت محطة اللاسلكى بالقصير للمخابرات مع السفن . وسيتم قريبا انشاء محطة اللاسلكى بالقاهرة . وقد بدىء فى تنفيذ مشروع توسيع ميناء الاسكندرية ، وفى تجهيز ميناء دمياط و تمت الاعمال بحوض البترول بالسويس كما تم بناء رصيف جديد بميناء السلوم

و تقرر توسيع الطريق بين مصر والاسكندرية وجعله بعرض ١٢ مترا مع رصفه بالمكدام فى كل الاماكن المحتاجة لذلك وقد تم جزء كبير من الاعمال اللازمة ، وتقرر انشاء طريق رئيسى بين مصر والاقصر. وقريبا سيشرع فى العمل وأنشئت خمسة كبار ملاحية مختلفة ، وتقرر انشاء كوبرى جديد على النيل بالقاهرة بدلا من كوبرى قصر النيل الحالى ، وسيشرع فى بناء كوبرى جديد ببنها بدلا من الكوبرى الحالى .

فى وزارة الزراعة

وفى وزارة الزراعة قد عنى على الخصوص بتعميم حقول التجارب وبنقاوة تقاوى القطن من الهندى وايجاد أصناف جديدة من القطن ومقاومة بعض آفاته بواسطة الطفيليات ، وتحسين زراعة الارز وتجارته . وأوفدت لهذه الغاية أحد موظفيها الفنيين الى أسبانيا لدرس المسائل المتعلقة بهذا المحصول وبادخال أنواع جديدة من النخيل والزيتون كما عنى بمشروع فتح أسواق لتجارة الخضر فى الممالك الاجنبية وبمشروع مراقبة البذور الواردة من الخارج ، وبانشاء محطة



نموذج من منازل العمال التى وضع حضرة صاحب الجلالة الملك حجرها الاساسى بالسيدة زينب

خاص لتربية الحيوانات

وبالجملة فان النشاط الاصلاحي يعم كل جهة من جهات مرافق البلاد

***

مولاى :

لست أدعو جلالتكم لتضعوا بيدكم الكريمه حجر الاساس فى أثر من آثار الفن . ولكن لمسكن بسيط للعامل انكم يا مولاى تضعون الان الحجر الاول فى بناء مساواة أفراد شعبكم فى عطفكم وفى رعايتكم . فلمولاى أن يتقبل عبارات التهنئة على أن عهد ملكه عهد بناء كله، أبقاكم الله لهذه الامة يتمتع أفرادها بجليل عملكم لخيرها وسعادتها .



الاتفاق على مياه النيل

الوثائق المتبادلة بين دولة محمد محمود باشا رئيس الحكومة المصرية وفخامة لورد لويد المندوب السامى البريطانى

بشأن الاتفاق على مياه النيل

— ١ —

يا صاحب الفخامة ·

١ — تأييداً لمحادثاتنا الاخيرة أتشرف بأن أبلغ فخامتكم اراء الحكومة المصرية فيما يختص بمسائل الرى التى كانت موضع مباحثاتنا .

ان الحكومة المصرية توافق على ان البت فى هذه المسائل لايمكن تأجيله حتى يتيسر للحكومتين عقد اتفاق بشأن مركز السودان . غيرانها مع أقرار التسويات الحاضرة تحتفظ بحريتها التامة فيما يتعلق بالمفاوضات التى تسبق عقد مثل ذلك الاتفاق ·

٢ — من البين أن تعمير السودان يحتاج الى مقدار من مياه النيل اعظم من المقدار الذى يستعمله السودان الان .

ولقد كانت الحكومة المصرية دائما — كما تعلم فخامتكم — شديده الاهتمام بعمران السودان وستواصل هذه الخطة ، وهى لذلك مستعدة للاتفاق مع الحكومة البريطانية على زيادة ذلك المقدار بحيث لا تضر تلك الزيادة بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية فى مياه النيل ولا بما تحتاج اليه مصر فى توسيعها الزراعى وبشرط الاستيثاق بكيفية مرضية من المحافظة على المصالح المصرية

٣ — وبناء على ما تقدم تقبل الحكومة المصرية النتائج التى انتهت اليها لجنة مياه النيل فى سنة ١٩٢٥ المرفق تقريرها بهذه المذكره والذى يعتبر جزءاً لا ينفصل من هذا الاتفاق. على أنه نظراً للتأخير فى بناء خزان جبل الاولياء الذى يعتبر بناء على الفقره الاربعين من تقرير لجنة مياه النيل مقابلا لمشروعات رى الجزيره ، ترى الحكومة المصرية أن تعدل تواريخ ومقادير المياه التى تؤخذ تدريجياً من النيل للسودان فى أشهر الفيضان كما هو مبين بالبند ٥٧ من تقرير اللجنة بحيث لا يتعدى ما يأخذه السودان ١٢٦ متراً مكعباً فى الثانية قبل سنة ١٩٣٦ وان يكون من المفهوم ان الجدول المذكور فى المادة السابق ذكرها يبقى بغير تغيير حتى يبلغ المأخوذ ١٢٦ متراً مكعبا فى الثانية ، وهذه المقادير مبنية على تقرير لجنة مياه النيل فهى اذن قابلة للتعديل كما نص على ذلك فى التقرير .

٤ — ومن المفهوم ايضاً أن الترتيبات الاتية ستراعى فيما يختص بأعمال الرى على النيل :

«١» أن المفتش العام لمصلحة الرى المصرية فى السودان أو معاونيه أو أى موظف آخر يعينه وزير الاشغال تكون لهم الحرية الكاملة فى التعاون مع المهندس المقيم لخزان سنار لقياس التصرفات والارصاد كى تتحقق الحكومة المصرية من ان توزيع المياه وموازنات الخزان جارية طبقا لما تم الاتفاق عليه .

وتسرى الاجراءات التفصيلية الخاصة بالتنفيذ والمتفق عليها بين وزير الاشغال ومستشارى حكومة السودان من تاريخ الموافقة على هذه المذكره .

«٢» أن لا تقام بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية اعمال رى أو توليد قوى ولا تتخذ اجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التى ينبع منها سواء فى السودان أو فى البلاد الواقعة تحت الادارة البريطانية ، يكون من شأنها انقاص مقدار الماء الذى يصل الى مصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على وجه يلحق أى ضرر بمصالح مصر .

«٣» تلقى الحكومة المصرية كل التسهيلات اللازمة بدراسة ورصد الابحاث المائية (هيدرولوجيا) لنهر النيل فى السودان دراسة ورصداً وافيتين .

«٤» اذا قررت الحكومة المصرية اقامة اعمال فى السودان على النيل أو فروعه أو اتخاذ أى جراء لزيادة مياه النيل لمصلحة مصر، تتفق مقدما مع السلطات المحلية على ما يجب اتخاذه من

الاجراءات للمحافظة على المصالح المحلية . و يكون انشاء هذة الاعمال وصيانتها و ادارتها من شأن الحكومة المصرية وتحت رقابتها رأساً .

« ٥ » تستعمل حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وشمال ايرلندا وساطتها لدى حكومات المناطق التي تحت نفوذها لكى تسهل للحكومة المصرية عمل المساحات والمقاييس والدراسات والاعمال من قبيل ما هو مبين فى الفقرتين السابقتين .

« ٦ » — لا يخلو الحال من انه فى سياق تنفيذ الامور المبينه بهذا الاتفاق قد يقوم من وقت لاخر شك فى تفسير مبدأ من المبادئ أو بصدد بعض التفصيلات الفنية أو الادارية فستعالج كل مسألة من هذه المسائل بروح من حسن النية المتبادل . فاذا نشأ خلاف فى الرأى فيما يختص بتفسير أى حكم من الاحكام السابقه أو تنفيذه أو مخالفته ولم يتيسر للحكومتين حله فيما بينهما ، رفع الامر لهيئه تحكيم مستقلة .

٥ — لا يعتبر هذا الاتفاق بأى حال ماسا بمراقبه وضبط النهر فان ذلك محتفظ به لمناقشات حرة بين الحكومتين عند المفاوضه فى مسألة السودان .

وإنى انتهز هذه الفرصه لاجدد لفخامتكم فائق احترامى .

القاهرة في ٦ مايو سنه ١٩٢٩ — رئيس مجلس الوزراء

« محمد محمود »

— ٢ —

ياصاحب الدولة

١ — أتشرف بان أخبر دولتكم بانى تسلمت المذكرة التى تكرمتم دولتكم بارسالها الى اليوم .

٢ — ومع تأييدى للقواعد التى تم الاتفاق عليها كما هى واردة فى مذكرة دولتكم فانى أعبر لدولتكم عن سرور حكومة جلالة الملك من أن المباحثات أدت الى حل لابد أنه سيزيد فى تقدم مصر و السودان و رخائهما

٣ — وأن حكومة جلالة الملك بالمملكة المتحدة لتشاطر دولتكم الرأى فى أن مرمى هذا الاتفاق

السودان status quo

٤ ـــ و فى الختام اذكر دولتكم أن حكومة جلالة الملك سبق لها الاعتراف بحق مصر الطبيعى والتاريخى فى مياة النيل و أقرر أن حكومة جلالة الملك تعتبر المحافظة على هذه الحقوق مبدأ أساسيا من مبادىء السياسة البريطانية كما أؤكد لدولتكم بطريقة قاطعة ان هذا المبدأ وتفصيلات هذا الاتفاق ستنفذ فى كل وقت أيا كانت الظروف التى قد تطرأ فيما بعد .

و انى انتهز هذه الفرصة لاجدد لدولتكم فائق احترامى . (لو يد)

القاهرة فى ٦ مايو سنة ١٩٢٩ المندوب السامى

والمادتان المشار اليها فى الاتفاق من تقرير لجنة مياه النيل سنة ١٩٢٥ هما المادتان ٤٠ و٥٧ وهذا نصهما

المـــادة ٤٠

و هنالك مسألة أخرى تستدعى ان يفصل فيها توطئـة للبحث المستفيض فى الموضوع الذى تعالجه اللجنة ـ هذه المسألة هى : هل سد جبل الاولياء يكون حكمه حكم ترعة الجزيرة سواء بسواء من حيث الاولوية فى الحق وان لم يكن الاول فى السبق لعدم انجاز شىء منه حتى الان ؟ و لما كان سد جبل الاولياء و ترعة الجزيرة من أول الامر حلقتين من سلسلة مشروعات واحدة فقد رأت اللجنة أن لا يكون لمشروع الجزيرة ميزة على جبل الاولياء فى الانتفاع بالزيادة فى ايراد الماء بل يسوى بينهما فى حق الاسبقيـــة و ينتج عن ذلك الرأى أن السودان ينبغى له ان لا يألو جهداً فى تسهيل مهمة اقامة سد جبل الاولياء وقد افترضت اللجنـة أن هذا التسهيل من جانب السودان كائن .

المادة ٥٧

ومع مراعاة ما جاء بالفقرة السابقة ترى اللجنة مستطاعا فى زمن الفيضان أن تؤخذ عند سنار المقادير الاضافية على أن يكون أخذها من أول اغسطس .فان أول اغسطس عند سنار يقابل تقريباً ٢٥ اغسطس عند قناطر الدلتا وفى هذا التاريخ الاخير تكون زيادة الفيضان قد توطدت و ترع الوجه البحرى قد وصلت الى منسوبها الكامل وتشير اللجنة بأن يكون أخذ هـذه المقادير الاضافيـة تدريجيا .

خطبة صاحب الدولة محمـــد محمود باشا

فى حفله توديعه بمناسبة سفره الى اوروبا

يوم ١٣ يونيه سنة ١٩٢٩

أصحاب المعالى والسعادة

حضرات السادة

أقدم لحضراتكم أجل عبارات الشكر على أنكم قد اتعبتم انفسكم فاجتمعتم لوداعى واعتبر ذلك منكم فضلا كبيرا . لقد علمتم الظروف الصعبة التى فيها قبلت وزارتنا احتمال مسئوليات الحكم وعلمتم كذلك ما عانيناه طول هذا العام فى سبيل رد النظام الى نصابه وفى وجوه الاصلاح الذى عنينا به وقد خطونا فى هذا الطريق خطوات اعترف أهل الرأى فى البلاد بانها حققت بعض آمال الامة وقربت يوم اعادة الحياة النيابية النزيهة . ومهما كنت مضطرا الى مواصلة الجهد فى تحقيق برنامج الوزارة فاننى مضطر ايضا للاستشفاء وللراحة بعض الشىء من العمل اليومى المتواصل .

ان اجتماع الشعب الكريم لوداعى فى كل مكان مررت به وتفضلكم للاجتماع اليوم لهذا الغرض عينه انما هو تجديد لثقة الامة بالحكومة الحاضرة ، وعربون على مساعدتها لها على المضى فى سبيل خطتها حتى تأتى بثمراتها المرجوة .

ليست سياستنا خافية على أحد بعد أن نفذت فعلا بدايات الاغراض التى وضعناها فى برنامجنا والذى يتلخص كما تعلمون فى اغراض ثلاثة أساسية :

١ــ تحسين حال الفقراء الفلاحين الذين لا يملكون أرضا ومن هم فى حكمهم بان توزع عليهم اراضى الحكومة ترقية لمعيشتهم واكثارا من الملكيات الصغيرة وتحسين حال العمال سواء أكان ذلك برعاية صحتهم من جميع الوجوه أم بوضع تشريع خاص بالعمل .

٢ــ اعداد الاسباب لنمو الثروة الزراعية والقضاء على العطلة بأعمال الرى الكبرى والصرف

التى تزيد فى غلة الاطيان المعمورة وتعمر الاطيان الفسيحة الخراب والتى تقتضى اعمالها عمالا من الكثرة بحيث لا يوجد فى البلاد عاطل من العمال أو من المتعلمين القادمين على العمل ولا يجدون له سبيلاً.

٣ — تمهيد الوسائل الى حياة نيابية خلوا من كثير من العيوب التى جربناها فى حياتنا النيابية الماضية ، وعلى الخصوص ذلك العبث الاكبر ، الاوتوقراطية اللابسة ثوب الديموقراطية.

تلك هى سياستنا الداخلية أما سياستنا الخارجية فانتم فى غنى عن تفصيلها فاننا مجمعون على خطتها اجمالا وتفصيلا منذ وكلتمونا فى طلب الاستقلال من عشر سنين . هذا عهد الوزارة لكم تجدده فى كل فرصة وهى قائمة به تحت اعينكم وبين ظهرانيكم فاستودعكم الله وارجو أن يكلأ الله مصرنا العزيزة دائما بعنايته فى ظل جلالة الملك حفظه الله.



حديث لمحمد محمود باشا

مع جريدة الديبا

أرسل المسيو برنيه مراسل جريدة الديبا الباريسية فى القاهرة هذا الحديث الى جريدته فنشرته بعددها الصادر فى ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٩ .

قابلنى دولة الرئيس ببشاشته المعهودة واستغرب اهتمام الناس به فيما وراء البحر المتوسط ثم قال « ولقد كنت أفهم هذا لوكان هذا الاهتمام خاصا بالمهمة التى القيتها على عاتقى » . فقلت ولكن يا صاحب الدولة اهتمام الناس بهذه المهمة هو الذى حملهم على الاهتمام بشخصكم .

وبعد ما وصف الصحافى شخصية رئيس الوزارة المصرية وأشار الى ماضيه السياسى قال :

— ان الرجل يا صاحب الدولة يرى مصغراً فى الطفل فماذا كانت آمالكم وأمانيكم فى عهد الطفولة والشباب ، وهل كنتم تشعرون بدافع يدفعكم نحو السياسة .

— كنت أحلم بخدمة بلادى وأنا فى المدرسة ولكننى لم أكن أفكر فى السياسة .ولا أستطيع الان أن أحدد لك كيف كان فكرى يومئذ ولكننى ارجح انى كنت أفكر فى الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، كنت أريد أن أرى بلادى عظيمة فى العالم وأريد أن أكون شيئا كبيراً فيها ، أى أن أكون عظيما بعظمتها .

— هل ترون دولتكم للمسئولية والنجاح نشوة تأخذ الانسان . فقال دولته نعم بعد تردد قليل « نعم » ثم قال ولكن لهذه النشوة علاجين لحسن الحظ هما الارادة والعقل فلولاهما لقلنا الويل للقوى لانه لابد أن يعثر فى الطريق فيصبح شرا على نفسه وعلى غيره .

ثم قال دولته ببساطة « أما أنا فموفق بأنى لم أحد أبدا عن الطريق التى رسمتها لنفسى »

فقال المراسل اسمحوا لى أن أزيد على ذلك أنكم لم تكتفوا بأن حفظتم نفسكم من هذه النشوة ، نشوة الحكم بل أبيتم أن تدعو الناس يستسلمون لنشوة الكلام فقد قرأت خطبكم السياسية فرأيت أن غرضكم منها كان الاقناع لا اثارة حماسة الجماهير مما ذكرنى ببلاغة المسيو بوانكاريه

وانكم تتجنبون الوعود الخلابة المبهمة ولا تعنون الابرنامج صريح مما يجعل الانسان يشعر بأنكم تتوخون الافعال لا الاقوال و الحقائق لا الاوهام ·

فقال دولته صحيح انى فى خطى أتجنب كل ما يعد من ضروب الخيال وانى أسعى قبل كل شئ الى افهام سامعى حقيقة البرنامج الذى أعمل لتنفيذه .

ــ انى معجب بدولتكم لانكم لا تجهلون أن الشعوب لا تزال الى الان أقرب الى الانقياد بالعاطفة اكثر منها بالافكار .

ــ انى لا أجهل ذلك وخصوصا ان ما تقوله ينطبق على الشعوب الشرقية بنوع خاص فان شعبنا منذ بدء النهضة الوطنية والكفاح من أجل الاستقلال لم يحد عن هذا المنهج فقد كان زعماؤه يقودونه حتى الان بقوة العاطفة لا بقوة الافكار ولا أنكر أن هذا كان لازما لايقاظ الشعور العام ولكن مثل هذه الحالة لم يكن من الممكن أن تدوم بدون خطر وأنا موقن بان الامة التى بدأت تسير الان فى الطريق الامين المؤدى الى الاستقلال السياسى والاقتصادى أصبحت ترى المبالغة والغلو فى الوعود والاقوال خطأ نحوها فقد مضى الزمن الذى كان يحسن فيه الضرب على وتر العاطفة واعادة ذكرى الماضى اليها والافتخار دائما بمجد الاجداد وبما تركوه وقالوه وفعلوه فان مثل ذلك أصبح يعد عقيما بل شديد الخطر ويجب أن نسهل على الامة المصرية التى استيقظت الان السبل لادراك واجباتها ومعرفة الحقائق المحيطة بها ولذلك عمدت منذ تسلمى زمام الحكم الى تلافى استعمال العبارات الخلابة فى الخطب الحكومية وحرصت على اتباع سياسة عملية بعيدة عن ضروب التزويق والوهم والخيال ·

ــ أترون دولتكم أن الشعب المصرى يصبح من الان الى أن تعود الحياة البرلمانية بعيدا عن التأثر بالعاطفة والعبارات المفخمة ·

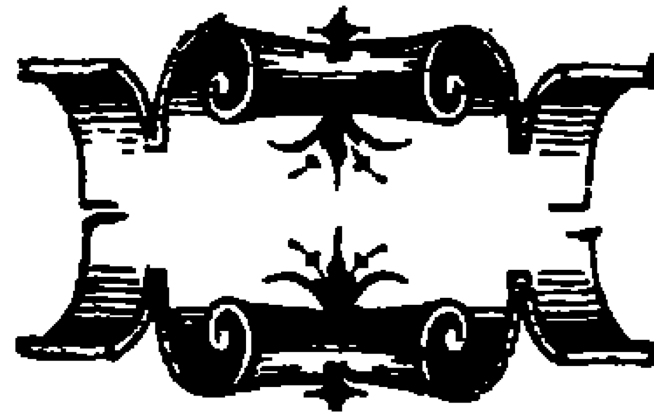
ــ نعم وأرى أن سياستى فى القرن العشرين هى السياسة الوحيدة التى تلائم كل بلد متمدن يريد أن يسير بحسب مقتضيات عصره ــ والحقيقة أنى افتخر باقناعى الشعب الى حد ان يترك عالم الخيال الى عالم الحقائق فكفى ما مر بنا من المجادلات العقيمة وبناء القصور فى الهواء وقد نفذت وعودى فى اصلاح التعليم وانشاء المستشفيات وتوزيع الاراضى على الفلاحين وتجفيف البرك والمستنقعات وتقديم المياه الصالحة للشرب وبناء مساكن للعمال واتخاذ وسائل شتى لتحسين الاحوال

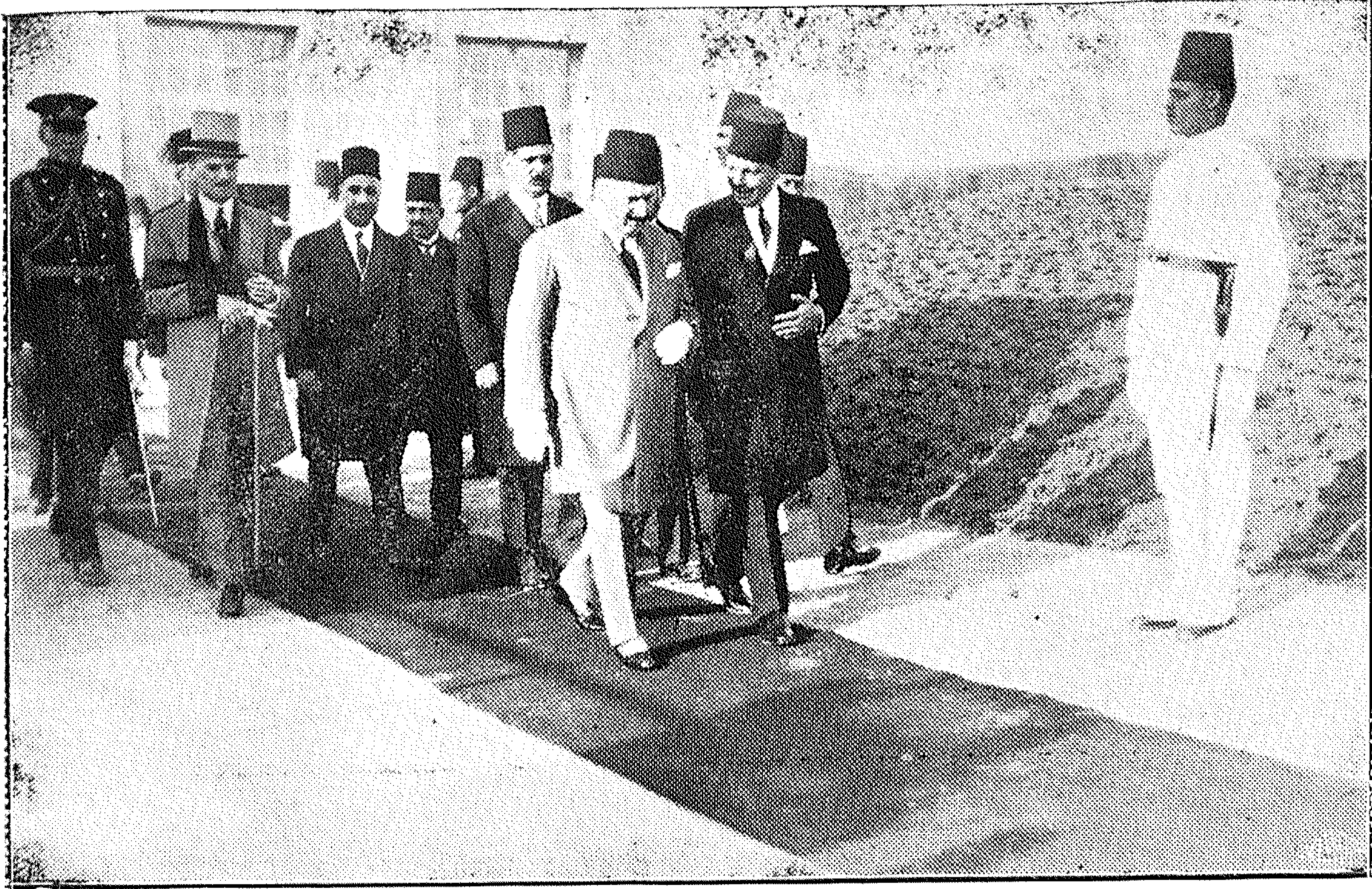
الصحية ورفع مستوى البلاد من الوجهتين الأدبية والاجتماعية كمكافحة المواد المخدرة وغير ذلك.

— هل ترون دولتكم فى الرأى العام مظاهر مشجعة ؟

— نعم . وانى لسعيد ولفخور بان أرى الامة المصرية تنضم الى سياسة العقل والعمل التى باشرتها فانى أرى مظاهر التأييد من كل جهة ولذلك أرجو اعادة الحياة النيابية فى يوم قريب وهذا اليوم سيكون أسعد أيام حياتى لانى كما تعلمون دستورى قبل كل شىء آخر.

وسأل الصحافى دولته عن مدى التعديلات القضائية والجمركية المراد تنفيذها وعن سير المفاوضات الحالية مع الدول الكبرى فقال دولته يمكننى أن أصرح بأن الحكومة متفائلة بنجاح المساعى التى تبذلها لحمل الدول صاحبات الامتيازات على قبول محاكمة رعاياها فى المواد الجنائية أمام المحاكم المختلطة ومعاملة رعاياها على قدم المساواة مع المصريين فى مسألة الضرائب كرسوم الخفر والتمغة وغيرها . ولا تتوخى الحكومة من ذلك زيادة دخل الخزانة المصرية فقط بل تتوخى بنوع خاص تعزيز السيادة القومية لكى يكون سير الامتيازات الاجنبية فى المستقبل ملائما لتقدم البلاد ولمبادىء القرن العشرين وهذا لا يستطيع أن ينكره علينا منصف .





حضرة صاحب الجلالة الملك وحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء
فى حفلة افتتاح مجارى الاميرية

حديث حضرة صاحب الدولة

محمد محمود باشا

لجريدة (منشستر جارديان)

يوم ٢٦ يوليو سنة ١٩٢٩

لاأستطيع بطبيعة الحال أن أبحث معك عن محادثاتى مع الحكومة البريطانية ولكنى أقول لك إنى شديد الرجاء قوى الامل من نحو النتائج التى ستسفر عنها هذه المحادثات. اما القول بان المعاهدة التى فاوضت حكومتى فيها لايقبلها الشعب المصرى فقول استنكره وهو حجة الوفد الذى لا يعتمد على غير اعمال التحريض نظراً للعلاقات المقلقلة بين بريطانيا و مصر. ومتى تم الوصول الى هذه الغاية فسوف لا يكون للوفد وجود كحزب سياسى لانه يفتقر كل الافتقار الى معرفة معنى الادراة الصحيحة للبلاد . ولكى يحتفظ الوفد بكيانه كحزب تراه لا يبذل جهداً للوصول الى اتفاق مع الحكومة البريطانية مع أن الوطنية الحقة ترحب بلا مراء بكل اتفاق يحقق الامانى المصرية بصرف النظر عمن قام بالمفاوضات التى آلت الى الاتفاق . وستنتهى المعاهدة بواسطتنا أو بدوننا وانى شديد الرجاء بالوصول الى اتفاق مع الحكومة البريطانية .

وسيكون من أثر المعاهدة أن مصر تستطيع أن تصير عضوا فى عصبة الامم وبذا ينتهى مركزها الشاذ الحالى . وانى شديد الرغبة فى أن أرى مصر عضوا فيها وعسى أن تبلغ غايتها هذه عندما تعقد العصبة جمعيتها العامة سنه ١٩٣٠

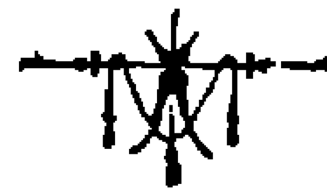
وقال دولته فيما يتعلق بالحكم الدستورى أن الاتفاق الذى سيعقد مع الحكومة البريطانية يجب أن ينال بطبيعة الحال تصديق البرلمان المصرى فمن دواعى سرورى العظيم أن أستطيع اعادة الحياة النيابية لان السبب الوحيد الذى حملنى على تعطيل البرلمان هو انه صار شرا من الاتوقراطية وحزب دستورى وهو الذى وضع الدستور ولا يزال يؤيده ويدافع عنه فعسى أن يأتى الوقت الذى أستطيع فيه اعادة الحكم الدستورى الصحيح . ولا ريب انه متى حانت مسألة علاقات

مصر بانكلترا فان الاحزاب المصرية ستتمكن ثانية من الاهتمام بالمسائل الخاصة بسياستها الداخلية التي هي الحدود الطبيعية التي تفرق بين مبادئ الاحزاب السياسية .

واني ارجو في الوقت نفسه أن أعيد الى الصحافة حريتها . ولا يوجد في الوقت الحاضر قانونا للقذف . وقد بلغ الذم في مصر حد ابتزاز الاموال بالتهديد ، ولكي اضع حداً لذلك اضطررت الى تعطيل عدة صحف. واني أشتغل الان بوضع قانون للقذف ومتى تمت الموافقة على هذا القانون فان قانون البلاد العادي يكون مثل قانون هذه البلاد وافياً بالمراد .

ثم أعرب محمد محمود باشا عن أسفه لانه لا يستطيع أن يقول شيئاً عن استقالة اللورد لويد .

وأشار دولته الى مشروعات الري في مصر فقال « انها ستلغى البطالة وانه لا تمضى ثلاثة أعوام أو أربعة حتى تتمكن مصر من زرع مليون فدان أخرى تبلغ تكاليفها ٢٤ مليونا من الجنيهات وسيزرع ثلث هذه الاراضي قطنا . وقد بدأت في مصر صناعة القطن للاغراض الطبية وأنشئت في الوجه البحري معامل لصناعة المنسوجات وأقول لك بصفتي ممثلا للبلاد التي تجد في لنكشير أكبر عميل لها انني حزنت عندما سمعت انه يحتمل اقفال المصانع في لنكشير وأملي أن يوجد حل للخروج عن هذا المأزق الحرج .



حديث لصاحب الدولة محمد محمود باشا

مع شركة الصحافة العمومية

يوم ٢٨ يوليو سنة ١٩٢٩

تلقت شركة « الصحافة العمومية » بلندن حديثا من حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا رئيس الوزارة المصرية اختصت به الاهرام وهذا نصه :

« لقد فشلت حقاً فى أن أكون دكتاتوراً . ذلك أننى الان لا احكم كدكتاتور بعد ان اصبحت البلاد كلها ورائى تشد أزر سياستى وتؤيد حكومتى . ولست احكم ضد ارادة الشعب فقد تحققت البلاد ان دسائس الوفديين وعبثهم لا فائدة فيها .

وانى قائم بتوطيد النظام وقد اجتهدت فى أن أخرج مصر من الفوضى التى كانت سائدة فيها وقد نجحت فى مهمتى اذ عندما قمت بالمسئولية العظمى كانت السياسة المصرية فى حالة اضطرابات مخيفة فلم يكن هناك مصلحة أو قلم أو عمل ليس فيه تداخل من اشخاص ليس لهم أى وجه للتدخل. وترك الطلبة دروسهم ليتظاهروا فى الشوارع وكان اصحاب الحوانيت وموظفو الحكومة على هذا النحو من اهمال اعمالهم وواجباتهم و التدخل فى الشئون السياسية . وكان المحامون والنواب يستخدمون نفوذهم بالباطل . وأصبح البرلمان مهزلة واستفزت عواطف الجمهور نحو استياء لا معنى له . وكان كل ذلك لايؤدى بنا الى غاية . فقد كانت هناك ضجة وكلام كثير ولكن لم يعمل أى نوع من الاصلاح المهم . وانما كانت الهمم متجهة نحو كسب الارباح وتحقيق المآرب الذاتية .

وكانت جمعيات الوفد السرية تلقى الرعب فى قلوب العنصر الغيور السليم من المصريين وكانت لجان الوفد تلقى الاضطراب فى كل مجتمع وأدارة . فشهدت مصر افظع الوان الظلم والاستبداد ولم يكن لهذه الفئة غاية معينة ولا برنامج فى الداخل أو فى الخارج وكانت الادراة الرئيسية محصورة فى وخز العلاقات الانجليزية المصرية . فتحملت مصر بسبب ذلك خسارة عظمى فى كرامتها واموالها ولم توجه أية عناية الى المسائل المهمة فى الاصلاح الداخلى مثل تحسين حال الرى والصحة

العمومية والمساكن . وقد رأيت انه لا يمكن اصلاح الحال بغير اتخاذ خطوة جريئة .

انى دستورى وديموقراطى بطبعى ولكننى فى الوقت نفسه اعلم أن أساس الديموقراطية هو تقسيم الاعمال تقسيما صحيحاً بحيث يكون لكل فئة عملها الخاص لا تتعداه الى عمل فئة أخرى . وأعلم ، أنه بزوال القوة الارهابية ، ان ذلك القسم المنشىء من الامة المصرية تتاح له الفرصة لخدمة بلاده . وكان رأيى هو المطابق للصواب . وأنه بمجردان تألفت الوزارة برياستى و أخذت تعمل فى حزم وصلابة سرعان ما انتشرت روح العمل الجدى حتى أننا الان نعود بسرعة الى الاحوال العادية ونخرج من الظروف الاستثنائية اذا لم أقل اننا قد وصلنا الان الى ذلك .

ولست أنوى تجديد الانتخابات البرلمانية حتى أتأكد ان الجو قد طهر وان ممثلى الشعب يكونون هم الجديرون بهذا التمثيل بالفعل لا بالاسم فقط . على أننى فى هذه الفترة سائر فى تحقيق برنامجى فى الاصلاحات الداخلية غير مدخر مالا مهما كثر فى سبيل توفير العوامل المهمة التى تؤثر فى رفاهية الشعب المصرى وهى الرى والصحة والمساكن والتعليم . أما المعارضة الموجودة فى مصر ضدى فهى مرتفعة من أولئك الوفديين الذين حرموا تحقيق مطامعهم الشخصية . أما الموظفون فهم الان شأنهم فى كل مملكة أخرى ، الادارة التى تنفذ سياسة الحكومة ، وتسير الحكومة فى أعمالها برفق وانتظام لا تعرف محسوبية أو هوى .

وانى واثق أن مصر أمامها مستقبل عظيم . وان غايتنا الاخيرة هى أن يتصل مستقبل مصر بماضيها العظيم . وقد أنمينا روح القومية وغايتناهو تحقيق استقلال بلادنا . ولكننا نعرف من جهة أخرى أن لمصر مركزا جغرافياً خاصاًوقد يكون هذا المركز أحيانافى مصلحتها وأحياناً أخرى ضدها . وقد كنا منذ أبعد العصور على اتصال وثيق بالمدنيات التى قامت وسقطت على شواطىء البحر الابيض المتوسط ونحن حراس أحد الطرق البحرية المهمة فى العالم اذ أننا حلقة اتصال بين قارتين عظيمتين ولكن سياسة حكومتى سياسة سلام وقد أظهرنا ذلك فى مبادرتنا بالانضمام الى ميثاق كيلوج من غير قيد أو شرط وانى أعتقد أن مصر لسياستها وتقدمها ستقوم بدور كبير فى حفظ السلام والوفاق فى العالم مع رعايتها لمصالحها فى الوقت نفسه . وانى أرغب على الخصوص فى أن أعمل بوفاق مع بريطانيا العظمى لان ذلك فى مصلحة الجانبين ما دام من الممكن أن نحل المسائل المتعلقة على قواعد عادلة .

ان مصر تتقدم بسرعة فى ميدان الصناعة و عند ما نعالج مسألة الاراضى وحاجة البلاد الى الماء فسيكون هذا التقدم أسرع خطى. لأن هاتين العقبتين هما اللتان فى طريقنا. ولذلك ندرس مشروعاً لتوفير ماء الشرب للقرى وحكومتى مهتمه اهتماماً قوياً بزيادة الماء اللازم للرى وقد عقدنا حديثاً اتفاقية بشأنه مع بريطانيا العظمى تتعلق بماء النيل و تعلية خزان اسوان وانشاء خزان جبل الاولياء.

اذن استطيع القول بان مستقبل مصر الصناعى باهر جداً و آمل أن يكون مستقبلها السياسى كذلك.

ان السودان هو احدى المسائل الباقية لمفاوضات بين مصر و بريطانيا العظمى ولقد جرت المفاوضات التى كانت بين زغلول باشا ومستر مكدونالد فى وقت غير مناسب ولكننى معتقد أن المسألة ممكنة الحل بطريقة ترضى الطرفين كذلك لمسألة الامتيازات اهمية كبرى و يمكن البدء فى بحثها اذ أن نظامها عتيق والظاهر أن الدول لا تتمسك كثيراً ببقائها على اننى لست أريد أن أخوض اليوم فى تفاصيلها اذ قد يجرى بحث رسمى فيها.

و سوف يتكون جيل جديد سليم من المصريين بفضل المستشفيات و بناء منازل صحية للطبقات الفقيرة و تحسين النظام الصحى. ولذلك سينشأ الجيل الجديد أقوى وأنشط وأقدر على الكفاح من الجيل الحاضر.



كلمة ختامية

هذه خطب وأحاديث حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا وزير مصر الاكبر وزعيمها العظيم فى كتاب نقدمه للامة فنؤرخ به عاماً واحداً لمصر فى عهد رياسته المجيدة أثبتنا فيه هذه الخطب السياسية الرائعة والاحاديث الحكيمة الممتعة بحسب تواريخ القائها ونشرها وأردنا من تدوينها أن نبث فى البلاد تعاليم ذلك الرجل العظيم فتهتدى بهداه وتطالع فيه سيرة أبر أبنائها بها، وأعطفهم عليها، وأقوى زعمائها عزما وأصدقهم غيرة وحمية فى سبيل خدمتها والسهر على مصلحتها وصاحب الارادة الحديدية والرغبة الصادقة فى أن يصل بوطنه العزيز الى ما تتوق له الامم الحية والشعوب الناهضة فيحصل على ما يتطلع له الشعب المصرى الكريم وليكافح ليظفر بالاستقلال والحرية .

وانك لترى حين تقرأ فصول هذا الكتاب مقدار ما يضحى به الوزير الخطير من جهد فى القيام بحقوق وطنه عليه غير هياب ولا متردد لا مطمع له الا ارضاء ضميره ولا غاية له الا أداء واجبه والوفاء بوعوده .

تقرأ فصول هذا الكتاب فيتجلى لعينيك ما فطر عليه الوزير الخطير من أصالة رأى وبعد نظر وهمة شماء وارادة قوية وعزم صادق غير مكترث بما يعلم أنه يلاقيه من قيام الصاخبين تجار الوطنية الذين يحاولون تصغير قيمة هذه الجهود الباهرة وتشويه جمال هذه الاعمال الرائعة التى تمت على يدى صاحب الدولة محمد باشا محمود فى مدى عام واحد من حكمه المجيد .

الست ترى اليه وقد نهض لانشاء المدارس لنشر التعليم وتشييد المستشفيات والمصحات فى جميع انحاء البلاد ليصح فيها المرضى ويغاث بها المصابون وتضع بها الامهات حملهن على أحدث الطرق الصحية وبأتم وسائل العناية .

ألست ترى اليه وهو يوالى تعهد هذا النشء الى أن يشب عن الطوق ويدرج فى مدارج

حكيمة تقمع تلك الفوضى التى كانت فاشية فى المدارس والتى كان من شأنها تسخير الطلبة لاغراض حزبية لا قومية ، وشخصية لا وطنية ، حتى هجروا مقاعد التعليم الى الشوارع وانحطت بيئتهم الاخلاقية كما انحط مستوى التعليم انحطاطاً لاحظته جامعات أوروبا وكان له فى البرلمان صدى وضجة .

أترى اليه وهو ينشىء فى القرى مستشفيات الرمد التى ستصبح عن قريب سبباً فى نفى تلك الوصمة الشنيعة التى يشوه بها الكتاب والمؤلفون من الافرنج سمعة مصر من أنها بلد العميان ؟

وفكر الوزير الكبير بعد ذلك فيما هو أبعد أثراً من هذا ليزيل جراثيم الامراض المعضلة والادواء القاتلة فأمر بردم البرك والمستنقعات المنتشرة فى كل بلد وفى كل قرية والتى فشت بسبب وجودها فى أنحاء البلاد تلك الامراض التى تفتك بالزراع والفقراء مثل البلهارسيا والانكلوستوما وما اليهما من العلل والاوباء القاتلة .

وبيوت العمال التى بدأ فى انشائها ؟ أليست هى مع شتى مآثره وأياديه المأثرة الجديرة بان يسمى من أجلها ابن مصر البار؟

أليس فى اتفاقية مياه النيل ما يضمن لمصر أن تستحيل براريها وقفارها فى وقت قريب الى جنات ذات حب وأثمار ويكفل للاجيال القادمة رزقهم ويزيد فى رغدهم ورفاهيتهم ؟

والامن فى البلاد ؟ الست تنظر اليه وقد استتب فى جميع الانحاء وشمل الافراد والجماعات كلها فعم النظام وسادت السكينة ونقصت الجرائم على مختلف انواعها واسبابها نقصاً بيناً وبسرعة مدهشة كما لو كان بتأثير قوة سحرية أو معجزة خارقة ؟ كل هذا قد أتمه صاحب الدولة محمد باشا محمود فى عام واحد منذ اسندت اليه حكومة البلاد وقد يتعذر على الانسان تصديقه لو انه روى لنا ان شخصا قام به فى غير هذه البلاد ولو لم يكن الحق الصراح الذى نلمسه باليد ونراه بالعين التى لم تعمها غشاوة فى كل يوم وفى كل مكان .

لم يقنع محمد باشا محمود بما قدم لامته وبلاده من فضل ونعمة فسافر الى بلاد الانجليز ليرفع رأس مصر ويذيع فى العالم الغربى صيتها وما بلغته من رقى .

ثم رأى الفرصة سانحة والامور مواتية والتوفيق فى خدمة الوطن متيسرة أسبابه مهيئة وسائله فاخذ فى المفاوضة لتسوية الخلاف بيننا وبين الدولة البريطانية على أساس المساواة بين

الحكومتين فى الحقوق والواجبات . وقد جاءتنا الانباء التى اذاعتها الشركات البرقية ونشرتها الصحف الكبرى فى عاصمة الانجليز من قواعد هذه المفاوضة التى تلقى موافقة وارتياحا فى كل المقامات والمراجع السياسية تنال بها مصر حقوقها المهضومة وتظفر باستقلالها التام .

وقد جاء فى الانباء غير الرسمية التى اذاعتها الصحف عن مشروع المعاهدة التى وفق دولته لها أساسها يرتكز على :

١ ــ انتهاء الاحتلال .

٢ ــ بقاء قوة عسكرية بريطانية على الضفة الغربية للقنال .

٣ ــ أعادة قوة من الجيش المصرى الى السودان

واعادة مركز مصر فى السودان لما كان عليه قبل انذار سنة ١٩٢٤ (وزارة سعد باشا) . وفى الوقت نفسه تحتفظ مصر بحقوقها فى السودان لمفاوضات آتيه

٤ ــ تعديل الامتيازات الاجنبية واعادة تنظيم المحاكم المختلطة .

٥ ــ حرية الحكومة المطلقة فيما يتعلق بالموظفين الاجانب .

٦ ــ دخول مصر فى عضوية جمعية الامم .

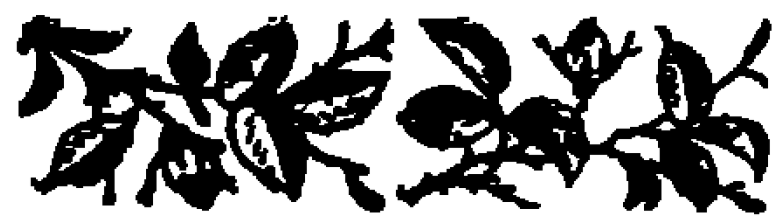
٧ ــ تلقيب ممثل مصر فى لوندره وممثل بريطانيا فى القاهرة بلقب « سفير » .

٨ ــ عند الاختلاف فى تطبيق مواد المعاهدة أو تفسيرها تلجأ الدولتان الى عصبة الامم الخ الخ . . .

ولقد صرح دولته مرات عديدة وكرر تصريحه أخيرا ان هذه المعاهدة لن تصبح نافذة الا اذا اقرتها الامة المصرية ممثلة فى البرلمان القادم الذى سيكون بقوة الله تعالى وعطف جلالة الملك المعظم وصدق عزيمة صاحب الدولة وزيرنا الاكبر جديراً بتمثيل الامة معبرا عن ارادتها وشعورها . محققاً لامانيها وآمالها .

نسأل الله لدولة الوزير صاحب الدولة محمد محمود باشا تأييداً وتوفيقا فان فى توفيقه وتأييده كل الخير للامة والسعادة للوطن لان رجلا من رجالات البلاد ، استعذب من أجلها النفى والعذاب، لم يؤثر ابعاده الى مالطا فى همته ، ولم يخفف مرضه فى امريكا من حميته ، ولم تضعف حملات الخصوم من غيرته ، ولم يكترث بما يبذله من ماله وصحته ، لخليق بأن يجعل الله خلاص الوطن على « يده القوية » نسأل الله أن يحقق الامل ، ويهديه لعمل الخير وخير العمل .

دليل الكتاب



مشروع اتفاق

بين الدولتين

المصرية و البريطانية

لتسوية المســائل المعلقة بينهمـــا

نداء حضرة صاحب الدولة

محمد محمود باشا

الى الامـــة المصرية الـكريمة

انى سعيد جداً أن أعلن لابناء وطنى أننى بعد مفاوضات طويلة شاقة قد وفقت الى تسوية العلاقات بين مصر وانجلترا على أساس الصداقة والتفاهم المتبادلين وانى خلال هذه المفاوضات لم أقصر لحظة عن بذل كل مجهود فى بسط آمال مصر وأمانيها . وقد وجدت الحكومة البريطانية تعطف باخلاص على تلك الامانى والامال التى تأتلف فى نظرها مع المحافظة على قناة السويس ومصالحها الثانوية الاخرى وستنشر تفاصيل الاتفاقيـــة التى انتهت اليها المفاوضات فى الميعاد المضروب لها .

ان أكبر رجائى هو أن يطرح المصريون الذين يحبون وطنهم فى هذه الاونة الدقيقة نزعاتهم وميولهم الحزبية ويفحصوا هذه الاتفاقيـة على هـدى وطنيتهم المستنيرة . واعتقادى أنهم اذا فحصوها بهذه الروح سيجدونها تفضل جميع مشاريع المعاهدات التى تقدمتها فى سبيل اقرار الروابط بين البلدين على قرار ترضاه كرامتنا القومية .

انى لواثق ، والحكومه البريطانية تشاطرنى هذه الثقة ، ان معاهدة مبنية على هذه القواعد ستقوى روابط الصداقة بين مصر وانجلترا وستمكن الامتين من التعاون فى سبيل القيام بواجباتهما الدولية لحفظ السلام العام .

انى ما دخلت المفاوضات الا معتمداً على ذلك الرجاء وهذا الاعتقاد ، واعتمادا على ذلك الرجاء وهذا الاعتقاد ايضا نقدم اليكم نتيجة تلك المفاوضات . وفى هذا التطور الخطير فى تاريخ مصر أناشـد المصريين بنى وطنى أفراداً وجماعات أن لا يجعلوا العصبية الحزبية تقف فى سبيل استقلال مصر وسيادتها لتتبوأ فى العالم المقام اللائق بكرامة المصريين

مشروع اتفاق

بين الدولتين المصرية والبريطانية لتسوية المسائل المعلقة بينهما

كتاب من سعادة وزير الخارجية البريطانية

لحضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء

وزارة الخارجية فى ٣ أغسطس سنة ١٩٢٩

حضرة صاحب الدولة :

ان الاقتراحات المرفقة بهذا والمذكرات الايضاحية التى سيتم تبادلها بشأن التفاصيل التى ستعرضونها دولتكم على البرلمان المصرى هى أقصى ما أستطيع أن أشير على حكومة جلالته ببريطانيا العظمى المتحدة وشمالى ارلندا أن تذهب اليه فى رغبتها فى انجاز تسوية دائمة وشريفة للمسائل المعلقة بين بريطانيا العظمى ومصر. وان من أقصى أمانى حكومة جلالته أن يفحص المصريون المخلصون لوطنهم — بغير تمييز بين أحزابهم — هذه الاقتراحات بروح الصداقة والمسالمة اللتين امتازت بهما محادثاتنا الاخيرة فيجدوا فيها أساساً مرضيا للعلاقات المستقبلة بين دولتينا . فاذا كان هذا هو حكم البرلمان المصرى الجديد فان حكومة جلالته ستقوم من جانبها فى الحال بعرض الاقتراحات على البرلمان بقصد ابرام معاهدة شاملة لها والتصديق عليها .

ولى الشرف أن أكون مع أسمى الاحترام .

خادم دولتكم المطيع

(الامضاء) آرثر هندرسون

المـــذكرة المصريه

المفوضية المصرية بلندن

فى ٣ أغسطس سنة ١٩٢٩

يا صاحب السعادة

أتشرف بأن أبلغ سعادتكم أنى تسلمت رسالتكم الى اليوم والتى تتضمن الاقتراحات والمذكرات الايضاحية التى سيتم تبادلها بشأن التفاصيل التى كانت موضوع البحث بيننا بقصد الوصول الى تسوية دائمة وشريفة للمسائل المعلقة بين مصر وبريطانيا العظمى .

انى أدرك أن هذه الاقتراحات تمثل أقصى حد يمكنكم أن تشيروا على حكومة جلالته البريطانية بأن تصل اليه . وانى مستعد من جهتى أن أعرضها على الشعب والبرلمان المصرى واثقا تمام الثقة بأن قبولها هو فى مصلحة بلادى . وانى أشاطر حكومة جلالته البريطانيه الرجاء بأن هذه الاقتراحات سيفحصها جميع المصريين المخلصين لوطنهم بدون تمييز بين الاحزاب وبروح الصداقة والمسالمة التى سادت بحثنا فيجدون فيها أساسا مرضيا للعلاقات المستقبلة بين شعبينا .

فبهذه الروح وبهذا الامل احمل تلك الاقتراحات الى الشعب المصرى .

(الامضاء) محمد محمود

اقتراحات لتسوية العلاقات الانجليزية المصرية

١ — ينتهى احتلال مصر عسكريا بجيوش جلالة ملك بريطانيا العظمى .

٢ — تعقد محالفة بين الدولتين المتعاقدتين توطيدا لصداقتهما والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينهما .

٣ — ان مصر رغبة منها فى أن تصبح عضوا بجمعية الامم ستقدم طلبا للانضمام الى تلك الجمعية طبقا للشروط التى تنص عليها الماده الاولى من عهد الجمعية وتتعهد حكومة جلالته البريطانية بتأييد هذا الطلب .

٤ — اذا قام أى نزاع مع دولة ثالثة نشأت عنه حالة تنذر بخطر قطع العلاقات مع تلك الدولة

فان الفريقين المتعاقدين يعملان معا بقصد تسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية طبقا لنصوص عهد جمعية الامم ونصوص أى تعهد دولى يمكن تطبيقه على تلك الحالة .

٥ — يتعهد كل من الفريقين المتعاقدين أن لا يقف فى البلاد الاجنبيه موقفاً لا يتفق مع هذه المحالفة أو ينشىء صعابا للفريق الاخر . وعملا بهذا التعهد لا يقاوم أحدهما سياسة الاخر فى البلاد الاجنبيه ولا يعقد مع دولة ثالثه أى اتفاق سياسى قد يكون مجحفا بمصالح الاخر

٦ — تعترف حكومة جلالته البريطانية بأن تبعة المحافظة على أرواح الاجانب فى مصر وأملاكهم تقع من الان فصاعداً على عاتق الحكومة المصرية . و يتكفل جلالة ملك مصر بتنفيذ تعهداته فى هذا الشأن .

٧ — اذا اشتبك أحد الفريقين المتعاقدين فى حرب رغم نص الفقرة ٤ الواردة آنفاً فان الفريق الاخر يبادر الى معونته مع مراعاة نص الفقرة ١٤ التى ستذكر فيما بعد وذلك بصفته حليفا. وبوجه خاص فانه فى حالة وقوع حرب أو خطر وقوع حرب يقدم جلالة ملك مصر الى جلالته البريطانيه فى الاراضى المصرية جميع التسهيلات والمساعدات التى فى وسعه ومن ذلك استخدام موانئه ومطاراته ووسائل مواصلاته .

٨ — نظراً الى الرغبة فى توحيد نظام التعليم والاساليب فى الجيشين المصرى والبريطانى يتعهد جلالة ملك مصر بأنه اذا رأى من الضرورى الالتجاء الى مدربين عسكريين اجانب فانهم يختارون من الرعايا البريطانيين .

٩ — تسهيلا وضمانا لمحافظة جلالته البريطانية على قناة السويس بصفة كونها طريقاً ضرورياً للمواصلات بين اجزاء الامبراطورية المختلفة يجيز جلالة ملك مصر لجلالته البريطانية أن يبقى على الاراضى المصرية وفى مواقع يتفق عليها فيما بعد شرقى الدرجة ٣٢ من خطوط الطول، القوات التى يراها جلالته البريطانية لازمة لهذا الغرض . ووجود هذه القوات لا يعتبر احتلالا بأية حال من الاحوال ولا يمس حقوق سيادة مصر.

١٠ — نظراً الى الصداقة بين الدولتين والى المحالفة المرجو عقدها بهذه الاقتراحات فان الحكومة المصرية عند احتياجها لخدمات موظفين اجانب تستخدم رعايا بريطانيين كقاعدة عامة.

١١ — يعترف جلالة ملك بريطانيا العظمى بأن نظام الامتيازات القائم فى مصر الان لا يلائم روح

العصرولا حالة مصر الحاضرة . وعليه فان جلالته البريطانية يتعهد ببذل كل ماله من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر لنقل اختصاص المحاكم القنصلية الحالى الى المحاكم المختلطة وتطبيق التشريع المصرى على الاجانب بشروط تضمن مصالحهم المشروعة .

١٢ — نظرا الى الصداقة بين الفريقين المتعاقدين والى المحالفة المراد عقدها بموجب الاقتراحات الحاضرة يمثل جلالة ملك بريطانيا العظمى لدى بلاط جـــلالة ملك مصر سفير يعتمد بالطرق المرعية . ويحفظ جلالة مصر اسمى مركز سياسى فى بلاطه لممثل جلالته البريطانية

ويمثل جلالة ملك مصر سفير لدى بلاط سانت جيمس .

١٣ — مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل تعديلا لاتفاق سنة ١٨٩٩ يتفق الفريقان المتعاقدان على أن تكون حالة السودان هى الحالة المترتبة على الاتفاق المذكور وعلى ذلك يواصل الحاكم العام استعمال السلطة المخولة له بموجب الاتفاق المذكور بالنيابة عن الفريقين المتعاقدين .

١٤ — لا يقصد بهذة الاقتراحات ولا يمكن أن ينبنى عليها الاخلال بالحقوق والالتزامات المترتبة أو التى يمكن أن تترتب لاحد الطرفين المتعاقدين او عليه بمقتضى عهد جمعية الامم أو ميثاق نبذ الحرب الموقع عليه فى باريس فى ٢٧ اغسطس سنة ١٩٢٨ .

١٥ — يتفق الفريقان المتعاقدان على أن أى خلاف ينشأ بينهما بصـدد تطبيق نصوص هذه الاقتراحات أو تفسيرها مما لا يتسنى لهما تسويته بالمفاوضات مباشرة يعالج بمقتضى نصوص عهد جمعية الامم .

١٦ — فى أى وقت بعد انقضاء خمس وعشرين سنة من نفاذ معاهدة تبنى على الاقتراحات المـارذكرها ، يجوز اجراء أى تعديل فى شروطها يرى من الملائم عمـله وفقا للظروف القائمة وقتئذ وذلك بالاتفاق بين الفريقين المتعاقدين .

الجيش

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

فى خلال محادثاتنا الاخيرة نشأت بعض مسائل عسكريه وتم النظار فيها بأتم العناية . وتنقسم هذه المسائل بطبيعتها الى قسمين :

اولهما — ما يتعلق بقوات الجيش المصرى التى قد يمكن أن تدعى لمعاونة القوات البريطانية المحالفة معاونة فعلية فيما لو نشأت لسوء الحظ احوال من التى اشير اليها فى الجملة الاولى من الفقرة ٧ السابعة من الاقتراحات .

وثانيهما — المسائل الخاصة بالقوات البريطانية التى سيكون مقامها بجوار قنال السويس طبقا للفقرة (٩) لضمان الدفاع عن ذلك الشريان الحيوى من طرق المواصلات البريطانية الامبراطورية

فاما فيما يتعلق بالقسم الاول فقد اتفقنا على ما يأتى :—

١ — ينتهى النظام الحالى الذى يقوم بموجبه المفتش العام واركان حربه بتأدية بعض الوظائف ويسحب الموظفون البريطانيون من الجيش المصرى .

٢ — على أن الحكومة المصرية ترغب وفقا للفقرة الثامنة من الاقتراحات فى الانتفاع بمشورة بعثة عسكرية بريطانية . وحكومة جلالة ملك المملكة المتحدة وشمالى ارلندا تتعهد بتقديم بعثة كهذه .

وترسل الحكومة المصرية موظفى الجيش المصرى لتدريبهم فى بريطانيا العظمى فقط . وتتعهد حكومة جلالته من جانبها بقبول جميع الموظفين الذين تريد الحكومة المصرية ارسالهم الى بريطانيا العظمى لهذا الغرض .

٣ — لمصلحه التعاون الوثيق المشار اليه آنفا يجب ان لا يختلف نوع الاسلحة والمهمات فى الجيش المصرى .

وتتعهد حكومة جلالته بالتوسط لتسهيل الحصول على تلك الاسلحة والمهمات من بريطانيا العظمى كلما ارادت الحكومة المصرية ذلك .

اما فيما يتعلق بالقوات البريطانية المشار اليها فى الفقرة (٩) من الاقتراحات

١ — فان الحكومة المصرية تقدم مجانا لحكومة جلالته الاراضى والثكنات الخ . . . . فى الاماكن التى يتفق عليها وتكون معادلة لما تشغله القوات البريطانية فى مصر فى الوقت الحاضر.

وعند اكمال المحال الجديدة تنقل تلك القوات اليها وتسلم الاراضى والثكنات الخ . . . بعد اخلائها الى الحكومة المصرية .

ونظراً الى العقبات الفنية التى تعترض اجراء النقل تدريجا فانه ينتظر اكمال المحال الجديدة ثم يؤخذ فى النقل .

ونظرا لطبيعة المنطقة الواقعة شرقى درجة ٣٢ من خطوط الطول فتتخذ التدابير لتقديم وسائل الراحة المعقولة بزراعة اشجار وحدائق الخ . . . للجنود ومدهم ايضا بمورد للماء العذب يكون كافيا فى الاحوال الطارئة.

٢ — تستمر الامتيازات التى تتمتع بها الجيوش البريطانية فى مصر فى المسائل القضائية والمالية ويجوز تعديل ذلك فى المستقبل بالاتفاق بين الحكومتين .

٣ — تمنع الحكومة المصرية مرور الطيارات فوق الاراضى الواقعة على كلتا ضفتى قناة السويس الى مدى عشرين كيلو مترا منها الا فى حالة الاتفاق بين الحكومتين على عكس ذلك .

على أن هذا المنع لا يتناول قوات الحكومتين او الخطوط التى تقوم بتسييرها هيئات بريطانية حقيقية أو مصرية حقيقية تعمل تحت سلطة من الحكومة المصرية .

وقد اتفقنا ايضاً على أن تقدم الحكومة المصرية جميع التسهيلات اللازمة للطيارات الحربية البريطانية وموظفيها ومهماتها المتجهة الى المطارات الموضوعة تحت تصرف القوات البريطانية طبقا للفقرة (٩) من الاقتراحات، أو القادمة من تلك المطارات .

وتقدم حكومة جلالته التسهيلات الملائمة للطيارات الحربية المصرية وموظفيها ومهماتها في الاراضي الواقعة تحت مراقبتها .

المذكرة المصرية

ياصاحب السعادة

اتشرف بابلاغكم وصول مذكرتكم بتاريخ هذا اليوم الخاصة ببعض مسائل حربية وبان اقرر لكم انها تمثل بالدقة الاتفاق الذى انتهينا اليه .

المستشاران

المذكرة المصرية

يا صاحب السعادة

تعلمون سعادتكم أن الحكومة المصرية قد أخذت على عاتقها القيام ببرنامج واسع النطاق للاصلاحات الداخليه . وأنني أدرك أن هذا العمل سيكون أبعد غوراً واكثر صعوبة بسبب التعديلات المهمة التى ستدخل على نظام الامتيازات كما ترمى اليه الاقتراحات . وأرى ضمانا لانجاز هذا البرنامج الاصلاحى على وجه يدعو الى الارتياح ان الحاجة ستدعو الى الحصول على أفضل مشورة ممكنة . فانتهز هذه الفرصه لابلغ سعادتكم أن فى نية الحكومة المصرية أن تحتفظ بخدمة بريطانيين فى منصبي مستشار مالى للحكومة المصرية ومستشار قضائى لوزارة الحقانية وذلك مدى المدة اللازمة لا كمال الاصلاحات المشار اليها . أما اللذان سيشغلان هذين المنصبين فى المستقبل فستختارهما الحكومة المصرية بالاتفاق مع حكومة جلالته البريطانية بالمملكة المتحدة ويعينان كموظفين مصريين من قبل الحكومة المصرية .

المذكرة البريطانيه

يا صاحب الدولة

أتشرف بابلاغ دولتكم وصول مذكرتكم بتاريخ هذا اليوم الخاصة بمنصبي المستشار المالى للحكومة المصرية والمستشار القضائى لوزارة الحقانية وقد علمت مع الارتياح ما ذكرتموه دولتكم عن مقاصد الحكومة المصرية .

البوليس

المذكرة المصرية

يا صاحب السعادة .

أنتهز هذه الفرصة لابلغ سعادتكم أن الحكومة المصرية تنوى الغاء الادارة الاوروبية بادارة الامن العام . ولكن عملا بالتعهد الذى تنطوى عليه الفقرة (٦) من الاقتراحات ، ستحتفظ الحكومة المصرية ، لمدة خمس سنوات على الاقل من بدء تنفيذ المعاهدة المبنية على الاقتراحات ، بعنصر أوروبى ببوليس المدن يبقى طوال تلك المدة تحت قيادة ضباط بريطانيين .

فاذا رغبت الحكومة المصرية فى المستقبل فى اعادة تنظيم قوة البوليس فيسرنى أن أعلم هل تستطيع أن تعتمد على مساعدة حكومة جلالته البريطانية فى هذه المهمة .

المذكرة البريطانية

يا صاحب الدولة

ان حكومة جلالته البريطانية بالمملكة المتحدة قد علمت مع الارتياح أنه عملا بالتعهد الذى تنطوى عليه الفقرة (٦) من الاقتراحات ستحتفظ الحكومة المصرية ، بعد الغاء الادارة الاوربية بادارة الامن العام ، لمدة خمس سنوات على الاقل من بدء تنفيذ المعاهدة المبنية على الاقتراحات بعنصر أوروبى ببوليس المدن يبقى طوال تلك المدة تحت قيادة ضباط بريطانيين .

فاذا رغبت الحكومة المصرية فى المستقبل فى اعادة تنظيم قوة البوليس فيها فان حكومة جلالته البريطانية تكون سعيدة بأن تعيرها أفرادا خبيرين أو بعثة من البوليس كما فعلت مع بلاد أخرى رغبت فى اعادة تنظيم قوات بوليسها .

الامتيـــازات

المذكرة البريطانيـــة

يا صاحب الدولة

جاء فى الفقرة (١١) من الاقتراحات ما يأتى : يعترف جلالة ملك بريطانيا العظمى بأن نظام الامتيازات القائم فى مصر الان لا يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة وعليه فان جلالته البريطانية يتعهد ببذل كل ماله من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر لنقل اختصاص المحاكم القنصلية الحالى الى المحاكم المختلطة وتطبيق التشريع المصرى على الاجانب بشروط تضمن مصالحهم المشروعة .

ومن المفيد أن أبين لدولتكم الخطة التى أرى من الممكن أن يجرى عليها اصلاح نظام الامتيازات إذ سأكون مستعدا لتأييد مساعى الحكومة المصرية لعقد اتفاقات مع الدول على أساس هذه الخطة متى بدىء بتنفيذ المعاهدة المبنية على هذه الاقتراحات .

فى سنة ١٩٢٠ بينما كانت المفاوضات دائرة بين الحكومتين البريطانية والمصرية كان يرجى وضع التدابير لتلغى الدول الاجنبية محاكمها القنصلية فى مصر. وعليه تم اعداد مشروعات قوانين فى تلك السنة لتوسيع اختصاص المحاكم المختلطة بحيث يشمل الاختصاص الحالى للمحاكم القنصلية .

وسأكون مستعدا للاتفاق على اعتبار مشروعات تلك القوانين أساسا لاصلاح نظام الامتيازات أذا رضيت الدول الاجنبية بنقل اختصاص المحاكم القنصلية الى المحاكم المختلطه .

أما فيما يتعلق بالتفاصيل فلا شك أن الحاجة ستدعو الى تغييرات كثيرة .

وهذه يجب أن يبحث فيها الخبراء .

على أن هنالك بعض تعديلات أعتقد أنها ستكون ضرورية على أى حال . وأنا أرغب أن أنتهز هذه الفرصة لاذكرها لدولتكم .

قد يصعب على بعض الدول أن ترضى بنقل جميع قضايا رعاياها الخاصة بالاحوال الشخصية الى المحاكم المختلطة . فنقلها فى هذه الحالة يجب أن يكون اختياريا . والاختصاص فى هذه الامور يجب أن يظل للسلطات القنصلية الا اذا تم الاتفاق بين الحكومة المصرية والحكومة الاجنبية ذات الشأن على نقل ذلك الاختصاص الى المحاكم المختلطة .

وانى اتوقع الاتفاق على ان تخول المحاكم المختلطة الاختصاص فى هذه الشؤون فيما يتعلق بالرعايا البريطانيين .

وفى حالة العفو أو التخفيف من عقوبات صادرة على الاجانب وفى حالة تنفيذ حكم الاعدام فيهم فان وزير الحقانية يستشير المستشار القضائى ما دام هذا الموظف باقيا وذلك قبل تقديم مشورته الى الملك .

انى اعترف بأن الاحوال التى تطبق فيها الامتيازات فى الوقت الحاضر فيما يتعلق بسلطة الحكومة المصرية فى سن قوانين تسرى على الاجانب أو فرض ضرائب عليهم لا تتفق مع الاحوال الحاضرة .

وسأكون مستعدا للاتفاق على أن تقوم الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة فى المستقبل بابداء كل موافقة لازمة لتطبيق التشريع المصرى ، ومن ضمنه التشريع المالى ، على الاجانب الا فى حالة التشريع الخاص بتشكيل المحاكم المختلطة وتحديد اختصاصها فانه لا ينفذ الا بموافقة الدول عليه .

ويكون على الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة أن تتثبت من أن التشريع المشار اليه لا يناقض المبادىء التى يجرى العمل بموجبها عادة فى التشريع الحديث الذى يسرى على الاجانب وانه فيما يتعلق بوجه خاص باى تشريع ذى صفة مالية ، لا يوجد تمييزا غير عادل ضد الاجانب بما فيهم الشركات الاجنبية .

وان توسيع اختصاص المحاكم المختلطة الجنائى يستلزم اعداد وتنفيذ قانون جديد لتحقيق الجنايات . وفى مشروعات القوانين التى اعدت فى سنة ١٩٢٠ بعض نصوص مهمة خاصة بقانون تحقيق الجنايات (انظر المواد ١٠ — ٢٧ من القانون رقم الصادر فى ١٨ ابريل سنة ١٩٢٠) ولا شك أن دولتكم توافقوننى على أن قانون العقوبات الجديد يجب الا يحيد عن المبادىء المقررة تلك المواد .

وهنالك بضع مسائل لابد فيها من الوصول الى اتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة جلالته البريطانية بالمملكة المتحدة ، على انى لا اعتقد أن من اللازم عمل أى شئ فى الوقت الحاضر اكثر من مجرد ذكر هذه المسائل .

فاما الاولى فهى تعريف كلمة « اجنبى » فيما يتعلق بالتوسيع المقترح لاختصاص المحاكم المختلطة .

انى افهم من كلام دولتكم أن القوانين التى تطبقها المحاكم الاهلية بمصر فى الوقت الحاضر تجعل جميع الاشخاص المقيمين بمصر خاضعين للمحاكم الاهلية ما عدا اولئك الذين يخرجون من اختصاصها أما بحكم قانون أو عرف او معاهدة .

فانا اقبل هذا المبدأ بشرط أن يكون مفهوما ان جميع الاجانب الذين كانوا يتمتعون بنظام الامتيازات فيما مضى يصبحون خاضعين لاختصاص المحاكم المختلطة بقطع النظر عن تغييرات السيادة القومية التى طرأت بعد حرب سنة ١٩١٤—١٩١٨ .

واما الثانية فهى زيادة موظفى المحاكم المختلطة زيادة سيستلزمها توسيع اختصاصها واختصاص وظيفة النائب العمومى الجديدة للمحاكم المختلطة والموظفين الذين ستدعو الحاجة اليهم لتمكينه من القيام بتلك الواجبات على وجه يدعو الى الارتياح.

ويؤخذ رأى المستشار القضائى ، ما دام باقيا ، بشأن تعيين القضاة الاجانب فى المحاكم المختلطة وتعيين رجال النيابة الاجانب ان كان .

المذكرة المصرية

ياصاحب السعادة:

لى الشرف ان ابلغكم انى تسلمت مذكرتكم بتاريخ هذا اليوم وفيها تخبروننى بالخطة التى تعتقد حكومة جلالته بالمملكة المتحدة أنه يمكن بموجبها اصلاح نظام الامتيازات وتلفتون نظرى الى بعض الاعتبارات الخاصة التى تعلقون عليها اهمية .

ويسرنى ان اقول أن الاقتراحات الخاصة التى تشيرون اليها تتفق مع رغبات الحكومة المصرية التى هى ايضا على اتفاق مع حكومة جلالته البريطانية بوجه عام فيما يتعلق بالخطة التى

يجب أن يسير عليها اصلاح نظام الامتيازات.

اما فيما يتعلق بتعريف كلمة «اجنبي» فانى الاحظ انه وان تكن الحكومة المصرية لا تمانع فى ان يسرى قضاء المحاكم المختلطة المدنى والجنائى على الاجانب الذين كانوا يتمتعون بالامتيازات الاجنبية قبل الحرب سنة ١٩١٤—١٩١٨ فان الاجانب الذين ليست لهم هذه الامتيازات وما كانت لهم قط يجب بالطبع أن يكونوا خاضعين لقضاء المحاكم الاهلية .

الموظفون الاجانب

المذكرة المصرية

ياصاحب السعادة

فى خلال محادثاتنا بشأن الفقرة (١٠) من الاقتراحات فهم ان حكومة جلالته البريطانية بالمملكة المتحدة وشمالى ارلندا لن تتشدد فى تفسير ضيق غير معقول لهذه الفقرة وانه ليس ثمة ما يمس حرية الحكومة المصرية فى استخدام موظفين اجانب غير بريطانيين فى المناصب التى لا يتوافر لها موظفون بريطانيون ملائمون .

المذكرة البريطانية

ياصاحب الدولة

اتشرف بابلاغ دولتكم انى تسلمت مذكرتكم بتاريخ هذا اليوم الخاصة باستخدام موظفين اجانب وانى اثبت هنا الكلام الوارد هنالك عن التفاهم الذى وصلنا اليه .

الاقليـــات

المذكرة البريطانيـــة

ياصاحب الدولة

اود أن اسجل انه لم نر من الضرورة أن نذكر فى الاقتراحات مسألة حماية الاقليات المشار اليها فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . وأن من المسلم به أن هذه المسألة ستكون فى المستقبل من اختصاص الحكومة المصرية وحدها .

المذكرة المصرية

ياصاحب السعادة :

لى الشرف أن احيطكم علما باستلام مذكرة سعادتكم بتاريخ هذا اليوم بشأن مسألة الاقليات

السودان

المذكرة البريطانيـــة

ياصاحب الدولة

لما تباحثنا فى الفقرة (١٣) من الاقتراحات اتفقنا على أن تفحص مسألة الديون التى على السودان فى الوقت الحاضر بقصد تسويتها على أساس العدل والانصاف . واتفقنا ايضا على ان يبحث ممثل الخزينة البريطانية مع ممثل لوزارة المالية المصرية فى هذه المسألة حالما تنفذ المعاهدة الى تعقد على اساس الاقتراحات .

المذكرة المصرية

ياصاحب السعادة

رداً على مذكرة سعادتكم بتاريخ هذا اليوم اتشرف باثبات اتفاقنا على أن مسأله الديون التى على السودان سيفحصها ممثلان عن الخزينة البريطانية ووزارة المالية المصرية بقصد تسويتها على أساس العدل والانصاف .

المذكرة البريطانيــــة

ياصاحب الدولة

من الملائم أن نسجل الاتفاق الذى قد انتهينا اليه بشأن الطرق التى بمقتضاها تجعل الاتفاقات الدولية منطبقة على السودان .

والاتفاقات التى سيكون من المرغوب تطبيقها على السودان ستكون بالطبع ذات صبغة فنية وانسانية . ففى الحالة التى يتم فيها امضاء اى اتفاق من هذا النوع من مصر وبريطانيا العظمى ويراد تطبيقه على السودان فان المندوبين البريطانى والمصرى يبديان معا فى الوقت الملائم تصريحا كتابيا فحواه أن توقيعهما المشترك بالنيابة عن مصر والمملكة المتحدة يقصـــد به أن يشمل السودان وانه (فى الحالة التى يجب فيها التصديق على الاتفاق) متى تم ايداع الوثيقة التى تتضمن هذا التصديق من جانب جلالة ملك مصر ومن جلالته البريطانية يصبح هـذا الاتفاق ساريا على السودان طبقا لشروطه.

فاذا لم يعمل مثل هذا التصريح فالاتفاق لا يصبح ساريا على السودان الا بطريقة الانضمام التى سيشار اليها فيما بعد .

وفى الحالة التى يعمل فيها مثل هذا التصريح لا يذكر السودان ذكراً خاصا فى مستندات التصديق .

وفى بعض الحالات التى ينص فيها الاتفاق على الانضمام اللاحق ويكون من الملائم أن يسرى

الاتفاق على السودان بهذه الطريقة يتم الانضمام بوثيقة مشتركة يوقعها عن مصر وبريطانيا العظمى مندوبان يعينان لهذا الغرض .

أما طريقة ايداع وثيقة الانضمام فيتفق عليها فى كل حالة بين الحكومتين وفى هذه الاحوال لا يكون ثمة محل للتصديق .

وفى المؤتمرات الدولية التى تجرى فيها المفاوضات بشأن أمثال هذه الاتفاقات يظل المندوبان المصرى والبريطانى على اتصال من أجل أى عمل يتفقان على أنه من المرغوب فيه لمصلحة السودان

المذكرة المصرية

ياصاحب السعادة

اتشرف بابلاغ سعادتكم انى تسلمت مذكرتكم بتاريخ هذا اليوم بشأن طريق تطبيق الاتفاقات الدولية على السودان مما قد يرغب فى تطبيقه على تلك البلاد . وانى أوئد ما جاء فيها بشأن التفاهم الذى انتهينا اليه .

المذكرة البريطانية


ياصاحب الدولة


فى أثناء محادثاتنا الاخيرة اعربتم دولتكم عن الامل بأنه عند تنفيذ المعاهدة تعاد الجنود المصرية الى السودان . فاذا نفذت المعاهدة بالروح الودية التى تفاوضنا بها فى الاقتراحات كما ترجو باخلاص حكومة جلالته البريطانية ببريطانيا العظمى وشمالى ايرلندا فان الحكومة تكون مستعدة لان تفحص بروح العطف الاقتراح بشأن عودة اورطة مصرية الى السودان فى الوقت الذى تسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة .

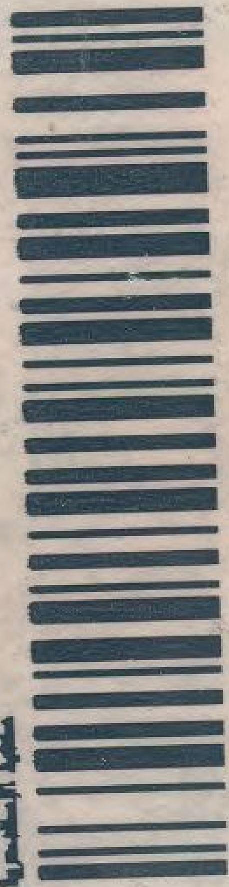
المذكرة المصرية

ياصاحب السعادة

اتشرف بابلاغ سعادتكم وصول مذكرتكم بتاريخ هذا اليوم الخاصة بعودة اورطة مصرية الى السودان وقد اخذت علما بموقف حكومة جلالته البريطانية فى هذا الشأن .






Bibliotheca Alexandrina
0380600